جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية
– دراسة حالة سوريا –

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية دولية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

طالبي أسيا **د. شعنان مسعود**

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. أمينة رباحي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
أ. د مسعود شعنان	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
د. نبيلة بن يحي	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
د. أمينة حلال	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
د. سيد أحمد كبير	جامعة تيزي وزو	عضوا مناقشا
د. مرسي مشري	المركز الجامعي لتسمسيلت	عضوا مناقشا

شعبان1437/ ماي2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللّهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرنا أنّ الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللّهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا، فلا تأخذ إعتزازنا بكرامتنا وتقبل دعاءنا".

اللّهم أمين

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنّكم قد كافأتموه " حديث شريف

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال:
" إنّ النعمة موصولة بالشكر والشكر متعلق بالمزيد ولن ينقطع المزيد حتى ينقطع الشكر من الحمد لله ".

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة الذي قدرنا على إتمام هذا العمل بكل صدق وفخر.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل " شعنان مسعود "على مجهوداته الكريمة التي بذلها وتوجيهاته التي قدّمها، وعلى الثقة التي وضعها في شخصنا والتي كانت حافزا لإنهاء هذا العمل.

ونشكر جزيل الشكر كل أساتذة المشوار الجامعي الذين لم يبخلوا علينا بالعلم النافع والعقل الذاكر والقلب الطيب وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور رحمة الله عليه بلقاسم بومهدي وإلى الأستاذ صايج مصطفى الذي يجعل من الصعب سهلا ومن المعقد بسيطا دون أن ننسى الأستاذة مليكة عياد والأستاذ بن خليفه عبد الوهاب والعلامة بن عبد العزيز مصطفى. كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكل أعضاء لجنة المناقشة.

ونشكر أيضا كل عمال المكتبة بجامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ولا ننسى أن نقدم امتنانا وتقديرنا لكل من قدم لنا العون والنصح من قريب أو من بعيد. لكم جميعا شكرا.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين

إحسانا " صدق الله العظيم

إلى من أرضعتني لبن الحب والحنان، وعلمتني العطاء والتسامح، إلى التي حملتني وهن على وهن ورأتني أخطو الخطوات الأولى في حياتي " أمي الحبيبة ".

إلى من تغيب الكلمات وتسرق الألفاظ لشدة إعجابي به إلى الذي يسعى وسعيه أوصلني ومهما قلت فلن أبلغ تقديره، إلى الرجل الأصيل الشهم الذي علمني معنى الحياة " أبي الغالي ".

إلى إخوتي الذي يحمل لهم قلبي المحبة: أمين، عادل، نوال، أسامة.

إلى زوجي الغالي الذي كان نعم الزوج ونعم السند.

إلى أعز ما وهبني به الله " ولدي الغاليين عماد الدين ومحمد علي ".

إلى روح جدتاي الطاهرتين التي لو كانت الأعمار تهدى لأهديتهما حياتي وعمري وأرجو من الله أن يسكنهما فسيح جناته ويرحمهما.

إلى روح والد زوجي رحمة الله عليه الذي كان بمثابة الأب الثاني لي.

إلى جميع الأهل والأقارب من كبيرهم إلى صغيرهم.

إلى اللواتي ملأن نفسي بهجة وسرورا لهم مني أجمل العبارات وأحسن التقدير صديقاتي: بن بتقة نور الهدى، حفافصة نريمان، أوعشرين وسام إبتسام.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي.

ملخص:

تناولت الدراسة أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية . دراسة حالة سوريا . خلال الفترة 2010 . 2017، إذ شهدت هذه الفترة حراك عربي لبعض الدول العربية بداية من تونس، ليبيا، مصر، البحرين، اليمن وصولا إلى سورية.

وركزت الدراسة على الموقف التركي حيال الثورات العربية، إذ تبنت مواقف مختلفة بشأن دعم هذه الثورات، ففي الوقت الذي تابعت فيه أحداث تونس بحذر، كانت على الجانب الآخر أكثر وضوحا مع الثورة في مصر ودعوتها النظام المصري إلى ضرورة إدخال إصلاحات سياسية والإستجابة لمطالب الشعب وإلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل. لقد اتسم الموقف التركي إزاء أحداث الربيع العربي بالتردد والإرتباك والحذر في آن واحد. وهذا راجع إلى أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة العربية.

من جهة أخرى، كان الموقف التركي في بداية الأزمة السورية يحاول التوسط لحل الأزمة لكن في نفس الوقت كان متعاطفا مع الثوار وقام بتنشيط دور المجتمع التركي في استضافة أنشطتهم في تركيا. ولكن، ومع تطور الأحداث في سورية خاصة في ظل التحولات المستمرة فيها، جعل تركيا تعيد النظر في موقفها الرسمي تجاه تلك الأحداث، وهذا لوجود العديد من الملفات المشتركة بين البلدين أبرزها المسألة الكردية وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات على تركيا، أضف إلى ذلك وجود أسباب سياسية واقتصادية وحتى ثقافية واجتماعية تربط بين البلدين. فتركيا تتخوف من تصدير الأزمة السورية إلى ديارها مباشرة عبر حدودها التي تربطها مع سورية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة العربية، من خلال الوقوف إلى جانب الشعوب العربية التي تسعى إلى تغيير النظام القائم وهذا بغية تأكيد تركيا لرسم معالم سياستها الخارجية القائمة على مبدأ تصفير المشكلات.

Abstract

This Study dealt with the dimensions of the Turkish Position toward the Arab Revolutions – The case of Syria – from 2010 to 2017; this period witnessed movements in some Arab countries starting from Tunisia, Libya, Egypt, Bahrain, and Yemen arriving to Syria.

This Study focused on the Turkish Position toward the Arab revolutions, hence this engendered different opinions as far as the support of these revolutions, at a time when it Turkey followed Tunisia's events cautiously; on one side, It was clearer with the revolution in Egypt and appealed the Egyptian Regime to the Necessity of adopting reforms and responding to people's demands; It also criticized the Regime (System) and claimed its departure; thus the Turkish position toward the Arab Spring was characterized by hesitation, confusion and caution at the same time; and this was due to the Importance of analyzing the way Turkey faced or dealt with the changes and the expected effects (Impacts) on it in the Arab Region.

On the other side; at the dawn of the Syrian Crisis, the Turkish position was nonaligned, then they stowed their sympathy toward the Rebels and incite the role of the Turkish civil society in receiving their activities in Turkey.

However, and with the permanent changes and transformations in Syria, this made (pushed) Turkey to change its official position toward those events because of the shared files between countries particularly the Kurdish issue and the consequences this can have on Turkey. Adding to that those Political, Economic, Cultural as well as social issues that join the two countries; hence Turkey is afraid of exporting the Syrian crisis to the Turkish lands through the borders they share.

مقدمة:

شكلت الثورات الشعبية التي شهدتها عدد من الدول العربية ابتدءا من 2010 والتي لم تكتمل بعد، اختبارا صعبا وتحديا كبيرا لمعظم دول العالم وخاصة بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، فتركيا تقع في مفترق الطرق بين الشرق والغرب، هذه الإطلالة المتنوعة على شرق المتوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط سمح لها أن تكون من الدول الأكثر حساسية تجاه تأثيرات التغيرات الدولية على سياستها الإقليمية والخارجية.

هذا ما جعل كل ما يحدث من تغيرات على الساحة العربية يؤثر على أمن واستقرار هذه الدولة.

لكن حسب البعض، استفادت تركيا من " الربيع العربي" إذ أن الأوضاع التي عمت بعض الدول العربية تمهد لها الطريق لأن تملأ فراغ الزعامة، الذي كان يصبو إليه حزب العدالة والتنمية بقيادة " طيب رجب أردوغان " عند مجيئه إلى الحكم عام 2002.

فمع هذا الحزب كانت تركيا تشهد رؤية جديدة لموقعها ومكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان للعالم العربي والإسلامي موقع مركزي من سياسات الانفتاح التركية الجديدة انطلاقا من خلفية دينية تقول بالمشترك التاريخي والحضاري للعرب والأتراك، ونجح حزب العدالة والتنمية خلال سنوات قليلة في إعادة تموضع تركيا الثقافي والسياسي، لتتحول الصورة النمطية السلبية لتركيا في عيون العرب، من تلك المعادية للإسلام والعرب إلى صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب والتعاطف.

هذه الصورة التي رسمتها تركيا في عيون العرب ساعدها بأن تنتهز ثورات " الربيع العربي" وحالة الارتباك في المنطقة العربية وإعادة ترتيب الأوراق والتحالفات لكي توطد أركان دورها الجديد، خاصة بعدما أصبحت دول مثل مصر وسورية أضعف مما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية.

وانطلاقا مما سبق جاء الموقف التركي من الأزمة السورية كاشفا لحقيقة هذا الدور وحدوده، حيث تحولت المناطق الحدودية بين البلدين إلى واحدة من أهم المناطق الساخنة في العالم.

فالأزمة السورية تعتبر تطور مفصلي في توازنات القوى الدولية والإقليمية التي تتبلور وتتضح مع تطورات هذه الأزمة، إذ تقع سورية على تقاطع محاور إقليمية وعالمية وهي جارة لخمس دول تركيا، العراق، لبنان، الأردن وفلسطين، أضف إلى ما تزخر به من ثروات ضخمة ومتنوعة جعلتها محل اهتمام عالمي.

وباعتبار تركيا تتبنى سياسة خارجية متعددة الاتجاهات والأبعاد ودولة منتمية لمنطقة الشرق الأوسط وجارا لهذه البؤرة المتوترة، فهي ترى بأنها لابد أن تكون قوة إقليمية في المنطقة وهذا ببروزها كلاعب إقليمي وحتى عالمي مؤثر، إلا أن قرارات الحكومة التركية ما تزال محكومة إلى درجة كبيرة بإملاءات السياسة الغربية وثوابتها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وهذا الأمر يرجح تركيا لأن تلعب دور رأس حربى في أي مخطط يضعه الغرب لحل الأزمة السورية.

بالإضافة إلى أن العلاقات التركية - السورية شهدت تحولا كبيرا نتيجة التحولات التي أفرزتها البيئة الإقليمية لكلتا الدولتين، فبعدما كانت العلاقات بين الدولتين غير ودية لفترات طويلة تغيرت مع مجيء حزب العدالة والتنمية إذ أصبحت العلاقات ودية بعدما كانت تتسم بالعداء والدليل على ذلك الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين.

وعلى الرغم من ذلك يبقى الموقف التركي له تأثير كون هذه الدولة الأقوى والأكثر أهمية من بين الدول المجاورة لسورية.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه موضوع الساعة، ويشكل حلقة مهمة للبحث، ويتضح ذلك من خلال تحديد المواقف التركية من الثورات العربية وخاصة في محاولتها لحل الأزمة السورية.

كما أن تركيا قبيل اندلاع الثورات العربية في بداية 2011، كانت تسعى إلى تحقيق مكانة ودور مهيمن في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تحديد مكانتها في سلم القوى الكبرى والفاعلة في الساحة العالمية.

فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، كانت لتركيا توجهات جديدة في سياستها الخارجية وهنا تتضح أهمية الدراسة في تسليط الضوء على آليات إدارة وتنشيط هذه السياسة في ظل الثورات العربية وتحديد الصعوبات التي تواجه الدور التركي على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا مدى قدرة تجاوز تركيا هذه الصعوبات في محاولتها لإبراز مواقفها تجاه الأزمة السورية التي أصبحت محل اهتمام صناع القرار في تركيا وفي العالم أجمع.

فرغم اهتمام تركيا بالدائرة الغربية وخاصة برغبتها في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلا أنها تتجه دائما إلى تفعيل دورها في الدائرة الشرق أوسطية وبصفة عامة كل ما يتعلق بالدائرة العربية.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية - دراسة حالة سوريا- لم يكن عشوائيا بل يوجد هناك مجموعة من المبررات العملية والعلمية تدخل في إطار البحث العلمي.

1 . المبررات العملية :

1 . تسعى هذه الدراسة إلى إبراز ملامح الموقف التركي من الثورات العربية وبالأخص موقفها من الأزمة السورية. وهنا تبرز تركيا دورها الفعال في محاولتها إيجاد حل لهذه الثورات العربية.

2 . تعتبر تركيا دولة ملتصقة بالشرق الأوسط وباعتبار أن هذه الأخيرة في حالة غير مستقرة إذ أن بعض الثورات العربية وقعت فيها فهذا بطبيعة الحال سيمس بأمن واستقرار تركيا، ما جعل هذه الأخيرة تتدخل وتتواصل مع دول منطقة الشرق الأوسط وذلك باعتمادها على مبادئ سياستها الخارجية التي سطرها وزير خارجيتها السابق " أحمد داوود أوغلو" والتي تهدف إلى ضمان أمن بلدها من خلال اعتمادها على مبدأ أساسي وهو مبدأ تصفير المشكلات.

2 . المبررات العلمية:

1 . باعتبار أننا الدفعة الأولى في تخصص الدراسات الأمنية الدولية لابد منا كطلبة في العلوم السياسية أن نواكب الأحداث والتطورات التي تحدث في العالم، وهذا يؤدي إلى فهم ما يدور حولنا. فحقل العلوم السياسية يحتاج دائما إلى التجديد.

2 . إنّ موضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية - دراسة حالة سوريا - يعتبر موضوع الساعة، وبالتالي ستكون هذه المحاولة البحثية كجهد يضاف للمكتبة الجامعية، كما قد تكون هذه الدراسة مرجعا لطلبتنا لبعض بحوثهم المستقبلية.

مجالات الدراسة:

1 . المجال المكاني: تركز هذه الدراسة على مسألة جوهرية في العالم العربي، إذ ما حدث فيه من تغيرات جذرية بسبب قيام الشعوب العربية بثورات لتغيير مجرى مصيرهم إلى الأحسن وتغيير النظام الذي كانوا يعتبرونه نظام حكم متسلط ومستبد أدى إلى زعزعت أمن المنطقة العربية.

وتعتبر الأزمة السورية واحدة من أكبر وأكثر التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، ولذا سعت تركيا للعب دور فعال في محاولتها لإدارة هذه الأزمة بصفة خاصة، والتدخل في شؤون بعض الدول العربية التي تعرضت للثورة كتونس ومصر وليبيا.....الخ من خلال عرض تركيا مواقفها على هذه الدول.

2 . المجال الزمني: بما أن مذكرة بحثنا هذه عن ثورات الربيع العربي، التي قيل أنها تفجرت إثر إقدام المواطن التونسي " محمد بوعزيزي" على إحراق نفسه، والتي اعتبرت الشرارة في تفجر هذه الثورات، وانتقلت من بلد عربي إلى آخر.

حددت الفترة الزمنية لمعالجة هذه الدراسة في أواخر سنة 2010 إلى تاريخ إيداع الأطروحة ماي 2017، ذلك أن أواخر سنة 2010 تمثل فترة فوضى بالنسبة لبعض الدول العربية، حيث حدثت مظاهرات عارمة اجتاحت هذه الدول كتونس، ليبيا، مصر، اليمن، سورية.

هذه الثورات أدت إلى بلبلة على الصعيد المحلي والدولي فلا أحد يمكن أن يتخيل أن الشعوب العربية ستصحو يوما ما لتغيير نمط حياتها السياسية وكذا الإقتصادية والإجتماعية.

إشكالية الموضوع: إن دراسة موضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية - دراسة حالة سوريا - يركز بالدرجة الأولى حول إبراز مواقف تركيا المتعلقة بالثورات العربية وبالأخص موقفها من الأزمة السورية، لأن سورية تعتبر دولة ذات حدود ملتصقة بتركيا.

واستنادا إلى ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

*** ما مدى تأثير الموقف التركي على الثورات العربية من خلال الأزمة السورية ؟**

وارتبطت الإشكالية بمجموعة من التساؤلات الفرعية :

1/ ما هي محددات الموقف التركي تجاه الثورات العربية وخاصة ما تعلق بالأزمة السورية ؟

2/ لماذا تهتم تركيا بكل ما يحدث على الساحة العربية ؟

3/ هل أثرت الثورات العربية على الأمن القومي التركي مع تأزم الوضع أكثر في سورية؟

4/ ما مدى إنسجام مبادئ السياسة الخارجية التركية في تطبيقها في إدارة الأزمة السورية؟

5/ ما هي السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة السورية ؟

فرضيات الموضوع: يمكن صياغة الفروض العلمية لهذه الدراسة كالأتي:

1/ كلما كان هناك إستقرار في المنطقة العربية كلما ساعد ذلك تركيا على إبراز دورها ومكانتها على الساحة الإقليمية والدولية.

2/ كلما زادت المصالح وتشابكت بين الدول العربية وبين تركيا أدى ذلك إلى التعاون أكثر بين الطرفين.

3/ من مصلحة تركيا استقرار سورية ذلك أن سورية تعتبر حليف سياسي وشريك إقتصادي مهم لها، وأي تأزم في إدارة الأزمة السورية يؤثر ذلك سلبا على أمن تركيا.

الإطار المنهجي:

المنهج هو الطريقة التّي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث وفرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة.[1]

وفي هذا البحث ارتأيت استعمال مجموعة من المناهج التّي تخدم الدراسة:

1 . المنهج التاريخي: ويعني هذا المنهج وصف للأحداث والوقائع التاريخية الماضية وفهمها وتمحيصها، ونقدها وتحليلها ثّم تفسيرها تفسيرا يقوم على أسس علمية دقيقة، بهدف التوصل إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الماضي، والإستفادة منه في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. والهدف من استخدام هذا المنهج في هذا البحث هو مساعدة الباحث في تفسيره للظروف المحيطة بازدياد الظاهرة أو بميلادها، فموضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية دراسة حالة سوريا مّر بفترات تاريخية مهمة لابد من التعرض إليها سواءا في بداية الثورة أو حتى قبلها لمعرفة أسباب هذه الثورات العربية.

2 . منهج تحليل المضمون: يستخدم منهج تحليل المضمون كأداة لتحليل طبيعة النظام في دائرة متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرة والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على النظام السوري حيث تعرض لمدخلات ومتغيرات سياسية وأيديولوجية أثرت في البيئة الداخلية للنظام وانعكست مخرجاتها على النظام الإقليمي والدولي مما أظهر حالة من الإستقطابات بين الدول من ناحية، ومدى التحديات التي تواجه النظام الإقليمي من ناحية أخرى.

---

[1]. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والإقترابات، الأدوات والمناهج**، ط 4. الجزائر: دار هومة، 2002، ص.71.

3 . منهج دراسة الحالة: يعتمد هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة.

وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة لأننا سنتناول بالتدقيق الموقف التركي من الأزمة السورية.

4 . تقنية السيناريو: ويتم استخدامه في الدراسات المستقبلية، كما أنها تقنية تدخل ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، ويمكن تعريفها: **"على أنها رؤية مستقبلية محتملة الوقوع أو ممكنة أو مرغوب فيها، حيث توضح المسارات التي يمكن أن تفضي إلى الوضع المستقبلي انطلاقا من الوضعية الراهنة أو من وضع إبتدائي افتراضي "**[1].

ويوجد تصنيفات كثيرة للسيناريوهات، ومن أهمها السيناريو الذي يحتوي على ثلاث احتمالات هي:

• **السيناريو الإتجاهي أو (الخطي)**: استمرار الوضع في نفس الاتجاه أي الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهنا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة.

• **السيناريو الإصلاحي (التحولي)**: ويتضمن إحداث برامج إصلاحية للوضع السائد وهو على خلاف السيناريو الأول ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها فإن هذا

[1] . علي عبد الرزاق جلبي، **استراتيجيات دراسة المستقبل: الأسس المعرفية والمنهجية**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص. 129.

السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة.

• **السيناريو الثوري (التغييري)**: وفيه تحدث تغييرات جذرية جوهرية تؤثر على طبيعة العلاقات القائمة.[1]

الإطار النظري:

يحفل حقل العلاقات الدولية بنظريات عدة تساهم كلها في محاولة إعطاء تفسير للعلاقات الدولية. فموضوع هذه الأخيرة يدور حول تحديد وتحليل الأنساق الدولية التي تدور حول التعاون والنزاع التي تربط الفواعل الخارجية للدولة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وحركات أخرى.

كما تدرس أحيانا سلوكات وأفعال بعض الشخصيات التي لها دور وتأثير في العلاقات الدولية ولابد من التركيز على مفهوم خارجي. ذلك أن هذا المفهوم يحدد مجال وميدان العلاقات الدولية.

إذ معظم النظريات المختلفة تناولت مواضيع التعاون والنزاع انطلاقا من التبريرات والأدلة التي قدمتها المدارس المتضاربة حيث أن مجال العلاقات الدولية لا يزال يبحث عن إطار منهجي ووسائل تحليلية متفق عليها.

1. نظرية الدور: " The Role Theory "

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها " أدوارا سياسية "، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنية النخب وصناع القرار.

[1] . وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: منشورات عمار قرفي، 1991، ص. 99.

كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدا أفرادها، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثّقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي)، لأنّ الدور هو بالأساس:

" **موقف وإتجاه سياسّي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والإجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى إستجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع والدولة "[1].**

لذلك تختلف أدوار الدول في المسرح السياسي العالمي، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر "منظار الدور"**The Role Perspective**، الموجّه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحديد الإتّجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدّد لهذا السلوك.

كما أنّ " أداء الدور"**The Role Performance** ، يتشكّل نتيجة لرؤية سياسّية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفّره إمكاناتها والمحدّدات التي هي بحوزتها.

كما يعتبر تشكيل " جوهر الدور" **The Role Essence** العامل المحدّد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبّر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات.

1- Steven j. Campbell**, Role Theory, Foreign Policy Advisor, and u.s. Foreign Policy Making** (usa : Departement of Government in International studies Association, February 1999), pp. 23_ 25.

وقد درس المفكر السياسي "**George Mead** " " **جورج ميد**" مفهوم الدور، وأكّد ارتباطه بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد لحل مشكلات مجتمعاتهم.

كما درس المفكر السياسي " **جوزيف مورينو**" **Joseph Moreno** "مصطلح " لعب الدور"**Role Playing**، وقام بإضافة العوامل النفسية والإجتماعية والإنسانية في دراسة الأدوار السياسّية للدول.[1] لذلك تكّون " نظرية الدور" منظومة من المنظارات المتفاعلة، التي تعّبر في الأخير عن السياسة الخارجية للدول في الساحة السياسية الدولية.

إذ يمكن التمييز بين مختلف أدوار السياسة الخارجية إذ أن مفهوم الدور يتميز بالخصائص الأربعة التالية:

1 – لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة، ولكن بصفة عامة يمكن القول أن تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيرا ما يتلائم مع نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنه.

2 – إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدولته ولكن أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي.

3 – من المتصور أن تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد بل إن هذا الوضع الأكثر شيوعا.

4 – يمكن أن تؤدي الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي[2].

---

[1]. Ibid, p 06.

[2] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. بيروت: دار الجبل، 2001، ص ص. 49 . 50.

وتناط كذلك مهّمة تشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسية إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول، حيث تساعد جملة المحددات المتوفرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكّلة في أذهان النخب المقررة لمواقف الدولة، لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى الآخرون فيها " أدوارا ومواقف وطنية "، تنتظر النتيجة منها، وأنّ المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقّة عن جدارة، وناتجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي.

لذلك يرى المفكر السياسي " **بروس بيدل**" **Bruce Biddle** [1] ، أنّ الدور يعبّر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدّد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على " إدراك الدور" **Cognitive Role** وحساب نتائجه، والإستعداد للتعامل مع جميع الإحتمالات الناتجة عنه.

ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار:

" تغّير الدور" **Role Change** و" تطّور الدور" **Role Evolution** و" الدور النزاعّي" **.The Role Conflict**

إضافة إلى ما استطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من أشكال أخرى للأدوار السياسية للدول، ومنها: - " الدور المفرط" **The Role Overload :** حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالي، بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني والتعاون المتبادل.

[1]. Steven j. Campbell, op. cit, p.8

- " غموض الدور" **The Role Ambignity :** عندما لا يُفهم الدور نتيجة غُموض شكله العام وطبيعته، حتى يصعب على الدول والمحللين والمراقبين السياسيين، تصنيفه كدور نزاعي معادي، أو دور طبيعي غير نزاعي.

- " تشوّش الدور" **Role Confusion :** بأن يتحوّل غموض الدور إلى حالة متقدمة، تبعث على الإرتباك والتشويش، وتزيد من احتمال الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أو تجاهها.

ونتيجة لاستخدام هذه النظرّية أصبح بالإمكان "توقّع أدوار الدول" **The Roles Expectation**، بناءا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحدّدات المتوفرة لديها، والتي تسمى " مصادر الدور" **Role Sources.** وتشّبه مُهمة المحللين السياسيين في دراسة الدور، النشاط الذي تقوم به النخب السياسية في الدول، فيما يمكن تسميته ب " توصيف الدور" **The Role Perception**،[1] مع اختلاف موقع كل واحد منهما.

كما أنّ سعي النخب إلى " تصوّر أدوارها الوطنية **The National Role**، يدلّ على سعيها لبلوغ المكانة التي تستحقّها الدولة، عبر تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقوميّة.

وهناك نظرّية تدعى **" نظرية الدور البنيوية"**، تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركّز على دراسة البناء الاجتماعي[2]، ودور القيم في تشكيل أدوار الدول ومواقفها، وتقّدم هذه النظرية تحليلا عميقا باستخدام " المقاربة البنائّية" لدراسة مختلف أدوار الوحدة السياسية، وإخضاع سلوك الدولة إلى إطار نظري يضمن موضوعية وعمق العملية البحثية. وبالتالي فنظرية الدور تساعد في إمكانية معرفة الأدوار المختلفة التي تقوم بها

[1] -Stephane G. Walker, **Role Theory and Foreign Policy Analysis** (Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987), pp.3, 9.

[2] – Christian Reusmit," Construtivism," in Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations** (New York: Polgrave, 2nd.Edn, 2001), p.210.

تركيا من خلال اعتمادها على مبادئ سياستها الخارجية، وسيتخذ صانع القرار التركي من خلال هذه المبادئ القرارات والأفعال المناسبة لدولتهم.

2 . النظرية الواقعية:

تعتبر النظرية الواقعية من أقدم النظريات في العلاقات الدولية، إذ ترجع جذورها التاريخية إلى المفكر الهندي القديم " كوتيليا" **Kautilya** (312 . 296 ق. م)، والفكرة المركزية لدى هذا المفكر في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة لتقوية الدولة داخليا وخارجيا سواء عن طريق توسيع أراضيها، أو عن طريق تدمير خصومها، أو عن طريق التحالف مع غيرها.

ويرى كوتيليا أنّ عناصر وعوامل القوة، هي بمثابة معايير لقياس حجم أو درجة القوة لأي دولة. ويقول في هذا الصدد: "**إنّ من يعتقد بأنّ قوته تزداد كما ونوعا أكثر من قوة خصمه، وأنّ خصمه يتقهقر قد يغفل مع الزمن عودة القوة لذلك الخصم، وإذا شعرت بضعفك اتجاه خصومك لابد من صنع سلام معهم، وإذا شعرت بتفوقك عليهم، لابد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم قدرتك، ولكنك قادر على الدفاع عن نفسك، فلا بد من التزام الحياد**".[1]

ويمكن الرجوع للمفكر " ثيوسيديديس" حول الحرب البيبلونزية **The Peloponnisian War** (471 - 400 ق. م) أرخ فيها للحرب بين أثينا وإسبرطا. و يعتبر ثيوسيديديس أول من أسس لعلاقات القوة، حيث يرى بأنّ تحقيق معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التّي تستمدها. فواقعيا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل

[1]. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1. الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص ص. 136 . 137.

ما لا يمكنه رفضه.[1] إلى جانب هؤلاء نجد "ميكيافيلي" **Niccolla Machiavelli** (1469 - 1527 م) الذي قدّم أفكاره الخاصة بأمن الدول وبقائها في كتابه "**الأمير**" من خلال فصله بشكل مطلق بين السياسة والأخلاق. فهذه الأخيرة تعبير عن مجموعة قيم هي بعيدة عن الميدان السياسي الذي يصفه بأّنه تعبير عن صراع مستمر حول المصالح.

كما رأى " توماس هوبز" **Thomas Hobbes** (1588 - 1679 م) في كتابه **Levithan** بأنّ حالة الحرب ليست وضعا إستثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض، والصراع بحسبه حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية، فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلاّ عند الموت.[2]

وهيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أنّ الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول أفاق تقليص النزاعات والحروب.

ومن أهم رواد هذه النظرية "هانس مورغانثو" **Hans Morgenthaw** إذ اشتهر من خلال كتابه "**السياسة بين الأمم** "، والتي ركّزت فيها على مفهوم القوة، والنظرية في العلاقات الدولية لابد حسب نظره أن تنطلق من حقائق تجريبية وذات أهداف براغماتية، ولذا لابد لها أن تنسق مع الوقائع ومع المنطق.[3] فيرى مورغانثو أن القوة قد تنطوي على أي شيء يقيم سيادة الإنسان على الإنسان ويضمن الحفاظ عليها، ويكون بذلك شاملا

1-Thomas Hobbes, **Leviathan**, Oxford, Basil Blakwell Ltd, 1946, p.64 .

[2] . جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص. 62.

[3]- Hans j. Morgenthaw**, Politics among Nation, The Struggle for Power and Peace**, New YorK, 1993, p3.

لكافة العلاقات الإجتماعية التي تهدف إلى تلك الغاية ابتداءا من العنف البدني، وانتهاءا بأكثر الروابط النفسية التي يسيطر بها عقل على عقل آخر، فالقوة تشمل كل أشكال السيطرة من إنسان على آخر.

فالقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل القوة القومية **National Power** بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية والغير المادية.[1]

ويرى هانس مورغانثو أن الواقعية تعني " **السياسات التي تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، والمعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خضم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد في مفهوم القوة** ".[2]

إضافة إلى " نيكولاس سبيكمان" الذي يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو الصراع وليس التعاون، وأن العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية يمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، والدول تبقى إمّا لأنّها قوية أو لأنّ دول أخرى تتولى حمايتها.[3]

وتعتبر القوة وميزان القوة والمصلحة القومية المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، فالقوة تعتبر المتغير الرئيسي لتفسير واستيعاب السلوكات الدولية، كما أن ميزان القوى هو

---

[1] . أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص. 228 . 229.

[2] . عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص. 117.

[3] . جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص. 66.

الوسيلة الأنجع للحفاظ على السلام والاستقرار، والمصلحة القومية تعتبر المعيار الأساسي في السياسة الخارجية.[1]

وتعتبر الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الواقعية، رغم ظهور فواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات وغيرها. ويتضح السلوك الواقعي في مواقف تركيا تجاه الثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة من خلال التعامل البراغماتي الذي تتميز به السياسة الخارجية التركية في علاقتها مع معظم الدول سواءا العربية أو الغربية التي تقوم أساسا على تحقيق مصلحتها وهذا حتى تضمن مكانة وهيبة على المستوى الدولي والإقليمي.

الإطار المفاهيمي:

إنّ تحديد المفاهيم يوضح الصورة الأولية لدراسة موضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية - دراسة حالة سوريا -.

1 . الثورة: إن الثورة بمفهومها العام تولد عن التراكمات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، حيث أن بيئة الثورة هي الغضب المتراكم بسبب: الفساد، البطالة، الفقر، هشاشة الأمان الإجتماعي والإنساني وجحيمية الحياة اليومية.

ويعتبر الحرمان الإجتماعي والسياسي، والإهانة وانعدام الحريات، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس وإذلال المواطن كطريقة عادية للعلاقة بين المواطن وجهاز أمن الدولة هو " المدخل الطبيعي للثورة "، وفي ذلك قول **مونتيسكيو**:" **إن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات** ".[2]

---

[1] . عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص. 142 .143

[2] . أسامة علي محمد عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سورية والبحرين"**، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، 2012 . 2013، ص.13.

ويمكن تعريف الثورة: بأنها عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير أو المتوسط، والتي تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية.[1]

بصفة عامة: الثورة هي مشروع يهدف إلى عالم آخر يدرك قبل أن يبنى، تستمد قواها من أحلام وأماني الشعب المقموع والمهمش.[2]

2 . النزاع: يعرف **Raymond Aron** النزاع على " أّنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح".[3]

والنزاع في العلاقات الدولية: هو عبارة عن تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية ، أمنية أو حتى إعلامية.[4]

3 . الأزمة: Crisis: هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب، إذ لم يتم إدارتها بشكل جيد، كما تعبر الأزمة على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع، وتعبر أيضا الأزمة عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

---

[1] . إيمان أحمد رجب، **إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل إنهيار النظم السياسية، السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011، ص. 10.

[2] . أسامة علي محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 13.

[3]- Darios, Battistella**, Théories des Relation Internationals** (2éme éd, Paris : Sciences Po, 2006), p. 496.

[4] . حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ص. 11.

وهناك تعريف آخر للأزمة: بأنها فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف أو إنقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعت استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره.[1]

4 . الحرب: يعرف **روسو** الحرب بأنها " عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل ثم تنظيمها بموجب القوانين الدولية ".[2]

5 . الربيع العربي: أطلق هذا المصطلح على التحولات السياسية والحركات الإحتجاجية التي شهدتها بعض من دول المنطقة العربية منذ عام 2010، شاركت فيه كافة شرائح المجتمع للمطالبة بالديمقراطية لإحداث تغييرات جوهرية سياسية وإقتصادية في طبيعة الأنظمة الحاكمة.

6 . السياسة الخارجية: Foreign Policy: إن تعريف السياسة الخارجية ليس بالأمر الهين والسهل فمعظم المهتمين والباحثين لا يتفقون حول تحديد مفهومها، فلقد تعددت تعريفاتها.

ولكن من بين أهم تعريفاتها نجد تعريف "محمد السيد سليم" إذ يعرف السياسة الخارجية بأّنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

أما "حامد ربيع" فيعرفها على أّنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ".[3]

---

[1] . عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص. 19.

[2] . حسين قادري، مرجع سابق، ص. 15.

[3] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. القاهرة: النهضة المصرية، 1998، ص ص. 12 . 35.

بصفة عامة: فهي تعني التصرفات التي يقوم بها صناع القرار من أجل تحقيق أهداف معينة.

أدبيات الدراسة: ضمن الإطار المراد دراسته تم الإطلاع على مجموعة من المؤلفات والدراسات الأكاديمية وذلك من خلال التركيز على الجوانب التي تخدم الدراسة بالدرجة الأولى.

1 – كتاب **تركيا والشرق الأوسط،** لمؤلفه " فيليب روبنس" (1993)، إذ تبدأ هذه الدراسة بالنظر في كيف أن قضايا معينة في الشرق الأوسط تؤثر في سياسة تركيا الداخلية وفي مجتمعها، كما يتعرض إلى أصول السياسة الخارجية التركية أثناء حرب الخليج الثانية والفترة التي تلت هذه الحرب، ويحدد سياسة هذه الدولة تجاه الشرق الأوسط الذي اعتبر أن هذه السياسة تميزت بالانعزال بسبب رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ولكن رغم ذلك فهناك علاقات متميزة تركية مع الدول العربية خاصة في الجانب الإقتصادي.

2 – كتاب **العمق الإستراتيجي لتركيا " موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، لمؤلفه "أحمد داوود أوغلو" (2010)، هذا الكتاب يوضح قيمة الدولة في العلاقات الدولية ويرى أن هذه القيمة تنبع من موقعها الجيوستراتيجي، وعمقها التاريخي، فتركيا ذات هوية شرق أوسطية وذات هوية بلقانية وكذا أسيوية وهي مطالبة على هذا الأساس بسياسة خارجية تسعى إلى استقرار داخلي وإقليمي وبهذين الإستقرارين يتحقق الأمن التركي.

وتشمل هذه الدراسة كل القضايا التي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية لتركيا، ويولي أوغلو اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز الدور الذي يمكن لتركيا أن تضطلع به في هذه المنطقة على نحو يعزز من مكانتها.

3 – رسالة دكتوراه تحت عنوان **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط،** للباحث الدكتور في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر 3 "مراد فول" (2010)، الذي تطرق إلى العلاقات التركية - الإسرائيلية في جميع جوانبها واستحالة قطع هذه العلاقات، كما تبين هذه الدراسة التأثيرات التي تفرزها هذه العلاقة على دول الجوار خاصة دول منطقة الشرق الأوسط.

4 – دراسة للباحث "علي حسين باكير" (2011)، تحت عنوان **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية " الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية "** تهدف هذه الدراسة في البحث عن أبعاد الموقف التركي وانعكاساته التي سيتركها على العلاقات بين البلدين خلال هذه الأزمة، كما تطرق الباحث إلى دراسة استشرافية من خلال تنبؤه بالسيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية.

5 . دراسة للباحث " عقيل محفوظ " (2012)، بعنوان **سوريا وتركيا " نقطة تحول " أم " رهان تاريخي"**، حيث تناولت الدراسة تطور العلاقات التاريخية بين سورية وتركيا، ومن ثمة تطرق الباحث للحديث عن محددات الموقف التركي ودور المعارضة التركية تجاه الأزمة السورية. وفي الختام عرض الباحث السيناريوهات المحتملة للأزمة السورية من منظور تركي.

إن أدبيات الدراسة في هذا الموضوع أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات العربية دراسة حالة سوريا جد قليلة وذلك لحداثة هذا الموضوع. فنجد رسائل جامعية تتكلم عن سياسة تركيا الخارجية دون التوسع في المضمون وبالتالي فسنحاول أن نعالج هذه الرسالة بتتبع الأحداث والمجريات التي تحدث في الوطن العربي.

تقسيمات الدراسة:

تّم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كل فصل إلى مباحث. اهتم الفصل الأول عن تطور السياسة الخارجية التركية حيال الثورات العربية وذلك من خلال التطرق إلى المبحث الأول محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات العربية ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني لنتكلم فيه عن دوافع التحرك التركي تجاه الثورات العربية لنصل في المبحث الثالث عن خلفيات الموقف التركي من الثورات العربية.

أما الفصل الثاني فتمحور حول تحليل محتوى الأزمة السورية حيث نتعرض بداية إلى طبيعة مسار الأزمة السورية وصولا إلى مستويات تحليل الأزمة السورية، وأخيرا إلى المبادرات والحلول الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة السورية

وفيما يخص الفصل الثالث فتمحور حول أبعاد تفاعلات العلاقات بين تركيا وسورية، فالمبحث الأول حول مسار تطور العلاقات التركية السورية قبيل إندلاع الأزمة وفي ظل الأزمة السورية. وكذلك محددات الموقف التركي من الأزمة السورية وصولا إلى إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا.

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن سيناريوهات يتنبأ بمستقبل حل الأزمة السورية في ظل التطورات الراهنة. في المبحث الأول سيناريو إتجاهي من خلال استمرار الفوضى السياسية والميدانية في سورية، أما المبحث الثاني فهو السيناريو التحولي الذي يتمثل في إيجاد حل سلمي توافقي للأزمة، والمبحث الثالث فهو السيناريو الثوري وقد يبنى على احتمال التدخل الأجنبي وحدوث حرب إقليمية أو دولية.

وفي الأخير الخاتمة التي تتضمن محطات مهمة للموضوع وكذا النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

تمهيد:

تكتسب السياسة الخارجية أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية لأن هذه الأخيرة هي ناتجة عن تفاعل السياسات الخارجية للدول ومدى تأثرها بمحيطها الدولي، وعليه فإن تركيا من الدول التي أعطت لسياستها الخارجية وزن وقيمة كبيرة خاصة مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 بقيادة "طيب رجب أردوغان"، حيث شهدت سياسة تركيا الخارجية تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، وبإحداث نقلة نوعية أتاحت لها تحقيق ما يمكن أن نسميه الصعود الإقليمي التفاعلي يأتي هذا الصعود ضمن رؤية العمق الإستراتيجي، وسياسة " تصفير المشكلات أو النزاعات" التي صاغها " أحمد داوود أوغلو" وتم البدء بتطبيقها منذ عام 2002. ومنذ ذلك التاريخ زاد نشاط تركيا فبعدما كان اهتمامها محصورا بالدائرة الغربية وخاصة رغبتها الشديدة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، تخلت عن هذه الفكرة، وغيرت تركيا توجهها نحو الدائرة الشرق الأوسطية والمنطقة العربية بصفة عامة.

فالتغيرات التي حدثت في الوطن العربي بسبب الثورات الشعبية التي مست بعض الدول العربية بداية من تونس وصولا إلى كل من ليبيا، مصر، سورية ودول أخرى جعلت تركيا تسعى إلى لعب دور قيادي في هذه المنطقة. هذا ما سمح لها بأن تعتمد مبادئ سياستها الخارجية لتتدخل في الشؤون العربية ولكي تسعى لكسب ثقة الدول العربية. وكذا تضمن مكانتها ليس فقط على الساحة الإقليمية بل وحتى على الساحة الدولية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات العربية

تمثل السياسة الخارجية التركية مدخلا مهما للنظر في توجه تركيا نحو العالم العربي، وفي مداركها حوله من خلال أنماط تفاعلها وسياستها معه.

فالوطن العربي يمثل تحديا ودائرة ارتباط والتزامات إستراتيجية واسعة الطيف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسألة الأمن والإستقرار، فما تشهده الدول العربية من ثورات شعبية جعل تركيا من أول الدول وأسرعها التي اهتمت بما يحدث في المنطقة، وتلمست بذلك فرصة التدخل النشط في التحولات العربية فسارعت إلى التعبير عن مكانتها ووزنها الإقليمي ودورها في تسيير الأحداث، أو دعم مسارات التغيير "الثورية" في المنطقة بكيفية تعزز التطوير الديمقراطي، وتستجيب لإرادة الشعوب العربية.

المطلب الأول: عوامل الدور التركي في المنطقة العربية

ترتبط السياسة الخارجية بعوامل متنوعة سواءا كانت متعلقة بالبيئة الداخلية أو الخارجية تجعلها تتأثر بها.

1- البيئة الداخلية:

- الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا: يمثل موقع تركيا الجغرافي – السياسي أحد المفردات في السياسة الدولية، وهو حجر أساس في السياسة التركية المعاصرة.

فتركيا تحتل موقعا مهما، وهذا يتضح من خلال مقولة وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أوغلو": " تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين أفريقيا وأوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة ... فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر... ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا،

ومن أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن ثم الإتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا".[1]

تتوسط تركيا قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة البلاد " أنقرة " ويعرف باسم " آسيا الصغرى " أو منطقة " الأناضول "، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم " إسطنبول ".

كما تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته " أوراسيا " وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة " قلب العالم" **Heart Land** وفق نظرية "هالفورد ماكندر" الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي **Pivotal State**.[2]

فهي جسر متعدد الإتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وبصفتها دولة علمانية – إسلامية. إذ تمثل جسر بين الغرب والعالم الإسلامي.[3]

ولتركيا تركيبة جغرافية معقدة وثرية والتي جلبت لها على مر التاريخ خيرات وويلات كثيرة، ف 97% من أراضيها في آسيا و3% في أوروبا.[4] يحدها ثمان دول

---

[1] . علي حسين باكير، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط 1. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص. 19.

[2] . المرجع نفسه، ص. 20.

[3] . هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، ط 1. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص. 19.

[4] . منال لطفي، **دولة تركيا من أتاتورك إلى أردوغان واحدة ... وهويات متعددة**، جريدة الشرق الأوسط،2007، ص. 5.

بمساحة مشتركة مختلفة الحدود: في الجنوب الشرقي جورجيا 252 كلم وأرمينيا 268 كلم وأذربيجان ب9 كلم، وفي الشرق إيران 499 كلم، وفي الغرب اليونان 206 كلم، ومن الجهة الشمالية الغربية بلغاريا 240 كلم، وفي الجنوب سوريا 822 كلم والعراق 352 كلم، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.[1]

الشكل رقم 01: خريطة تمثل الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: www . turkey travel 2. Com/ maps_ arabic/ 2016

[1] . المرجع نفسه، ص. 20.

وتعتبر تركيا دولة قارية وبحرية في ذات الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب، كما أنّها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله 60 كلم وعرضه يتراوح ما بين 1 . 6 كلم، مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access) ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية.[1]

وتبلغ مساحة تركيا حوالي 780,576 كلم مربع بما فيها لواء الإسكندرون السليب الذي تبلغ مساحته 5465 كلم مربع.[2]

– من الناحية الديموغرافية: تحتل تركيا المرتبة ال 17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية فلعدد السكان دور أيضا في ذلك.[3]

[1] . المرجع نفسه، ص. 21.

[2] . عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، الجزء الأول، 1985، ص. 709.

[3]. المرجع نفسه، ص. 21.

وتعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصرا هاما من مقاييس القوة، لابد أن يؤخذ في الحسبان، خصوصا في مجال علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي.

كان ينظر إلى العنصر السكاني كعائق عسكري / ديموغرافي أمام إحتمال توسع الروس باتجاه " البحار الدافئة " في أثناء الحرب الباردة، وأما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد بات ينظر إليه كواحد من أهم العناصر الإقتصادية الديموغرافية التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا.

كما يمكن النظر إلى العامل السكاني في علاقة تركيا مع الإتحاد الأوروبي، وخصوصا مع ألمانيا، باعتبارها أكثر الدول الأوروبية استقبالا لهجرة الأتراك، على أنه أحد المعوقات أمام حرية التنقل بين تركيا ودول الإتحاد الأوروبي،[1] فعدد الأتراك لعام 2013 وصل إلى 76 مليون نسمة، وذلك مقابل 84 مليون نسمة في ألمانيا التي تعد أكبر الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من حيث التعداد السكاني، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان تركيا بالإزدياد ليصل في عام 2025 إلى 89 مليون نسمة ونحو 98 مليون نسمة في 2050.[2]

[1] . أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل)، ط2. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص. 42.

[2]. حسين طلال مقلد، **تركيا والإتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2010، ص. 351.

مؤشرات توضح زيادة السكان في تركيا من 2010 . 2016:

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)
2010	73,003,000
2011	74,007,000
2012	75,627,000
2013	76,667,864
2014	78,539,000
2015	78,798,573
2016	80,274,604

المصدر: من إعداد الباحث

وبحكم امتداد الدولة العثمانية على ثلاث قارات، تتنوع أعراق تركيا بين الأتراك الذين يشكلون نحو 70%، والأكراد الذين يشكلون 20% من السكان، إضافة إلى الأكراد هناك الأرمن والتركمان والأشوريين واليونانيين والألبانيين والبوسنيين والبلغار والجورجيين والشركس والشيشان والعرب وغيرهم من الأعراق.

– الأهمية الإقتصادية: ورثت حكومة حزب العدالة والتنمية وضعا إقتصاديا صعبا نتيجة الأزمة الإقتصادية المحلية عام 2001 ، غير أّنها استطاعت إحداث تحولات عميقة في الإقتصاد التركي، من خلال ما قامت به من تدابير قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، كان من نتائجها أن زاد الناتج القومي التركي بين 2002 و2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6,8٪، وأصبح معدل الدخل الفردي للمواطن التركي 10,000

دولار، بعدما كان 3300 دولار قبل 2002، هذا فضلا عن انخفاض معدلات التضخم مع الزيادة في حجم الإستثمارات.

كل ذلك أهّل تركيا لأن تحتل المرتبة السابعة عشر في ترتيب إقتصاديات العالم، والسادسة أوروبيا، وهو ما يجعل التوقعات تؤكد أنّ تركيا ستكون واحدة من أبرز القوى التي أخذت في الصعود بالنظر للدور التركي المتنامي على المستوى الإقليمي والدولي في ظل التوقعات التي قد تطرأ على خريطة العالم الإقتصادية.[1]

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبفضل انتهاجه سياسات الإقتصاد الكلي أصبح الإقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الإقتصادية نموا في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما جعل السياسة الخارجية التركية تعتبر أن العامل الإقتصادي عاملا هاما في رسم سياستها الخارجية خاصة وأنها تريد لعب دور هام دوليا، وحتى تتمكن من اللحاق بالدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

يرتكز الإقتصاد التركي على الزراعة، إذ هناك عدد كبير من اليد العاملة تشتغل بهذا القطاع، فتركيا تمتلك طاقة هائلة لتنمية منتجاتها الزراعية وهي تعمل على الخروج من الأوضاع المتدهورة حيث بلغت مديونيتها في بداية الألفية الثانية 80 مليار دولار، أما العجز المالي فقدّر ب400%،[2] ورغم هذا فإن اليد العاملة الشابة أي الفئة الشابة شكلت ركيزة أساسية يقوم عليها إقتصاد تركيا.

---

[1]. علي أكرم عبد النور، **التجربة الإسلامية التركية، من المسجد إلى المصنع**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2016، ص. 44.

[2]. عماد جاد، **"الإتحاد الأوروبي، تطور التجربة"، السياسة الدولية**، مصر: المجلد 40، العدد 161، يوليو 2005، ص. 227.

المؤشرات الإقتصادية التركية: يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لأي إقتصاد مجموعة من الحقائق الإقتصادية، التي تظهر قوة أو ضعف هذا الإقتصاد من حيث كفايته، وكفاءته، وبخاصة في ظل أداء دولة صاعدة مثل تركيا، تجمع بين الإندماج في الرأسمال الغربي، وتطلعاتها للتوسع شرقا، وسعيها لأداء دور إقليمي، واستعادة مشروعها القومي، وفيما يلي: يوضح الجدول رقم 1 إجمالي الناتج المحلي الذي وصل إلى 231,534,560,775 مليار دولار أمريكي سنة 2002 حتى وصل إلى 731,144,392,556 مليار دولار أمريكي سنة 2010 واستمر بالتزايد حتى وصل 798,797,266,164,0 مليار دولار أمريكي سنة 2014 ثم بدأ بالتناقض ووصل إلى 718,221,078,308,8 مليار دولار أمريكي سنة 2015.[1]

الجدول رقم 1: إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي 2002 . 2015)

2002 . 2015	إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)
2002	231,534,560,775
2003	303,005,302,818
2004	392,166,247,991
2005	482,979,839,238
2006	530,900,095,205
2007	647,155,133,932

[1] . محمد عسان الشبوط، **مؤشرات الإقتصاد الكلي التركي لسنة 2002 . 2015**، المركز الديمقراطي العربي، تم الإطلاع بتاريخ: 15 نوفمبر 2016، على الساعة: 18:36، في الموقع: http:// databank_ albanka ldawli_org / data/ reports_ asqx ?code=NY .GDP.MKTP.CD&id

730,337,495,966	2008
614,553,921,823	2009
731,144,392,556	2010
774,775,177,386	2011
786,257,487,307	2012
823,242,587,456,7	2013
798,797,266,164,0	2014
718,221,078,308,8	2015

المصدر: http:// databank_ albanka ldawli_org / data/ reports_ asqx ?code=NY .GDP.MKTP.CD&id

الجدول رقم 2: نمو إجمالي الناتج المحلي (٪ سنويا للمدة 2002 . 2015)

تركيا 2002 . 2015	نمو إجمالي الناتج المحلي ٪ سنويا
2002	6,2
2003	5,3
2004	9,4
2005	8,4
2006	6,9
2007	4,7
2008	0,7
2009	4,8

2010	9,2
2011	8,8
2012	2,1
2013	4,2
2014	3,0
2015	4,0

المصدر: http:// databank_ albanka ldawli_org / data/ reports_ asqx ?code=NY .GDP.MKTP.CD&id

نظرا للنمو الثابت الذي شهده الإقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ، وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستويات 4,586 دولارا أمريكيا في عام 2003 إلى 10,303 دولارا أمريكيا في عام 2014.

– طبيعة النظام السياسي التركي: يحكم دستور 1982 إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية، سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث، أو من حيث العلاقات بينها واختصاصاتها، ويعد نظام الحكم في الجمهورية التركية نظاما رئاسيا. وبموجب دستور 1982 يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقات فيما بينها.[1]

وينص على تبني مبادئ إذ لخصها أتاتورك لنفسه وأعلنها في المؤتمر الأول لحزب الشعب في 15 أكتوبر 1927، أن مشروعه السياسي يقوم على أربعة أركان هي: الجمهورية، والملية (القومية)، الشعبية، والعلمانية. وفي المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد عام 1931، أضيف ركنان آخران هما الدولتية، والإنقلابية.

[1] . جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1998، ص. 15.

وقد اعتبرت هذه الأركان الست دعائم الدستور التركي عام 1937، فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء في النص: " **إن تركيا جمهورية، ملية، شعبية، دولتية، علمانية، إنقلابية**".[1]

وهذه المبادئ تمثل صورة شمس تنبعث منها أشعة ترمز إلى المبادئ الثابتة والدائمة للحكم. وبالنظر إلى العناصر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا، فقد نص دستور 1982 إلى ثلاث سلطات التي تتمثل في:

– **السلطة التشريعية:** تتكون هذه السلطة من مجلس واحد " المجلس الوطني التركي الكبير"(TGNA) وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي:

1 . سن وتغيير وإلغاء القوانين.

2 . مراقبة مجلس الوزراء والوزارة.

3 . السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.

4 . مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.

5 . القرار بشأن طباعة العملة.

6 . القرار بشأن إعلان حالة الحرب.

7 . الموافقة على تصديق الإتفاقيات الدولية.

8 . القرار بشأن إعلان العفو العام والخاص.

9 . تعديل الدستور.

10 . الموافقة على خطط التنمية.

[1]. رضا هلال، **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط 1. القاهرة: دار الشروق، 1999، ص ص. 86 .87.

11 . إعداد النظام الداخلي للبرلمان.[1]

وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 07 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض، ويبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية ب 550 عضوا ينتخبون كل 05 سنوات باقتراع نسبي، ويحق للناخب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الإنتخابات قبل موعدها في غضون 45 يوما فيدعوا رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لإنتخابات مبكرة،[2] أو تأجيل الإنتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الإنتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقا للشروط المبنية في الدستور.

كما يجوز إجراءات إنتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس.

وتجري الإنتخابات التكميلية مرة واحدة فقط من كل فترة إنتخابية، وكقاعدة لا يجوز إجراء الإنتخابات التكميلية إذا لم يبقى سوى عام واحد فقط على موعد الإنتخابات العامة.[3]

– السلطة التنفيذية: تضم رئيس الجمهورية الذي يمثل رئيس الدولة ووحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، وينتخب لمدة 6 سنوات عن طريق المجلس الوطني، بشرط أن لا يقل عمره عن أربعين سنة، وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي، وتشمل مهامه صلاحياته بموجب الدستور ما يلي:

1 . دعوة المجلس للإنعقاد عند الضرورة.

2 . إلقاء خطاب إفتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية عند الضرورة.

3 . حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين.

---

[1]- Patrick h.o'Neil, "**the deep state: an emerging concept in comparative politic"**, (university of Puget Sound: draft paper, august 2013), p15.

[2]. أشرف أبو اليزيد، **أحلام تركية**، مجلة العربي، العدد 539، أكتوبر 2003، ص. 42.

[3]. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 28.

4 . المطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

5 . تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناءا على اقتراح رئيس الوزراء.

6 . تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني.

7 . اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة.

إضافة إلى مهام أخرى اسندت إليه كإعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات[1].

– **مجلس الوزراء:** ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم. ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناءا على اقتراح رئيس الوزراء.[2]

– **الإدارة:** هي الهيئة الثالثة للسلطة التنفيذية ويقصد بها تركز الخدمات والأنشطة الإدارية للدولة في مركز واحد (العاصمة)، وأداء هذه الخدمات بواسطة المركز والإدارات المرتبطة على مستويات المحافظات ومدونها.

– **السلطة القضائية:** من المعلوم أن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني.[3]

وتنقسم السلطة القضائية إلى:

---

[1]. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ص. 17 . 20.

[2]. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 29.

[3] . المرجع نفسه، ص. 22.

1 – المحكمة الدستورية: هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة بحماية الدستور والدفاع عنه، وبحسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظما وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية.

2 – مجلس الأمن القومي: هو أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي، كما أنه موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم، والتي لم تتوزع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية بشكل مباشر عبر الإنقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دورا رقابيا وتنفيذيا في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي.[1]

كما تتعدد العناصر المؤثرة في صنع القرار في تركيا، ومن بين هذه العناصر: الأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والمؤسسة الدينية الرسمية، وجماعات المصالح التي ينضوي تحتها النقابات العمالية والمهنية ورجال الأعمال، كما تعد الطرق والجماعات الدينية من أبرز القوى السياسية والإجتماعية الفاعلة في عملية صنع القرار على الرغم من خطرها، بالإضافة إلى الرأي العام ووسائل الإعلام.

– الأحزاب السياسية: شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الإستقلال في العام 1923. لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950،[2] وقد اشتغلت الجمهورية التركية ببناء أركانها ودعائمها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفق مبادئ الإيديولوجية الكمالية.

[1]. محمد علي صلابي، **الدولة العثمانية**، دمشق: دار البيارق، 1999، ص. 76.

[2]. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 30.

وكانت سياسة الحزب الواحد الحاكم هي المناخ الذي تبلورت فيه أوعية العمل السياسي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، واضطرار تركيا بعدها لانتهاج سياسات ديمقراطية والتحول إلى حياة التعددية الحزبية.[1]

فقد عرفت تركيا أكثر من 20 حزبا وأكثرها وزنا وتأثيرا في الحياة السياسية نجد: حزب الشعب الجمهوري، حزب الوطن الأم، حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية ذوي التوجه الإسلامي وهو على رأس السلطة منذ عام 2002.

– **المؤسسة العسكرية:** تستمد المؤسسة العسكرية قوتها في الحياة السياسية التركية من خلال حقيقتين أولها، أنها الواصي الدستوري على المبادئ الأتاتوركية وثانيها، تأثيرها على مجلس الأمن القومي.[2]

وعلى الرغم من الطابع المؤسساتي الذي يصبغ صناعة القرار التركي، فإن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنها اللاعب الأقوى في الحياة السياسية، لأن الجيش يعتبر الحامي الأول لعلمانية الدولة، التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 وإنهاء الخلافة العثمانية سنة 1924، على يد "مصطفى كمال أتاتورك "،[3] الذي قام بدور نشط في تحويل تركيا إلى دولة علمانية، وفي ابتعادها عن حضنها الإسلامي. وسعى لأن

---

[1]. طارق عبد الجليل، **دبلوماسية أردوغان، تأثير " الورقة الخارجية " في نتائج الإنتخابات التركية، السياسة الدولية**، العدد 185، يوليو 2011، ص.112.

[2]. ميشال نوفل، **مدخل مفهومي للأزمة التركية، البنية السياسية والحركة الإسلامية**، شؤون الأوسط، العدد 64، أوت 1997، ص.27.

[3]. فلاديمير إيفانوفيتش، **الصراع السياسي في تركيا**، (تر: يوسف إبراهيم الجهماني)، ط 1. دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 1991، ص. 173.

تكون تركيا جزءا من أوروبا حتى في إطارها الثقافي والسياسي والإقتصادي. ولقد استطاع الجيش التركي تحت شعار حماية العلمانية، التحكم بمسيرة البلاد السياسية.[1]

من جهة أخرى، فإن النظام السياسي التركي الذي يعتبر رئاسيا هو في الواقع نظام عسكري مما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة الداخلية والخارجية، خاصة على صانع القرار عند رسم سياسة خارجية معينة، حيث تلعب المؤسسة العسكرية دورا بارزا في صناعة القرار من خلال تدخلاته وقوة تأثيره على الفئة الحاكمة وطبقا للدستور التركي الصادر سنة 1982 وكما ورد في المادة 117: القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان) ومجلس الأمن القومي هو المعتمد الرئيسي للسياسة العسكرية طبقا للمادة 118 وذلك تحت رئاسة رئيس الجمهورية، ويعتبر الجيش التركي ثاني أكبر الجيوش من حيث التعداد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2 – البيئة الخارجية:

1 – العلاقات التركية الأمريكية: تعود العلاقات بين الطرفين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، مع البعثات التبشيرية والإستطلاعية والمشروعات والإمتيازات التجارية...إلخ، ولكن بعد ذلك لم تلحظ العلاقات تطورات مهمة خلال فترة التأسيس الأولى للدولة التركية، ثم كانت الحرب العالمية الثانية هي المدخل الجدي لعلاقات أوسع بين الطرفين، انطلاقا من الدخول المتأخر للطرفين في تلك الحرب،[3]

---

[1]. محمد محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، العدد 17، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010، ص.10.

[2]. أحمد دياب، **"تركيا وإسرائيل"، أزمة عابرة أم منافسة قادمة، السياسة الدولية**، العدد 185، أكتوبر 2004، ص.167.

[3]. عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص ص. 226 . 227.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتسمت العلاقات بين البلدين بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء الأمريكية انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع تركيا من تصور إستراتيجي بهدف الاستفادة من الموقع الجيواستراتيجي لتركيا في مواجهة الإتحاد السوفياتي سابقا.

وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة، فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات إقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي،[1] ولكن أدت الأزمة القبرصية (1964 – 1974) إلى صدمة كبيرة، إذ كان موقف الولايات المتحدة سلبيا من الحليف التركي، وأقرب إلى اليونان، بل إنها تُركت وحيدة تقريبا في مواجهة ضغوط كبيرة جدا من المجتمع الدولي، وهو ما أشعر الأتراك بأن الولايات المتحدة قامت ب"خيانة" حليفها الرئيسي على حدود الإتحاد السوفياتي.[2] وبالرغم من الأزمة القبرصية إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت تقدما بعد توقيع إتفاقية التعاون الدفاعي والإقتصادي بين البلدين في 10 جانفي 1980، والتي أعطت لتركيا دورا كبيرا على الصعيد العسكري والإستراتيجي في المنطقة. إذ جاءت هذه الإتفاقية عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران والإجتياح السوفياتي لأفغانستان.

كما استفادت تركيا من هذه الإتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، وزيادة المساعدات المخصصة لها.[3]

---

[1]. نبيل البدري، **تركيا في السياسة الخارجية منذ عام 1945**، دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981، ص. 165.

[2]. المرجع نفسه، ص. 229.

[3]. المرجع نفسه، ص ص. 165 . 168.

كما تميزت العلاقات بين البلدين بالتعاون الوثيق في مجالات مختلفة منها السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية، وذلك تقديرا من الولايات الأمريكية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا إبان مرحلة الحرب الباردة، حيث اعتبرتا تركيا وإسرائيل أكبر الحلفاء للولايات المتحدة في المنطقة.[1]

وبعد انتهاء الحرب الباردة وفي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم إستراتيجيتها العالمية برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا هذا يجعلها قادرة على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها منطقة الخليج مهمة للولايات المتحدة وحلفائها من الناحية الإقتصادية، فالإستراتيجيات الغربية تسعى إلى توفير الطاقة وخصوصا بعد أزمة الطاقة في السبعينيات،[3] إذ مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين حصلت تطورات في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت في الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتصدير الثورة إلى دول الجوار، والذي بحد ذاته يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى ذلك إندلاع الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 (حرب الخليج الأولى)، والغزو العراقي للكويت عام 1990 (حرب الخليج الثانية) وتدخل الولايات الأمريكية وحلفائها مستخدمة الأراضي التركية والدعم اللوجيستي التركي إبان التدخل، أدى

---

[1]. علي سليم، **الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية التركية**، 21 . 7 . 2010، تم الإطلاع بتاريخ: 12 . 2 . 2015. على الساعة: 21:53. في الموقع: http :www.sironline.org/alabwab/derast(01)643.htm.

[2]. حسين دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دراسة**، دمشق: مكتبة الأسد، 1999، ص. 32.

[3] . محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993 . 2010** ، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010، ص. 65.

ذلك إلى زيادة قناعة الولايات المتحدة بمدى أهمية الدور التركي في المنطقة، واستحالة الإستغناء عنه، وفي المقابل تحرك تركيا لخدمة الأهداف الإستراتيجية في المنطقة التي تتمحور حول ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) وضمان تجنب الصراعات في المنطقة التي من شأنها أن تهدد المصالح التركية.[1]

كما تحرص تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أكثر فأكثر، حيث تظل تطلعات الحكومة التركية في الإنضمام للإتحاد الأوروبي عامل ضغط مهم عليها في سعيها للحصول على الرضا الأمريكي ومن ثم مساعدة واشنطن لها حتى تحظى بالقبول لدى الإتحاد الأوروبي المتثاقل والمتباطئ في نظرته لأنقرة بين العطف والقبول،[2] من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي هي الطريقة المثلى لضمان بقائها دولة مستقرة، وتحسين أدائها الإقتصادي، ودعم التطلعات التركية للعب دور قيادي وإقليمي في المنطقة، يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويدعم تركيا في بعض القضايا السياسية التي تخصها.[3]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازدادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويتضح هذا من خلال انضمام تركيا للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تسميه "الإرهاب الدولي" مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان انضمام تركيا لهذا التحالف مهما بالنسبة للولايات المتحدة لأسباب منها:

---

[1] . عثمان كامل، **تركيا والشرق الأوسط، الفرص والمخاطر**، مجلة الدفاع، العدد 133، 1997، ص. 22.

[2]. بشير عبد الفتاح، **العلاقات الأمريكية التركية، السياسة الدولية**، العدد 150، أكتوبر 2002، ص.139.

[3]. هواري عبد الرحمن، **التحالف الإستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أمريكا وتركيا**، مجلة الدفاع، العدد 199، يونيو 1996، ص. 54.

– أن تركيا قريبة من وسط آسيا، كما أن لها صلات وثيقة مع أفغانستان، أهمها القرب الجغرافي وتأثر محاولات الإصلاح الأفغاني في العصر الحديث بحركة كمال أتاتورك الإصلاحية، ولكن هذه المحاولات أصابها الجمود لأسباب إجتماعية وثقافية متعددة.[1]

ورغم هذه الأحداث إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثر بها بشكل يجعلها تنهار بل واصلت في فرض هيمنتها على العالم من خلال السياسات التي تفرضها. وهذا لم يجعل هذه الدولة تنغلق عن نفسها عما يحدث في الساحة الدولية من صراعات وأزمات بل سعت إلى إدارة هذه الصراعات من بينها الصراع العربي الإسرائيلي والذي أصبحت تركيا تولي اهتماما كبيرا به.

كما عرفت مرحلة ما بعد الحادي عشر سبتمبر 2001 تغيرا ملحوظا في ديناميات العلاقات الأمريكية التركية حيث يرى البعض أنه يجب إعادة النظر في طبيعتها ودفعها للأمام من أجل شراكة متينة. ويجب الإشارة إلى أن هناك متغيرين أساسيين قد لعبا دورا أساسيا في إعادة تشكيل العلاقة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

أ/ المتغير الأول: وصول حزب العدالة والتنمية ذو توجه إسلامي للسلطة في تركيا عام 2002.

ب/ المتغير الثاني: قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس 2003 والذي قوبل برفض تركي. أدى هذا إلى تشكيل تغيير كبير في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة أولها عدم توظيف تركيا لخدمة مصالح الولايات المتحدة وسياستها في منطقة الشرق الأوسط من دون مراعاة مصالح تركيا. وثانيها التفكير في الدائرة العربية بعيدا عن منظور

[1]. محمد بوبوش، **التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، 2011، ص. 60.

العلاقة مع واشنطن وتحسين علاقاتها مع العالم العربي وثالثا الدفع باتجاه تحميل الولايات المتحدة جزءا من أعباء انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

ونتيجة لهذه المتغيرات فقد ظهرت موجة عداء في تركيا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وامتدت ظاهرة ضد "الأمركة" **Anti Americanism** لتشتمل أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهي تركيا،[1] هذا ما أدى بهذه الأخيرة في عهد حزب العدالة والتنمية تعمل على تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، مع منح قدر من الإهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي اللذين تم تجاهلهما لفترات من جانب أنقرة.

– الأكراد: يشكل الجانب الكردي أحد أهم المحددات في توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تدعم الولايات المتحدة موقف تركيا من الحزب (حزب العمال الكردستاني)PPK وتعتبره منظمة إرهابية. لذا فقد تفهمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا من أن إحتلال العراق سيؤدي إلى تشجيع الأكراد على الإنفصال على العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لتركيا في مواجهة تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني الذي وصل إلى أوّجه أواخر عام 2007 حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا دفعها للرد عليه بعنف ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية لعمق الأراضي العراقية.[2]

فلا يمكن التقليل من التأثير السلبي الذي أحدثته واقعة مارس 2003 على مسار علاقات البلدين (أمريكا – تركيا)، دليل على الخذلان التركي للولايات المتحدة في العراق، فيما أصبحت أنقرة من أهم الحلفاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة في العراق لدرجة أن خسارة

[1]. خليل العناني، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط 1. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص. 154.

[2]. المرجع نفسه، ص. 152.

الخدمات التركية تأتي على رأس قائمة مخاوف واشنطن من نشوب مواجهة تركية – كردية.[1]

– العضوية في الإتحاد الأوروبي: من المعروف أن الوجود التركي على الساحة الأوروبية يعود إلى نهاية الأربعينيات، عندما تقدمت بطلب العضوية الكاملة في المجلس الأوروبي في أغسطس 1949، ثم عضوية منظمة حلف شمال الأطلنطي، طبقا للاتفاق الموقع في لندن عام 1950، وأعقب ذلك سلسلة من العضوية التركية في مجموعة متتالية من المنظمات والهيئات الإقتصادية الأوروبية، ابتداءا من منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي، إلى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مرورا بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولكن ظل الإتحاد الأوروبي هو التحدي الأكبر في مجال العضوية الكاملة، وجاءت الإنقلابات العسكرية المتعاقبة، لتتعمق من فجوة العبور من الجانب التركي إلى الجانب الأوروبي.[2]

وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مبرر من عدم ضم تركيا للإتحاد الأوروبي خاصة بعد التزامها بكل الإصلاحات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تفرضها شروط الإنضمام، فضلا على أن تركيا قامت بخطوات جادة من أجل تحسين علاقتها الدبلوماسية والسياسية مع دول لها عداء تاريخي اتجاهها مثل: اليونان وقبرص، فضلا عن القضية الأرمينية.[3] ورغم سعي تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي هناك عوامل كثيرة تغذي جدلية الإستيعاب / الإستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، فمنها الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم

---

[1]. يسرا الشرقاوي، **تركيا . أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة**، العدد 171، يناير 2008، ص. 109.

[2]. محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 62.

[3]. Carol Migadaolovitz , **Turky** : **Issues for U. S Policy** (Washington : Congressional research (CRS), 2002) p. 6.

الإسلامي عامة، فهذا الدور يغري بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الإتحاد، أملا في أن تسهم في تدليل صعوبات التواصل الإقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والشرق العربي الأقرب نفسيا وحضاريا لتركيا والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب ارثها الإستعماري المرير، بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضوا في الإتحاد الأوروبي كي تقوم تركيا بهذا الدور لسببين:

الأول: أن تركيا ستنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي فقط. كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الإحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

الثاني: أن حصول تركيا على عضوية الإتحاد تكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والإقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة.[1]

وفي ظل السياسة الخارجية التي تتبعها حكومة حزب العدالة والتنمية، فإن الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أصبح هدفا أساسيا تسعى إلى تحقيقه، بالرغم من سعيها لتكون دولة محور على مستوى العالم.

فأوروبا لا ترغب في أن تكون تركيا دولة عضو في الإتحاد الأوروبي وذلك لعدة أسباب من بينها:

– الإختلاف الحضاري وتباينه بالرغم من أن أوروبا لا تؤكد هذا السبب علنا إلا أن الإختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الإتحاد.

[1]. إبراهيم غانم، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط 1. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص ص. 170 . 171.

– الخلافات التركية – اليونانية: لقد كان للموقف اليوناني على الدوام دور رئيسي في عرقلة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي بموجب ميثاق الإتحاد استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه.

– نقص الديمقراطية: ترى أوروبا أن سلوك أنقرة وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، هذه القضايا في نظر أوروبا معايير سياسية ثقافية لرفض قبول عضوية تركيا.

– العامل الإقتصادي: بلغ عدد سكان تركيا سنة 2016 نحو 80 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها.[1]

كل هذه العوامل أدت إلى رفض الإتحاد الأوروبي لانضمام تركيا، كما أن أوروبا ترى في تركيا أنها لابد أن تكتسب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال تصفير المشكلات مع دول الجوار.

لقد ظل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أحد الهواجس التي تطارد تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث يمثل هذا التوجه خيارا إستراتيجيا أمثل لتحقيق المصلحة القومية والأمن والتطور التركي.[2]

2 – العامل العربي: يعد العامل العربي ذو تأثير في سياسة تركيا الخارجية وسبب هذا أن العلاقات العربية التركية تعود إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، وبالتحديد منذ جرى أول تماس بين العرب والأتراك عام 54 هجرية عندما عبر "عبد الله بن زياد والي معاوية

[1]. حسين دلي خورشيد، مرجع سابق، ص ص. 22 . 23.

[2] - Zoli,Ozal,**" It is A long and wending Read : The Saga of EU-Turkey Relation"**. **"in : Heinz Kramer Turkey and the EU : The EU, S Perspective** (Washington, DC : Johus Hopkins University Press, 2004) . P.9.

بن أبي سفيان" على خراسان نهر جيحون وفتح بخاري بيكند من بلاد الترك فيما وراء النهر.[1]

تعايش العرب والأتراك عدة قرون في إطار الدولة العثمانية، وكانت هذه العلاقة تعتمد على عاملين، شعور العرب بأنهم رعايا دولة إسلامية، وتجنب السلطة العثمانية فرض أسلوب مركزي شديد في الحكم، بيد أن هذا لا يعني أن الأوضاع ظلت مستقرة على هذين العاملين، إذ ظهرت متغيرات مست الروابط بين البلدين، حتى انتهى الأمر إلى تفكك الدولة العثمانية، حينما احتلت بريطانيا وفرنسا الولايات العربية، وبعد أن أعلن "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية في تركيا 1923م.

وأبرز هذه المتغيرات:

– الحركات الإنفصالية المحلية، وقد اصطبغ معظمها بالنزعة المحلية.

– الإستعمار الأوروبي، إذ كان لبريطانيا وفرنسا دور كبير في تقطيع أوصال الدولة العثمانية.

– الصراع بين القوميتين العربية والتركية، إذ كان ميدان هذه العلاقات محدودا، بصورة عامة ببلاد الشام والعراق. وقد بعدت مصر وولايات المغرب عن ثقل الإدارة المركزية وتأثيرها. أما في شبه الجزيرة العربية فقد كان النفوذ العثماني يتفاوت قوة وضعفا من مكان إلى آخر.[2]

[1]. مصطفى اللباد، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط 1. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص. 213.

[2]. هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ص. 16 . 17.

ويعتبر المسار الذي اتخذته إصلاحات أتاتورك عاملا عميقا في التأسيس لنظرة سلبية جدا لدى العرب تجاه الأتراك، إذ مست إصلاحات أتاتورك التغريبية العناصر المشتركة التي كانت تجمع بين تركيا والعرب. ومن الإصلاحات تلك ذات الطابع المضعف للرابطة الإسلامية نجد مثلا: إلغاء الخلافة وغلق مقر الطرق الدينية وإلغاء الإسلام من الدستور كونه أحد مصادر التشريع وملاحقة المفكرين الإسلاميين، كذلك نظر إلى اعتماد العلمنة في الدستور على أنه ذروة محاولة أتاتورك سلخ الشعب التركي عن هويته الإسلامية، وتاليا عن محيطه المشرقي. كما ألغى أتاتورك الأبجدية العربية المستخدمة في اللغة التركية واستبدالها بأبجدية لاتينية مختلطة، وهذا يدل على أنه محو للذاكرة المشرقية الإسلامية للأتراك، الذين وجدوا أنفسهم متقطعين عن ارثهم الثقافي والفكري وكل ما يتصل به.[1]

أما خلال مرحلة الحرب الباردة فلقد دخلت تركيا في المنظومة الغربية – الإسرائيلية، وكان من تجليات ذلك انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وإلى حلف بغداد عام 1955، وبدء مسار الانضمام إلى التكتلات الغربية مثل السوق الأوروبية. غير أن الموقف التركي من إسرائيل كان ذروة العوامل المسممة للعلاقات التركية العربية على امتداد الحرب الباردة. إذ لم يكن الإعتراف التركي بإسرائيل عام 1949 مجرد خطوة عادية تتصل بالتوازنات الإقليمية والدولية، بل كانت في جانب منها ذات صلة مباشرة بتاريخ العلاقات التركية العربية، فابتعاد أتاتورك عن الإسلام هو ابتعاد عن العرب.

كما أن تركيا في فترة الحرب الباردة كانت جزءا من الهياكل الإقليمية المعادية للقوى العربية التحررية، وفي مقدمهم نظام جمال عبد الناصر والبعث، وفي الوقت نفسه حليفا عسكريا

[1]. محمد نور الدين، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، العرب والدور المستقبلي لتركيا**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص ص. 746 . 747.

وإستخباريا وأمنيا وإقتصاديا وسياسيا لإسرائيل، فكانت تركيا بذلك مساعدا لتثبيت أقدام إسرائيل في المنطقة، خصوصا أنها دولة مسلمة وكبيرة. لكن بداية التغيير التركي في الموقف من العرب لم تكن بسبب إسرائيل، بل بسبب وقوف العرب ضد تركيا في القضية القبرصية ردا على مواقف تركيا من القضية الفلسطينية، حيث اكتشفت تركيا مدى عزلتها حتى من القوى الغربية المتحالفة معها.[1]

وخلال عدوان 1967 انتهزت تركيا الفرصة لإثبات حسن نواياها تجاه العرب حيث رفضت السماح باستخدام القواعد الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب وطالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية،[2] وباتت تميل إلى تحسين علاقاتها مع العرب والدول الإسلامية من خلال الإنضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ثم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولتها تعزيز علاقاتها الإقتصادية مع العرب. غير أن ذلك لم يغير من الصورة المطبوعة لتركيا لدى الشارع العربي من حيث كونها حليفة إسرائيل، وهذا استمر عبر البدء بتنفيذ مشروع "الغاب" لتنمية جنوب شرق الأناضول وإقامة سدود على الفرات والدجلة وحرمان سورية والعراق من كميات من المياه دون النجاح في التوصل إلى اتفاق جديد لتقاسم المياه.

وجاءت المشكلة الكردية وأنشطة حزب العمال الكردستاني لتفاقم المشكلة بين سورية وتركيا.

وعلى الرغم من المشاكل التي تعاني منها تركيا والدول العربية حتى ما بعد الحرب الباردة استمرت تركيا في تحالفها مع إسرائيل ويتضح هذا حين استغلت أنقرة توقيع "ياسر عرفات" اتفاق أوسلو مع إسرائيل ووثقت تعاونها معها فكانت "تانسو تشيلر" أول رئيسة حكومة تزور

---

[1]. المرجع نفسه، ص، 748.

[2]. سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**، ط 1. بغداد: دار وائل، 2003، ص، 284.

إسرائيل، ووقعت مع الإسرائيليين عام 1994 إتفاقية تعاون أمني واسعة. وفي عام 1996 وصلت العلاقات بين البلدين إلى ذروتها بتوقيع اتفاق تعاون وتدريب عسكري بين تل أبيب وأنقرة.[1] وهذا ما زاد الخلاف بين العرب وتركيا.

ومع انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية أصبح أمن واستقرار تركيا مرتبطا بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط إلى حد القول: " أن الأمن التركي لم يعد منفصلا عن الأمن في منطقة الشرق الأوسط ". وضمن هذا المنظور، ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه:

– ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة.

– إقليمي عبر الإهتمام بتوفير الأمن والإستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن القومي التركي كالصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية والأصولية الإسلامية، وتكديس الأسلحة والإرهاب).

– التدخل الخارجي والتنافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط.[2]

فبعدما كانت السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط سياسة رد فعل منذ عقد الثمانينات، وكان المفهوم التقليدي الذي يقول: " إن الشرق الأوسط عبارة عن مستنقع" هو الذي يسيطر عليها. تبدل هذا المفهوم وحل مكانه المفهوم الإستباقي بدلا من الوقوف بعيدا عن الشرق الأوسط وخلافاته.[3]

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

---

[1]. محمد نور الدين، مرجع سابق، ص ص، 749 . 750.

[2]. عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص، 86.

[3]. غينيجير أوزجان، **الحوار العربي . التركي بين الماضي والحاضر**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010، ص، 59.

مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 عرفت سياسة تركيا الخارجية تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وبإحداث نقلة نوعية أتاحت لها تحقيق ما يمكن أن نسميه الصعود الإقليمي التفاعلي **Interactive Rise** ويأتي هذا الصعود ضمن رؤية "العمق الإستراتيجي" وسياسة "تصفير النزاعات" التي صاغها " أحمد داوود أوغلو" وتم البدء بتطبيقها منذ عام 2002.

1/ مبادئ السياسة الخارجية التركية:

حدد وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو" خمسة مبادئ وهذه المبادئ تعتبر أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقرة على تطبيقها:

1 . الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية: هذا المبدأ مهمته توفير الأمن للمواطنين من خلال التصدي والقضاء على التهديدات الأمنية والمحلية وتتجنب التهديدات الخارجية المحتملة، وفي هذا الإطار يقول أحمد داوود أوغلو: **" أنّ على الدولة أن توازن بين أمن المواطنين وحرياتهم فإذا طغى أحدهما على الآخر حدث الخلل، وإذا تجاهلت الدولة الأمن من أجل الحرية سيكون هناك الغضب والفوضى، وإذا تجاهلت الحرية بالأمن فستكون أمام نظام استبدادي تسلطي وعليه فلا يجب تجاهل الإثنين."**[1]

ومن المعروف أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 نقلت العالم كله إلى مرحلة جديدة، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تأسيس نظام جديد ينطلق من (مفهوم الأمن الأمريكي)، ومن ثم كان على تركيا تطوير سياستها الخارجية، وإتباع سياسة مؤثرة، وفاعلة، ومتعددة المحاور، لترسي لها موقعا على الساحة الدولية، وكانت

[1] - Gülbahar. Yelken Aktaş**. Turkish Foreign Policy**: **New Concepts and Reflections**. Master of science. The Graduate School of Social Sciences. British, 2010,p. 61.

تركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة، وهي هنا مثال للدول الأخرى، ومن هذه الزاوية، تركيا بلد مركزي في المنطقة تاريخيا وجغرافيا.[1]

2 . تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا: استطاعت تركيا في السنوات السبع الماضية في تطبيق هذا المبدأ (أي صفر مشاكل) واعتماد مسار أكثر تعاونا مع الجيران لتعزيز الروابط الإقتصادية مع مختلف البلدان والوصول بمستوى التعاون إلى الحد الأقصى.

فمع حلول منتصف العام 2009، كانت تركيا قد حلت عددا كبيرا من المشكلات مع مختلف الجيران وحتى مع أرمينيا حيث تم تحقيق تقدم دبلوماسي كبير وملموس.

كما استطاعت تركيا أن تنشئ مجلس تعاون إستراتيجيا مع كل من العراق، وسورية، اليونان، وروسيا، حيث يتم تداول المواضيع السياسية والإقتصادية والأمنية الأهم مع خطط لإنشاء مجالس مماثلة مع بقية الدول خاصة بعد أن تم إلغاء تأشيرة الدخول مع كثير من الدول من بينها سورية وطاجيكستان، وألبانيا ولبنان والأردن وليبيا وروسيا.[2]

حيث اعتمدت تركيا في دبلوماسيتها هذه استخدام القوة الناعمة والإرث الإستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، وهذا يعني أنه في الوقت الذي تواصل فيه تركيا جهودها في سبيل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وتحافظ على صلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، فإنها أيضا ستتقرب إلى دول الشرق الأوسط، وتجري محادثات مع الأطراف الغير حكومية مثل حركة حماس، وحل كل النزاعات الإقليمية بما

---

[1]. محمد بوبوش، **التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**، مرجع سابق، ص ص. 40 . 42.

[2]. علي حسين باكير، **محددات السياسة الخارجية التركية، المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة**، آراء حول الخليج، العدد 71، أغسطس 2010، ص. 70.

في ذلك قضيتا قبرص وأرمينيا المستعصيتان، ويرى وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو" أن من شأن تركيا أن تصبح وسيطا وضامنا وقوة واستقرار في المنطقة.[1]

وبالتالي فتركيا دولة ذات هويات إقليمية متعددة لا يمكن حصرها في هوية واحدة إضافة إلى التطور السياسي والقدرات الإقتصادية والقوى الإجتماعية النشيطة والقدرة على التوفيق بين الإسلام وبين الديمقراطية في الداخل، هي ميزات تمنح تركيا إمكانية وضع سياسات فعالة ومؤثرة في المناطق المجاورة، وفي أماكن بعيدة مثل أفريقيا وآسيا.[2]

اتخذت تركيا مبدأ دبلوماسية تصفير المشكلات نظرية تقوم على أساس أن الثقل الدولي لها يأتي من خلال لعبها لدور صانع السلام.

3 . سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرف القوى والمناطق الحيوية في العالم: حرصت تركيا على انتهاج سياسة خارجية متكاملة تتسم بالفاعلية والمبادرة والتوظيف الأمثل للمؤسسات والمنظمات الدولية التي تنتمي إليها.

فقد وطدت تركيا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت بها إلى حد الشراكة النموذجية، والتشاور في القضايا العالمية، ولاسيما الشرق الأوسطية، واهتمت تركيا بأقاليمها في آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وامتدت بعمقها نحو دول القارة الإفريقية، فأعلنت عام 2015 عام الإنفتاح على إفريقيا.

واستطاعت تركيا بلورت وصياغة رؤية جديدة في السياسة الخارجية تتفق مع معطياتها الإسلامية الشرقية على نحو قادر على التعاطي مع النظام الدولي، والتفاعل مع مؤسساته وهيئاته، مما جعل المجتمع الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي،

---

[1]. زيا ميرال وجوناثان س باريس، **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، أكتوبر 2010، ص.7.

[2].Kemal Kirisci, **Turky 's Foreingn Policy in turbulent times** (Paris : Chaillot Paper EU. Iss, 2006). p.26.

ترى النموذج التركي نموذجا متزنا يمكنه أن يحقق لتركيا مصالحها الوطنية، ويوفر لها أمنها القومي دون إضرار بالسياسات الغربية والأمريكية التي تعد تركيا عضوا فاعلا في مؤسساتها.[1]

4 . تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية: تعرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عدة، لذا كان على تركيا رسم مقاربة جديدة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي بمعنى أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافلها ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.[2]

5 . الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة: تتمثل في الإلتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات، ويرتكز التحرك التركي في المنطقة على ثلاث آليات رئيسية هي:

أ/ الخطاب المعتدل الذي يحترم الآخر، ويهدف إلى مخاطبة العقل، ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المطروحة، ويعزز هذا النوع عامل الثقة.

ب/ التركيز على دور الوسيط، فالدور التركي في المنطقة لا يسعى إلى زعامة، وإنما لإيجاد فضاء متماسك يؤمن مصالحه.

---

[1]. طارق عبد الجليل، **دبلوماسية أردوغانية، تأثير " الورقة الخارجية " في نتائج الإنتخابات التركية"، السياسة الدولية**، العدد 185، يوليو 2011، ص. 115.

[2]. أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص. 616.

ج/ زيادة القوة الناعمة، يهدف جعل تركيا نواة الدول الساعية للإرتقاء إقليميا من دون انتهاج المنهج الصدامي، وهذه الطريقة تؤدي إلى أن يأتي الإرتقاء الإقليمي الجيوسياسي لتركيا منسجما مع طبيعة المنطقة وارثها.[1]

2/ أهداف السياسة الخارجية التركية:

تعود مرجعية أهداف السياسة الخارجية التركية إلى المفكر الإستراتيجي ووزير خارجية تركيا " أحمد داوود أوغلو" الذي سطر معالم رؤيته في كتابه " العمق الإستراتيجي" موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. وبالتالي فحسب رؤيته فإن السياسة الخارجية التركية تهدف إلى توسيع " مروحة خياراتها " في مواجهة عزلها وتهميشها، لتوسيع حيزها ليشمل الشرق والغرب والشمال والجنوب لتتحول من دولة هامشية **Peripheral State** لا قيمة لها وعلى أطراف القارات كما يرى " صاموئيل هنتغنتون"، إلى دولة حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكية **Pivotal State**، وذات حضور مركزي تدور حوله الدول كافة.

كما تهدف السياسة الخارجية التركية إلى المساهمة في تحقيق الإستراتيجية الكبرى للبلاد **Grand Strategy** بالتحول إلى قوة عالمية مؤثرة، وإلى أن تكون بحلول الذكرى المائة لإستقلال الجمهورية أي في عام 2023، لاعبا رئيسيا ومؤثرا على الصعيد العالمي، وضمن لائحة أقوى عشر دول إقتصاديا في العالم، حيث يؤدي الإقتصاد في المشروع التركي دورا مزدوجا، هو الغاية، وفي الوقت نفسه هو الوسيلة التي من خلالها تسعى أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع.

[1]. محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 43.

والسياسة الخارجية في هذا الإطار لا تقوم على محاور الأيديولوجية، وإنما على المحاور الإقتصادية التي تربط المراكز الإقتصادية في تركيا مع الشركاء الإقليميين.[1]

كما سعت تركيا إلى ضمان أمنها القومي واستقرارها الداخلي عبر المساهمة في بناء الأمن والإستقرار في البلدان المحيطة " مبدأ سلام في الداخل سلام في الخارج" والوصول بالنزاعات لاسيما ذات الطابع التاريخي مع الدول المجاورة إلى درجة الصفر " مبدأ صفر نزاع ".[2]

والقيادة التركية حاولت صياغة إستراتيجية لحماية الأمن القومي التركي مبنية على أساس استعادة القوة التركية وزعامة المنطقة الممتدة من البلقان إلى حدود الصين ومن البحر الأسود إلى شمال أفريقيا، حيث تهيأت لها الشروط والظروف المناسبة بسقوط البلدان الإشتراكية في أوروبا الشرقية وانهيار الإتحاد السوفياتي وبروز دور الجمهوريات الإسلامية في آسيا وانهيار العراق وتراجع حركة التحرر في الوطن العربي، ولهذا سوف تسعى تركيا إلى تحقيق موقف متوازن في علاقاتها بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث ستطرح نفسها وسيطا بين هذه المراكز. وكما ستعمل على استعادة دورها القيادي باسم التاريخ والتراث الذي يربطها بالأقطار العربية.[3]

وإذا كانت السياسة الخارجية التركية تسعى إلى أن تكون لاعبا مؤثرا على الساحة الدولية والإقليمية، هذا حتى تؤثر على الإستمرار في جذب انتباه الإتحاد الأوروبي لما يمكن أن تلعبه تركيا في بناء السلام والأمن على مستوى الإقليم، والإستفادة أوروبيا من

---

[1]. علي حسين باكير، **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2013، ص ص. 513 . 514.

[2]. حسين أبو طالب، **الصعود التركي.... طريق مفروش بالدم أحيانا**، المغرب الموحد، العدد الثامن، 1 سبتمبر 2010، ص. 40

[3]. هاني خليل، **"تركيا الجيوبولتيك"، معلومات دولية**، سوريا: مركز المعلومات القومي في الجمهورية السورية، العدد 8، تشرين الثاني 1993، ص. 36.

هذا الدور لتعزيز مكانة الإتحاد الأوروبي عالميا،[1] حيث كان هدف انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي أحد أهم رهاناتها السياسية.

وقد اعتمد أحمد داوود أوغلو لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الآليات:

1 . الآلية الأولى: في نظر داوود أوغلو لابد من وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات، ولا يمكن لتركيا إهمال بعض المناطق أو تفاديها مثلما فعلت في الماضي، فهي تمتلك هويات إقليمية متعددة ولها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار من مسار السلام في الشرق الأوسط، إلى الإستقرار في القوقاز مع منح الأولوية للقضايا العالقة دون أن تتجاهل الإنشغالات السياسية الخارجية الأخرى بمعنى أن السياسة الخارجية عبارة عن مسار ينبغي أن تولي اعتبارا من منظور أطول مما كان عليه الأمر سابقا، وكمثال فإن الخلاف بشأن الإتحاد الأوروبي وقبرص كان على الأجندة في النصف الأول من العام 2004 وركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر 2008 وبحسب أوغلو من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها، وبدل ذلك ينبغي أن يبقى الإنخراط التركي متجذرا في مبادئ العمق الإستراتيجي التي لا تزال سلسة ومرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغيرات التي تحدث في أي وقت.

2 . الآلية الثانية: هي خط سياسي يقوم على المبادرة وتدعمه دبلوماسية متناغمة وقد انتقد أوغلو في كتابه، المستوى المتدني للإنخراط الدبلوماسي في منظمة المؤتمر الإسلامي وهو يحتاج إلى فرصة تركيا الضائعة لتنصيب مرشح تركي أمينا عاما للمنظمة عام 2000 م.

[1]. المرجع نفسه، ص. 40.

وكانت دبلوماسية المبادرة تهدف إلى بلوغ حالة اللامشكلة مع جيران تركيا ثم انطلقت إلى الخطوة الموالية وهو ما أطلق عليه داوود أوغلو " التعاون الأقصى".[1]

3 . الآلية الثالثة: هي التواجد في الميدان لاسيما في أوقات الأزمات، سواء في الإتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز بحيث ساهمت تركيا من خلال اعتمادها على هذه الآلية للعب دور على الساحة السياسية الدولية، فكانت جزءا من التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما يسمى الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا تزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002.

أضف إلى ذلك أزمات أخرى كانت تركيا سباقة لتكون في ساحة الميدان كأزمة غزة والأزمة الروسية الجورجية.

4 . الآلية الرابعة: هي سياسة شاملة تقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف، وتحتم على تركيا أن ترمي إلى ضم كل الفاعلين المعنيين في ائتلاف واسع لحل المشكلات ووضع المبادرات، وتستجيب سياسة تركيا الشاملة وسياسة المسافة المتساوية لإنشغالات الفاعلين الإقليميين وتطمئنهم على الطبيعة البناءة للسياسة التركية.

5 . الآلية الخامسة: هي الأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الإهتمام بالمنظمات غير الحكومية، ومن مجتمعات الأعمال والمنظمات المدنية الأخرى باعتبارها جزءا من رؤية السياسة الخارجية وتجنيد دعمها وراء خط السياسة الخارجية النشيط الجديد.[2]

وفي الأخير، فإن تركيا من خلال إتباعها هذه الأهداف تسعى بأن تكون دولة قوية وفاعلة، إذ رسمت سياستها الخارجية انطلاقا من قناعتها بأن لها دورا مهما في

---

[1]. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 524 . 527.

[2]. محمد نور الدين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط 1. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص. 140 . 141.

استقرار منطقة القوقاز، ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وفي الإستقرار العالمي عموما، وهذا ما يكسبها مكانة على الساحة الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات العربية

1 . البعد السياسي: عقب وصول "حزب العدالة والتنمية" للسلطة في نوفمبر 2002 سعت أنقرة لإنهاء إنفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل تخدم عليه، وتندرج ضمنه لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم وفي ميادين الأحداث الملتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة ب " زين العابدين بن علي" بعد 23 عاما من حكمه لتونس، وتنحية "حسني مبارك" بعد حكم لمصر دام 30 عاما، وسقوط نظام " القذافي" بعد 42 عاما من حكمه لليبيا، وتوقيع "علي عبد الله صالح" لوثيقة تنحي بعد 33 عام من دوام حكمه لليمن.

إن الثورات العربية التي ضربت بعض أنظمة الحكم العربية بداية من تونس، ليبيا، مصر، البحرين واليمن وأخيرا سورية، اعتبرها وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو" بمثابة " تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

واعتبر أوغلو أن ما يجري بالعالم العربي " مسارا طبيعيا للأمور"، وأن التحولات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورات إجتماعية، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.[1]

[1]. محمد عبد القادر خليل، **الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، نوفمبر 2012، ص. 7.

ومن خلال هذا وضع " أحمد داوود أوغلو" عدد من المحددات الرئيسية لتركيا تجاه الثورات العربية وذلك على النحو التالي:

1 . إحترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

2 . الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلميا.

3 . رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنبا لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الإحتلال أو التقسيم.

4 . تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

5 . رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمها الإستثمارات والمصالح الإقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

6 . الإستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

7 . عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة.

8 . مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.[1]

ولهذا فإن الرؤية التركية تجاه كل ما جرى من تحولات في الواقع السياسي لبعض من أنظمة الحكم في المنطقة العربية، تتحدد في أن توجه دول المنطقة نحو الديمقراطية يعد أمرا حتميا وإن طال، كما أن الشعوب ستسعى لتحقيق ذلك، وهو ما يعني أن على تركيا مساندة المطالب الشعبية الطامحة لمزيد من الديمقراطية، والحرية، وحقوق

[1]. محمد عبد القادر، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص. 588.

الإنسان انطلاقا من القيم التي تؤمن بها، وأن طريق ذلك يكمن في الإصلاح الجذري داخل كل نظام لا يزال ممكنا إذا كانت هناك إرادة حقيقية لذلك، وهي تفضل أن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعوب، وإلا فإن انتقال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الإصلاح هو الخيار الأصلح، خوفا من تدخل دولي تتخوف تركيا منه بحيث لا يدع لها مجالا للمناورة.[1]

وعلى الرغم من أنه بدا واضحا أن ثمة مخاوف لدى أنقرة من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذج لدول العالم الإسلامي، قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها " الربيع العربي"، خصوصا بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا " الدور" و" النموذج" بالنسبة لدول المنطقة.

وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي " إبراهيم كالين"، حيث أكد أنه على عكس مما يرى البعض، فإن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط ستعزز موقع تركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبرا عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، لأن أنقرة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة.[2]

في هذا الإطار رسمت تركيا خريطة طريق حتى تتعامل مع الثورات العربية ومن أبرز معالمها:

---

[1]. علي حسين باكير، **إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص. 90.

[2]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص. 9.

– تقديم النصائح التي تراوحت مابين الدعوة إلى التنحي (مصر) والدعوة إلى تنفيذ البرامج الإصلاحية (تأييد بقاء الرئيس بشار الأسد في سدة الحكم وحثه على الإسراع في تنفيذ البرنامج الإصلاحي ناصحا إياه بالإصلاح قبل فوات الأوان مرسلا إليه وزير خارجيته ورئيس استخباراته، ولكن يبدو في الفترة الأخيرة أن الموقف يتطور في اتجاه سلبي عبر عنه أردوغان بكلامه على سقوط أكثر من ألف شهيد وعن " حلبجة سورية " وهذا دليل عدم وقوفه إلى جانب النظام إلى مالا نهاية إن لم يحقق الإصلاحات المطلوبة.

– القيام بدور الوسيط (ليبيا في بداية الثورة، البحرين بناءا على رغبة من المرجع السيستاني).

– تقديم خدمات إنسانية كما حدث في الثورة الليبية وتقديم خدمات طبية وعلاجية للشعب الليبي.

– الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية (وجه أردوغان تحذيرا لحكومة الكيان الصهيوني بعدم التدخل في الشأن المصري مع بداية الثورة، والسعي إلى تحجيم التدخل الإيراني في البحرين، التصدي للدور الفرنسي في ليبيا، وإعلان موقف معارض للدعوات الدولية لفرض حظر جوي على ليبيا واعتبرتها غير مفيدة وتنطوي على مخاطر، ورؤيتها في التدخل الفرنسي في ليبيا محاولة لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا الأمر الذي يهدد مصالحها ودورها في تلك المنطقة وهذا ما عبر عنه أوغلو في 24 نوفمبر 2010 بقوله: **" لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية عليها العالم التركي ".**[1]

[1] - صلاح سالم، **أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية**، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011، ص. 74.

هذا يدل على أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية.

إن البعد السياسي الذي اعتمدته تركيا في سياستها الخارجية إزاء الثورات العربية يمكن أن تتعامل به الدول العربية ولكن المشكل هو أن لكل ثورة عربية خصوصيتها ولذلك لا يمكن أن نعمم هذه المحددات على كل الدول التي وقعت فيها الثورة.

2 . البعد الإقتصادي: منذ تولي حكومة حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في 2002، ارتفع دخل الفرد التركي ويعود السبب إلى أن قيادات حزب العدالة والتنمية اهتموا أكثر بالإقتصاد واعتبروه المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الإقتصادية لم تعد تخضع للإعتبارات السياسية، بل على العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الإقتصادي، حيث إن حاجة تركيا إلى توسعة أسواقها التصديرية من جانب وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر، قاد زعماء الحزب إلى تقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كانت في الماضي معها علاقات محدودة.[1]

ومنذ مطلع العام 2003 تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية طموحة، جنبا إلى جنب مع برنامج داخلي للإصلاح السياسي والإقتصادي يهدف إلى دعم جهود تركيا للإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، وتطوير العلاقات مع كل من القاهرة ودمشق وبغداد والرياض وطهران.[2]

فكانت تركيا تسعى دائما إلى توطيد علاقاتها خاصة مع الدول العربية ذلك أن إقتصاد الدول العربية يساعد تركيا إلى تحقيق ما تصبوا إليه، وبالفعل، نمى الإقتصاد التركي

[1]. محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 589.

[2]. محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 42.

بمعدل سريع منذ عام 2002، مما جعل تركيا تصنف على أنها تمتلك الإقتصاد السابع على مستوى الدول الأوروبية.

لكن ما عرفته بعض الدول العربية من ثورات شعبية واضطرابات سياسية في الآونة الأخيرة لعام 2010، جعل تركيا تتخوف من أن تتأثر استثماراتها التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو الإقتصاد التركي، كما تخوفت تركيا من التداعيات الإقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق بإتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الإتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسورية والأردن وتركيا، وهي الإتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من أحداث الأزمة السورية.

وتخوفت تركيا كذلك من إرتفاع أسعار النفط عالميا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على إرتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لإعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها النفطية من الخارج.[1]

هذه الأحداث التي شهدتها بعض دول الربيع العربي عكست سلبا على إقتصاد تركيا إذ عانت هذه الأخيرة من خسائر إقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2011 تراجعت بنسب عالية فحوالي 24% لكل من مصر واليمن، 20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسورية، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركاء البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص. 12 . 13.

الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.[1]

أضف إلى ذلك تعرض الإقتصاد التركي إلى خسائر فادحة، شكل عامل قلق بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، هذا ما جعل رئيس الوزراء التركي بزيارة إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال ليعكس ذلك الأهمية الإقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث سعت تركيا للمساهمة في إعادة إعمار دول الربيع العربي وإمداد هذه الدول بخدمات الإتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء.

كما سعت تركيا إلى مضاعفة الإستثمارات التركية في مصر بما يوفر عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.

كما ساهمت المجهودات التركية لدعم العلاقات مع ليبيا، لاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة حجم الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، وذلك بعد استكمال خط **RORO** الملاحي بين مينائي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، والذي يعتبره الأتراك من شأنه أن يجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وأفريقيا.[2]

فرغم المجهودات التي بذلتها تركيا في محاولتها لتأقلمها مع الثورات العربية إلا أن مصالح تركيا الإقتصادية تأثرت في المنطقة، ومع ذلك فإن العلاقات الإقتصادية التركية العربية شهدت تطورا مهما بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا الخاصة بعمليات البحث

[1] . علي جلال معوض، **الإرتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، ص. 62.

[2]. المرجع نفسه، ص ص. 14 . 15.

عن أسواق جديدة وإزدهار سياسات التصدير بديلا عن أية برامج أيديولوجية، وذلك فيما أطلق عليه " السياسات التجارية " الجديدة لأنقرة.

3 . البعد الأمني: تعد مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في تركيا أحد الشواغل الرئيسية لسياستها الخارجية، ذلك بإعتبار أن المحددات الأمنية تلعب دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية وهذا ما أكده برنامج حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرا لتهديدات الأمن القومي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والإستقرار التركي.[1] وهذا ما أكده أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية التركية، بتأكيده أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة مثل: أمن الحدود، والتهديدات الأجنبية، وتهريب البشر والمخدرات، والإرهاب، إلا إذا اتبعت " سياسة الجبهة المتقدمة " **Advanced Front Policy**، بما يجعل تحرك تركيا إلى الأمام في عدد من المناطق يهدف إلى تعزيز أمنها.

ويدعم أوغلو فكرته باستخدامه تشبيه " البيوت الخشبية " لتوضيح دوافع الأدوار التركية في منطقة الشرق الأوسط، وتتأسس فكرته على أنه حين تتحرك تركيا من أجل إنهاء الصراعات بين دول المنطقة، فإن ذلك لا ينبع من مقتضيات الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يتأسس أيضا على أن دول المنطقة باتت أشبه بالبيوت الخشبية إذا شب حريق في أحدها فإنه سيمتد حتما إلى البيوت الأخرى.[2]

[1] . المرجع نفسه، ص. 17.

[2]. محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 591.

وحقيقة، اتضح هذا قبيل اندلاع الثورات العربية التي مست في البداية تونس ثم بعد ذلك انتقلت العدوة إلى دول عربية أخرى كمصر، ليبيا، سورية، البحرين.

لهذا فقد لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مفادها أن استمرار حالة الإحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والإقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لإنخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط. وقد ارتبطت هذه الرؤية بالخبرة التركية من حرب العراق في 1990 – 1991، ومناخ عدم الإستقرار الذي ساد المنطقة وقت ذاك، بما تكبدت خسائر إقتصادية ضخمة وتداعيات أمنية قضت على مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكيل إقليم كردستان، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقا من الأراضي العراقية، هذا فضلا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.[1]

وفي هذا السياق، مازال المحدد الأمني يمثل ضلعا رئيسيا في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك من طبيعة السلوك الذي تبنته تركيا من الثورات العربية، ففيما يتعلق بالوضع في البحرين، برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي الذي بدت عليه تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي في المنطقة، لاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.[2]

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص. 17 . 18.

[2]. المرجع نفسه، ص. 593.

هذه الثورات التي تشهدها دول المنطقة أدت كذلك إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية.

كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.[1]

لقد اتبعت تركيا سياسة مركبة تجاه الثورات العربية، كل ثورة حالة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى، لكن الثابت أنها كانت تتدخل في شؤون الآخر على أساس أنها لاعب كبير في المنطقة، وأن استقرار هذه الدول يهمها.

وحتى لا تصل حمى هذه الثورات إلى المساس بأمنها الداخلي والتعرض إلى مآلت إليه هذه الدول خاصة أن تركيا تقع ضمن الدائرة الشرقية التي تعاني من معظم المشاكل سواءا أكانت داخلية أو خارجية.

لهذا أولت تركيا اهتماما كبيرا بالمحدد الأمني وجعلته الحجر الأساسي لسياستها الخارجية إذ أن كلا من المحدد السياسي والإقتصادي لا يتحققان إلا في ظل المحدد الأمني.

[1]. علي جلال معوض، مرجع سابق، ص ص. 62 . 63.

المبحث الثاني: دوافع التحرك التركي تجاه الثورات العربية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي، أساسها بناء علاقات أوثق مع العرب، إذ راحت تتبنى مقاربة مختلفة في سياستها الخارجية، تقوم على مبدأ " محاور متعددة " وهذا حتى تحظى تركيا بمكانة إقليمية ودولية، ولكن وبالنظر إلى التطورات التي حدثت في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وما شهدته من حراك سياسي مارسته بعض الشعوب العربية الذي أدى إلى إندلاع ثورات عربية في كل من تونس ومصر وليبيا، وما جرى في اليمن، وسورية، ساهم كل هذا في تنامي التحركات التركية في المنطقة العربية، تجاه هذه التحولات السياسية، وبدأت تركيا تمارس أدوارها الإقليمية عبر إدارة علاقاتها من خلال التعامل مع جميع الأطراف المحلية في الدول التي تشهد أو لا تزال تشهد تحولات وتغيرات جذرية في أنظمتها السياسية.

المطلب الأول: نظرة تركيا للثورات العربية

تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان " لأحمد داوود أوغلو " وزير الخارجية التركي دورا كبيرا في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللدور الخارجي للدولة التركية، فمن خلال نظرية " العمق الإستراتيجي " استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيرا ما خلقت استقطابا في الواقع العربي مثل: ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال

والغرب، بين القوة الناعمة والصلبة، باستخدام السياسي والثقافي والإقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خيارا أخيرا ولكن قويا وحاضرا.[1]

ومع انطلاق التغييرات التي شهدتها بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010، سمحت تلك التغييرات للعالم الغربي وخاصة لتركيا على تصويرها " ثورة ديمقراطية " تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، ولذا أطلق عليها إسم " الربيع العربي " الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا، ودول أخرى، دون أن ننسى سورية.

إن ابتعاد تركيا عن المنطقة العربية طوال العقود الماضية، أثر وبشكل واضح على استيعاب صناع القرار لتطورات الأحداث الجارية في الدول العربية، هذه الثورات العربية أجبرت تركيا على مراجعة كاملة وقراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناءا على هذه المستجدات، التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيات مذهبية وطائفية واضحة، لذا كان واضحا أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالإرتباك واختلطت المصالح بالمبادئ، وباتت إزدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف. ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات أكثر وضوحا، طرحت علامات استفهام كبيرة وتساؤلات عما إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الإنقلاب على سياسات الإنفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

كانت تركيا بعد سياسات الإنفتاح الجديدة على البلدان العربية تواجه كتلة عربية واحدة في قبولها للدخول التركي إلى المنطقة العربية، وإن كان التعاطي مع كل محور سياسي له

[1]. الشرقاوي، باكينام، **الإنطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟**، منتدى الراصد، القاهرة: 2011.

خصوصية. لذلك عندما بدأت الثورات في تونس ومصر، ومن ثم في ليبيا واليمن وسورية والبحرين، لم يعد هناك، قبالة تركيا، كتلة عربية واحدة بل كتل بتعدد البلدان التي فيها الثورات.[1] لذا ومع أن العالم العربي بلغ مأزقه الحضاري منذ زمن، بمختلف عناوينه ونسخه، فإن العرب تأخروا عن الإنخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية، على غرار ما جرى في غير بلد ومنطقة، وعلى غير مستوى وصعيد.

وهكذا ففيما كانت خريطة العالم تتغير بصورة غير مسبوقة لكي تصعد دول كانت متخلفة، فقيرة، هامشية، فتصبح غنية، قوية، فاعلة، ظل العرب متعلقين بزعمائهم وآلهتهم، متشبثين بأفكارهم وسياساتهم، خائفين على هوياتهم، وثوابتهم، ينظرون إلى العالم ومتغيراته بعين السلب والعداء، أو يغرقون في نرجسيتهم الثقافية التي تزين لهم أنهم خير أمة فيما هم أصبحوا في مؤخرة الركب.[2]

ورغم ذلك جعلت تركيا لنفسها مكانا لها في وسط تلك الأحداث التي مست بعض الدول العربية حيث أنها قامت باستقراء واقع الثورات بشكل منفرد، إذ رأت أن كل دولة أنتجت ثورتها وانتفاضتها بما يتلاءم مع خصوصيتها الثقافية وبنية مؤسساتها، فنجد أن الثورة التونسية بدأت بحركة احتجاجية رفعت شعارات الفساد ومكافحة البطالة بعد صرخة الشاب " محمد بوعزيزي " ضد الظلم، ولعبت النقابات ممثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل دورا كبيرا في اتساعها وامتدادها إلى العاصمة، حيث رفعت شعارها برحيل

---

[1]. محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2012، ص. 26.

[2]. علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات**، ط 1. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص. 17.

" بن علي"، من ثم استمرت حتى إحداث القطيعة مع الحكم الماضي،[1] حيث كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحركات السياسية، الفساد.[2]

أما في الحالة المصرية فنجد أنها جاءت انتفاضة شبابية غابت عنها الشعارات بداية ما لبثت أن رفعت شعار " إسقاط النظام " منذ الأيام الأولى.

واتسمت الثورة المصرية بنوع من الرقي والتنظيم السلمي والحضاري الذي عكس مستوى الثقافة السياسية في الشارع المصري خاصة وأنها افتقدت لقيادة واضحة.

في حين شكلت الحالة الليبية نموذجا مختلفا نظرا لعدم وجود " نظام سياسي ". وتخوض حرب الإعتراف بشرعيتها مع النموذج القذافي، وفي انتفاضات أخرى، خاصة في الملكيات رفعت مطالب الملكية الدستورية وتحديد صلاحيات الملك دون إسقاطه باعتباره رمزا يمثل وحدة هذه الدولة. ولكن فيما بعد تغيرت هذه النظرة وأسقطت الملك فيما بعد، وهو ما يدل على أن لكل من المجتمعات العربية خصوصيتها التي تستطيع من خلالها إنتاج مفهومها الوطني الشامل.[3]

جاءت الثورات العربية وفتحت باب التغيير والإصلاح، لاسيما في الجمهوريات الديكتاتورية، وبعض الأنظمة الملكية.

---

[1] . حمزة المصطفى، **الثورات العربية... وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، مارس 2011، ص. 5.

[2] . دينا شحاتة، مريم وحيد، **محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص. 14.

[3]. المرجع نفسه، ص. 5.

وعلى الرغم من أن واقع التغيير غير قابل للتوصيف بدقة في هذا الوقت، نتيجة الإختلالات الناجمة عن المرحلة الإنتقالية في العديد من الدول العربية،[1] إلا أن الربيع العربي أظهر تحديات وفرص أمام تركيا، حيث قدمت نفسها بداية كنموذج للديمقراطية الإسلامية الناجحة.

المطلب الثاني: تأثير الثورات العربية على تركيا

لا يمكن النظر إلى موجة التغيير والثورات العربية في إطارها الإحتجاجي الداخلي فقط، وذلك على الرغم من مركزية هذا البعد في انطلاقاتها كثورات إجتماعية اجتاحت في نمطها العام الجمهوريات العربية، إذ دقت في مناسبات عديدة أجراس التغيير والإصلاح في ملكيات مثل: البحرين، والأردن، والمغرب.

ذلك أن لهذه الثورات بعدا جيوستراتيجيا مهما أيضا، وهو يتمثل أساسا في تأثيرها على الخريطة الجيوسياسية في المنطقة وما يرتبط بها على مستوى العالم.[2]

وكان من أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الذين تأثروا بما يحدث من تغييرات في المنطقة العربية هي تركيا، إذ وجدت نفسها هذه الأخيرة في وسط ذلك الحراك العربي.

تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي نهاية عام 2010، بدءا من الثورتين التونسية والمصرية اللتين أحدثتا نقلة جذرية ونوعية في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الشعب إلى الأنظمة التي كانت تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبدة.[3]

---

[1]. كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2012، ص. 8.

[2]. المرجع نفسه، ص. 1.

[3]. تركي فيصل الرشيد، **ما بعد الثورات العربية، الربيع ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2013، ص. 13.

هذه الثورات التي غيرت الواقع العربي وأحدثت إصلاحات كبيرة قامت بها الحكومات والأنظمة مجبرة على اتخاذ إجراءات مهمة لتحقيق الإصلاح السياسي وتدابير أساسية للتغيير السلمي، أفرز ذلك عن مسار عام اندلعت بموجبه الثورات الشعبية في ليبيا واليمن وسورية.

وعلى هذا الأساس، فإن محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة، لكنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات، عبر التزام تركيا بسياسة صناعة السلام من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة، ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة، لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي.

ورغم محاولات تركيا إلا أنها تأثرت من قيام الثورات العربية ذلك أنه كان للقرب الجغرافي الأثر البالغ في التأثير، إضافة إلى المواقف المتناقضة التي كانت تتخذها تركيا فعلى سبيل المثال: إزدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث، مما أدى إلى إندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي، لذلك غيرت من موقفها ووافقت على التدخل الغربي، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس، وأن مرد تلك الازدواجية والتغيير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي، وقد اضطرت تركيا لأول مرة إلى الإختيار بين الحكومات والشعوب، وأن لكل خيار ثمنه، إذ يعني إختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الإقتصادية في الوطن العربي، لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب، لذا كان عليها

الموازنة بين المصالح الإقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية،[1] ولهذا وبعد هذه الحادثة أصبحت تركيا تتبع منهجا حذرا.

وفي ضوء هذا الإطار يمكن تحديد خمسة عوامل تفسر أهمية المنطقة العربية لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي، وهذه العوامل هي:

المصالح الإقتصادية لتركيا في المنطقة، مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب، عودة الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والإجتماعية التركية، مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيها العربيتين سورية والعراق.[2]

وفي هذا السياق، فإن تركيا تأثرت بقيام هذه الثورات ويعود السبب إلى العلاقات التي تربط تركيا بالدول العربية التي وقعت فيها الثورات إذ كانت لها علاقات في مختلف المجالات سواءا السياسية، الإقتصادية، الأمنية وحتى الثقافية. والملاحظ أن الجانب الإقتصادي في العلاقة هو الذي تأثر بكثرة وذلك لأن معظم استثماراتها في كل من مصر وتونس وخاصة ليبيا، إذ يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ولهذا تركيا أصبحت تتخوف من تأزم الوضع أكثر في هذه المناطق التي تؤثر على إقتصادياتها سلبا.

من جهة أخرى، وفي حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير ثورة، أو عدم الاستقرار إلى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير

---

[1]. محمد السيد سليم، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 497.

[2]. علي جلال معوض، **الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، 2006، ص. 2

الأوضاع في سورية تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية – التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسورية خاصة. لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية على نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا.

وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الإنتخابات البرلمانية التركية مباشرة حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية.[1]

رغم محاولة تركيا في حل مشكلات دول منطقة الشرق الأوسط إذ اعتبرت مشكلات هذه الدول هي مشكلاتها الخاصة، إلا أن ذلك لم يجدي نفعا، بل أصبح أمن تركيا مهدد من طرف دول ثورات الربيع العربي وهذا راجع إلى أن هذه الدولة تقع حدودها الإستراتيجية في قلب الثورة خاصة فيما يخص سورية.

المطلب الثالث: دلالات التحرك التركي تجاه الثورات العربية

إن المتابع للأحداث والتطورات في المنطقة العربية يجد أن التحركات التركية في المنطقة العربية مرت بمرحلتين أساسيتين:

كانت **الأولى**: مع بداية الثورات العربية نهاية 2010، وكان الموقف التركي في هذه المرحلة هو إعلان المسؤولين الأتراك وقوفهم إلى جانب الشعوب الراغبة في الإصلاح والإستجابة لمطالب الشعوب العربية، ثم تطور الموقف التركي لتعلن صراحة عن وقوف تركيا ودعمها للثورات العربية، وهو ما يعني أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق إستراتيجية متكاملة لبناء دور إقليمي في المنطقة العربية، هذه السياسات اختصرها رئيس

[1]. فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية، الواقع، التاريخ، الأسطورة**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013، ص.114.

الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان " عندما سئل عن الإزدواجية في المواقف التركية من الثورات العربية، حيث رفضت أنقرة مطالبة الزعيم الليبي " العقيد القذافي" بالرحيل في بداية الأحداث في ليبيا، بينما طالبت الرئيس " حسني مبارك " بالتنحي، فأجاب قائلا: " إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية ".

أما في حالة الأزمة السورية فقد تميز التحرك التركي بحساسية خاصة.

ثانيا: إن التحرك التركي المكثف في المنطقة في إطار زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي وفي مقدمتها مصر، يمكن ربطه بتدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية لرفض تل أبيب تقديم اعتذار عن مقتل تسعة مواطنين أتراك على متن سفينة " مرمرة "، وهذا التحرك ترافق مع تدهور مواز في العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وصل ذروته بعد اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

تهدف الزيارات التركية لدول الربيع العربي، وخاصة مصر، إلى صياغة شراكة إستراتيجية للدخول في توازن إستراتيجي جديد وإعادة تشكيله على نحو يؤثر على التوازن الذي كانت كل من إسرائيل وإيران عاملين أساسيين فيه، خاصة بعد تراجع العلاقات التركية - الإيرانية إثر المواقف التركية من سورية، وبسبب موافقتها على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها.

وكل ذلك يعني أن تركيا تحتاج إلى صياغة تحالف مع قوى إقليمية أخرى. أي أن الأتراك أصبحوا على معرفة بأن " المد الثوري " الذي يجتاح المنطقة، إنما هو مؤشر على تبديل أنماط التحالفات الإقليمية التقليدية، ويرتبط بالتغيرات الدولية القائمة التي تمهد لمشهد عالمي متغير.[1]

[1] . التميمي خالد سعيد، **التحرك التركي في زمن الربيع العربي، الدوافع والدلالات**، تم الإطلاع بتاريخ: 5 . 3 . 2016. على الساعة: 09:33. في الموقع: http://www.shebacss.com/7071121/

ثالثا: تسعى تركيا إلى البحث عن دور إقليمي عن طريق موقفها من قضية حصار غزة، إذ توفر لها سمعة إقليمية طيبة لدى الشعوب العربية المتطلعة للحرية والتغيير، على الرغم من أن موقفها من الحصار لا يأتي ضمن التزاماتها التاريخية أو الأخلاقية، وإنما يأتي في إطار التنافس أو الصراع الإقليمي على دور أكثر حضورا، وبما يحقق في النهاية المصالح التركية، مستغلة في الوقت نفسه تراجع الدور المصري، وحالة عدم الإستقرار التي تعاني منها الثورة المصرية.

وفي كل الأحوال، فإن التحرك التركي إزاء قضية حصار غزة تحديدا لا يمكن له أن يتجاوز الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك على لسان أحمد داوود أوغلو الذي قال: " إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعدا أو مكملا، لكنه لن يحل محل الدور المصري". ومع ذلك، فقد تستثمر تركيا موقفها هذا في عقد تحالفات إستراتيجية خلال الفترة القادمة، خاصة مع وجود قوى أو تيارات صاعدة في مصر وسورية.

هذه الثورات العربية وفرت لتركيا مجالا لطرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حال سورية)، واقتراحات مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والإستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أفريل 2011 عن " خريطة طريق " لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاث محاور هي:

وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن، وإعادة إمدادات الإغاثة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.[1]

في المقابل، فرغم أن تركيا تعمل جاهدة على إبراز دورها من خلال التحركات التي تقوم بها تجاه الثورات العربية حتى تحظى بجاذبية واهتمام على مستوى العالم العربي والعالم ككل إلا أن تذبذب مواقفها إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة الإنسانية، وهو ما ظهر في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم.

إذ عارضت تركيا بقوة التدخل العسكري الأطلسي بغطاء عربي رسمي ودولي في ليبيا، انطلاقا من أنه يمكن أن تتم عملية إسقاط الإستبداد المحلي فتتحرر الإرادة الشعبية في ليبيا داخليا، ولكن قد لا يؤدي إلى مواجهة استبداد الهيمنة الدولية بل يفتح أمامها أبوابا جديدة تؤثر على نتائج الثورات العربية بشكل سلبي، بما يشمل تونس ومصر خصيصا، ويشمل تأثير ما بدأ فيهما باتجاه مغرب المنطقة العربية ومشرقها.

ولقد بدا واضحا من كثافة التحركات التركية السياسية والدبلوماسية حيال دول الربيع العربي أنها تسعى إلى إعادة صوغ المقاربة التركية حيال المنطقة، من خلال التركيز بدرجة أكبر على القوة الناعمة، وذلك في مرحلة تشهد فيها العديد من الدول العربية حالة من السيولة. ولذا نشطت تركيا في دعوة عدد من القيادات السياسية وشباب الائتلافات الثورية والأحزاب السياسية في دول عربية، لزيارة تركيا والتعرف على تجربتها الذاتية والتطور السياسي والإقتصادي والثقافي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة.

[1] . المرجع نفسه.

واعتبرت تركيا أن المرحلة الإنتقالية التي يمر بها دول الربيع العربي، هي مرحلة مهمة لإعادة صوغ مستقبل العلاقات التركية مع هذه الدول، بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة، من خلال التركيز على الأبعاد الثقافية للعلاقات، بما يصب لصالح زيادة النفوذ التركي في المنطقة العربية ويدعم مصالحها السياسية والإقتصادية.[1]

بناءا على ذلك فإن التحركات التركية حيال دول الربيع العربي ارتبطت بعلاقات تركيا الإقليمية التي قد تتضرر بسبب عدم رضا بعض الأطراف والقوى الإقليمية عن نمط وطبيعة هذه التحركات.

المبحث الثالث: خلفيات الموقف التركي من الثورات العربية

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية، واتبعت اتجاهها سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر، والثابت من متابعة خلفيات المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى في نفسها لاعبا من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وأنها تسدي النصح لا الإملاء.

المطلب الأول: أنماط المواقف التركية من الثورات العربية

تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، وهذا نابع من طبيعة السياسة التركية التي تقوم على توجهات براغماتية، تمنح المصالح الإقتصادية غلبة ملموسة، ورغم أنها تعطي مؤشرا عن ارتباك السياسة الخارجية التركية، إذ تباينت مواقف تركيا منها فتراوحت بين التناقض واللبس مما يوحي بازدواجيتها وعدم وضوح رؤياها.

1 . الموقف التركي من الثورة التونسية: كانت تونس تخضع لأكثر أنظمة الحكم العربية علمانية، وكانت أكثر الدول الإسلامية تقدمية وتحررا على الصعيد الإجتماعي. وفي ظل وضع كهذا، وقبل إندلاع الثورة التونسية، كانت تونس آخر حصن منيع في وجه الفكر

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص، 31 . 32.

الوهابي الإسلامي الذي تموله المملكة العربية السعودية، والذي انتشر في شتى أرجاء العالم الإسلامي منذ الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن العشرين.[1] هذا من جهة.

من جهة أخرى، وإذا عدنا لتاريخ تونس في حكم " بورقيبة " نجد أن هذا الرئيس كان مفتونا بشخصية مؤسس تركيا العلمانية الحديثة " مصطفى كمال أتاتورك " الذي اعتبر أن التحديث الإجتماعي والفكري يتطلب تقويض التقاليد القائمة بالقوة وفرض التغيير من أعلى إلى إعادة بناء الشخصية القابلة لاستيعاب القيم السياسية الحديثة.

صحيح، أن بورقيبة كان مستبدا، لكنه كان يمارس سلطة الوصاية الأبوية على التونسيين، ويعاملهم كأب قاس لا محالة، لكنه حريص على مصالحهم ووفي لهم.

ومع مجيء " زين العابدين بن علي " إلى السلطة، تغيرت الأوضاع في تونس، فرغم الإصلاحات التي قام بها هذا الرئيس إلا أنها لم تشمل كل أنحاء تونس، بل ارتكز التغيير في الأوساط المقربة من دوائر الحكم، هذا ما جعل الشاب الغاضب " محمد بوعزيزي " الذي أشعل النار، فانهار أحد أغنى الأنظمة العربية، إذ تحولت النار التي التهمت جسد "بوعزيزي" إلى حريق شامل جرف البلاد في أقل من شهر بدا طويلا للرئيس "بن علي" الذي خرج للشعب مرات ثلاث في التلفزيون الحكومي:

اختار الليونة في الخطاب الأول، وتوعد وهدد في الخطاب الثاني، وخلص إلى المصالحة مع الشارع الغاضب في الخطاب الأخير الذي ألقي بعامية مرتبكة في يوم واحد قبل الرحيل المفاجئ.[2]

---

[1]. جون آربرادلي، **ما بعد الربيع العربي ، كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، (تر: شيماء عبد الحكيم طه)، ط 1. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص. 7.

[2]. السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، يوميات من مشهد متواصل**، ط 1. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، نوفمبر 2011، ص ص. 18 . 21.

كل هذه المعطيات جعلت تركيا تلتزم في موقفها من الثورة التونسية مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، إذ لم تتدخل من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا إلى سقوط نظام "بن علي"، وأن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية.

وعندما قام "بن علي" بمغادرة الأراضي التونسية متجها للمملكة العربية السعودية أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية. وفي هذا قال وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو ":

" إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجا يحتذى به من قبل بلدان أخرى تسعى للإصلاح والتحول الديمقراطي".[1]

كما عملت تركيا بعد سقوط نظام " بن علي " من أجل توطيد العلاقات السياسية والإقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الإقتصادي، حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينها، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار. يجري سداده على فترة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة، هذا القرض مخصص لإنعاش الإقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في 2011. واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما.

كما وقعا البلدان مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية، ويسمح هذا الإتفاق الأخير لتونس برفع حصتها من الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية لتركيا، وأعلنت الدولتان أيضا اتفاقهما على قيام أنقرة بتدريب بعض الكوادر الشابة التونسية على العمل في مجالي السياحة والتجارة الخارجية.[2]

[1] . محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص. 20.

[2]. المرجع نفسه، ص. 21.

ولهذا اتخذت تركيا دور المراقب في هذه الثورة، ذلك أن ما وقع في تونس أثر بطرق مختلفة في الثورات الجارية في بعض البلدان العربية، وسبب ذلك قيامه على إستراتيجية جديدة وهي إستراتيجية القطع مع الإفتكاك العنيف للسلطة، موجهة العمل الثوري نحو إستراتيجية الإعتصامات المتكررة في أماكن معروفة وقابلة لإحتواء عدد كبير من المواطنين: القبة أو القصبة أو ساحة باردو في تونس، والميادين (اليمن/ البحرين/ مصر)، أو التظاهر المستمر في القرى والمدن (سورية/ الأردن/ المغرب/ العراق). وصارت الإحتجاجات والإعتصامات في تونس قبلة البلدان العربية وكذلك الغربية، فما جرى مؤخرا في نيويورك وقبلها في اليونان وإسبانيا والهند أكبر شاهد على إرتقاء " النموذج التونسي " إلى العالمية بعدما جاوز البلدان العربية، وربما سيكون مقدمة لبداية عصر جديد للثورات تكون تونس فيه نموذجا لتصدير بضاعة غير مرغوب فيها إلى أنظمة الشمال. فقد تعرضت الشعوب لأبشع أنواع القمع والقتل، وصارت مقتنعة بسقوط حكامها ذوي الصيت الرهيب.

على الرغم من دعم القوى الإقليمية وبعض القوى الدولية لهم، فعلى الرغم من وقوف وسائل الإعلام ضدها فقد تمكنت من الإنتصار سلميا.[1]

2 . الموقف التركي من الثورة المصرية: مصر الدولة التي تعرف بهيبتها ومكانتها سواءا على المستوى الدولي أو الإقليمي فهي كما تعرف " أم الدنيا "، إلا أن ورغم هذا فقد انتقلت إليها عدوى اندلاع الثورة فيها بعدما كانت البداية في تونس لتليها فيما بعد مصر، فبدأت الثورة بانتفاضة أو تظاهرات قادها شباب حركات سياسية متعددة تجمعها معا ذات المطالب، وتضمها ثقافة شبكات التواصل الإجتماعي. وكانت الأنظمة الحاكمة تتصور

[1]. محمد علي الكبسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2014، ص ص. 165 . 166.

خطأ، أن تلك الحركات لا تعدو أن تكون تظاهرات فئوية أو حتى سياسية، سرعان ما تذهب إلى حالها وتنتهي إلى لا شيء، وهو ما كان يعكس تصورا خاطئا، إن لم يكن ساذجا للأوضاع خاصة بدءا من يوم 25 جانفي 2011 أين اندلعت الثورة في مصر،[1] فكانت بدايات انفجار هذه الثورة على شكل حركات احتجاجية، ولم يكن للخارج تصور واضح دقيق متكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات وتحولها إلى ثورة، ولذلك سعت تركيا إلى إبراز موقفها وكانت السباقة لذلك.

فما إن انطلق الربيع العربي حتى بدأ " رجب طيب أردوغان " بزيارات إلى تلك الدول لتثبيت خطى الدولة التركية الجديدة التي تحاول خلق جسر قوي بينها وبين العرب.

وصل أردوغان إلى مصر في سبتمبر 2011 في مستهل جولة تشمل ثلاث دول سعيا لأن تصبح بلاده القوة المهيمنة على الدول المسلمة في الشرق الأوسط.

كانت زيارته لمصر في البداية لثقلها السياسي في المنطقة وتوجه أردوغان بعد زيارته إلى مصر إلى تونس وليبيا لإظهار دعم تركيا للبلدين بعد الإطاحة بالأنظمة المستبدة التي كانت تحكمها.

فزيارة أردوغان إلى مصر يمكن تفسيرها على أنها إشارة إلى دعمه للعملية الديمقراطية الناشئة في مصر التي يسودها " غضب شعبي ضد إسرائيل "، وفي الوقت ذاته إشارة إلى تضامنه مع القاهرة احتجاجا على مقتل خمسة من أفراد الأمن المصري على يد الإسرائيليين في سيناء في العام نفسه 2011.[2]

---

[1]. د. مصطفى علوى، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟**، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص. 39.

[2]. سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، ط 1. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص ص. 154 . 155.

وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر، وأعلن وزير الخارجية التركي " داوود أوغلو " في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديدا في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة، ونفى وزير الخارجية وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل إحداث توازن القوى الإقليمية، ولما لهذا من مصلحة لبلاده.

وبصفة عامة يمكن القول أن زيارة أردوغان إلى مصر قد حققت غايتين أساسيتين:

أولا: الإعلان عن اتجاه كل من مصر وتركيا للتنقيب المشترك عن الغاز في البحر المتوسط، وهو ما يعني تضامن مصر مع تركيا في صراعها مع كل من إسرائيل وقبرص حول موارد البحر المتوسط، الأمر الذي يضاعف من الضغوط على إسرائيل التي قامت بتوقيع اتفاقية مع قبرص للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط.

ثانيا: احتمال تصدير الغاز المصري لتركيا بدلا من إسرائيل، حيث قال وزير الطاقة التركي " تانر يلدز " **" إن تركيا تستورد الغاز الطبيعي من خمس دول ونعتقد أن مصر ستكون الدولة السادسة".**[1]

ويتضح أن موقف تركيا في الحالة المصرية كان أكثر وضوحا إذ في بداية الأمر كان يدعو النظام القائم إدخال إصلاحات الإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2011، فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص، 21 . 22.

القوى الرئيسية في المنطقة.[1] ورغم هذا التدخل، دعا أردوغان الرئيس مبارك إلى التنحي قبل أن يواجه ربه في مترين مربعين، على حد تعبيره.

إن موقف تركيا من الثورة المصرية يخدم بالدرجة الأولى المصلحة التركية وهذا لإبراز وجودها على المستوى الدولي والإقليمي، ذلك أن مصر لها حضور وهي ذو ثقل سياسي على المستوى العالمي. ولهذا فتركيا استغلت وجود هذه الثورة وضعف مصر لتأخذ منها مكانتها.

3 . الموقف التركي من الثورة الليبية: مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، وخطابها السياسي، منذ بدء حكم " معمر القذافي" في 1963، شهدت انتفاضة شعبها التي تحولت إلى معارك مسلحة حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا.

ترجع أسباب اختلاف انتفاضة ليبيا عن ثورتي مصر وتونس لعوامل تتعلق أولا بطبيعة النظام السياسي الليبي وتقسيمه الهيكلي والمؤسسي الذي تفتق عنه ذهن " معمر القذافي" عام 1975، عندما قام بنشر " كتابه الأخضر" واعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا.

أما ثاني العوامل فيتعلق بالإنتشار الجغرافي للتظاهرات وأعداد المتظاهرين والأساليب التعبوية المستخدمة، هذا بالإضافة لنهج نظام " معمر القذافي " في التعامل مع الأحداث منذ بدايتها، والذي اختلف كثيرا عن نهج " بن علي " و" مبارك "، حيث استخدم عنفا مسلحا أجبر الثوار على مواجهته بعسكرة انتفاضتهم.

وثالث العوامل التي أضفت الكثير من الخصوصية على الأزمة الليبية كان شكل الإصلاح المتوقع، في حال إسقاط نظام القذافي، والرؤى المطروحة لليبيا في مرحلة ما بعد الثورة.

[1]. علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 61.

وهي مشكلة تتطرق لأبعاد متعددة كحجم وفاعلية القوى والكيانات السياسية الليبية الموجودة داخل البلاد وخارجها. وطبيعة النخب والكوادر الموجودة داخل المجتمع، بالإضافة للبعد القبلي غير الموجود في الحالتين التونسية والمصرية.[1]

هذه السياسة التي اتبعها " معمر القذافي " جعلت موقف تركيا صعب وفي حالة مترددة ويعود السبب إلى العلاقات الإقتصادية التي تربط بين البلدين، وكذا العلاقات الشخصية بين رئيس الحكومة التركية " رجب طيب أردوغان " والرئيس الليبي " معمر القذافي " التي وقفت حاجزا أمام موقف تركيا.[2]

كانت الأزمة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة حيال الثورات العربية، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الإنحياز للإدارة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعتها للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية. وكانت تركيا قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط:

– وقف إطلاق النار بين قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك الموقف من جانب الأمم المتحدة.

– توفير الإحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات، تحت رعاية الأمم المتحدة.

---

[1]. زياد عقل، **" عسكرة الإنتفاضة " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدولية،** العدد 184، أفريل 2011، ص. 70.

[2]. محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، مرجع سابق، ص. 27.

– إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة " ما بعد القذافي "، من خلال خمس أشخاص يتم اختيار إثنين منهم من قبل الحكومة الليبية، على أن ينالا قبول المعارضة والعكس، ويتوافق الأشخاص الأربعة على شخص خامس، ويناط بلجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.

– إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، والتنديد ب" الإزدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وكذلك تشدد الموقف العربي والدولي حيال هذا النظام، وتحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة، أدى كل ذلك إلى تغير المقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنية والإقتصادية التي وقفت وراء الموقف التركي المتردد والمضطرب حيال الأزمة الليبية.[1]

على هذا الأساس جاءت السياسة التركية أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.[2]

فمنذ بداية الثورة شاب الموقف التركي ارتباك وتضارب في التصريحات:

– رفض للتدخل الأطلسي في مشاركة بسفن حربية.

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص 22 . 23.

[2]. علي جلال معوض، **الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مرجع سابق، ص. 61.

– دعوة القذافي إلى تسليم السلطة لإبنه " سيف الإسلام " لإجراء الإصلاحات المطلوبة ثم مشاركة في اجتماع مجموعة الإتصال بشأن ليبيا في الدوحة التي أجمعت على أن القذافي فقد شرعيته واعترفت بالمجلس الإنتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي.

أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية إلى تحسن العلاقات بين تركيا والمجلس الإنتقالي الليبي، وفي هذا السياق قام " مصطفى عبد الجليل " رئيس المجلس الإنتقالي الليبي بزيارة تركيا في ديسمبر 2011، والتقى بكل من رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " والرئيس التركي " عبد الله غول "، هذا فيما قام أردوغان بزيارة ليبيا خلال جولته في دول الربيع العربي.

وقد عمل أردوغان خلال الزيارة على ضمان سلامة واستمرار الإستثمارات التركية في ليبيا، وسعى إلى ضمان حصة تركيا في مشروعات البنية التحتية الليبية.[1]

إن سياسة تركيا كانت براغماتية تخدم مصالحها، فرغم العلاقة التي كانت تربط بكلا الرئيسين إلا أن الرئيس التركي خير مصلحته وترك الرئيس القذافي يتخبط في مشاكله مع الثوار حتى قتل بأبشع الطرق في تاريخ 20 أكتوبر 2011.

4 . الموقف التركي من الثورة اليمنية: في 15 جانفي 2011، بدأت أولى خطوات ثورة الشعب اليمني من أجل التغيير الشامل لنظام الحكم متأثرة بذلك مما جرى في كل من تونس ومصر.

إذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة إلى الاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام، والتنديد بالفساد المنتشر في البلاد، وبسطوة أسرة الرئيس " عبد الله صالح " على مفاصل أساسية في الأمن والإقتصاد، فضلا عن رفض غلاء المعيشة وانسداد الأفق السياسي.

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص، 23.

كان طلاب جامعتي صنعاء وعدن من أولى الفئات التي تنادت للمشاركة في المظاهرات، وكانت الناشطة اليمنية " توكل كرمان " التي دعت للقيام بالمظاهرات مستخدمة في ذلك موقعا إلكترونيا لهذا الغرض، قد جرى اعتقالها، مما ألهب حماس المتظاهرين الذين توجهوا إلى مقرات أمنية عدة للمطالبة بالإفراج عنها، في يوم 24 جانفي2011 بعد ثلاثة أيام من اعتقالها.

لم يمر سوى ساعات قليلة من الخروج إلى النور، وإذا بها تتوجه إلى الحشد الطلابي أمام جامعة صنعاء لتشارك أقرانها من الرجال والنساء. فيما عرف بساحة التغيير التي أصبحت مكانا دائما للاعتصام لاحقا، ومركز المواجهة بين قوات الأمن والمتظاهرين المنادين بالتغيير ورحيل الرئيس.[1]

هذه البلبلة التي وقعت في اليمن لم تلقا اهتماما كبيرا من قبل تركيا مقارنة بالثورات التي وقعت في كل من تونس ومصر وليبيا وسبب ذلك يعود إلى أن مصالح تركيا مع اليمن تتسم بالمحدودية.

لذلك يمكن القول أن بروز الدور التركي في الحالة اليمنية تراجع، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.[2]

فرغم الزيارة التي قام بها الرئيس التركي " عبد الله غول " في بداية الثورة في جانفي 2011، لم تكن إلا صورة تقوم من خلالها تركيا على أنها الدولة التي تهتم بشؤون الوطن العربي وما يجري فيه، ومن يتعمق في سياسة هذه الدولة يجد أنها تبحث فقط عن

---

[1]. د. حسن أبو طالب، **" التصدع الداخلي ": مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص. 66.

[2]. علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 61.

مصلحتها وخاصة الإقتصادية منها والدليل على ذلك اهتمام تركيا بليبيا لأنها غنية بالنفط، وتونس الملهمة التي لها صدى على المستوى العالمي، وأما مصر فهي دولة غنية بالعمالة والسوق الإستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي.

5 . الموقف التركي من الثورة البحرينية: البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سني يحصل على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي، كما تحصل على دعم من دول الخليج العربي أيضا.[1]

منذ أن هبت رياح ما عرف بالربيع العربي والتي بدأت من تونس ومصر عام 2011، تحركت أوراق المطالبات في البحرين، حيث تداعت عناصر شابة إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات، وكانت بداية التظاهرات تحدث في مناطق متفرقة من البلاد، إلى أن نظم اعتصام جماهيري حاشد في " دوار اللؤلؤة ".

لقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة، بدأت بالدعوة إلى الإصلاح الدستوري، ولكن وبعد القمع العنيف، من طرف الحكومة تطورت هذه الشعارات إلى إسقاط النظام، تأثرا بما حدث في كل من مصر وتونس وردا على قمع الأمن للتظاهرات السلمية.

تطورت الأحداث واعتصم الناس في دوار اللؤلؤة، إلا أن قوات الأمن هاجمت المعتصمين وسقط 4 قتلى وعدد كبير من الجرحى، وسيطرت قوات دفاع البحرين (الجيش) على منطقة الاعتصام وأخلته من المعتصمين، وفي حومة هذه الأحداث أمر الأمير " حمدين عيسى " بتشكيل لجنة تحقيق في هذه الأحداث عرفت فيما بعد ب" لجنة تقصي الحقائق"، وقرر ببدء الحوار والاتفاق على إصلاح البرلمان بكامل الصلاحيات.[2]

---

[1]. دينا شحاتة، مريم وحيد، **محركات التغيير في العالم العربي**، مرجع سابق، ص. 16.

[2]. أسامة علي محمد عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج سورية والبحرين**، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، 2013، ص ص. 49 . 50.

إن الثورة البحرينية كان لها ميزة خاصة من جانب الموقف التركي إذ كان أكثر حذرا. فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتف بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني - الشيعي في المنطقة.[1]

فالثورة في البحرين لم يكن لها صدى كبير خاصة على مستوى الإعلام والرأي العام العربي سوى أنها انتفاضة شيعية مرتبطة بإيران الطامحة في السيطرة على الخليج العربي، وإقامة ولاية الفقيه.

لكن الحقيقة، هي أن استمرارية المصالح الأجنبية خاصة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية جعل هذه الثورة في حالة خنق وحتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على النفط والغاز فضلا عن وجود الأسطول الخامس للجيش الأمريكي.

فوجود الولايات المتحدة الأمريكية في البحرين جعل موقف تركيا حذرا ذلك أن تركيا تعتبر الحليف الإستراتيجي لأمريكا.

المطلب الثاني: سمات المواقف التركية من الثورات العربية

نظرا لتزايد النفوذ التركي في المنطقة العربية ودخولها طرفا معنيا بأزمات الشرق الأوسط ومشاركتها الفعالة في حل المشكلات الإقليمية، سعت تركيا إلى تفعيل دورها في المنطقة، ذلك من خلال تغليف مواقفها إزاء أحداث الثورات العربية بطابع أخلاقي يستند إلى أنها تنحاز إلى حقوق الشعوب العربية في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

[1]. علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 61.

فرغم أن مواقف تركيا إزاء دول الربيع العربي اختلفت بسبب تخوفها من أن هذه الثورات قد تمس بإقتصادها، كما كانت تركيا متخوفة من تداعيات أمنية قد تهدد سلامة واستقرار وضعها الداخلي.

لهذا كانت أهم سمات المواقف التركية إزاء الثورات العربية على النحو التالي:

1 . التواجد في بؤرة الأحداث والتفاعل مع تطوراتها: سعت تركيا لتحقيق ذلك بهدف تعظيم الحضور في المنطقة والإضطلاع بدور القوى الإقليمية الفاعلة والراعية لعمليات التحول الديمقراطي، وذلك من أجل ترسيخ الديمقراطية الليبرالية ودعائم العلمانية في المجتمعات العربية، وهو ما حرص على تأكيده رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" خلال زيارته إلى دول الربيع العربي في سبتمبر 2011.

وفي هذا الإطار أشار رئيس الوزراء التركي أمام وزراء الخارجية العرب في القاهرة إلى أن " **المطالب المشروعة للشعوب لا ينبغي قمعها بالقوة** " داعيا إلى أن يكون شعار دول المنطقة هو الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

2 . التركيز على إظهار تركيا كقوة إقليمية معتدلة: تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الإستراتيجي البوابة الشمالية للوطن العربي، لذا سعت تركيا من خلال اكتسابها هذا الموقع المتميز أن تظهر قوتها الإقليمية، بإعتبارها دولة محورية لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مقارنة بإيران، ومن خلال التأكيد على أن أنقرة " دولة سنية "، ترتبط بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة وبقية دول الخليج العربي، كما أنها قوة يمكن أن تعيد صوغ أنماط التحالفات الإقليمية بالتحالف مع مصر (ذات التوجهات الخارجية المعتدلة) حال توثيق العلاقات العسكرية والإقتصادية والسياسية

بينهما، لاسيما في ظل قلق أجهزة الدولة المصرية من التحركات الإيرانية سواء على الساحة الإقليمية أو الساحة الداخلية المصرية.[1]

وفي هذا الإطار أكد السفير المصري في أنقرة " عبد الرحمان صلاح " أن الرئيس التركي أعطى توجهاته إلى رجال الأعمال الأتراك في لقاء مشترك إلى ضرورة تكثيف العلاقات التجارية والإقتصادية مع مصر، انطلاقا من تقدير سياسي تركي يرى أن تعظيم العلاقات المشتركة بين البلدين سيدعم الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ويستند إلى أن الرؤية التركية لدور مصر الإقليمي في المنطقة بعد ثورة 25 جانفي تشير إلى أنها قد تكون الدولة المحورية في المنطقة خلال سنوات معدودة، بما يدفع بضرورة توثيق العلاقات معها على كافة المستويات.

كما بدا من التحركات التركية حيال مصر أنها تسعى إلى عدم خلق مجال مستقبلي للتنافس بين البلدين في مسعى إلى تشكيل محور إستراتيجي بين الطرفين، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو" بقوله: **" أن الشراكة بين مصر وتركيا من شأنها أن تخلق محور للقوى الديمقراطية والمعتدلة في المنطقة "[2]**، وبدا واضحا من حضور " داوود أوغلو" مؤتمر المصالحة بين حركتي حماس وفتح بالقاهرة في ماي 2011، أن تركيا تدرك أن ثمة ملفات لا تستطيع أن تخترقها إلا من خلال التنسيق المشترك مع مصر.

3 . التوظيف السياسي لأحداث الربيع العربي: قبل أحداث الربيع العربي شهدت منطقة الشرق الأوسط ثلاث تطورات مهمة أدت إلى تغير التوجه التركي نحو المنطقة العربية تمثلت بانتهاء الحرب الإيرانية - العراقية ونشوب حرب الخليج الثانية، وعملية السلام في

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص. 26.

[2] . المرجع نفسه، ص. 27.

المنطقة وقد أدت الهدنة التي عقدت بين إيران والعراق ودعمتها تركيا كخطوة مهمة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وكانت تعتبر إيران في تلك الفترة درعا واقيا للعالم العربي، هذا ما دفع تركيا إلى البحث عن توازن إقليمي جديد بعد أن شعرت بالعزلة من جراء الفراغ الذي ظهر على حدودها بسبب الحرب.[1]

لكن رغم ذلك تغيرت الموازين وظهرت إحداثيات جديدة في الساحة الدولية جعلت تركيا تستغل تلك الأحداث لصالحها، هذه الأحداث التي مست بعض الدول العربية وزعزعت أمنها في أواخر 2010 التي كانت بدايتها تونس ومن ثم انتشرت العدوة إلى كل من مصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين كانت لصالح تركيا حتى تبرز مكانتها الدولية ولكنها أيضا لابد لها أن تتعامل بدقة في إيجاد حل لهذه الثورات حتى لاتصل العدوة إليها.

ونتيجة لهذه الأحداث أدركت تركيا ضرورة لعب دور إقليمي في المنطقة بمعنى المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية وتفعيل الدور التركي في القضايا العربية وبرز ذلك من خلال المواقف التي اتخذتها تركيا.

فأحداث الربيع العربي جعلت تركيا تبادر بالتوظيف السياسي لهذه الأحداث والهدف من وراء ذلك تعظيم العوائد السياسية والإقتصادية.

فقد وظفت تركيا الاضطرابات الشعبية في البحرين من أجل تمتين العلاقات مع دول الخليج العربي التي تشاطرها القلق حيال تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث أدانت تركيا السياسات الإيرانية حيال البحرين، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية التركي بالإتصال أكثر من مرة ب" ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة " من

[1]. أحمد داوود أوغلو، **سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية . المصرية**، جريدة النهار اللبنانية، 25. 6. 2011، ص.5.

أجل بحث سبل تخفيف الأزمة في البحرين، كما استضافة تركيا وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل " لمناقشة طرائق تجاوز الأزمة البحرينية.

وساندت تركيا الموقف الخليجي من الأزمة السورية من خلال دعم ومساندة الخطوات التي تبنتها جامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من أن تطورات الأزمة السورية قد أفضت إلى توترات في العلاقات مع ثلاث دول من الدول المجاورة لأنقرة هي: سورية والعراق وإيران، بما عرض إستراتيجية " صفر مشاكل **"Zero Problems** إلى تحديات عديدة، غير أن طموح رئيس الوزراء التركي "طيب رجب أردوغان " وبدعم من قبل وزير خارجيته " أحمد داوود أوغلو " في أن يغدو القائد الذي استطاع أن يجعل من تركيا قوة عالمية، دفعه إلى إعتبار أن الدور التركي مبادر حيال قضايا الربيع العربي وإشكالياته من شأنه أن يدعم ويبرهن على رؤية أردوغان بأنه **" لا تعارض بأن تصبح الدولة لاعب وقطب عالمي وأن تكون مسلمة في ذات الوقت".**[1]

4 . الترويج للنموذج التركي في دول الربيع العربي: منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002، أكدت تركيا على سياسة العمق الإستراتيجي المتعدد الأبعاد بسلسلة زيارات تركية للعواصم العربية، حيث التزمت تركيا من سياسة حسن الجوار فقد اتجهت إلى تعميق علاقاتها مع الدول العربية، فازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود بين الجانبين.

حيث أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وهذا يعكس مستوى التطور في العلاقات التركية – العربية.

[1]. المرجع نفسه، ص ص. 28 . 29.

هذه السياسة التي اعتمدتها تركيا في تعاملها مع الدول العربية كان هدفها الأساسي هو الترويج للنموذج التركي في هذه الدول وذلك من خلال التركيز على دعم وتوثيق العلاقات مع القوى والأحزاب والتيارات الإسلامية الصاعدة في دول الربيع العربي خصوصا حركة الإخوان المسلمين بالمقارنة بالتيارات السلفية، فخلال زيارة أردوغان إلى القاهرة استقبل وفد من الإخوان المسلمين في ماي 2012 وبالتوازي مع ذلك استضافت تركيا حركة الإخوان المسلمين في سورية، والتي تسيطر فعليا على المجلس الوطني السوري، الذي يعد أبرز فصيل من فصائل المعارضة السورية. وثمة انتقادات كبيرة توجه للمجلس بدعوى أنه خاضع إلى نفوذ وسيطرة تركيا.

وفي هذا الإطار يقول مستشار رئيس الوزراء التركي "إبراهيم كالين" " **إن الديمقراطية الليبرالية التركية بالإضافة إلى النجاحات الإقتصادية التركية، فضلا عن معارضة تركيا للسياسات الإسرائيلية جعل من تركيا النموذج الأهم الذي يجب الإقتضاء به لدى قطاعات واسعة من التيارات السياسية الإسلامية في المجتمعات العربية ".**[1]

على الرغم من ذلك فيبدو أن التجربة الإسلامية التركية عصية على الإستيعاب والفهم لدى كثير من تيارات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي، كانت واحدة من مؤشرات ذلك ما ترتب على حديث رئيس الوزراء التركي أثناء إلقاء خطابه أمام مجلس - الجامعة - مستوى وزراء الخارجية في دورته 136، حول ضرورة بناء المصريين دولة علمانية تأسيسا على أن العلمانية هي الطريق لحل مشكلات الدولة المصرية الراهنة، مضيفا أنه على المناط بهم كتابة الدستور في مصر يوضح أن الدولة تقف على مسافة واحدة من كل الأديان، وتكفل لكل فرد ممارسة دينه، فالعلمانية لا تعني أن يكون الأشخاص علمانيين، فأنا مثلا لست علمانيا، لكنني رئيس وزراء دولة علمانية. وقد استدعي حديث أردوغان هجوم معاكس من

[1] . المرجع نفسه، ص. 28

التيارات الإسلامية وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين حيث لم يتوان " د. عصام العريان" الذي يمثل أحد أبرز قيادات حزب " الحرية والعدالة "، والذي يشكل الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين على شن هجوم غير مسبوق على أردوغان فأكد أنه لا يعرف كيف لرجل دولة مثل أردوغان أقسم على إحترام إرادة الشعوب أن يتدخل في كيفية اختيار الطريقة التي تبنى بها مصر، هذا فيما أشار الدكتور " عبد المنعم الشحات " المتحدث الرسمي بإسم الدعوة السلفية إلى أن " **دعوة أردوغان للترويج للنظام العلماني التركي غير مرحب بها على الإطلاق** "، وأضاف أن أي محاولة لاستنساخ الحالة التركية في مصر غير مقبولة. ومع ذلك فما كان لمثل هذه الإنتقادات أن تطلق من ممثلي بعض القوى والتيارات الإسلامية لولا ما عايشته مصر من استقطاب حاد بعد ثورة 25 يناير، حيث أراد البعض أن يستخدم الدين وسيلة وقطارا لقطف ثمار الثورة والإتجاه بها نحو مسار يبتعد عن الدولة المدينة الديمقراطية، بما يتناقض مع ما يتم الحديث عنه في مناسبات مختلفة.[1]

5 . القلق التركي من تنامي الخسائر الإقتصادية: إن الإقتصاد التركي وبعد أن شارف على الإنهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز ال 17 عالميا، علما أن تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الإرتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006.

أظهر الإقتصاد التركي أن الإعتماد على العلم والمعرفة أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات، فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الإقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقاما قياسية في كافة المجالات معتمدا

[1]. المرجع نفسه، ص. 29.

على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية الذي جعلته يتفوق على كل الإقتصاديات الإسلامية الريعية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 633 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذ ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي 107 مليار دولار فيما يبلغ معدل دخل الفرد السنوي مابين 9 و10 آلاف دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أن عدد سكان تركيا يتجاوز ال 80 مليون في سنة 2016.[1]

رغم هذه الميزة الجيدة التي اعتمدتها تركيا في نجاح إقتصادها إلا أن وبحكم علاقاتها مع الدول العربية بدت متخوفة من تدهور إقتصادها ذلك أن بعض الدول العربية تجتاح عاصفة الثورات والتي بالضرورة ستمس بانهيار إقتصادياتها ولهذا بدا القلق التركي واضحا سواء حيال الإستثمارات التركية في المنطقة العربية أو إزاء معدلات التبادل التجاري بين تركيا ودول الربيع العربي، فقد كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التركية خلال السنوات العشر الأخيرة هو تعظيم الصادرات التركية إلى دول منطقة الشرق الأوسط، فخلال هذه السنوات استطاعت أن تضاعف حجم تجارتها مع دول المنطقة حوالي خمسة أضعاف، لذلك انتقد الكثير من رجال الأعمال ممن لديهم استثمارات ضخمة في دول الربيع العربي المواقف التركية حيال الثورات العربية معتبرين أن السياسات التركية من شأنها أن تضر بالاستثمارات التركية في المنطقة.

على جانب آخر ارتبطت المخاوف التركية بسبب الخشية من تأثر الناتج المحلي الإجمالي التركي سلبيا، وذلك بعد أن استطاع النمو خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالي ثلاث أضعاف، وارتفعت الصادرات التركية من 36 مليار دولار إلى 135 مليار دولار عام

[1]. علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2011، ص. 13.

2011، وقد تضاعف حجم تجارة تركيا الخارجية إلى ما يقارب أربعة أضعاف بين عامي 1980 وعام 2002، كما ارتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من 10,4 مليار دولار في عام 2000 إلى 100 مليار دولار عام 2010.

وقد استطاعت تركيا أن تعمق علاقاتها مع الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على المستوى الشعبي، بفعل انتشار الأعمال الدرامية التركية في البلدان العربية، بما خلق حالة من التعاطف والإحساس بوجود الكثير من القيم المشتركة، بما انعكس في زيادات معدلات السياحة العربية إلى تركيا، حيث ارتفع عدد السائحين العرب في تركيا من 975 ألف يمثلون حوالي 7,3 في المائة من إجمالي عدد السائحين في تركيا إلى 3,7 مليون سائح عام 2010، بما يمثل حوالي 12,6 في المائة من عدد السائحين في تركيا.

هذا في وقت تأثرت فيه العلاقات التركية الإسرائيلية سلبا بسبب تنامي العلاقات العربية التركية، وتزايد حدة المواجهة السياسية والإعلامية بين إسرائيل وتركيا بسبب تبني الأخيرة مواقف أكثر قربا من الموقف العربي حيال الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

الشكل رقم 02: خريطة توضح الدول العربية التي تعرضت للثورات العربية

[1]. محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص. 30 . 31.

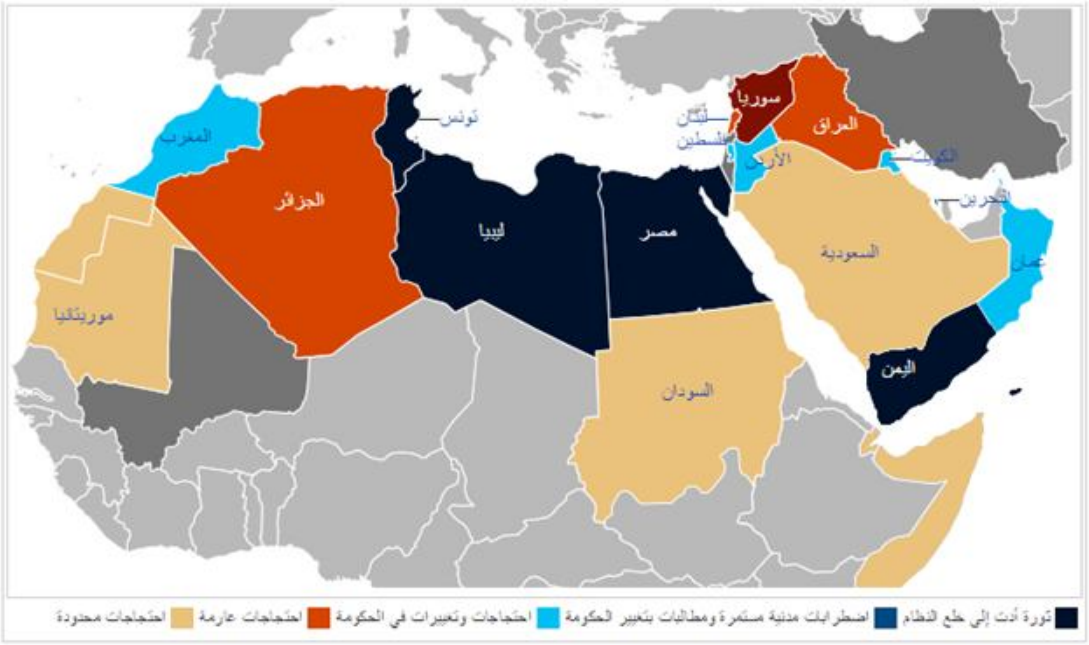

المصدر: **www. noonpost.org/content/2678**

خلاصة الفصل الأول:

تمتلك تركيا من المؤهلات التي يمكن أن تساعدها على لعب دور الدولة الإقليمية ذات القوة الناعمة، فهي مدعومة بمنطق الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، وقوة حضورها الإقتصادي، وتعطش المنطقة لملء الفراغ الحاصل نتيجة لتراجع دور دول إقليمية كبرى كان لسياستها قديما تأثيرا واضح في صياغة واقع المنطقة ومستقبلها، وسبب تراجع هذه الدول الإقليمية هو إندلاع الثورات العربية فيها كمصر مثلا التي كان لها بعد إستراتيجيا على المستوى الدولي وكذلك تونس التي كانت تتمتع بحضورها.

هذه الثورات العربية استغلتها تركيا لصالحها رغم ادعائها أنها تدعم الشعوب العربية لتحقيق الديمقراطية، لكن الحقيقة فإن تركيا تسعى إلى إبراز قوتها على المستوى الإقليمي والدولي.

فقوة تركيا الجيواستراتيجية تكمن في أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكنها أن تتواصل مع جميع الأطراف، فيمكنها أن تتواصل مع إسرائيل ومع العرب ومع إيران ومع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت، والجميع مستعد للإستماع إليها وقبول وساطتها، وهذا يشير إلى أن القيادة التركية استطاعت فهم التطورات السياسية وأنها لا تقف إلى جانب طرف من الأطراف على حساب الطرف الآخر، لأن من مصلحة تركيا أن يكون لديها خطوط إتصال مع كافة الدول والمنظمات في المنطقة العربية.

ومواقف تركيا إزاء الثورات العربية مواقف غير ثابتة لكنها استطاعت أن تكسب ثقة الشعوب العربية من خلال الصورة الإيجابية التي تمثلها أمامهم.

تمهيد:

شهدت سورية منذ مارس 2011، واحدة من أكبر وأكثر التحولات أهمية في تاريخها الدولتي المعاصر، هذا التحول سمي ب" الربيع العربي" الذي مس بعض الدول العربية كتونس، مصر، ليبيا، وصولا إلى سورية.

هذه الثورة التي زعزعت العالم العربي وخصوصا سورية لم تأتي من العدم بل كانت نتيجة الأوضاع المتدنية التي كانت تعيشها تلك الشعوب لهذا سعت هذه الأخيرة إلى إحداث تغييرات سواءا على المستوى السياسي أو الإجتماعي وحتى الإقتصادي ثم إصلاح ما وجب إصلاحه على مستوى القضاء والثقافة والإعلام، وتطوير ما وجب تطويره.

فالحدث السوري كان من أبرز سماته كسر حاجز الخوف الذي أقامه نظام "بشار الأسد" الإستبدادي، حيث أدى الحراك الشعبي الذي شهدته سورية إلى تمكين إرساء مطالب الثورة والتي تترجم في المشاركة السياسية وتداول السلطة.

المبحث الأول: طبيعة مسار الأزمة السورية

نادرا ما يمكن الجزم أن الحراك الشعبي الذي بدأ في سورية في منتصف شهر مارس 2011. قد يتحول إلى ثورة شعبية حقيقية شملت كل أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة ولكن بزخم وتصاعد واستمرارية أمام عوائق ومصاعب كثيرة وكبيرة.

فبعدما بدأت الأزمة السورية بطابع سلمي تطورت إلى عمليات العنف المسلح، ما جعل هذه الأزمة تشهد مخاضا عسيرا، اشتد فيه الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين سلطة الحكم المرتكزة على قوة النظام العسكرية الصلبة وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيدة له.

هذا الحراك السياسي الذي مارسته الشعوب في سورية، ساهم في تنامي المواقف والرؤى الدولية والإقليمية تجاه هذه التحولات السياسية وهذا لأهمية الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به سورية، فهي تتمتع بأبواب جغرافية مفتوحة على أبعاد جيوسياسية متباعدة، لكنها متفاعلة، إضافة إلى كونها عقدة مواصلات وتقاطع نفوذ في منطقة الهلال الخصيب شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، فضلا عن موقع سورية باعتبارها جبهة متقدمة مع إسرائيل، وهو ما أعطاها أهمية أكبر.

المطلب الأول:البيئة الداخلية لسورية قبيل الأزمة السورية

عندما نعود إلى مفهوم الثورة الشعبية نجد أنها تعني الرغبة الحقيقية في إحداث تغيير جذري في البنية القيمية بجوانبها الأخلاقية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والانتقال نحو بنية جديدة أكثر تقدما قيميا وأخلاقيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا ما تمثله الأزمة السورية من حيث كونها ثورة شعبية تولى حراكها الشعبي فئة الشباب،

حيث ساهمت الطبقات الإجتماعية جميعها والتي تعبر عن أطياف الشعب السوري كافة في الثورة رغبة منها في إحداث هذا التغيير الجذري.[1]

1/ الأوضاع الإقتصادية: عرف الإقتصاد السوري في فترة حكم " حافظ الأسد " انتهاج سياسة إقتصادية جديدة تحت عنوان " التعددية الإقتصادية " بهدف تحقيق الرفاهية الإقصادية والإجتماعية للمجتمع السوري في مجال الخدمات والسياحة، حيث اعتمد الإقتصاد السوري في فترة السبعينات على مصادر ريعية أولية تتمثل في الزراعة والصناعات التحويلية والنفط (إذ عرفت أسعار النفط إرتفاعا بعد حرب أكتوبر 1973). إضافة إلى مصادر ريعية ثانوية تعتمد على تدفق المعونات الإنمائية العربية وتزايد تحويلات العاملين السوريين في الدول النفطية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نمو إقتصادي سريع. لكن هذا لم يدم طويلا، إذ سرعان ما بدأ الإقتصاد السوري خلال مرحلة الثمانينات يعاني أزمة إقتصادية عميقة، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط الذي أسهم في تراجع الدخل السوري من الدخل الأجنبي، وتراجع التحويلات التي تقوم بها العمالة السورية في الدول النفطية، وتراجع فرص العمل والحصار الذي عانت منه سورية وتعرضها لخطر الجفاف، مما دفع الحكومة لاستيراد مليون طن من القمح سنويا، فازداد العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل مناخ إقتصادي يسوده التكديس الوظيفي، وتراخي في الإدارة الحكومية، وإنعدام الكفاءة في المشروعات العامة، وزيادة فجوة الموارد، نتيجة عدم التناسب بين الإستثمار والإدخار.[2] فالإقتصاد السوري في فترة حكم حافظ الأسد عرف تذبذبا مما أسهم في جذب استثمارات القطاع الخاص بعدما كانت سورية في فترة السبعينات لا تفتح المجال

---

[1] . نايا، **دراسة حول الوضع الشيعي ودوره في الثورة، حمص نموذجا**، (د. م. ن.)، 26 جويلية 2012، ص. 1.

[2] . الحمش منير، " **رؤية إقتصادية . إجتماعية لحركة الإحتجاجات السورية** "، **أراء ومناقشات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، بيروت، مارس 2012، ص. 162.

لهذه الاستثمارات. وهذا أدى إلى إحداث خلل في الميزان التجاري الذي زاد في حجم العجز وارتفاع حجم المديونية.

فبعد وفاة الرئيس السوري " حافظ الأسد"، ورث الرئيس "بشار الأسد" وضعا يتسم بالركود الإقتصادي، بما يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال الشابة المنخرطة في سوق العمل، وإرتفاع معدلات البطالة، ونمو القطاع غير المنظم.

فقد انحدر معدل النمو الإقتصادي المرتفع نسبيا الذي عرفه الإقتصاد السوري في مرحلة التحرير الثاني والتي سميت بمرحلة التحرير الإنتقائي في التاريخ الإقتصادي – الإجتماعي السوري، الذي شهد بدوره، نموا إقتصاديا سريعا بلغ متوسطه بين عامي 1991 و1996 نحو 7,33 في المائة، ثم انخفض هذا المتوسط بين عامي 1997 و2003، إلى نحو 2,15 في المائة، ثم إلى معدل صفري أو سالب عام 2000 من جراء إحجام القطاع الخاص عن مواصلة استثماراته، وتأثر مصادر النمو الإقتصادي السوري الريعية، بصورة غير مباشرة، بالأزمة المالية الأسيوية التي وقعت عام 1997، استمرت حتى عام 2000، مع هبوط سعر برميل النفط من 20 دولار عام 1996 إلى أقل من 9,5 دولار عام 1998، ثم إرتفاعه نسبيا إلى 17,5 دولار عام 1999، وهو ما أثر سلبا في عائدات سورية من القطاع الأجنبي، الذي كان يمول موازنتها العامة ومشاريع التنمية فيها.

لقد كان معدل النمو الإقتصادي الحقيقي، في الفترة الأخيرة، أقل من معدل النمو السكاني "المرئي " المقدر، في الفترة ذاتها، بنحو 2,38 في المائة، وهو معدل يعد من معدلات النمو السكاني العالية في المنطقة العربية وفي العالم أيضا، إذ يحتل معدل النمو

السكاني في سورية المرتبة الثالثة والعشرين بين معدلاته في دول العالم، وبينها 18 دولة تقع في البلدان الأقل نموا جنوب منطقة الصحراء الإفريقية.[1]

هذه الأوضاع الإقتصادية تغيرت حيث شهد إجمالي الناتج المحلي نمو مرتفع نسبيا بين عامي 2001 و2010 حيث حقق الإقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي، معدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب 4,45% خلال الفترة الواقعة بين العامين 2001 و2010، بيد أن نمو دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان أخفض بكثير عند حدود 0,2%، وبالمقارنة مع المنطقة العربية كان أداء النمو في سورية أقل من المعدل الوسطي.

وقد شهدت القطاعات الإنتاجية توجهات نمو متباينة، فقد بلغ معدل نمو القطاعات التحويلية 7,1% في تلك السنوات أي بين 2001 – 2010.

الجدير بالذكر، أن معظم منشآت القطاع العام ظلت تترك أثرا سلبيا على النمو الإقتصادي لهذا القطاع، أما الصناعات الإستخراجية وخاصة النفط فقد شهدت نموا سلبي بسبب تراجع الإنتاج، وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام 2006 ذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدرا رئيسيا لكل من الصادرات والواردات في الموازنة الحكومية، وشكل هذا التحول تحديا جوهريا للإدارة الإقتصادية، وزاد من الحاجة للتجاوب عبر إدخال تعديلات على السياسات الحكومية.[2]

[1] . محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح**، ط 1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص. 30.

[2] . ربيع نصر، وأخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإجتماعية والإقتصادية**، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص ص. 17 . 19.

وشهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف، وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ضمن ذلك الري الحديث، إضافة إلى تبني السياسات التحررية لحوامل الطاقة، وأسعار السماد، فكان لهذا الإنكماش الزراعي أثرا على توفير فرص العمل والأمن الغذائي وأسعار السلع وبطبيعة الحال على النمو الإقتصادي.[1]

رغم أن النظام السوري قد أحدث العديد من الإصلاحات الإقتصادية التي تبناها الرئيس " بشار الأسد " إذ رفعت الدولة يدها عن إدارة العملية الإنتاجية كما بدأت برفع الدعم تدريجيا عن السلع الأساسية، وسمحت سياساته الجديدة بتأسيس بنوك تجارية وشركات إتصالات خلوية خاصة وإنشاء سوق مالية وصناديق استثمار وإحداث تغييرات في القوانين لجذب الأموال والإستثمارات من الخارج ومن دول الخليج العربي بشكل رئيسي. واقتصر التحول الإقتصادي الجديد الذي اصطلح على تسميته ب" إقتصاد السوق الإجتماعي " الذي يخفف من وقع كلمة إقتصاد السوق متضمنا في التسمية الوعد بالحفاظ على المنجزات الإجتماعية للدولة السورية.[2]

هذه التحولات الإقتصادية خلال العشر سنوات، أدت إلى لبرلة الإقتصاد السوري وفسح المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة أكبر من الناتج المحلي السوري.

لقد أدى كل ذلك إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال التي استفادت من لبرلة الإقتصاد وعملت على بناء علاقات متينة مع رجال النظام.

---

[1] . المرجع نفسه، ص. 19.

[2] . عزمي بشارة، **سورية: درب الألام نحو الحرية، محاولات في التاريخ الراهن**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 55.

إن هذه التحولات الإقتصادية أنعشت الطبقة البورجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية وخصوصا أنها شجعت سياسة الإستيراد، وأدى ذلك إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية.

لقد أدى دخول رأس المال الخليجي إلى تضخم أسعار العقارات، وساد غلاء المعيشة وتضرر فقراء الريف الذين كانوا حتى وقت قريب الدعامة الأولى للنظام في سورية، مما أدى إلى حدوث نزوح كبير من الريف إلى المدينة وكذلك إلى دول عربية مجاورة مثل: لبنان والأردن ودول الخليج.[1]

إن تراكم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، أدت إلى انخفاض قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28% خلال الأعوام العشر الماضية، مع تحول الإقتصاد من إقتصاد إنتاجي إلى إقتصاد إستهلاكي غلب عليه طابع ريعي، وتدني حصة القوى العاملة 16 مليون سوري إلى 24% فقط من الدخل الوطني، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وإرتفاع أسعارها، وفساد الجهاز الإداري، كما ارتفعت معدلات البطالة التي قدرت لما يتجاوز 37%.[2]

كل هذه التوترات التي عرفها الإقتصاد السوري جعل الفرد يفقد ثقته بالنظام ويبحث فقط كيف يمكن أن يوفر لقمة عيشه التي أصبحت همه الوحيد.

2/ الأوضاع السياسية: من المعروف أن سورية خضعت للإحتلال الفرنسي إلى أن نالت استقلالها سنة 1948، ثم تسلم الحكم ما يعرف بالبورجوازية التقليدية، إلى أن أطيح بها في ثورة الثامن مارس 1963، حيث استلم " حزب البعث العربي " سدة الحكم، وكانت سورية قد مرت بفترات عصيبة سبقت حدوث هذه الثورة، أي فترة 1949 إلى 1954 وهي

[1] . أسامة علي محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 63.

[2] . المرجع نفسه، ص. 55.

فترة الإنقلابات العسكرية وما رافقها من تنفيذ مشاريع خارجية انسجمت إلى حد ما مع هذه الإنقلابات، إلا أن أهم فترة، هي فترة وصول حزب البعث الإشتراكي إلى السلطة وتسلمه مقاليد الحكم.[1]

فالنظام السياسي السوري يقوم على الدستور الذي وضع عام 1973، حيث تنص المادة الثانية منه على أن " السيادة للشعب " في حين تنص المادة الثامنة على أن حزب البعث العربي الإشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.[2]

فحزب البعث العربي: هو منظمة سياسية، قومية، شعبية، إشتراكية، إنقلابية تأسست سنة 1940م / 1359هـ، على يد "ميشل عفلق" عميد الحزب و"صلاح الدين البيطار" أمين الحزب العام، أي أنه ظهر إلى الوجود في العام نفسه الذي فيه الحزب التعاوني الإشتراكي، فهما توأمان.

وجاء في مقدمة دستور الحزب ما يلي: **" ينتاب العالم العربي اليوم ضرب من الفوضى السياسية والاضطراب الإجتماعي يجعل من العسير سلوك البلاد بنيل النهوض والتقدم".**[3]

إن الإطار الدستوري لسلطة القرار في سورية قد تميزت على مدى خمسة عشر عاما على الأقل (1958 – 1973)، بطابعه الإنتقالي المضطرب، حيث انتقلت فيه مقاليد القدرة السياسية من الريف إلى المدينة، ومن الطبقات العليا (أي البورجوازية) إلى

---

[1] . عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط 3. بيروت: دار نضال، 1998، ص.122.

[2] . عصام عبد الشافي، **الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص. 97.

[3] . هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ط 1. لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، أكتوبر 2001، ص. 247.

الفئات الوسطى العقائدية المدنية والعسكرية. حيث ظهرت في إطار هذا التحول ظاهرة الدساتير المؤقتة، نسبتها هيئات بيروقراطية مركزية أو حزبية وعسكرية لتضفي نوعا من الشرعية على ممارستها للقدرة السياسية في إطار عملية التحول السياسي والإقتصادي والإجتماعي الشامل للمجتمع برمته، أي أنها تقترن بالطاعة الرضائية أو القسرية.[1]

إن هيمنة الحزب الواحد القائد (حزب البعث العربي الإشتراكي) أدى إلى شخصنة السلطات السياسية، أي في شخص رئيس الجمهورية، وهي تجسيد السلطة في مركز قوي مشخصن يمثل وحدة الدولة والمجتمع، حيث تم ذلك بشكل دستوري من الناحية الشكلية. وعلى الرغم من تفاعل السوريين مع هذا النظام عندما كان صوت القضايا الوطنية الجامعة والقضايا الطبقية والإجتماعية هو الأعلى، فإن هذا التفاعل قد تآكل لأن النظام السوري أصبح هدفه الرئيسي الحفاظ على السلطة في يد "حافظ الأسد" ومن بعده ابنه "بشار الأسد"، وتم تأميم السياسة وحتى حزب البعث الذي يمنح الشرعية الشكلية للنظام تحول إلى جهاز إداري هدفه تكريس سلطة الفرد قبل أي شيء أخر، وحشد الجماهير وإدارة توزيع المنافع لضمان الولاء.[2]

وللإشارة فإن الرئيس الراحل "حافظ الأسد" كان " قائد المسيرة "، وهو الشعار الذي رفعه المؤتمر القطري لحزب البعث عام 1971 لطرح قيادة قومية مشخصة، لسد الفراغ السياسي الذي خلفه الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر"، وذلك لتضمن التفاف الجماهير حوله.

[1] . عصام سليمان، مرجع سابق، ص. 154.

[2] . آزاد أحمد علي وأخرون، **خلفيات الثورة ، دراسات سورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 140.

لكن شعار " قائد المسيرة " قد تحول إلى شعار " قائدنا إلى الأبد" الأمين "حافظ الأسد"، أي اكتسب النظام التسلطي سمات شمولية جديدة، حيث تغير المضمون الدستوري للاستفتاء على رئيس الجمهورية بعد انتهاء ولايته الرئاسية من "استفتاء" إلى ما سمي " بالبيعة".

ولقد ظل الاستفتاء مستخدما، ولكن عملية الاستفتاء نفسها وصفت بالبيعة إلى الأبد التي حافظت على نسبتها التقليدية ب99,99 بالمائة.[1]

فمنذ استلام حافظ الأسد السلطة حاول إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس شمولية جديدة تختلف في بنائها عما كان سائدا منذ استلام البعث السلطة عام 1963، حيث قام بإنشاء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام الذي يمتلك السلطة الفعلية خلف واجهة المؤسسات المدنية، وفي الوقت نفسه كان لابد من إعادة بناء المنظمات الشعبية.[2]

وبهذا يمكن اعتبار النظام السوري من الأنظمة السياسية العربية التي تعتمد في حكمها على مبدأ التسلطية والإستبداد والعمل على جعل النظام السياسي في يد الحاكم وباقي الأحزاب والمنظمات والجمعيات كأدوات ووسائل يديرها كما يشاء حيث أن الأحزاب السياسية السورية خيرت بين أن تدخل في الجبهة الوطنية التقدمية التي شبهها بعضهم ببيت الطاعة وبين أن يلقى بمنتسبيها في السجون لسنوات طويلة من دون أي محاكمة.

وأمضى منتسبوا بعض الأحزاب المجتمعية (عمال، فلاحون، نساء، محامون وغيرها) وأصبح المجال الوحيد لأي نشاط للسوريين هو هذه المنظمات الرأي الواحد التي لا مجال فيها للرأي الآخر.[3]

---

[1] . محمد جمال باروت، ومجوعة باحثين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة سوريا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2010، ص. 300.

[2] . بيرتس فولكر، **الإقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، (تر: عبد الكريم محفوظ)، ط 1. رياض الريس للكتب والنشر، مارس 2012، ص ص. 253 . 254.

[3] . المرجع نفسه، ص. 141.

وبهذا فقد كانت هذه الفترة أي فترة حكم الرئيس السوري السابق " حافظ الأسد" فترة صعبة للسوريين إذ أنها كانت تمتاز بالتسلط والتقييد للحريات العامة للمواطنين.

وفي المرحلة الثانية في سورية، أي عند استلام الرئيس " بشار الأسد"، مقاليد الحكم عام 2000، عمل الرئيس الراحل " حافظ الأسد " على تهيئة البيئة الداخلية وترتيب انتقال السلطة من بعده لابنه بشار، وذلك من خلال العمل على استحداث تغيرات جذرية في المؤسسة الأمنية والعسكرية بما يضمن وصول المؤيدين لخيار التوريث واستبعاد المعارضة والعمل على ترتيب صعود بشار في المناصب العسكرية بشكل دوري ودقيق يسمح بتأهيله لمنصب رئيس الجمهورية من بعده. إذ تم تعديل المادة 83 من الدستور التي تشترط على رئيس الجمهورية أن يكون قد أتم الأربعين عاما لتصبح 34 عاما الأمر الذي يسمح لبشار باستلام السلطة، وبذلك تم تكريس بشار الأسد رسميا رئيسا لسورية بعد أن جمع المناصب العسكرية كقائد للجيش العام والقوات المسلحة والحزبية وأمين عام للحزب ورئيس للجبهة التقدمية والسياسية الأمر الذي يعكس مدى شمولية النظام ومركزيته وقدرته على نقل السلطة دون أي عقبات.[1] فمنذ تسلم بشار الأسد السلطة، شهدت سورية عمليات الإصلاح، أو ما يمكن تسميته (مراحل الإصلاح المترددة). حيث أن الإصلاح تناول الناحية الإقتصادية، لكن الرئيس أبدى تحفظا شديدا فيما يخص الإصلاح السياسي، أيضا فيما يخص الإصلاح الإقتصادي في بعض جوانبه.

فعندما كانت تطرح ولأول مرة، مشكلة التحرير الإقتصادي، كانت ممانعة البيروقراطية البعثية التقليدية فعالة في الحد من الجموح التحريري، وهذه الممانعة كانت تستند بدرجة أساسية إلى مآل دورها السياسي، وذلك عندما يتم تجريدها من امتيازاتها الإقتصادية

[1] - Perthers. Volker, **" The PoliticalEconomy of the Syrian Succession "**, Survival, No . 1. Spring 2001, pp. 143 - 145.

التداخلية والإحتكارية في عملية التوزيع السلطوي للقيم، مثلا، عندما كان يعرض عليها إقرار برنامج الإصلاح الإقتصادي، كانت تبدي تحفظا شديدا تجاه كل فقرة ورد فيها عبارة "إقتصاد السوق"، وهذا التحفظ كان مدفوعا بعوامل سياسية بشكل أساسي، تتصب على مآل دورها في النظام السياسي في حال تم إضعاف قدرتها التداخلية الإقتصادية.[1]

وبذلك فإن " بشار الأسد" ركز على الإصلاح الإقتصادي لكن في الأشهر التي أعقبت توليه السلطة وجد بشكل ملحوظ مناخا ساسيا أكثر انفتاحا، مما دفع الكثير إلى وصف تلك المرحلة بالربيع وتميزت 2001 بالعفو العام عن السجناء السياسيين وبالترخيص لصحف خاصة، والسماح بالندوات والصالونات السياسية وبدأ النمو المتسارع في عدد منظمات المجتمع المدني والمجموعات المؤيدة للديمقراطية.

فامتازت الفترة الأولى لحكم الرئيس السوري " بشار الأسد" بالانفتاح، ولكن هذا الانفتاح الإقتصادي والسياسي لم يدم طويلا جراء تدخل القوى الخفية للنظام السوري التي كانت تعمل مع والده " حافظ الأسد"، وهذا ما أثار حفيظة العديد من المنظمات والأحزاب السياسية بالإضافة إلى المجتمع المدني فكانت نتيجته الإحتجاجات الأخيرة في سورية. حيث شهدت خطوة التراجع إعادة سجن عدد الناشطين البارزين المؤيدين للديمقراطية. وحل شتاء من خفض النفقات أعقبه بعض الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري. ولكن بالكاد أمكن وجود أثر لإصلاح سياسي حقيقي بعيدا عن نظام الدولة. وبالتالي البلاد ككل تخضع للحزب الحاكم.[2]

[1] . محمد جمال باروت ومجموعة باحثين، مرجع سابق، ص. 317.

[2] . دافيد دبليوليش، **سورية سقوط مملكة الأسد**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص ص. 22 . 23.

وبذلك فإن أسس الإستبداد في النظام السوري، تتجلى بشكل واضح في عملية صنع القرار الذي يتجه من الأعلى إلى الأدنى، وهذه السياسة من نتاج الأسس التي قام عليها النظام برمته، أي النظام الأبوي. فالسلطة في سورية كانت تمارس بشكل بيروقراطي تقوم على الدمج بين السلطات، وليس الفصل بينها. وكل هذه العوامل أدت إلى الثورة في سورية حيث أن الشعب السوري يريد نفض الإستبداد عنه، فالاستبداد كان العامل الأساسي وراء الأزمات التي يعاني منها العالم العربي.

3/ الأوضاع الإجتماعية والثقافية: التاريخ البشري في مجمله هو تاريخ للمنجزات الحضارية ثقافيا وفكريا وفنيا، وتاريخ تطور البشرية هو تاريخ الأديان التي آمنت بعقيدتها البشرية، فالمجتمع السوري مجتمع أصيل يتمتع بالانفتاح الواسع لثقافات وشعوب مختلفة عنها كليا بمجالها الفكري والفلسفي والقيمي والإقتصادي، مما أعطى هذه الدولة الفاتحة فرصة كبيرة لتزيد التنوع والتعدد الذي أثراها في كثير من المجالات سواءا كان المجال علميا أو ثقافيا أو فلسفيا، فهذه الدولة قد قامت على قمة منجزات الحضارات التي سبقتها وبذلك أتاحت لنفسها فرصة الوصول لكثير من المنجزات والإكتشافات التي لم تكن قد تحققت من قبل، مما أتاح المجال لنمو حضارة بشرية ذات مضمون عربي برسالة إنسانية تخص كل البشر.[1]

يتكون المجتمع السوري من العديد من القوميات والأديان والمذاهب الأمر الذي أثر كثيرا على تركيبة النظام السوري، فقد اعتمد النظام السوري منذ عهد حافظ الأسد إلى بشار الأسد على العنصر الطائفي – العشائري على اعتبار أنّه الأكثر ضمانا بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية.

[1] . نايا، مرجع سابق، ص.6.

ويعتبر النمط العشائري – الطائفي الذي يعتمد عليه النظام السوري عودة إلى إرث المجتمع الإقطاعي الذي قام حزب البعث على نبذه ومحاربته.[1]

ويبلغ عدد سكان سورية حوالي 20 مليون نسمة، ويمتاز المجتمع السوري عن وجود عدد كبير من السوريين ينتمون للدين الإسلامي. كما ينقسم سكان سورية إلى طائفتين.

1/ الطائفة العلوية: بدأت هذه الطائفة منذ الإحتلال الفرنسي لسورية وذلك بهدف التمتع بحياة أكثر رفاهية من تلك التي تعتمد على الزراعة وكذلك بسبب سياسة فرنسا الغير مشجعة للعرب على الإنخراط في الجيش. كما أنّ العائلات السورية كانت تحتقر التجنيد كمهنة بسبب سيطرة العاطفة الوطنية عليهم. ويشكل العلويون نسبة 11٪ من تعداد سكان سورية وهم مقسمون لطائفتين " علويون تقليديون" و " علويون مرشدون". ويتركز وجود العلويين في " جبال اللاذقية" وهي سلسلة جبلية تفصل الساحل السوري عن داخله تقع في غرب سورية يمتد شرقي اللاذقية وطرطوس وغربي محافظتي حمص وحماة، وعليه يتركز وجود العلويين في حمص وحماة والساحل السوري. لكن تزايدت هجرتهم إلى المدن السورية بشكل مكثف بسبب المعاملة التفضيلية المميزة من طرف الحاكم في سورية.

2/ الطائفة الكردية: تقيم هذه الطائفة في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق وتركيا خاصة محافظة الحسكة والقامشلي والشمالية في ريف حلب وقد بدأ يتضح دور الأكراد في سوريا بعد قيام جمهورية (مهاباد) الكردية في إيران بعد ثورة البرزاني في العراق. وكان

[1] . بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا 1917 . 2000**، (ب.د. ن)، دار الجابية، 2007، ص ص. 246 . 248.

يشكل الأكراد حوالي 8٪ من التعداد السكاني في سورية ما جعلهم يطالبون بحقوقهم الثقافية والقومية، التي قوبلت بالحذر لدى الحكومات السورية.[1]

ولقد تعرض الأكراد للقمع بعد وصول الرئيس " بشار الأسد " للسلطة على إثر أحداث القامشلي عام 2004، نتيجة مطالبتهم بحقوقهم السياسية، والثقافية. ومن هنا يتبين أنّ مطالب الأكراد بحقوقهم ورغبتهم بالاستقلال اصطدمت بطموحات الرئيس الراحل "حافظ الأسد " وإبنه بشار من بعده الأمر الذي دفع كلا الطرفين لاستخدام سياسة القمع والطمس مع تلك الطائفة مستغلا أن الأكراد لا يشكلون في سورية تجمعا في منطقة جغرافية واحدة، كما أن مناطقهم ليست على صلة جغرافية بكردستان، وهذا الأمر أعطى مبررا للحكومات السورية أن لا تتعامل معهم كتجمع قومي من جهة كما سهل لها التضييق عليهم وعدم الإعتراف بحقوقهم من جهة أخرى.[2]

أما المجموعة المتبقية من الطواف فتصنف كأقليات عرقية أو أقليات دينية في سورية ثانوية مثل: الدروز الذين يشكلون 3,0٪ والإسماعيليون 1,5٪ والمسيحيون الروم الأرذوكس 4,7٪ والتركمان 3,0٪.

ويتضح أن البيئة الإجتماعية في سورية تعتمد على انتشار السياسات الطائفية خاصة الطائفة العلوية التي تلقى دعما من طرف النظام السوري.

ومن المعروف أن المجتمع السوري مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة وتربية المواشي، لكن نظرا للتغيرات التي طرأت على النظام السوري حيث هجرت عشرات الآلاف من العائلات العاملة في الزراعة، وتربية الماشية في المنطقة الشرقية إلى محيط دمشق والتوطن في مخيمات بدائية.

[1] . محمد جمال باروت ومجموعة باحثين، مرجع سابق، ص. 38.

[2] . المرجع نفسه، ص. 118.

ويعود السبب في ذلك إلى الإنفتاح الإقتصادي الذي انتهجته الحكومة السورية إذ رفعت الدعم عن المواد الأساسية للزراعة كالأسمدة والمبيدات وغيرها مما جعل السكان يهاجرون إلى المدن بحثا عن لقمة العيش.

فالجانب الديمغرافي لعب دورا هاما في زيادة الضغط باتجاه التغيير حيث تدفقت أجيال شابة التحقت بالتعليم واطلعت على تجارب الدول الأخرى عبر المعرفة من خلال قنوات الإتصالات الحديثة وتواصلت هذه الأجيال بشكل أكبر فيما بينها مما رفع سقف الطموحات التي اصطدمت بالمؤسسات غير الفعالة. وعملت ثورتي تونس ومصر على الإرتقاء في الوعي المجتمعي حيث أن تغير المؤسسات السياسية القائمة ليس مستحيلا فارتفع مستوى التطلعات والثقة بالقدرة على الوصول إلى مجتمع أكثر تقدما وعدالة.[1]

أما بالنسبة للجانب الثقافي فمنذ تولي " بشار الأسد" الحكم في سورية أعطى فسحة للنشاط الثقافي من خلال تأسيس الجمعيات وترك المجال لنشاطات المجتمع المدني، لكن دعم " بشار الأسد" لهذه النشاطات الثقافية لم يستمر ما أدى بالمثقفين السوريين إلى مساهمتهم في المشاركة بإحداث تغيير والدعوة إلى الإنفتاح والديمقراطية ما أدى إلى تأزم الوضع في سورية.

– **الموقع الجيواستراتيجي لسورية:** كأي دولة تلعب المكانة الجغرافية السورية دور مهم في سياستها الخارجية وهذا يرجع إلى تواجدها في منطقة حيوية وهامة، ما جعل منها منطقة تجلب إليها العديد من الأطماع الخارجية. وقد أكسب صراع الإمبراطوريات القديمة كالفارسية، واليونانية والفرعونية سورية مكانة مهمة وإستراتيجية في المنطقة.[2]

[1] . ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإجتماعية والإقتصادية**، مرجع سابق، ص.9.

[2] . عيسى درويش، **البعد العربي في السياسة الخارجية السورية، الفكر السياسي**، دمشق: المؤسسة العربية السورية، إتحاد الكتاب العرب، العدد 29، 2007، ص. 188.

فموقع سورية الإستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث، بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، أهمية كبرى فهو يربط آسيا بأوروبا عبر بوابة البحر المتوسط ويربط آسيا بأفريقيا عبر الجزء الجنوبي الغربي (فلسطين)، وعن طريقه كان العرب يحتكرون طرق التجارة بين الهند وأوروبا، مما أكسب سورية موقعا هاما.

إن السيطرة على الشرق الأوسط يعني السيطرة على العالم وسورية مفتاح الشرق الأوسط.[1]

وتعتبر سورية ساحة تجاذب بين نطاقات جيوسياسية ثلاثة هي: بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر، أي العراق وتركيا ومصر، والمفتوحة من المنطقة الجنوبية الشرقية أمام التأثيرات الآتية من شبه الجزيرة العربية، مما جعل سورية ساحة صراع بين هذه القوى الثلاث إضافة إلى السعودية.[2]

فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر من عدة نواحي على عملية صنع القرار، حيث يحدد هذا الموقع مجالها الحيوي المباشر، في نفس الوقت يبرز حجم التهديدات الموجهة إلى أمنها الوطني. فسورية تقع في منطقة حساسة ومضطربة، مما يجعلها فاعل أساسي في كل هذه القضايا، وفي المقابل تؤثر هذه القضايا عليها داخليا وعلى سلوكها الخارجي، وذلك لاقتران حدودها وتشابكها مع هذه المناطق المتأزمة، مما يجعلها طرفا في هذا الصراع. وقد أتاحت هذه الظروف لسورية أن تلعب عدة أدوار في المنطقة كدور الوسيط في النزاع الإيراني الخليجي ودور الموقف بين الأطراف داخل لبنان، إلى جانب أدوارها في الصراع العربي الإسرائيلي.[3]

---

[1] . فيليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، (تر: جورج حداد وعبد الكريم رافق)، بيروت: دار الثقافة، 1995، ص. 5.

[2] . المرجع نفسه، ص. 47.

[3] . محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص. 156.

فما تزال حركة التاريخ تشهد بخصوصية المكان الجغرافي ثم السياسي والتاريخي الذي تتمتع به سورية بوصفها صلة الوصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وتشرف على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ما جعلها محل اهتمام على المستوى العالمي.

الشكل رقم (1): خريطة تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية

المصدر: www.un.org/Depts/cartographic/map/profile/syria.pdf.

– بداية إنطلاقة الربيع العربي في سورية: منذ مارس 2011، تاريخ إنطلاق التظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي في سورية ومن ثم المطالبة بإسقاط النظام، تشهد المنطقة العربية نقاشا مكثفا بشأن ما يجري في سورية ولقد تطور هذا النقاش بتطور الأحداث وركز الخطاب الرسمي السوري على أن ما يجري في سورية، هو مؤامرة خارجية (غربية، وإقليمية، وعربية) تستهدف النظام السوري وسياساته، وأن سبب استهدافه هو مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية ولتيارات المقاومة مثل: حماس، وحزب الله.

ويؤكد الخطاب الرسمي على أن من يقوم بتنفيذ هذه المؤامرات على الأرض، مجموعات مسلحة إرهابية متطرفة مدعومة من القوى الخارجية المتآمرة.[1]

لكن في حقيقة الأمر، تعود حيثيات انطلاقة الربيع العربي في سورية إلى النظام السوري الذي يشترك مع جميع الأنظمة العربية بسماته القمعية، وتفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة. وفي ذلك كله تبرير لانتفاضة شعبية بهدف الإصلاح وبلوغ نظام سياسي يقضي على الفساد، ويوحد ويفعل جميع طاقات الشعب السوري في إطار ديمقراطي ضامن للحريات العامة وكرامة الإنسان في ظل حكم القانون.[2]

وساهم التهميش الإقتصادي الإجتماعي في دفع الجماهير السورية للمشاركة في ثورة سياسية منذ بدايتها. فالأزمة السورية توطنت في أطراف مهمشة ومفقرة مقابل مركز قوي إقتصاديا وسياسيا (العاصمة)، لكن من فجرها وأطرها وأكسبها طابعا سياسيا عواصم المحافظات (مراكز الأطراف) حيث يوجد طبقة وسطى، وفئات مثقفة ذات وعي سياسي

---

[1] . كتاب مشترك، **إتجاهات الرأي العام العربي نحو الأزمة السورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ، ص. 16. تم الإطلاع بتاريخ: 02 أفريل 2015. على الساعة: 13:23. في الموقع: www. dohainstitute.org.

[2] . أسامة علي محمد عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية " نموذج سورية والبحرين "**، مرجع سابق، ص. 62.

راغبة في إنتاج التغيير تشبعت بإشعاع ثورتي تونس ومصر، فتولت قيادة الحركة الإحتجاجية وتنظيمها قبل أن يلتحق بها الريف السوري والهوامش الطرفية للمراكز المدينتية التي تشكل أحزمة الفقر.

ولقد كان جمهورها الأساسي من الفئات المتضررة إقتصاديا من سياسات النظام الإقتصادية النيوليبرالية في مرحلة حكم بشار الأسد، ولكنها لم تكن ثورة ريفية ولا اقتصرت على الريف ولم تعق الفوارق الطبقية والإجتماعية تحولها إلى ثورة وطنية عارمة باعتبار أن القضايا المتعلقة بالإستبداد هي ذاتها. وبذلك يكون مسار الأزمة السورية في بدايتها يشابه الثورة التونسية، وتكون تجربة مدينة درعا التي فجرت الأزمة السورية والتي تعد المركز الإداري والإقتصادي لسهل حوران تشابه تجربة سيدي بوزيد في تونس مع إختلاف بسيط يتعلق بهامش العمل النقابي والحزبي، ووجود نشطاء حزبيين وسياسيين كان لهم تجارب سابقا في إتحادات ونقابات وأحزاب سرية ونصف علنية بشكل أكبر من مدينة درعا.[1]

فالأزمة السورية هي امتداد للحالة الثورية العربية، وللثورة التي انطلقت من تونس وفتحت عهدا جديدا خرجت فيه الشعوب العربية إلى المجال العام بصفة كونهم مواطنين لديهم مطالبهم ضد الفساد والإستبداد، ويجاهرون بتطلعهم إلى التغيير والتحول الديمقراطي. لم تكن الأزمة السورية احتجاجا إجتماعيا، فهي منذ بدايتها أعمال احتجاجية تطالب بإصلاحات سياسية، وذلك حتى قبل أن تتحول إلى ثورة سياسية. ومنذ الأيام الأولى كانت ثورة سياسية موضوعها الطريقة التي يحكم بها الشعب السوري.[2]

[1] . عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 155.

[2] . عزمي بشارة، **سورية، درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص. 24.

فالأزمة في سورية لم تأتي دفعة واحدة إذ أن في الوقت الذي كانت مجريات الثورة المصرية تتطور في " ميدان التحرير"، في أواخر جانفي 2011، دعا ناشطون سوريون تصدرهم الناشط الإسلامي الحلبي " محمد غسان النجار" إلى الإعتصام يومي 4 و5 فيفري 2011 في ساحة " سعد الله الجابري" أمام مبنى مجلس الشعب في سورية. واحتوت السلطة هذه الدعوة من خلال تفاهمها مع قوى المعارضة السورية الكردية والعربية في الداخل، على عدم المشاركة في أي دعوة إلى الإعتصام مقابل العمل على إنجاز الإصلاح بواسطة الحوار. وهذا ما التزمت به تلك القوى، فقاطع مجلسا الأحزاب الكردية السورية الإعتصام، بينما لم يبدر من قوى التجمع أي محاولة منظمة لدعمه، وفي يوم 4 فيفري 2011 تمخضت دعوة الناشطين إلى الإعتصام عن ساحات خاوية ما يدل على أن النظام السوري نجح في احتواء هذه العملية الإحتجاجية.[1]

لكن، بدأت علائم ودلالات الثورة على المشهد السوري في بدايات 2011، فمن سوق الحريقة / دمشق، سارت الثورة في 17 فيفري2011، (تظاهرة إحتجاجية بعد إهانة شرطي مرور لشاب في السوق)، تجمهر السوق احتجاجا على المذلة، وكان عنوان هذا الإحتجاج " الدفاع عن الكرامة المهدورة "، فرفع الناس أصواتهم بهتاف " الشعب السوري ما بينذل". وكانت هذه إشارة رمزية لما كان يعتمل في القلوب من ألم وشعور بالمذلة ارتفع حينها صوت الأذلاء المهدوري الحقوق احتجاجا صارخا على إذلال الشاب وعلى ذلهم المقيم.

اعتصم مئات من الشباب في 22 فيفري أمام السفارة الليبية بدمشق، وهم يرفعون شعارهم المدوي "خاين اللي بيقتل شعبه "، أعقبها اعتصام أمام وزارة الداخلية بدمشق، في 16

[1] . محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ص. 174 . 175.

مارس 2011، من أجل حريات المعتقلين السياسيين، وتظاهرة في سوق الحميدية في 16 مارس 2011.

اتجهت الأحداث خطوة أخرى حاسمة، دعا الناشطون الشعب السوري عبر صفحات الفايسبوك والبريد الإلكتروني إلى التظاهر في 15 مارس 2011 للمطالبة بالحريات العامة والديمقراطية، فشهدت سورية أول تظاهرة سياسية تعد بالعشرات في رزنامة الأزمة السورية ردد فيها المتظاهرون " الله سورية وحرية وبس".[1]

واصلت الحركة الإحتجاجية سيرها، أسمعت إيقاعاتها القوية في درعا أوائل مارس 2011، وهنا كانت بداية الثورة حيث اندلعت احتجاجات في مدينة درعا في الجنوب السوري ضد النظام، على خلفية تعذيب أطفال لأنهم كتبوا عبارات ضد النظام، فكانت الشرارة الأولى في إنطلاق المظاهرات في المناطق السورية مطالبة بما افتقرت إليه من حرية وعدالة ومواطنة وحقوق الإنسان، ودولة مدنية ديمقراطية، وحكم القانون وفصل السلطات.....إلخ. وهذا كله تراكمات أهملها النظام خلال تصديه للمؤامرات والمشاريع الإستعمارية.

وهنا أطلق النظام العنان لأجهزة الأمن بكافة فروعها، وراح يتفنن في وصف المتظاهرين، فتارة يصفهم بالمتآمرين وتارة بالمندسين وتارة بالتكفيريين، ووصف التحركات الشعبية بأنها مؤامرة من صنع الخارج.[2]

فمنطقة درعا هي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي كما أنها تعتبر من أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة اللبرلة الإقتصادية، فاندلعت على نطاق ضيق ووجهت باعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام، فعاملهم مسؤول الأمن

[1] . شمس الدين الكيلاني، **تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان (1920 . 2011)**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص. 327.

[2] . أسامة علي محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 64.

السياسي في المحافظة " عاطف نجيب" بمنتهى القسوة، وسرعان ما عمت الإحتجاجات عددا من المدن والبلدان الساحلية والشمالية ما يعكس الحالة المتردية التي وصل إليها سكان المدن الثانوية والبلدان الريفية نتيجة السياسات الإقتصادية المتبعة، إضافة إلى القمع الذي تعرض له أبناؤها. والملاحظ أن الأوضاع بقيت هادئة إلى حد بعيد في المدن الرئيسية كدمشق وحلب ما يعكس رضاها عن السياسات الإقتصادية للنظام.[1]

لقد دخلت سورية مرحلة الإنتفاضة الشعبية، وبات لها أيضا مسمى تاريخي، ثورة 15 مارس، إسوة بتلك التي سبقتها في تونس ومصر بداية عام 2011، ومن بعدها في اليمن وليبيا. وعلى الرغم من أنها أظهرت قدرة على الإنتشار والتوسع كما حصل في يوم الجمعة 15 أفريل، ويوم الجمعة 22 أفريل، فإنها لا تزال في بدايتها، وما زالت تثير أسئلة كثيرة حول المسارات التي ستتخذها. وترتبط الإجابة عن هذه الأسئلة بالخصوصية السورية، ومستوى وعي الحركة الإجتماعية، وطريقة فعل أو رد فعل النظام السوري تجاهها.[2]

تطور المشهد السياسي مع المظاهرات الحاشدة التي عرفتها " جمعة الإصرار" في 15 أفريل على مستويين:

أولهما: الإتساع الواضح للإحتجاجات، وشمولها النسبي في درعا واللاذقية وبانياس وحماه وغيرها، ووصولها إلى مدن لم تصلها سابقا في المناطق الكردية والجزيرة، وكرس الطابع الجماهيري للمظاهرات.

و**ثانيهما:** كان لنأي السلطات عن استخدام العنف المباشر لمواجهتها في أكثر من مكان تأثير إحداث تغييرا في المشهد السياسي السوري، مبينا وجود إحتمال لطريق آخر يمكن أن

---

[1] . جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ط 2. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص. 204.

[2] . مجموعة باحثين، **الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2011، ص. 1.

تسلكه السلطات " ثوب مختلف ارتدته سورية "، وهو ثوب تظاهرات ارتدته استجابة لدعوات " جمعة الإصرار" التي خلت من أعمال العنف، باستثناء مدينتي حمص وشمال دمشق، حيث غابت صور القتلى والجرحى وسيارات الإسعاف، وغلب على التظاهرات ذاك البعد الحضاري.[1]

اتسعت هذه التظاهرات فيما عرف " بأيام الغضب" والتي اتخذت من المساجد مركزا لإنطلاقها.

سلكت الحركة الإحتجاجية في سورية المسار نفسه الذي سلكته الثورة التونسية تقريبا، فقد بدأت كرد فعل جهوي شعبي على حالة الظلم السياسي والإجتماعي، ومن ثم ونتيجة لتعاطي السلطات العنيف والسلبي أتت الإرتدادات الشعبية واسعة على نحو غير متوقع، امتدت إلى مناطق عديدة في دمشق وحمص واللاذقية وحماه ودير الزور وإدلت وأطراف حلب، وفي معظم أرجاء سورية، ومن ثم تبلورت بوصفها انتفاضة شعبية رفعت شعارات الحرية والإصلاح من دون أن تستهدف النظام ككل.[2]

المطلب الثاني: سورية من العمليات الإحتجاجية إلى الإنتقال للعنف المسلح

إن الانتفاضة السورية هي انتفاضة شعبية لم تكن منظمة، وافتقرت إلى قيادة محدودة، ولم تحمل أي أيديولوجيا محددة. إنها شبيهة تماما بالحالة التونسية أكثر منها بالمصرية، حيث أدت الحركات الشبابية مثل " حركة 6 أفريل "، أو " كلنا خالد سعيد " دورا محوريا في تحديد يوم الخروج للتظاهر، لكن في الحالة السورية وبحكم شدة القبضة الأمنية، فقد كان من المستحيل تماما وجود منظمة أو شبه منظمة لحركات شعبية، حتى ولو نشطت في السر، على الرغم من تركيزها الكبير على الحرية والكرامة التي هي بالتأكيد

[1] . مجموعة باحثين، **الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة**، مرجع سابق، ص. 4.

[2] . شمس الدين الكيلاني، مرجع سابق، ص. 328.

العنوان الرئيسي للأزمة السورية، كرد على احتقار السلطة السورية لطريقة التعامل مع مواطنيها.[1]

تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه، إذ كان محكوما بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للإحتجاج، لاسيما عندما وضع شرعية بقائه في سلة السياسة الخارجية المقبولة شعبيا، ولذلك فقد رأى أن سبب الثورة في مصر هو سياستها الخارجية، وتجنب بذلك رؤية الأسباب الإجتماعية السياسية والحقوقية الداخلية للثورات.

لم تتوضح أهداف الأزمة السورية في الأسابيع القليلة لانطلاقتها إذ طغت عليها مطالب الإصلاح، والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه، وتوحدت حول دعوات " وقف القمع والعنف "، والبدء في العملية الإصلاحية. ولكن سرعان ما اتسعت الحركة الإحتجاجية في سورية أفقيا، وتصاعد سقف شعاراتها، لتصل إلى مطالب " إسقاط النظام". وفشل النظام في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية، عندما نزّل الحركة الإحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائما.[2]

أمام كثرة العمليات الإحتجاجية المتواصلة وإصرار الشعب السوري على الإستمرار في الثورة اضطر النظام إلى تبني الحل العسكري، فاستحوذت مظاهر العنف في الأزمة السورية، والتي تزايدت بشكل مطرد منذ بداية عام 2012، فنالت إهتمام سياسي وإعلامي واسع كونها أضحت أحد المؤشرات الدالة على ديناميات إجتماعية قديمة تعبر عن نفسها بعد إنكشاف غطاء الدولة، ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو غض الطرف عنها.

[1] . المرجع نفسه، ص. 328.

[2] . كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سابق، ص. 13.

وقد اختلطت المواقف وطريقة التوظيف السياسي للمظاهر العنيفة الجارية ما بين النظام السياسي القائم والمعارضة، إذ دأبت آلة الضخ الإعلامي الرسمية ضمن أساليب الدعاية السياسية على الربط ما بين الثورة الشعبية بشقيها الإحتجاجي المدني والكفاحي المسلح وبين تلك المظاهر العنيفة بخلفياتها المتنوعة الجنائية، والجهادية، والطائفية أيضا.

في حين كان خطاب المعارضة السياسي والإعلامي يتهم السلطة بتدبير هذا العنف ضمن نسق ديماغوجي وإستيراد نظرية المؤامرة إلى صفوف المعارضة بشكل يسمح لها بالتهرب من مواجهة هذه المظاهر باعتبارها تحديا مجتمعيا آنيا ومستقبليا تتطلب معالجته قيادة سياسية تعي المخاطر الراهنة وترسم إستراتيجية ديمقراطية واضحة لتجاوزها.

وقد عزز عنف الدولة الوحشي وغير المسبوق من قدرة القوى الثورية على إتهام الدولة بتدبير بعض الأحداث العنيفة حتى تلك التي لا تتحمل المسؤولية عنها.[1]

إذ يتعرض الشعب السوري منذ بداية الأزمة إلى سياسة قمع أمني شامل تجلت في إطلاق النار على المتظاهرين بشكل منظم ومؤطر، وبالتعذيب، ثم بقصف المدن والأحياء المأهولة والتدمير والتهجير. وهنا ظهرت بوادر التسلح في الأزمة السورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات بيد أن هذا لم يعن عسكرتها، على الإطلاق.

فطابع التسلح كان في البداية بدائيا تقليديا متولدا من واقع البنى الإجتماعية العشائرية والتقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجود في المنازل باعتباره جزءا من الواقع الإجتماعي القائم في أوساط العشائر، وكذلك في الريف والحالات العشائرية في المدن الجهوية والحدودية بشكل خاص.

[1] . كتاب مشترك، **المظاهر العنيفة في الثورة السورية...الدوافع والتداعيات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012، ص ص. 4 . 5. تم الإطلاع بتاريخ: 14 . 04 . 2015. على الساعة: 09:39. في الموقع: .www.dohainstitute.org

وبرز هذا الأمر بأشكال متعددة بعد عملية إقتحام الجامع العمري في درعا في 23 مارس 2011 وما ارتبط بها من الهول والإهانة اللذين أصابا شرائح الرأي العام السوري، لأن القوات الأمنية لم تتورّع عن مهاجمة الجامع وحرق حرمته، وهذا ما أدى ببعض الشبان المحليين إلى حمل السلاح للرد على عمليات الإذلاء والإهانة التي مارستها قوات النظام والميليشيات التي أوجدها وناط بها هذه المهمة بطريقة ممنهجة.

فخلال المرحلة الأولى من عمر الأزمة السورية طغت بوادر التسلح على مناطق مختلفة مثل بعض نواحي حوران وأحياء حمص الطرفية التي تتسم بانحدار قسم كبير من سكانها من أصول بدوية. ومن أبرز تلك الأحياء حي بابا عمرو، وهو حي كثيف سكانيا ملتصق تماما بمدينة حمص، وينتمي معظم سكانه إلى عشائر الفواعرة والعقيدات.[1]

وبدأت بوادر التسلح الأهلي في هذا الحي في 18 أفريل 2011 عندما سلمت سلطات الأمن جثمان الشيخ " بدر أبو موسى "، أحد زعماء عشيرة الفواعرة، الذي قتل تحت التعذيب بعد اعتقاله. وأعقب ذلك اضطرابات ومواجهات مسلحة بين شبان من جماعته وقوات الأمن قتل فيها 14 شخصا وأصيب 50 آخرون.

وفي مرحلة لاحقة من عمر الأزمة السورية شكلت هذه البلدات والأحياء معاقل للمعارضة المسلحة والجيش الحر الذي سوف يسيطر على أحياء حمص القديمة كلها تقريبا لتتحول المدينة إلى ساحة صراع عسكري دائم بين قوات الجيش النظامي على مدار أشهر طويلة من الأزمة، ما أدى إلى نزوح كامل لمعظم الأحياء القديمة (الحميدية والقصور وجورة الشياح والخالدية وباب السباع وباب الدريب).

[1] . عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص ص. 191 . 192.

وشهد الجيش السوري النظامي انشقاقات للضباط والمجندين الذين رفضوا إطلاق النار على شعبهم. هذه الحالة أدت إلى عودة ضباط من الخارج للمشاركة في الثورة المسلحة ومن بين هؤلاء الضباط من قاد مجالس عسكرية في منطقته بعد بدأ العمل المنظم.

وشكلت حادثة الهجوم على المراكز الأمنية في مدينة جسر الشغور في مطلع جويلية 2011، بداية بروز الظاهرة المسلحة في الأزمة السورية كظاهرة هجومية، إذ اختلفت في تجلياتها عن المظاهر السابقة، فجاء الفعل المسلح انتقاميا لا دفاعيا. وقبل أن تتحول الثورة إلى الكفاح المسلح بشكل هجومي في جانفي 2012، وعند وقوع هجوم جسر الشغور على الأمن السوري، أي منذ بداية الأزمة وحتى 10 جويلية 2011، كان قد قتل 2355 مواطنا سوريا موثقين بالصورة والمكان والزمان وطريقة القتل ومن بينهم 100 طفل، و76 إمرأة، و91 مواطنا قضوا تحت التعذيب الوحشي. ومن بين القتلى أيضا 184 جنديا منشق أغلبهم أعدم ميدانيا.[1]

كل هذه الأحداث أدت إلى تشكيل المعارضة المسلحة ضد النظام السوري ويمكن أن نصنفها كالأتي:

*** التشكيلات العسكرية ذات التوجه العلماني:** وتنقسم إلى:

. الجيش السوري الحر: مع تصاعد حدة الصراع داخل سورية، واستمرارية القمع المسلح من جانب النظام، بدأت الإنشقاقات تحدث داخل الجيش النظامي، وظهرت الإرهاصات الأولى للمعارضة المسلحة مع إعلان المقدم " حسين هرموش" انشقاقه هو وعدد من المقاتلين التابعين له عن الجيش النظامي، ومساندة الأزمة السورية عبر تشكيل حركة مسلحة أطلق عليها " حركة الضباط الأحرار " وسرعان ما توالت الإنشقاقات داخل الجيش النظامي ليعلن بعدها العقيد " رياض الأسعد " عن تأسيس الجيش السوري الحر من تركيا

[1] . المرجع نفسه، ص ص. 193 . 194.

في 29 جويلية 2011، وذلك بهدف الدفاع عن الشعب السوري في مواجهة العمليات المسلحة التي يقوم بها النظام.

وقد مر الجيش السوري الحر بمراحل تنظيمية بدأت خلال شهر نوفمبر 2011 حينما تشكل المجلس العسكري المؤقت. وذلك كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر. وأشار البيان التأسيسي للمجلس إلى تعيين العقيد " رياض الأسعد " رئيسا للمجلس فضلا عن ثمانية أعضاء للمجلس. كما تضمن البيان عددا من الجوانب التنظيمية الخاصة بالجيش السوري الحر.

وبعد إعلان العقيد " رياض الأسعد " عن تأسيس كيان عسكري وجه تهديدا بإرسال قواته للإشتباك مع الجيش إن لم يوقف عملياته في مدينة " دير الزور"، مؤكدا أن جنوده قد بلغوا المئات. وهنا يبين "رياض الأسعد" أن أهداف الجيش السوري الحر هي إسقاط النظام الحاكم، وحماية المواطنين السوريين من قمع النظام، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ومنع الفوضى فور سقوط النظام. وبدأت صلاحيات الجيش الحر تتوسع عندما أصدر " الأسعد " بتشكيل المجلس العسكري المؤقت للجيش السوري الحر برئاسته ليكون أعلى سلطة عسكرية في سورية.[1]

. المجلس العسكري الثوري الأعلى: بدأت مع انشقاق العميد " مصطفى الشيخ " حيث خرج العميد وأعلن عن تشكيل تنظيم بصورة منفردة أطلق عليه المجلس العسكري الثوري الأعلى في فيفري 2012 ليكون بمثابة " هيكل تنظيمي" للمنشقين، إلا أن " رياض الأسعد" سارع إلى النأي بنفسه عن المجلس معتبرا أن توقيت إعلانه يصب في خدمة النظام.

[1] . محمد بسيوني عبد الحليم، **خريطة معلوماتية: الجيش السوري الحر.. النشأة والهيكل وأماكن الإنتشار**، تم الإطلاع بتاريخ: 27 . 06 . 2016. على الساعة: 12:36. في الموقع: www.hiwarat.hura.com/node/677.

لكن الضابطين سرعان ما اتفقا على التنسيق بينهما بحيث يبقى كل منهما قائدا للكيان الذي أسسه، على أن يتولى المجلس العسكري مهام الدراسة والتخطيط ونقل المعلومات اللوجيستية إلى قيادة الجيش الحر الذي يقوم بالأعمال الميدانية.[1]

وارتبط هذا التصالح بصورة كبيرة بالتحديات التي تراءت لكلا الطرفين مع تزايد نفوذ قيادات الكتائب المسلحة داخل سورية، واستقلاليتهم الملحوظة عن القيادات المتواجدة بتركيا، ومن ثم بات المجلس العسكري الأعلى محاولة لتعزيز السيطرة والتنسيق بين المستوى القيادي خارج سورية وبين قادة العمليات والكتائب داخل الأراضي السورية.

بالرغم من ذلك، فقد ظل التنافس بين قيادات الجيش الحر وحدوث انشقاقات داخلية أفضت إلى خروج بعض القيادات من الجيش الحر.

كما أن الهوة والفجوة بين قيادات الجيش الحر المتواجدة في المنفى بتركيا وبين القوات والقيادات الميدانية المتواجدة على الأرض والتي تخوض المعارك في سورية، حيث بدا في بعض الأحيان أن تلك القيادات الخارجية لديها قصور في توجيه العمليات العسكرية داخل المدن السورية، وتراجع إمكانيات التعاون والتنسيق بين الطرفين. وهذه الفجوة أدت إلى تزايد مظاهر الخلاف بين الداخل والخارج مع طرح مبادرة المبعوث الأممي " كوفي عنان " في أفريل 2012، حيث أعلن الناطق باسم القيادة العسكرية للجيش الحر في الداخل العقيد " قاسم سعد الدين " عن مهلة 48 ساعة للنظام حتى يلتزم بوقف إطلاق النار وفقا لخطة " كوفي عنان"، لكن المتحدث باسم قيادة الجيش الحر في الخارج العقيد "مصطفى عبد الكريم " نفى منح أي مهلة، ثم تصاعد الخلاف مع إعلان "سعد الدين" في

[1] . **المعارضة المسلحة في سوريا:** تم الإطلاع بتاريخ: 27 . 06 . 2016. على الساعة 12:47. في الموقع: www. Aljazerra.net/news/reportsandintervieus

ماي 2012 أن قيادة الداخل هي وحدها المخولة وأن " رياض الأسعد " المقيم في تركيا لا يمثل إلا نفسه باسم الجيش الحر.

. القيادة العسكرية المشتركة للأزمة السورية: في مطلع جويلية 2012، أعلن عن تشكيل القيادة العسكرية المشتركة للأزمة السورية وأسندت قيادته إلى اللواء المتقاعد " عدنان سلو"، وقد رفضت قيادة الجيش الحر في الخارج وجود أي تنسيق أو إتفاق مع هذه القيادة، بينما رحبت القيادة في الداخل بهذا الإعلان مما زاد من وضوح الشقاق بين القيادتين.[1]

*** القوى والكتائب ذات التوجه الإسلامي:**

. جبهة النصرة لأهل الشام: تعتبر جبهة النصرة أبرز تنظيم، وقد تم الإعلان عن تشكيل هذا التنظيم في 24 جانفي 2012، أي بعد مرور عشرة شهور على قيام الأزمة في سورية. وتقوم الجبهة بإدارة وحكم عدة بلدات ومدن في حلب والرقة ودير الزور، وهي المناطق التي حررتها من قوات النظام.

كما تعد الجبهة إحدى قوات المعارضة السورية المسلحة، حيث أنها أصبحت أقرب إلى جيش صغير منها إلى ميليشيات تتبنى أسلوب حرب العصابات، فضلا عن قيامها بشن سلسلة من الهجمات المعقدة، وامتلاكها ترسانة ضخمة من الأسلحة، مع قدرتها على السيطرة على مساحات واسعة في سورية، بالإضافة إلى قدرتها على القيام بهجمات متواصلة، والسيطرة على مواقع ومنشآت عسكرية.[2]

وكان يترأس جبهة النصرة " أبو الفتح محمد الجولاني " الذي أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة " أيمن الظواهري "، وذلك تفاديا لمحاولة الهيمنة على قراراته من قبل الفرع

---

[1] . **المعارضة المسلحة في سوريا**، مرجع السابق.

[2] . **سيطرة المتطرفين؟ خريطة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا**، تم الإطلاع بتاريخ: 27 . 06 . 2016. على الساعة: 13:21. في الموقع: www. Rcssmideast.org/Article/1654.

العراقي للقاعدة، والذي يرأسه " أبو بكر البغدادي " زعيم تنظيم الدولة الإسلامية " داعش "، وقد دعت الجبهة منذ بداية تشكيلها إلى مواجهة النظام، ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الإسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السوريين والعرب والأتراك.

. **الجبهة الإسلامية السورية:** تأسست أواخر عام 2012 لتضم عددا من الكتائب الإسلامية المناهضة للنظام، وقالت في بيان لها إنها تنطلق في معتقداتها من منهج أهل السنة والجماعة لفهم السلف، وتهدف إلى إسقاط نظام الأسد وبناء مجتمع إسلامي حضاري يحكم بشرع الله وينعم فيه المسلم وغير المسلم بعدل الإسلام.

وتضم الجبهة كلا من كتائب أحرار الشام في كافة المحافظات، ولواء الحق في حمص، وحركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها، وجماعة الطليعة الإسلامية في ريف إدلب، وكتائب أنصار الشام في اللاذقية وريفها، وكتيبة مصعب بن عمير في ريف حلب، وكتائب الحق في حماة، وجيش التوحيد في دير الزور.....إلخ.

وفي أواخر جانفي 2013، أعلن عن تشكيل حركة أحرار الشام الإسلامية التي تضم أربع تشكيلات عسكرية هي: كتائب أحرار الشام، وحركة الفجر الإسلامية، وكتائب الإيمان المقاتلة، وجماعة الطليعة الإسلامية.

وتعد . **كتائب أحرار الشام** أهم التنظيمات الإسلامية المسلحة فهي إحدى المجموعات المنضوية تحت لواء الجبهة الإسلامية السورية، وتتوزع كتائبها البالغ عددها 86 كتيبة على مختلف أنحاء سورية، لكن قوتها الضاربة تتمركز في محافظة إدلب ويقودها شخص يكنى ب " أبو عبد الله"، ويصنف المراقبون كتائب أحرار الشام بأنها فكر سلفي.[1]

[1] . **المعارضة المسلحة في سوريا**، مرجع سابق.

. تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): داعش تنظيم سياسي ديني مسلح إرهابي متطرف يدعي أنه يتبنى الفكر السلفي الجهادي، ويهدف أعضاؤه إلى إعادة الخلافة الإسلامية بمنظورهم، وحدود هذا التنظيم من العراق إلى سورية، وزعيمه الحالي " أبوبكر البغدادي ".

وكان أول مرة استخدم فيه هذا المصطلح في 27 ماي 2013 على لسان الناشط السوري "خالد الحاج صالح " ويحمل دلالات " **الرفض والإزلاء** " للتنظيم الذي يريد فرض رؤاه الفقهية على الناس بالإكراه مستخدما الأحرف الأولى لكل كلمة من إسم التنظيم، فكان إسم التنظيم " داعشا ".[1]

كل هذه التشكيلات سواءا ذات التوجه الإسلامي أو العلماني كان هدفها الرئيسي هو تنحية الرئيس " بشار الأسد " من الحكم.

[1] . محمد بن فنخور العبدلي، **داعش، كلمة داعش أصلها ومعناها**، تم الإطلاع بتاريخ: 27 . 06 . 2016. على الساعة: 25: 13. في الموقع: www.Saaid. Net/Doat/alfankor/283.htm.

الشكل رقم 02: خريطة توضح الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية

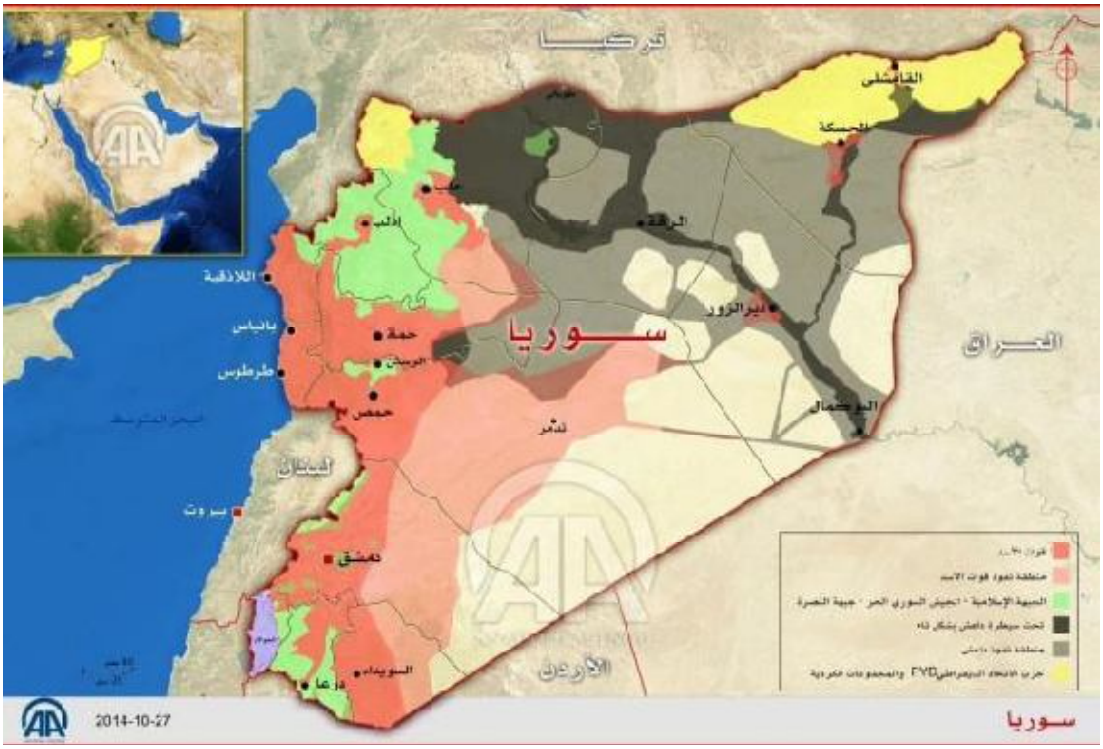

المصدر: **http://www.shaamtimes.net/news-details.php?id=16156**

المبحث الثاني: مستويات تحليل الأزمة السورية

انطلقت الأزمة السورية من خلفية محلية وطنية سورية متأثرة بالوقائع التي فرضتها ثورات الربيع العربي، ذلك أن دوافع ومسببات الإحتجاج في سورية بنيويا تتشابه والثورات العربية الأخرى لجهة وجود نظام تسلطي أغلق المجال العام السياسي، فكان هذا الإغلاق يحتجز التطور السياسي من خلال كبت الفضاء العام والضغط عليه. ما جعل المجتمع السوري يشعر بالإختناق من هذا الوضع وأدى ذلك إلى خروجه والمطالبة بحقوقه. هذا الوضع أدى إلى ظهور أطراف داخلية وحتى خارجية تحاول التفاوض مع النظام وحتى يتسنى لهذه الأطراف التفاوض لابد لها من وضع خطة محكمة تمكنها من التعامل مع النظام.

فالأزمة السورية كان لها صدى كبير على المستوى المحلي والإقليمي والدولي فكانت محل اهتمام الكل. فالكل يبحث عن كيفية تحليل هذه الأزمة.

المطلب الأول: المستوى المحلي

أخذت الأزمة السورية شأنا داخليا ومحليا، فبدأت حسابات النظام السياسي وحسابات المعارضة السورية فكلاهما يسعيان إلى إيجاد حل سلمي يرضي الطرفين، خاصة بعدما أصبح النظام السوري الجديد منفتحا على سياسة التحول الديمقراطي بقيادة "بشار الأسد" بعدما عاناه الشعب السوري والمعارضة السورية في ظل حكم والده " حافظ الأسد".

لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلا إذ ما حدث في سورية في مارس 2011، يدل على أن النظام السوري كباقي الأنظمة العربية الإستبدادية فنجد خطاباته السياسية لا تنطبق على أرض الواقع. ويتضح ذلك في الخطاب الرسمي الذي ألقاه " بشار الأسد " وكان الشعب السوري ينتظره بفارغ الصبر أمام مجلس الشعب في 30 مارس 2011، إذ ساد الإعتقاد

من الشعب أن الخطاب في بداية المرحلة الأولى للأزمة سيكون خطابا إصلاحيا يحاول فيه "بشار الأسد" إحتواء الأزمة. لكنه في هذا الخطاب خّير الأسد السوريين بين الوقوف مع النظام في حله الأمني، أو ضد النظام، معتبرا الثورات العربية « موجات إفتراضية »، و«صراعات» دوافعها ومسبباتها خارجية. واعتمد على خوف السوريين من عدم الإستقرار باستخدام مفردة الفتنة وكررها 17 مرة في خطابه، مراهنا على تخويف « الأقليات».

أسس الأسد خطابه على فكرة المؤامرة الخارجية والفتنة الطائفية، وجعل صلابة النظام وعدم استجابته للضغط شرطين لمواجهته. وتفاخر في خطابه أنه شخصيا الركن الأكثر تصلبا في النظام. وتلخصت فكرته بإجبار الآخرين على التراجع.

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع، بحسب رؤية " بشار الأسد " تبنى على الولاء. أما تلبية الدولة لهذه الحاجات تحت الضغط الشعبي فيعتبر « ضعفا»، وأن المواطن الذي يعود دولته على الخضوع لضغطه سيجعلها ترضخ لضغط الخارج. وهذا يعني أن من يحاول أن يضغط على الدولة لتلبية حاجات الناس ومطالبها، إنما يقوم بعمل خياني في خدمة عدو خارجي.[1] هذه العقلية أدت بالمعارضة السورية تغيير مسار تعاملها مع النظام، إذ أن فظاظة النظام في التعامل مع الحركة الإحتجاجية التي حافظت على طابعها السلمي عموما وتفضيلها الحل الأمني لمعالجة شأن سياسي، إقتصادي، إجتماعي محلي لم يجدي نفعا. فالنظام السوري كان يستعمل القمع والقتل المفرط ما أدى إلى سقوط آلاف القتلى، كما اعتمد على الإعتقالات العشوائية بهدف التقليل من عدد المتظاهرين وبهذا تراجع الحراك الشعبي بسبب الحملات الأمنية المتواصلة. أضف إلى ذلك أن النظام قام بتحويل أهم المدن الثائرة إلى ثكنات عسكرية بعد استفراده بكل مدينة على حدا وتطبيقه مبدأ الأرض المحروقة. وهذا الأمر من شأنه أن يحد من قدرة الشعب على الخروج في

[1] . عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص. 225.

مظاهرات حاشدة والقيام بأي نوع من أنواع العصيان المدني وبالتالي سلب الورقة السلمية من يد الشعب والتأثير على الروح المعنوية للمتظاهرين.

كل هذه الأحداث جعلت المعارضة تتأخر في الداخل في إيجاد آليات وصيغة مناسبة لتمثيلها أمام الشعب السوري والمجتمع الدولي نظرا لصعوبة الوضع الأمني في الداخل ولغياب أي مؤسسات مدنية عن الساحة السورية قبل قيام الأزمة. هذا الأمر قد يعطي انطباعا سلبيا في الداخل وعلى المستوى الدولي ويؤخر أي محادثات أو مفاوضات حقيقية مع المجتمع الدولي بشأن آليات إيجاد البديل.

لم يتوقف تأخر المعارضة السورية هنا بل استمر عجزها في الخارج عن توحيد كلمتها وتشكيل جبهة موحدة قادرة على تقديم دعم حقيقي للداخل والعمل معه على تمثيل الأزمة السورية على المستوى المطلوب دوليا، فعدم تمكن المعارضة السورية من تجاوز الخلافات الفكرية والحزبية وركنها جانبا بصورة مؤقتة على الأقل سيكون عائقا لتلبيتها طموحات الشعب السوري.[1]

وتتشكل المعارضة السورية من: المجلس الوطني السوري والإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

1 _ المجلس الوطني السوري: أثارت فوضى المؤتمرات واستمرار انقسام المعارضة التقليدية حالة من الإستياء لدى المحتجين، وساد نزوع لدى كثيرين في وسائل التواصل الإجتماعي إلى إعطاء المعارضة التقليدية الفرصة الأخيرة قبيل أن يتم رفع شعار " إسقاط المعارضة " إلى جانب شعار " إسقاط النظام".

هذه الشعارات أدت إلى عقد اجتماعات مكثفة في إسطنبول نتج منها الإعلان عن تأسيس « المجلس الوطني السوري » في 02 أكتوبر 2011 الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى

[1] . **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، 17 آب 2011، ص. 22.

«إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة ». وشكل هذا المجلس قيادة سياسية وأمانة عامة، واعتبر نفسه « العنوان الرئيسي للثورة السورية في الداخل والخارج »، فيما تواترت تصريحات أعضائه التي تصفه بالممثل الشرعي للأزمة السورية.

يضم المجلس الوطني طيفا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظمة أهمها: حركة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق والتيار الإسلامي المستقل ومجموعة العمل الوطني وشخصيات سياسية وحزبية مستقلة. ومنذ بداية 2012 أسس عدد من التكتلات السياسية مثل: تيار التغيير وكتلة العشائر الأحرار ...إلخ، وانضوت كلها تحت لافتة المجلس الوطني.

كما كان يضم المجلس الوطني عددا من هيئات الحراك الجديد مثل: لجان التنسيق المحلية، ومجالس قيادة الثورة، وكان يحظى بمباركة الهيئة العامة للأزمة السورية باعتباره ممثلا عن الأزمة، وهيئات تنظيمية أخرى. وانتخب المجلس " برهان غليون " رئيسا له، وكان الغريب الدال على التوازنات والمحاصصات أنه انتخب لمدة ثلاثة أشهر، ما جعل مكانته مشروطة ومحددة على الرغم مما حظي به من احترام وقبول لدى أوساط واسعة. رغم هذا كان هناك قوى رافضة للإنضمام إلى المجلس من بينها **هيئة التنسيق الوطنية** التي تم الإعلان عنها في 30 جوان 2011، وضمت في البداية 15 حزبا من التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب اليسارية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية، إضافة إلى شخصيات وطنية في الداخل والخارج.

كذلك نجد **المجلس الوطني الكردي** الذي تأسس في 27 أكتوبر 2011، وضم أغلبية القوى والأحزاب الكردية باستثناء حزب الإتحاد الديمقراطي ومجلس شعب كردستان. ويطالب المجلس الوطني الكردي بالإعتراف بالقومية الكردية، وباللامركزية السياسية.

إن المجلس الوطني السوري لم يستطع أن يجمع بين الكتل وهذا بسبب الخلافات والتباينات المستمرة بين كتله، خصوصا فيما يتعلق بانتخاب قادته مما أدى إلى تعطيل عمله. هذا من جهة.

من جهة أخرى، لابد من عدم إهمال العوامل الخارجية في إفشال عمل هذه الهيئة، وأولها الموقف الأمريكي السلبي من المجلس. فعلى الرغم من الترحيب الأمريكي بتأليف المجلس الوطني، والإعتراف الشكلي به باعتباره « ممثلا شرعيا للشعب السوري » خلال مؤتمر أصدقاء سورية 2 الذي عقد في اسطنبول في 02 أفريل 2012، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحفظت على دور المجلس الوطني وموقعه باعتباره قائدا للمعارضة السورية تحت ذرائع عدة، منها هيمنة القوى الإسلامية على المجلس، وعجزه عن توحيد المعارضة السورية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائما إلى استبدال المجلس الوطني ب« لجنة التواصل والإتصال » لكنه فشل في ذلك. وبهذا فشل المجلس الوطني السوري بسبب الإنتقادات التي كانت توجه إليه.[1]

2 _ الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية: في تاريخ 11 نوفمبر 2012. تأسس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. وجاء الإئتلاف نتيجة مبادرات عدة قامت بها قوى وشخصيات المعارضة، إضافة إلى ضغط دولي وعربي سرّع في تأليفه. وظهرت في الأشهر التي سبقت تأليفه مبادرات سياسية عدة لتوحيد المعارضة، كان أبرزها مبادرة " برهان غليون " لإقامة لجنة مبادرة وطنية من شخصيات متوافق عليها تقوم بتعيين حكومة مؤقتة لملء الفراغ السياسي.

فاقترح النائب السابق " رياض سيف " مبادرة اصطلح على تسميتها " هيئة المبادرة الوطنية" حيث شكلت الأساس الذي ارتكز عليه الجهد القطري والتركي لتوحيد المعارضة السورية في

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص. 404 . 407.

الإئتلاف الجديد. وحمل " رياض سيف " إلى المشاورات وعودا غربية بالاعتراف بالإئتلاف دوليا فور إعلانه، وتمويل نشاطه الإغاثي والسياسي بمليارات الدولارات.

تزامنت المبادرات السياسية مع المطالبات الشعبية من الداخل السوري بضرورة وحدة المعارضة مع نشاط دولي وإقليمي وعربي ضاغط، لتحقيق وحدة المعارضة السورية. وثمة عدد من الأسباب والعناصر التي دفعت الدول المؤثرة في الملف السوري إلى إيلاء هذه القضية أهمية كبيرة أبرزها ازدياد رقعة المناطق المحررة نتيجة تنامي قدرة الجيش الحر، والتآكل في سيطرة قوات الجيش النظامي السوري على الأرض، وضرورة إيجاد بديل سياسي من النظام في حال إنهياره، وكذلك بروز الحاجة إلى تأليف حكومة تدير شؤون الأزمة وتتحدث رسميا باسمها.

إن تأسيس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لم يكن أمرا يسيرا، إذ أن هذا الإئتلاف لم يكن عملية اندماجية للقوى السياسية المعارضة، بل كان عبارة عن "تحالفا " بين المجلس الوطني السوري بمكوناته المختلفة الذي حصل على الحصة الأكبر من مقاعد الإئتلاف 40 في المئة وباقي قوى المعارضة التي لم تكن منخرطة في المجلس الوطني. ومثّل الإئتلاف صيغة توافق بين المجلس والقوى التي كانت خارجة، وبعضها كان أصلا في المجلس وانسحب منه.

ومن أهم أهداف الإئتلاف عند إنشائه تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت من سيطرة النظام وتمنع من حدوث فراغ في السلطة إذ يؤدي ذلك إلى فوضى، إلا أن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، إذ حالت الخلافات في داخل الإئتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة للأزمة السورية دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الإئتلاف وحتى الإجتماع الذي عقده الإئتلاف في اسطنبول بين 18 و19 مارس 2013، نجح خلاله الإئتلاف

الوطني في اختيار " غسان هيتو " عضو المجلس الوطني أحد المكونات الأساسية للإئتلاف رئيسا للحكومة المؤقتة.

وساد في الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية تياران:

الأول: يقوده رئيس الإئتلاف " معاذ الخطيب " وتدعمه شخصيات ليبرالية مستقلة. وكان هذا التيار يتحفظ عن فكرة الحكومة المؤقتة، ويدعو في المقابل إلى إنشاء " هيئة تنفيذية " تحت إشراف القيادة السياسية للإئتلاف تتولى إدارة المناطق المحررة.

أما **التيار الثاني:** فكانت تدعمه كتلة المجلس الوطني، خصوصا " الإخوان المسلمين"، بالتحالف مع " مصطفى الصباغ ". ودعا هذا التيار إلى الإسراع في تأليف الحكومة المؤقتة تنفيذا لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب في 6 مارس 2013 من أجل نيل مقعد سورية في جامعة الدول العربية، وتمثيل سورية في قمة الدوحة التي عقدت في 26 مارس 2013، الأمر الذي يساهم في نزع شرعية النظام على الصعيد العربي، ويمكن أن يساعد في الحصول على اعتراف دولي بالحكومة المؤقتة باعتبارها حكومة شرعية تمثل الشعب السوري.[1]

نجح الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في لم المعارضة السورية بالمقارنة مع عمل المجلس الوطني السوري. إذ أن الإئتلاف استفاد من أخطاء المجلس الوطني السوري وأخذها درس له بالتعامل مع المعارضة.

* **أبرز المصادر التمويلية للمعارضة السورية:** هناك ثلاث مصادر تمويلية للمعارضة السورية:

[1] . المرجع نفسه، ص ص.409 . 412.

1/ تمويل حكومي: ومن أبرز الحكومات التي تقدم تمويلا للمعارضة السورية، حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وتسعى هذه الحكومات لصنع أدوات تأثير لها ونفوذ في الصراع.

2/ تمويل شبكي: منذ بداية الأزمة السورية وتحولها إلى العمل المسلح بدأت بعض التشكيلات في تحويل الدعم للداخل السوري، وتعتمد في إيصاله على العلاقات الشخصية من خلال وجهاء محليين ورجال دين داخل سورية وخارجها. ويعتمد هذا التمويل على شبكات منظمة لديها خبرات كبيرة في تأمين المال والسلاح.

3/ تمويل ذاتي: لجأ إليه البعض لتحقيق درجة من الإستقلالية عن التمويل الخارجي المشروط، فتحول الكثير من الجماعات المسلحة إلى استثمار كل ما يقع تحت أيديهم من أبار نفطية ومعامل ومنشآت إقتصادية، إضافة إلى الأسلحة التي يتم اغتنامها من مواقع الجيش النظامي.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي

شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب إقليمي كبير، فالتأثير كان نتيجة القرب الجغرافي والتداخل المذهبي والتنافر الأيديولوجي وحجم المصالح والصراع على النفوذ وتصور الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية للتهديدات التي تواجههم والفرص المتاحة لها لتحقيق غاياتها.

بدأت الأزمة في سورية وكان النظام في دمشق يتمتع بشبكة علاقات إقليمية مستقرة وبيئة جوار مريحة نوعا ما. فعلاقات النظام العربية كانت جيدة عموما حتى مع أطراف معسكر الإعتدال باستثناء نظام الرئيس مبارك في مصر. فالعلاقات مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية كانت قد دخلت في طور الهدوء عقب المصالحة الشهيرة في قمة الكويت العربية، ثم تبادل الزيارات بين الرئيس السوري والملك السعودي.

كما شكلت علاقات سورية مع قطر وتركيا شبكة حماية إقليمية فاعلة بالنسبة إلى النظام امتدت منذ أزمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق " رفيق الحريري"، في عام 2005، وتبلورت خلال حرب جويلية 2006 والعدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2008.

لكن التطورات التي جرت في الملفات الرئيسية الثلاثة التي اعتاد النظام أن يلعب بها، وهي العراق ولبنان والمصالحة الفلسطينية أدت إلى تفكيك شبكة علاقاتها الإقليمية بما فيها تلك التي تربطه بحلفائه القطرين والأتراك حتى قبل بداية الأزمة.[1]

1 . السعودية: أكد الملك السعودي " عبد الله بن عبد العزيز"، في اتصاله بالرئيس السوري " بشار الأسد" في 28 مارس 2011، وقوف السعودية إلى جانب سورية في وجه ما يستهدفها، على الرغم مما عرفته العلاقات السعودية السورية من تشنج وتقلبات في الفترة السابقة، على خلفية حدث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق " رفيق الحريري" في العام 2005. وتجاوز الدعم السعودي لسورية مجرد إعلان الموقف إلى تقديم دعم مالي مباشر في خضم الأحداث الدائرة، حيث أعلن محافظ مؤسسة النقد السعودي "محمد الجاسر" في منتصف شهر مارس تقديم السعودية قروضا لسورية بقيمة 140 مليون دولار. هذا في وقت ينشر فيه الإعلام الرسمي السوري مقولة: "مؤامرات يقودها بندر بن سلطان" ويتجنب في الوقت ذاته مهاجمة السعودية. ومن الواضح أن السعودية لم تدعم أي ثورة، فهي تخشى موجة الثورات والتغيير في العالم العربي إلى درجة تفضيل طاعة ولي الأمر على أية خلافات سياسية وأيديولوجية.[2]

---

[1] . مروان قبلان، **موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية « تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية »**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2013، ص. 485 . 486.

[2] . مجموعة باحثين، **الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة**، مرجع سابق، ص ص. 10 . 11.

فالسعودية في بداية الأزمة كانت غير داعمة للأزمة، ومتضامنة مع النظام السوري لأسباب عدة، منها نفور السعودية من التغيرات الحاصلة عربيا منذ ثورة تونس، يضاف إلى ذلك أن السعودية رأت في الإحتجاجات في البحرين تهديدا لها، خصوصا أن إيران أعلنت تأييدها لهذه الإحتجاجات.

ولكن هذا الدعم السعودي للنظام السوري لم يدم إذ حصل تغيير في الموقف السعودي مع الرسالة التي وجهها الملك السعودي إلى الشعب السوري في 7 أوت 2011، التي تعتبر نقطة التحول في الموقف السعودي من الأزمة السورية. فالرأي العام السعودي كان له تأثير كبير في تغيير وجهة السعودية إذ ساهمت مجازر النظام السوري ضد الثائرين عليه إلى بروز تضامن شعبي سعودي غير مسبوق مع الأزمة السورية.

والبعد الطائفي في الشارع السعودي كان حاضرا ولاسيما عند رجال الدين والمؤسسات الدينية، ومقولة " النظام النصيري" كانت رائجة في الشارع السعودي عند توصيف طبيعة النظام السوري.[1] إذ لعب البعد الطائفي دورا في بلورة الموقف السعودي وهو بذلك يشكل عاملا ضاغطا على نظام الحكم السعودي.

ومع تطور الأحداث والمجريات سعت السعودية إلى دعم المعارضة السورية والدليل على ذلك ما شهدته مدينة القصير من معارك ضارية بين قوات النظام السوري والمعارضة مما أدى إلى سيطرة الجيش السوري على تلك المدينة. فلجأت المعارضة السورية إلى الدول العربية المساندة لها حيث عقدت 11 دولة مهتمة بالأزمة السورية إجتماعا لأصدقاء الشعب السوري، في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 22 جوان 2013 وضم الإجتماع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والكويت

[1] . عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص ص. 537 . 539.

والأردن إضافة إلى الإمارات ومصر، وتركيا وقطر والسعودية، وافقوا في ختام هذا الإجتماع على تسليح المعارضة السورية. وتأسيسا على ما سبق فإن السعودية وقطر تسعيان إلى بدأ العمل بقوة لتسليح قوي للمعارضة السورية.

وقد أدت المساعدات العسكرية التي بدأت تتدفق من السعودية وقطر إلى تعزيز مواقع المعارضة خلال الفترة الأخيرة. ونتيجة هذا التسليح كان سيطرة المعارضة على بلدة خان العسل الإستراتيجية الواقعة عند مدخل حلب الجنوبي ما جعل إيران قلقة.[1]

فالسعودية تقف ضد بشار الأسد وتدعم الثوار وتقدمهم لمنع إيران من مد نفوذها إلى سورية من جهة، ومن جهة أخرى لمحاربة داعش الذي يهددها ويؤرق مضجعها، ويبقى السوريون يتحملون عبء كل هؤلاء في عدم حل الأزمة، إذ يعانون من التهجير والقصف وتقدم قوات النظام مدعومة بإيران إلى مناطق سيطرة المعارضة، والتهديد الذي يكتنف الجغرافية السورية من التقسيم فضلا عن سيطرة داعش على أرض شاسعة من سورية.[2]

كذلك استغلت السعودية الأزمة السورية لمواجهة النفوذ الشيعي ومنع تمدده في الخليج العربي خشية من تشكيل درع شيعي في منطقة الخليج والجزيرة، خصوصا بعد تفرد إيران بالعراق بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، ووجود قوى لها في سورية فضلا عن تزايد المخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن، ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لدول

[1] . وحدة الدراسات السورية المعاصرة، **"المسألة السورية في متاهة التجاذب الإقليمي والدولي"**، سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر2013، ص ص. 106 . 111.

[2] . مناف قومان، **القضية السورية في أعين الدول الكبرى: مقالات**، تم الإطلاع بتاريخ: 6 . 9 . 2016. على الساعة: 10:45. في الموقع: .http://www.Noonspost/Net

أخرى الأمر الذي يسهم في تطويقها بهلال شيعي يمتد من شمال شبه الجزيرة وفي كل من العراق والشام.[1]

2 . الأردن: اتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ بداية الأزمة السورية بحالة من الغموض والجدل تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية أي النظام السوري والمعارضة، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار الرسمي متمثلا بالحل السياسي بوصفه خيارا ينهي الأزمة ويجنب الترويج لأي حل عسكري.

ففي الأشهر الأولى من الأزمة السورية حاول النظام الأردني حتى شهر أوت 2011، عزل نفسه عن مناخ الثورات في الدول العربية المجاورة وخصوصا في سورية، حتى لا يزداد تأثر الداخل الأردني بالتراكم الإحتجاجي السلمي للدفع نحو تحقيق الإصلاح السياسي، أو المطالبة بالملكية البرلمانية. ولذلك نادرا ما علقت الحكومة الأردنية على الأحداث الجارية في سورية، فهي قد نأت بنفسها عن تقديم أي دعم معنوي أو مادي للنظام الحاكم في سورية أو المعارضة.

ومع إرتفاع وتيرة العنف في سورية، بعد دخول الجيش السوري مدينة حماه، وتحول الموقف السعودي إلى موقف داعم للأزمة، ودعوة الرئيس الأمريكي أوباما الرئيس السوري للتنحي في 15 أوت 2011، تصاعدت اللهجة الأردنية بشأن إبداء القلق من تصاعد العنف وإراقة الدماء واستخدام القوة المفرطة، مع تأكيد أن الأردن لا يتدخل في شؤون سورية الداخلية كما أن وحدتها وأمنها واستقرارها تعد بالنسبة إلى الأردن، خطا أحمر.[2]

---

[1] . قبلان مروان، **العلاقات السعودية الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014، ص. 13.

[2] . نيروز ساتيك وخالد وليد محمود، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013، ص. 20. تم الإطلاع بتاريخ: 10 . 3 . 2016. على الساعة: 19: 14.في الموقع:
www.dohainstitute.org/release/d8af2929-26 e1-4b12-85c5-743c21 d3252f.

كما أن مخاوف الأردن الإستراتيجية ألقت بثقلها عليه وجعلته خاضعا لتأثيرات مواقف الدول الكبرى والإقليمية، ولمسار الأزمة السورية ووقائعها اليومية، فهناك مخاوف سياسية ووجودية وإستراتيجية، فالوجودية كتلك التي تتصل بحدوث تغييرات تنشأ على الجغرافية السورية كتداعيات للنزاع أو لحله، وحينها سيكون الأردن معنيا بتهديدات تفكك الدولة السورية أو التعامل مع بعض تداعياته، أما التي تتصل ببنية النظام فمنها أن الأردن قام، فيما قام عليه، على مهادنة التيار الإسلامي واستيعابه في مقابل التنازل عن حصة محسوبة له، وأي انتصار يسجل للإسلاميين المعتدلين في سورية على صعيد بناء الدولة، ومن أي نوع، سيتدحرج ويقوي المعارضة الإسلامية وتحديدا الإخوان المسلمين على التراب الأردني. كما أن بقاء الأسد في الحكم أو استمرار الأزمة السورية بدونه، يرتب على الأردن ثمنا أمنيا وإقتصاديا باهظا، حيث لا يستطيع تحمل كلفة اللاجئين السوريين إليه.

وكان هناك علامات زمنية توضح مخاوف الأردن في مراحل تطور القضية السورية:

مرحلة ما قبل جنيف 01: كان الأردن لا يزال يعيش تحت تأثير الأحداث اليومية في سورية خاصة بعد أحداث درعا، وكان تحت ضغط أجواء الربيع العربي الذي خضع له عدد من الدول العربية فضلا عن الحراك الأردني نفسه. فالأردن أكثر إنفتاحا على المعارضة السورية، لكنه كان لا يزال متمسكا باستمرار على قنوات حوار محدودة، وبتفاوت مع رئيس النظام السوري مع دعوة الملك إلى تنحي الأسد.

أما **مرحلة ما بعد جنيف 01:** وهو الإتفاق الذي توج ببيان في جوان 2012 يدعو إلى "عملية انتقال سياسي " في سورية لإنهاء الحرب.

فقد شكل البيان هدفا للموقف الأردني لكنه أدخله في بعض من الحيرة تبعا للغموض الذي لف الموقف الأمريكي. ففي هذه المرحلة كان الأردن يؤكد على تأييده للحل السياسي، ولكن

كانت المعارضة لا تزال تعزز من سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سورية والأردن، وهناك تقارير تتحدث عن تدريب أمريكي سعودي لجيش سوري معارض.

وفي **مرحلة ما بعد التراجع عن الضربة الأمريكية الوشيكة لسورية** في 14 سبتمبر 2013، أصبح الأردن بعدها أكثر وثوقا بالحل السياسي، ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الصراع في سورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية لتشارك مجتمعة في المسار السياسي، وهو المضمون الذي أكد عليه الأردن في مؤتمر أصدقاء سورية وكرر بعض مفرداته في جنيف 02.[1]

يعاني الموقف الأردني من إرتباك إزاء التعامل مع تقلبات الأزمة السورية الراهنة، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للأزمة مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي. فالعلاقة بين البلدين والتاريخ الطويل والترابط الموجود بين الشعبين جعل الأردن يبرر موقفه، ومن بين هذه المبررات:

1 – مراعاة عدد من مصالح الأردن الأمنية والإستراتيجية الحيوية مع سورية، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها.

2 – ضغوط سياسية داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك.

3 – قناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأن النظام السوري، وبالرغم من قوة الإحتجاجات التي تعصف به، لا زال يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية.

[1] . شفيق شقير، **موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بناء أم تناقض**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 10 فبراير 2014، ص ص. 4 . 5. تم الإطلاع بتاريخ: 28 ماي 2016. على الساعة: 21:38. في الموقع: http://studies.aljazerra.net/positionestimate/10/02/20142101028327958O.htm

4 – خوف الأردن من أن يصبح ممرا لحرب لا يقدر عليها.

ورغم كل هذه المبررات قام الأردن باحتضان المعارضين السوريين ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومواجهة نظام بشار الأسد بشكل علني.

كما أن الأردن صوت لمصلحة قرار يدين سورية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى مشاركتها في مؤتمر أصدقاء سورية الذي عقد في تونس، وفي أكثر من مناسبة دان وبأشد العبارات العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة.[1]

كان النظام الأردني يتعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها بحذر، ويسير على خيط رفيع من التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الخارج والداخل. فالحكومة الأردنية تتفق مع الأجندة العربية والمبادرة التي تصب نحو تنحي الأسد وتأييد العقوبات الدولية، لكنها تحاول الإبقاء على وضع مستقر مع النظام السوري وعدم الإنزلاق إلى تصعيد أكبر مثل طرد السفير السوري من عمان.

3 . العراق: مع تولي نوري المالكي الحكم في العراق ساءت العلاقات بين سورية والعراق، وهذا بعد تفجيرات التي عرفتها وزارة الخارجية العراقية في19 أوت 2009، حيث نتج عن هذه التفجيرات سحب السفير العراقي في سورية، وكذلك قامت العراق باتهام دمشق اتهاما صريحا بذلك، بل إن الأمر وصل إلى مطالبة مجلس الأمن بتشكيل حكومة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين خططوا جرائم الحرب ونفذوها، وجرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين العراقيين.[2]

---

[1] . عبد الناصر تعتاع، **الموقف العربي من الثورة السورية**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 19 جويلية 2012. تم الإطلاع بتاريخ: 14 ماي 2016. على الساعة: 18:20. في الموقع:
www.umayya .Org/featured/1386.

[2] . نيروز ساتيك وخالد وليد محمود، مرجع سابق، ص. 12.

ولكن رغم هذه البداية في العلاقات بين الدولتين إلا أن البلدين قاما بتجاوزها، فحكومة نوري المالكي في العراق تشكل أبرز حليف للنظام السوري إقليميا إلى جانب إيران وحزب الله. وعلى الرغم من تماهي الإنقسامات السياسية في المنطقة مع الإنتماءات المذهبية، إلا أن موقف العراق من الأزمة السورية يقوم على حسابات جيوستراتيجية قد تأخذ لبسا طائفيا، وإن لم تكن في حقيقتها كذلك.

فنوري المالكي بعد إندلاع الأزمة، قام بتجاهل الخلافات السياسية والعداء الشديد مع نظام بشار الأسد في مراحل سابقة، وأنتج مواقف سياسية داعمة له، وإجراءات إقتصادية أسهمت في تلافي تأثير العقوبات الأوروبية، ولاسيما ما تعلق بالإحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.[1] فالعراق كانت في البداية حذرة، إذ كان وجود إيران كطرف قوي في المنطقة يساند النظام السوري له تأثير في إتخاذ موقفها إزاء القضية السورية، فرئيس الوزراء العراقي كان دائما يحاول إرضاء إيران بحكم المصالح المشتركة معه، إذ لها نفوذ وتأثير سياسي في العراق، لذا فإنّ إتخاذ الحكومة العراقية مواقف مغايرة تجاه أحداث سورية قد ينعكس سلبا على الكثير من الملفات المشتركة بين العراق وإيران. لذلك كانت الحكومة العراقية قلقة من أنّ تغيير النظام السوري الذي تربطه علاقات مصالح إستراتيجية مع إيران في المنطقة، يمكن أن يؤدي إلى تداعيات سياسية وأمنية كبيرة قد تغير خارطة التحالفات السياسية والتوازن الإقليمي في المنطقة.

ومع تطور الأحداث في سورية وتأزم الوضع بين النظام السياسي والمعارضة، وقفت العراق موقف وسط بين النظام والمعارضة، من خلال دعواتها المتكررة إلى الحوار وإيجاد حل سياسي وسطي يساوي بين النظام السياسي والمعارضة في سورية. ويتضح هذا الموقف من خلال الخطاب الذي ألقاه المالكي إذ قال حينها: " إنّ تحقيق الإصلاحات في

[1] . كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سابق، ص. 17.

سورية سيساعد على إحلال الأمن والإستقرار فيها، وأكّد أنّ إستقرار المنطقة ككل مرتبط باستقرار سورية وأمنها " معبرا عن أمله في قدرة سورية على تجاوز الأزمة، ثم تحوّل خطابه بعد تأسيس المجلس الوطني في إسطنبول إلى دعم المعارضة، داعيا سورية إلى الإنفتاح السياسي لإنهاء حكم الحزب الواحد في إطار إصلاحات لمواجهة ما وصفها ب "الإحتجاجات الشعبية ".[1]

أما على صعيد العمل في إطار الجامعة العربية، فقد امتنع العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربية الذي علّق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها في 12 نوفمبر 2011، وتحفظ العراق أيضا عن قرار مجلس الجامعة في 27 نوفمبر 2011، الخاص بالعقوبات الإقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية. ولكّنه صوّت لفائدة المبادرة العربية الثانية في إجتماع الجامعة العربية بتاريخ 22 جانفي 2012 والتي نصّت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته إلى نائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية. في حين أعلن تحفظه عن منح مقعد سورية للمعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة في مارس 2013 ، واعتبره سابقة خطرة، كما عبّر عن تحفظه عن موضوع تسليح المعارضة. فالحكومة العراقية تتخوف من أن تؤدي سيطرة مقاتلي المعارضة السورية على مناطق محاذية من الحدود العراقية السورية إلى زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية، بالنظر إلى أنّها موجودة بين مقاتلي المعارضة السورية، مما قد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق، وخصوصا أنّه يشهد صراعا سياسيا ساخنا.[2]

[1] . عبد الناصر تعتاع، مرجع سابق.

[2] . نيروز ساتيك وخالد وليد محمود، مرجع سابق، ص ص. 14 . 18.

امتاز الموقف العراقي حيال الأزمة السورية بظاهرة تناقضات امتد طيفها ما بين الصمت والدعوة إلى الحل عبر الحوار، وصولا إلى التأييد المضمر للنظام بل والمعلن أيضا، طبقا للتصريحات التي أدلى بها نوري المالكي، ولكن يبقى العراق متخوف من إيران في إتخاذ موقف سلبي تجاه الأزمة ومن المحتمل أيضا أن تغير العراق موقفها حال وجد أنّ الكفة أصبحت ترجح للثوار.

4 . لبنان: ما يميز لبنان أنّها ترتبط بسورية بموقع جغرافي وتداخل كبير، بحيث أنّ هذا الموقع جعل العلاقات اللبنانية السورية بمجملها علاقات ودية وطيبة بحكم التاريخ والجغرافيا، وتداخل العائلات، والإحتياجات الإقتصادية، والمصالح المشتركة بين البلدين، فالعلاقة بين الدولتين عرفت مراحل متباينة من التعاون والسلام تارة والأزمات تارة أخرى، وبالرغم من ذلك فهي علاقات مميزة.

ومع إنطلاق الأزمة في سورية وتفاقمها، إنعكس ذلك على لبنان ما أدى إلى إنقسام فرقاء السياسة اللبنانية إزاء النأي بالنفس عن الصراع في سورية وتداعياته اللبنانية المحتملة إلى الفريقين التاليين:

– فريق الوسط، وقد ضّم هذا الفريق الرئيس اللبناني ميشال سليمان، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووليد جنبلاط، زعيم جبهة النضال الوطني. وكان هؤلاء الزعماء حريصين على إبقاء علاقات التعاون مع الحكومة السورية[1]، بالرغم من أنّ الموقف الرسمي اللبناني كان يتراوح بين حد أدنى مبدئي عنوانه " النأي بالنفس" عما يجري، وبين حد أقصى عملي عنوانه " دعم الأسد في المحافل العربية والدولية خلال مناقشة الوضع السوري والتصويت على القرارات بشأنه. ويتضح هنا أنّ لبنان تتخذ موقف شبه حيادي من هذه القضية ما يعني عدم التدخل في الشأن السوري.

[1] . المرجع نفسه، ص. 5.

ورغم أنّ الحكومة اللبنانية الحالية تحظى بدعم حزب الله إلاّ أنّها جنّبت نفسها التدخل في القضية السورية متخذة سياسة النأي بالنفس وذلك للأسباب التالية:

– خشية إنتقال الأزمة وأعمال العنف من سورية إلى لبنان، وقد ظهرت مؤشرات ذلك بوضوح.

– الحالة اللبنانية معقدة لإرتباطات أطرافها بدول أخرى متناقضة المواقف تجاه الأزمة السورية مثل: السعودية وإيران.

أما عن . **الآذاريون:** وهم الذين لم يكونوا فريقا واحدا بل فريقين اثنين، وهما تكتلا 8 مارس و14 مارس.

1 . قوى 8 مارس: كان يقودها " حزب الله" وكان ممثلها النائب "محمد رعد" بدلا من زعيم الحزب "حسن نصر الله" بالتحالف مع " حركة أمل" والتي ضمّت " بنيه بري" رئيسا للمجلس النيابي وزعيما لهذه الحركة، وبدا أنّ موقف هذا الثنائي يعبر عن رأي طائفي في مناهضة ثورة يعتقد البعض أنّها ستؤدي لاحقا إلى إستهداف الطائفة في لبنان وبدلا من الإلتزام بسياسة النأي بالنفس فإنّ " حزب الله" و" حركة أمل" وقفا علنا إلى جانب نظام الأسد، وكلما تصاعدت عمليات القتل خرج " حسن نصر الله" ليدافع أكثر عن حليفه السوري.

2 . قوى 14 مارس: الممثلة ب" الكتائب اللبنانية" وكان رئيس الجمهورية السابق "أمين الجميل" ممثلا لها و" القوات اللبنانية " بقيادة " سمير جعجع" و" تيار المستقبل" الذي كان يمثله رئيس الحكومة السابق " فؤاد السنيورة "، وحسمت هذه القوى أمرها لناحية المجاهرة بالوقوف إلى جانب الأزمة السورية ودعمها معنويا وسياسيا من خلال الحديث عن مرحلة ما بعد الأسد، فما لاقته هذه القوى من حكم آل الأسد، خاصة فيما يتعلق إتهام آل الأسد

بإغتيال رفيق الحريري، وقد أعلن " سعد الحريري" أّنه يتحمل شخصيا مسؤولية دعم الأزمة السورية ومنع الفتنة السنية - الشيعية.[1]

وقد أمكن تجميع الفرقاء اللبنانيين الأساسيين وقتا قصيرا من الزمن فيما يتعلق بسياسة مشتركة بانت معالمها في إعلان " بعبدا " الصادر عن جلسة الحوار الوطني اللبناني برعاية رئيس الجمهورية في 11 جويلية 2012 لمحاولة منع استمرار تدخل القوى اللبنانية في الشأن السوري. فهذه القوى السياسية كانت تحاول تجنيب لبنان إرتدادات الأزمة السورية، إذ مع إعلان بعبدا حدد في بنديه 12 و13 الأطر العامة للموقف اللبناني من الأزمة السورية وهي كالأتي:

– تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية.

– الحرص على ضبط الأوضاع على طول الحدود السورية اللبنانية، وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان، وإستعمال هذه الأخيرة مقرا لتهريب السلاح والمسلحين.

– التزام التهدئة الأمنية والسياسية والإعلامية، مع ضمان الحق في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي الذي يكفله القانون والدستور.[2]

ففي حقيقة الأمر، إنّ إعلان بعبدا، جاء لمنع تدخل القوى اللبنانية في الشأن السوري، إذ لم تنأ قوى 14 مارس على أرض الواقع عن التدخل في الشؤون السورية منذ إنطلاقتها. إذ وجّه المعارض السوري " مأمون الحمصي" حليف " سعد الحريري" في 22 مارس 2011 اتهامات لحزب الله، وهذا بتركيز الحمصي على تحويل مطالب الحرية

[1] . عبد الناصر تعتاع، مرجع سابق.

[2] . حمزة المصطفى، **" سياقات أزمة عرسال سياقات المواجهة المسلحة وتداعياتها"**، سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، سبتمبر 2013، ص ص. 52 . 53.

والديمقراطية للشعب السوري بوصفها مسائل مرتبطة أيضا بالموقف من حزب الله في لبنان، من خلال محاولات خلق رأي عام معاد لحزب الله في سورية.

وفي المقابل، التزمت قوى 8 مارس الصمت عن قمع المحتجين في سورية، ولم تصدر أي بيانات أو تصريحات تدين قمع القوى الأمنية للمتظاهرين. فبانتقال الأزمة السورية إلى العمل المسلح في بدايات عام 2012، بداية ظهور مؤشرات دالة على وجود عناصر وأفراد حزب الله في سورية، والتنسيق أمنيا مع الجيش السوري، إذ أصبح التدخل جليا مع اعتراف زعيم الحزب " حسن نصر الله" في خطاب ألقاه في 25 ماي 2013. بمشاركة قوات من حزب الله في القتال إلى جانب الجيش السوري في معركة القصير، منذ منتصف أفريل 2013.

وجاءت مواقف هذه القوى السياسية منقسمة على حسب ما تمثله طائفيا، إذ تظهر نتائج استطلاعات الرأي العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المتعلقة بمواقف اللبنانيين من الأزمة السورية أنّ 89% من الشيعة يعرضون تنحي بشار الأسد عن السلطة وأنّ 77% من السنة، و75% من الدروز يؤيدون تنحيه، وانقسم المسيحيون بطوائفهم المختلفة إذ يؤيد 42% منهم ذلك مقابل معارضة 44% منهم.[1]

يبدو أنّ سياسة النأي بالنفس التي اتخذتها لبنان للتعامل مع الأزمة السورية لن تتغير وذلك نتيجة للتجاذبات الداخلية المعقدة وتأثر كل من البلدين بما يحدث للآخر. فإنعكاسات الأحداث في سورية ستؤثر على الساحة اللبنانية خاصة وأنّها ساحة مهيئة للإشتعال في أي لحظة. ولهذا ستحاول لبنان أن تمسك بالعصا من الوسط قدر استطاعتها.

[1] . المرجع نفسه، ص ص. 8 . 10.

5 . إيران: ارتبط النظام السوري بالنظام الإيراني ارتباطا شبه عضوي نظرا للتقارب المذهبي الطائفي بين الطرفين ولحساسية وأهمية الدور الإستراتيجي واللوجيستي الذي تلعبه سورية في تنفيذ أجندة طهران في المنطقة وتقديم الدعم غير المحدود لحزب الله وفتح سورية أمام الإختراق الفكري الإيراني كجزء من مشروع نشر أفكار الثورة الإيرانية.[1]

أتت الأزمة السورية، فلم يتوان النظام الإيراني عن تكثيف دعمه للنظام السوري، ثم أخذ النظام الإيراني يصر على أنّ بقية الثورات العربية مستلهمة من الثورة الإيرانية. فمع إندلاع الأزمة السورية، تفادت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية التعليق على الحدث وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات، واستمر ذلك حتى نهاية مارس وبداية شهر أفريل2011. ولكن ومع تطور مستوى الإحتجاجات في سورية وحجمها وإنتشار رقعتها، وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطرت إيران إلى أن تأخذ الوضع السوري على محمل الجد. فجاء أول تعليق رسمي على الأحداث على لسان سفير إيران في دمشق السيد "أحمد الموسوي" خلال مؤتمر الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سورية، واعتبر أنّ هناك مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري، وأنّ التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية عام 2009، وأنّ المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ على النظام وعدم المشاركة في المؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأنّ النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة.[2] وأضاف المرشد الأعلى لإيران " علي

[1] . **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، مرجع سابق، ص. 10.

[2] . علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية . التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012، ص. 2.

خامنئي" تصريحات في خطابه الملقى في ذكرى " الخميني" في جوان 2011 بأنّ الأزمة السورية مخطط أمريكي صهيوني قائلا: **" نؤيد الحركات الشعبية لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي صهيوني وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك منهم لإسقاط نظام أو بلد فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات".**[1]

وتعد إيران الداعم الرئيسي للنظام السوري، وترى أنّ سقوطه يوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانية خصوصا في العقد الأخير حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى، مستفيدة من التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام البعث في العراق ونظام طالبان في أفغانستان، ثم تراجع النفوذ الأمريكي وإنكفاء مشروعه بعد سلسلة الإخفاقات التي مني بها خلال السنوات الأخيرة. وتشكل سورية في هذا الإطار حجر الزاوية في المشروع الإيراني، إذ تسمح سورية لإيران بالإطلال على البحر الأبيض المتوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وتشكل جسر تواصلها البري الوحيد مع حزب الله في لبنان.

إضافة إلى أنّ مع إستكمال سحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية 2011 بلغ المشروع الإيراني ذروته، إذ نشأ تواصل جغرافي أول مرة بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، ما أدى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي يشمل هذه الدول، ويشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهة وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهة أخرى. ونظرا إلى حيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق.

[1] . محجوب الزويري، **" تقييم حالة إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.4.

كما ساهمت إيران في إحداث تحول سياسي مهم في علاقات سورية بالعراق، إذ انتقلت بغداد من خصم للسياسات السورية إلى حليف لها، وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري خصوصا بعد فرض سلسلة من العقوبات الإقتصادية الدولية ضده على خلفية معالجته الأزمة.[1]

من جهة أخرى، فإنّ النظام الإيراني رغم تعامله بكل ما أتيح له من قوة ودعم للنظام السوري إلاّ أنّه متخوف من سقوطه، فإذا سقط النظام السوري فسيكون هناك زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلصه إلى أدنى حد ممكن من مناطق أخرى، ويمتد من فلسطين مرورا بلبنان إلى العراق، وقد يطال إيران نفسها. ففقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة.[2]

إنّ إيران تجلس في عين الإعصار مما سيجعلها تراجع حسابات وقوفها مع النظام السوري وإلى أي مدى تستطيع المضي في دعمها لهذا النظام ولاسيما أنّ مشروعها " الشعبي" في سورية قد سقط إلى غير رجعة ومعه الدعم الشعبي السوري لحزب الله بعد إنتشار المعلومات التي تؤكد توطد إيران في الدعم المادي والتكنولوجي والأمني لقمع الأزمة السورية، لذلك فمن المحتمل أن تحاول إيران مقايضة نفوذها في سورية مقابل مصالح أخرى في المنطقة من المرجح أن تكون في العراق حيث تمتلك إيران ورقة قوية جدا وهي قدرتها على استهداف الجيش الأمريكي عن طريق حلفائها داخل العراق. وهناك احتمال ضئيل لأن تحاول إيران تكوين حلف إستراتيجي مع روسيا والصين لمنع تدخل الغرب

[1] . مروان قبلان، **موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية " تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"**، مرجع سابق، ص ص. 490 . 491.

[2] . علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 7.

لصالح الأزمة السورية، إلاّ أنّ هذا الإحتمال قد يقود إلى حرب إقليمية وهو أمر لا يصب في مصلحة أي طرف.[1]

فإيران تتعامل مع الأزمة السورية بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الإقليمية حيث يولي النظام السياسي الإيراني إهتماما بالغا بالسياسة الخارجية أساسا في غياب سياسة داخلية مركبة أو ديمقراطية، فإيران اتبعت سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة، حيث حاولت تقديم نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة مع أنّهم عرب وليسوا إيرانيين وهي نزعة تراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي إلى ولاءات سياسية على أقل تقدير.[2]

وللإشارة، فإن العلاقات الإيرانية التركية تبعا للخلافات الحادة بشأن الأزمة السورية، حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في 21 جويلية 2011 " لو خيّرنا بين تركيا وسورية، فسوف نختار سورية بلا شك، وذلك من خلال ظهور الخلاف الإيراني التركي إلى العلن بعد أن استدعت تركيا السفير الإيراني للإحتجاج على انتقادات إيران لها على خلفية استضافتها مؤتمر "أصدقاء سورية 02"، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثاتها مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلا عن أنقرة.[3]

---

[1] . **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، مرجع سابق، ص. 11.

[2] . فراس أبو هلال، **إيران والثورات العربية: " الموقف والتداعيات"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011، ص. 10.

[3] . كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سابق، ص. 18.

هكذا، وبسبب الأزمة السورية أخذت تظهر تحالفات جديدة تقودها إقليميا دولتان مركزيتان، إيران حليفة النظام وتركيا حليفة المعارضة. وكانت ترى هذه القوى في شأن قضية إسقاط النظام السوري أو بقائه معركة شديدة الأهمية لخدمة مصالحها الإستراتيجية.[1] فطهران كان غرضها من وقوفها إلى جانب النظام هو تحقيق مكانتها الإقليمية.

6 . إسرائيل: يعود اهتمام إسرائيل بما يحدث في سورية إلى قربها جغرافيا وحالة الحرب معها، ومطالب سورية باسترداد الجولان، كما يعود أيضا إلى خشية إسرائيل من أن تؤدي الأحداث في سورية إلى إنهيار وقف إطلاق النار، أو تسخين الجبهة في الجولان.

فسورية لها دور إقليمي مهم ومؤثر، إضافة إلى مكانتها في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وهذا الأمر يولد قلق إسرائيلي دائم، فإسرائيل في بادئ أحداث الأزمة السورية اعتمدت على الصمت وهو كان موقفها الرسمي وفي نفس الوقت اتبعت سياسة الغموض، مع أنّها عبرت من حين إلى آخر عن خشيتها العلنية من انتقال السلاح الكيماوي إلى أيادي غير مسؤولة، وكذلك من انتقال أسلحة إستراتيجية الطابع إلى حزب الله، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية الحليفة لإسرائيل وأصبحت من محددات موقفها من الأزمة.[2]

فحسابات إسرائيل اختلطت أثناء إندلاع الأزمة السورية ما جعلها تفضل سقوط نظام بشار الأسد لما يشكله من تهديد لها من خلال عدة عوامل إستراتيجية من بينها:

– العلاقات السورية الإيرانية، إذ ترى إسرائيل إيران ومشروعها النووي أكبر تهديد إستراتيجي لها، وترى في استمرار العلاقة السورية الإيرانية قوة لإيران وفي إنقطاعها ضربة لها ولنفوذها في المنطقة.

[1] . مروان قبلان، مرجع سابق، ص. 492.

[2] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 567.

– أما البعد الآخر الذي يركز عليه صناع القرار وصناع الرأي العام في إسرائيل فهو الدعم السوري لحزب الله، الذي تعده الدولة الصهيونية من ألد أعدائها، وتخشى من أن يحصل على أسلحة غير تقليدية إذا سقط النظام السوري أو ضعف، وتأّمل من جهة أخرى أن يؤدي سقوط النظام إلى إضعافه.

– إضافة إلى ذلك، فإنّ لسورية تأثيرا في الحركة الفلسطينية، وهي تتفاعل مع محيطها العربي مما قد يفتح الباب أمام تطورات غير متوقعة ولعلّ ما يقلق إسرائيل ويربكها هو البديل المجهول الذي قد ينشأ في سورية.[1]

ومع كل هذه المخاوف إلاّ أنّ المسؤولون الإسرائيليون يؤكدون أنّ ما يحدث في سورية ليس له أي تأثير على إسرائيل وإن وجد فهو هامشي وضئيل، مع أنّ ما يحدث في سورية قد يكون له تأثير إستراتيجي في الدولة العبرية وأمنها وحتى كيانها.

ويسود اعتقاد عند المحللين الإسرائيليين أنّ سقوط النظام السوري هو في مصلحتها لأنّ في ذلك ضربة للمحور الراديكالي، وفي المقابل يشّدد كثيرون على أنّ سقوط النظام خطر على إسرائيل لأّنه قد تنشأ فوضى خطيرة أمنيا، وقد تصل إلى الحكم قوى إسلامية راديكالية شديدة العداء لإسرائيل، فسقوط النظام قد يؤدي إلى فتح جبهة الجولان وإنهيار الهدوء الذي سادها أكثر من ثلاثة عقود.[2]

[1] . كتاب مشترك، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية**، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012. تم الإطلاع بتاريخ 18 . 07 . 2016. على الساعة: 17:02. في الموقع: www.dohainstitute.org/realese/8d38ecd1-2333-4cFo-bd5b-F5b77b2-a293.

[2] . صابرين عادل العطوي، **قراءة في الموقف الإسرائيلي تجاه الأحداث السورية**، دنيا الوطن، تم الإطلاع بتاريخ: 17 . 7 . 2016. على الساعة: 07:13. في الموقع: http:// pulpit.alwatan voice.com/articles/2015/09/13/378027html.

لهذا تستند الإستراتيجية الإسرائيلية إلى مفهوم " الجبهات" المتحول باستمرار وغير المرتبط بالجغرافيا بالضرورة، وهي لا تلزم نفسها مفهوم الحدود الثابت والمعروف والمحدد جغرافيا. ولأنّ سورية دولة لها مكانة إقليمية مهمة وتقوم بدور على جبهات مختلفة، فإنّ الموقف الإسرائيلي من الأحداث الجارية في سورية لا يستند فقط إلى إعتبارات متعلقة بالمحور الإسرائيلي السوري، بل يتعلق أيضا بتأثيرها في جبهات أخرى، وترى إسرائيل سورية فاعلا له وزن ودور فيها:

. جبهة الجولان: تحرص إسرائيل كل الحرص على استمرار الهدوء الذي يسود هذه الجبهة منذ أكتوبر 1973، إذ لم يقتل فيها، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سوى إسرائيلي واحد خلال 20 عاما.

فما يحدث في سورية له تأثير حاسم في هذه الجبهة، حيث الأمور كانت هادئة فيها وإذا تغيرت فإنّها لا تتغير إلاّ إلى الأسوأ بالمفهوم الإسرائيلي. فإذا تغير النظام تزداد تبعا لذلك احتمالات تسخين الجبهة، وقد يحاول النظام الجديد إسترداد الجولان بالقوة والحرب، وقد تندلع مواجهة عسكرية إذا حشر النظام الحالي أي نظام بشار الأسد في الزاوية. لهذا فالموقف السوري هو الحاسم في تسخين جبهة الجولان أو تبريدها.[1]

. الجبهة الإسرائيلية الإيرانية: تعد هذه أهم الجبهات وأكثرها سخونة وأشدها خطورة بالنسبة إلى إسرائيل. وهناك شبه إجماع في الدولة الصهيونية على أنّ تغيير النظام في سورية هو ضربة للمحور الراديكالي الذي تقوده إيران في المنطقة. وما تريده إسرائيل هو إبعاد سورية عن إيران وتحييدها في أي مواجهة عسكرية أو سياسية أو إقتصادية.

. الجبهة اللبنانية: تعد سورية الطرف الرئيسي الذي يمدّ حزب الله بالسلاح والدعم السياسي، وهي قناة تمر عبرها الإمدادات الإيرانية للمقاومة اللبنانية، ولنتائج المواجهة

[1] . المرجع نفسه، ص ص. 577 . 578.

الداخلية في سورية تأثير حاسم في قوة حزب الله وسلوكه، وكذلك في الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان عموما وفي علاقة إسرائيل في لبنان.

. جبهة المقاومة الفلسطينية: لا ترى إسرائيل مؤشرات على تغيير في الموقف السوري من القضية الفلسطينية، لأنّ أي سلطة جديدة في سورية ستكون بحاجة إلى شرعية داخلية. ومعاداة إسرائيل ودعم شعب فلسطين هما من ركائز شرعية أي حكم في سورية.

. ظهور جبهات جديدة: تخشى إسرائيل من أن تضطر إلى مواجهة مخاطر على جبهات جديدة تبعا للمتغيرات في العالم العربي، مثل تهديد جديد من العراق كالذي تعرض إليه نتنياهو في خطاب له في الكنيست، وإمكانية تشكل محور جديد معاد لإسرائيل، مثلما جاء على لسان " عاموس جلعاد" رئيس الطاقم السياسي الأمني الإسرائيلي الذي قال: " إذا تغيّر النظام السوري فسيؤدي ذلك إلى إقامة إمبراطورية إسلامية بقيادة الإخوان المسلمين... في الشرق الأوسط كل شيء يوجد أسوأ منه... أيديولوجية الإخوان هي إقامة إمبراطورية على أراضي مصر والأردن وسورية ومحو إسرائيل على وجه البسيطة."[1]

كل هذه العوامل تحدد الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية، رغم وجود تضارب في أراء الإسرائيليين عما إذا كان سقوط النظام السوري في مصلحة إسرائيل أم العكس، فالهدوء في الجولان يجعل إسرائيل ترغب في بقاء النظام، ولكن هناك من يخشى الفوضى أو وصول بديل أكثر راديكالية إلى الحكم، وهنا توجيه ضربة إلى المحور الراديكالي في إطار المواجهة مع إيران فإنّ سقوط النظام السوري هو في مصلحة إسرائيل. ومن خلال هذا يتضح أنّ الموقف الإسرائيلي من هذه القضية متذبذب وغير متزن فهي تسعى فقط إلى تحقيق مصلحتها بالدرجة الأولى.

[1] . كتاب مشترك، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية**، مرجع سابق.

المطلب الثالث: المستوى الدولي

انطلقت الأزمة السورية في ظل واقع جيواستراتيجي معقد، فالقيادة السورية التي وظفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كإحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على النظام الحاكم، قد اتجهت نحو التقرب من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن واقع تبريد جبهات التوتر.

ففي الأشهر الأولى عند إنطلاق الأزمة السورية، غابت المواقف الدولية، وتوحدت حول دعوات " وقف القمع والعنف"، والبدء في العملية الإصلاحية. إذ أنّ الدول الكبرى كانت منشغلة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا،[1] ولكن سرعان ما تفاقمت الأزمة حتى اصطفت الدول الكبرى على سورية.

1 . الولايات المتحدة الأمريكية: في بداية الأزمة السورية تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة التحرك الغربي في التعاطي مع هذه الأزمة، إلاّ أنّ ردودها تميزت بالإرتباك خصوصا في المراحل الأولى للأزمة، كما كانت تجاه بعض ثورات الربيع العربي، حيث شكلت الأزمة السورية مفاجأة كبيرة لها.

خلال إندلاع الأزمة السورية كانت إدارة أوباما منشغلة تماما بموضوع إتمام الإنسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الإقتصاد الأمريكي والغربي عموما.[2] ففضلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشهرين الأوليين من إندلاع الأزمة السورية (من 15 مارس إلى ماي 2011) الإعتماد على مبدأ المراهنة على الإصلاح وذلك بدعوة النظام لتلبية مطالب المحتجين ومطالبته بالإصلاح.

---

[1] . كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، مرجع سابق، ص.13.

[2] . مروان قبلان، **موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية " تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية "**، مرجع سابق، ص. 475.

ولكن مع تصاعد الإحتجاجات وإنتشار القمع لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض العقوبات والدعوة إلى تنحي نظام بشار الأسد.[1] وهنا الإدارة الأمريكية كانت قد قدرت خسائرها المتوقعة من سقوط بشار الأسد ربما تزيد عن مكاسبها المتوقعة لهذا توصلت إلى عدم التدخل العسكري لأّنه مكلف وينطوي على مخاطرة كبيرة، وفي الوقت نفسه محاولة إسقاط نظام الأسد بوسائل دبلوماسية وبتحرك أجهزة الإستخبارات الغربية ودعم دبلوماسي للمعارضة السورية. بمعنى آخر، قدرت واشنطن أنّ نظام الأسد سيزول حتى ولو بعد حين، وأنّ الصراع في سورية قد يتحول إلى صراع سني - شيعي. فقد أصبحت سورية ساحة للمعارك بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط (السعودية، إيران، تركيا، إسرائيل) والقوى الدولية في النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، روسيا، الصين).[2] وهنا استغلت واشنطن ساحة سورية الساخنة بالإحتجاجات فتولت هي وحلفائها عملية عزل النظام ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سورية تحت وصاية دولية، وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان على أمل استخدامها لاحقا أداة ضغط إضافية ضد النظام والتلويح بتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وجاءت هذه الخطوات بطيئة وعلى مراحل، وكانت في منزلة ردّة فعل على تطورات الوضع الأمني في سورية أكثر منها جزءا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة. لا بل رأى بعضهم أنّ الغرض منها كان إعطاء الإنطباع بأنّ واشنطن تتخذ خطوات لمعاقبة النظام السوري على استخدامه العنف المفرط ضد المحتجين، وإسكات الأصوات المنتقدة خصوصا داخل أمريكا التي اتهمت إدارة أوباما بإتباع سياسة إخفاء الرأس في الرمال تجاه الأزمة السورية.[3]

---

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص. 468 . 469.

[2] . محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من " حرب العراق" إلى " ثورات الربيع العربي" الوقائع والتفسيرات**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2014، ص. 274.

[3] . المرجع نفسه، ص. 475 . 476.

فالولايات المتحدة الأمريكية منذ إنطلاق الأزمة السورية كانت تدعو إلى تنحي النظام والوقوف إلى جانب المعارضة، فبعدما كانت مترددة بدعم المعارضة السورية قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتقديم دعم عسكري المتمثل في الأسلحة إلى من تصفهم إدارته بأّنهم قوى معتدلة في المعارضة السورية.[1]

وفي هذا الإطار أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في 31 أكتوبر 2012 إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تريد مساعدة المعارضة على توحيد صفوفها بحزم كي تتصدى لنظام الأسد، ونتيجة للضغوط الدولية والإقليمية اضطرت المعارضة إلى تشكيل الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 11 نوفمبر 2012 وإعتراف الولايات المتحدة الأمريكية به كممثل شرعي للشعب السوري.[2] وهنا تعهدت الولايات المتحدة إلى جانب الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات عسكرية " غير مميتة" وإمدادات غذائية وطبية للمعارضة السورية، حيث قامت بتزويدهم بعربات مدرعة ومعدات عسكرية غير قتالية وتقديم مساعدات فنية لها على أن لا توّجه للمدنيين، وذلك عقب إنتهاء مؤتمر أصدقاء سورية في روما.

لكن من جهة أخرى، كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح بعين الريبة، وما قد يخلقه الحسم العسكري لقوات المعارضة السورية من ظواهر، أبرزها فوضى السلاح، وإنتشار الجماعات الراديكالية، وغياب سلطة مركزية قوية، ما قد ينعكس في تداعيات سلبية على أمن إسرائيل.

---

[1] . وحدة الدراسات السورية المعاصرة، " **المسألة السورية في متاهة التجاذب الإقليمي والدولي**"، مرجع سابق، ص. 117.

[2] . محمود حمدي أبو القاسم، " **هل حسمت الولايات المتحدة موقفها تجاه الأزمة السورية**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، تم الإطلاع بتاريخ: 22 . 8 . 2016، على الساعة: 05:18. في الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1178959&eicl=1875.

وهذا البعد أدى دورا مهما في حصول تقاطع في المصالح بين أمريكا وروسيا، على إعتبار أنّ روسيا تضع المحافظة على النظام وفق بنية مؤسساته، ولاسيما الأمن والجيش، على رأس أولوياتها فيما يتعلق بمقاربتها الأزمة السورية.

وهذا ما جعل وزير الخارجية الأمريكي " جون كيري" يصرح أمام الكونغرس الأمريكي في 24 جانفي 2013 أنّ " التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقل شرورا".[1]

ويبقى أنّ هدف واشنطن الأبرز في مقاربتها الأزمة السورية هو منع انتشار الأسلحة الكيميائية السورية سواء باستعمالها ضد الشعب السوري أو بوصولها للجماعات المسلحة، ومنع انتقال الصراع إلى دول الجوار السوري وكذلك الحد من جهود إيران لتأجيج الصراع في المنطقة مع تداعي حليفها نظام الأسد ونظامه التحالفي في منطقة الشام.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، فهي عندما تساهم في إضعاف النظام السوري إنّما تقوي مواقفها التفاوضية تجاه إيران، الأمر الذي ظهر في الليونة المفاجئة التي أبدتها هذه الأخيرة في المحادثات النووية التي استضافتها اسطنبول في 13 و14 أفريل 2012، وكان حديث كبار المسؤولين الإيرانيين يقوم على استعدادهم لحل أزمة ملفهم النووي خلال مفاوضات بغداد أواخر ماي 2012.

فضلا عن ذلك، للولايات المتحدة مصلحة حقيقية في منع تشكل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، لما يشكله ذلك من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. فقيام مثل هذا القوس قد يكون لها تداعيات دولية واسعة خصوصا إذا نشأ تحالف إيراني - صيني أو إيراني – روسي وهو الإحتمال

---

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 479.

[2] . ميليسا دالتون، تر: محمد مسعد العربي، " **التفكك الطائفي: سيناريوهات أمريكية محتملة لنهاية الأزمة السورية**"، السياسة الدولية، ماي 2014، تم الإطلاع بتاريخ 10 . 9 . 2016. على الساعة: 16:06. في الموقع: http://www.siyassa.org.eg/newscontent/5/25/2814

الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن إيراني – روسي – صيني، وهذه المخاوف سوف تدفع واشنطن إلى الإصرار على إحداث تغيير في سورية بغض النظر عما إذا كان ذلك يشمل إسقاط النظام أو لا يشمله. فواشنطن لا يعنيها شيء من مطالب السوريين الذين يرون خلاصهم بسقوط النظام، فما يعنيها هو التحول في السياسات السورية بما يضمن إضعاف إيران.[1]

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسقاط النظام السوري بأقل تكلفة وإعتمادها على الضغط الدبلوماسي الذي من شأنه أن يعزز التقارب الروسي للوصول إلى حل لهذه الأزمة، كما أنّ سقوط النظام يؤدي بالضرورة إلى التقارب الأمريكي - الإيراني فيما يخص الملف النووي الإيراني.

2 . روسيا: تمثل سورية أهمية محورية في معادلة القوى الدولية والإقليمية حيث تشكل العلاقة بين روسيا والنظام السوري امتدادا طبيعيا للعلاقة التاريخية بين الإتحاد السوفياتي سابقا والأنظمة الإشتراكية في المنطقة العربية، وقد تزايد توطيد تلك العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس " فلاديمير بوتين " إلى السلطة والذي بدأ بتوظيف وتوجيه السياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النمو السياسي والإقتصادي الروسي، حيث لعبت دورا فاعلا ومؤثرا على الساحتين الإقليمية والدولية.[2] كما تعد سورية من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إلى روسيا، فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذا لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة " سيفاستوبول" إلى مياه البحر الأبيض المتوسط.

[1] . مروان قبلان، مرجع سابق، ص ص. 477 . 478.

[2] . راشد باسم، **المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، وحدة الدراسات المستقبلية، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013، ص. 12.

تزامن نشوب الأزمة في سورية مع استعداد روسيا للعودة إلى تأدية دور على الصعيد العالمي باعتبارها دولة عظمى بعد أن أثبتت نفسها في جورجيا، وبناءا على إنكفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل المباشر استغلت روسيا هذا الإنكفاء لتمنح نفسها دورا مقابلا للإستراتيجية الأمريكية. من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدولة العظمى بتوجهات ذات بعد دولي خارج محيطها الإقليمي.[1]

فمع إنطلاق الأزمة السورية تمحور الموقف الروسي تجاه الأزمة حول نبذ فكرة التدخل العسكري الخارجي للتغير تفاديا للوقوع في الموقفين العراقي والليبي، حيث أكد الموقف الروسي على ضرورة نبذ العنف والدعوة إلى التغيير السلمي والعمل على تقديم الدعم الدبلوماسي ورعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الصراع للتباحث حول المخارج الممكنة للأزمة، وقد رفضت روسيا الدعوات التي وجهت للرئيس بشار الأسد عربيا ودوليا للتنحي والتخلي عن السلطة مطالبة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، كما عملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في الإستراتيجية الأمنية والعسكرية في مواجهة الأزمة من خلال استعمال روسيا إلى جانب الصين حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد أي مشروع قرار يدين النظام السوري وكان هذا أربعة مرات متتالية.[2]

ففي 04 أكتوبر 2011 كان هناك فيتو روسي - صيني مزدوج وجاء ردا على المبادرة العربية الأولى في 10 سبتمبر 2011، حيث كانت أهم بنودها تتعلق بوقف العنف وسحب المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية وإطلاق سراح المعتقلين.[3]

---

[1] . كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية**، مرجع سابق، ص.14.

[2] . على حسين باكير، مرجع سابق، ص. 82

[3] . مروان قبلان، " **الحوار السياسي: جهود للوصول إلى السلام المفقود**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2014، ص. 5.

أما الفيتو الثاني كان في 04 فيفري 2012 وجاء ليمنع تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم الدول الغربية في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية للإنتقال السياسي في سورية التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب في 22 جانفي 2012.

وبتاريخ 19 جويلية 2012 قام الفيتو المزدوج الروسي - الصيني بمنع تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي عنان تحت فقرات من الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري.[1]

أما النقض الرابع الذي استخدمته روسيا والصين كان في 23 ماي 2015 ضد مشروع قرار ينص على إحالة ملف الجرائم المرتكبة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.[2]

والملاحظ أنّ روسيا حسمت موقفها مما يحدث في سورية بإعلان دعمها لنظام الأسد في سورية، حيث أصبحت من أكثر المدافعين عنه في الساحة الدولية، ويعود السبب إلى وقوف روسيا إلى جانب النظام السوري منذ بداية الأزمة إلى العلاقات التي تربط البلدين منذ إستقلال سورية وقيام الإتحاد السوفياتي. وقد ركز العديد من المحللين في شرحهم لهذه السياسة على أهمية الإستثمارات الإقتصادية في دول مثل: ليبيا وسورية أو لأن هناك ارتباطات سياسية تعود إلى عهد الإتحاد السوفياتي.[3]

ومن المعروف أيضا أنّ سورية اعتمدت ومنذ العقد الخامس من القرن الماضي على الإتحاد السوفياتي مصدرا أساسيا في التسليح، وبهذا السلاح خاض الجيش العربي السوري، معاركه وحروبه، تفاعل معها وأتقن استخدامها، وبنى عقيدته القتالية على أساس ما تعلّمه الضباط السوريون في مدارس الإتحاد السوفياتي سابقا وأكاديميته العسكرية، وعلى ضوء

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 481.

[2] . ميليسا دالتون، مرجع سابق.

[3] - Damitry,Gorenburg, **Why Russia Supports Repressive Regines in Syria and the Middle East**, Ponars Eurasia Policy Memo No. 198, june 2012, p. 1.

الخبرات المكتسبة والمعارف التي تّم الحصول عليها، قادوا تشكيلاتهم ومازالوا. فكان ومازال يحقق التعاون العسكري لروسيا أمرين مهمين:

الأول: إقتصادي متمثل في بيع الأسلحة.

والثاني: له علاقة بالأمن القومي: حيث يوجد القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط في مدينة طرطوس السورية، وهنا تكمن أهميتها للأمن القومي الروسي، وبشكل أو بآخر تمنع إكتمال الطوق العسكري الصاروخي الممتد حتى تركيا، ولذلك تنظر روسيا إلى العلاقة مع سورية نظرة إستراتيجية لا تستطيع التخلي عنها، بل تسعى وبشتى الوسائل لتقويتها.[1] ولهذا ترى روسيا أنّ بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفا. فهي لا تريد خسارة سورية كما فعلت مع ليبيا حيث أّنها لم تعترض على تبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 الذي فرضت بمقتضاه منطقة حظر في الأجواء الليبية مع السماح بإتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، وهذا دفع بالحلف الأطلسي التدخل عسكريا، وهو ما شرعت فيه القوات الفرنسية فعلا، ثم لحقتها القوات المشتركة الإيطالية والبريطانية والأمريكية ولم يكن يؤدي ذلك لإنهيار نظام القذافي فقط، وإّنما بمقاييس لغة المصالح الدولية، إنتهاء النفوذ الروسي في ليبيا.[2] لهذا عملت روسيا إلى عدم تكرار السيناريو الليبي فقامت بإدانة كل قرارات مجلس الأمن الدولي التي كانت ضد النظام السوري.

---

[1] . د. يحي سليمان قسام، **روسيا والأزمة السورية**، الفكر السياسي، العددان 46 . 47، شتاء/ ربيع، 2013، ص. 62.

[2] . كتاب مشترك، **" ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012، ص. 8. تم الإطلاع بتاريخ: 20 . 09 . 2016. على الساعة: 13:48. في الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2.

وللإشارة، فإنّ روسيا تريد استعادة دورها في العالم من خلال الإستراتيجية الجديدة التي تعرف ب" الأوراسية الجديدة". إذ حدّد " ألكسندر دوغين" منظر الأوراسية الجديدة في كتابه " أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الجيوبولتيكي" الصادر في عام 1999 المحاور الجيوبولتيكية التي يجب التحالف معها من أجل إقامة الإتحاد الأوراسي.

ويعتبر إيران الحليف الإستراتيجي الأهم لأنها المدخل الروسي إلى الدول العربية والإسلامية في الوطن العربي وآسيا الوسطى والمياه الدافئة.[1] وتعمل روسيا بهذه النظرية الأوراسية منذ الإعلان عن تأسيسها رسميا في موسكو أفريل 2001، على يد ألكسندر دوغين، كما أنّها كانت تيارا داعما أساسيا ل" بوتين" الذي تبناه بدوره، فهذه الإيديولوجية حلّت محل الشيوعية في روسيا تهدف إلى نشر فكرة جديدة عن روسيا تقوم على أساس تجسيد حضارة أوراسيا الجامعة بين السلافية والشعوب الأسيوية.[2]

وبهذا فقد عملت روسيا بحسب النظرية الأوراسية الجديدة فكان موقفها من الأزمة السورية مبنيا على رؤية إستشرافية وإستراتيجية في نفس الوقت. ورأت أنّ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذه الأزمة هو تدخل في الشؤون الداخلية كما حدث في ليبيا والعراق سابقا. فالدول لديها الحق في الدفاع عن سيادتها حسب معاهدة واستفاليا 1648. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإنّ روسيا تشارك إيران في توجيه السياسة السورية والسيطرة عليها في بعض الأحيان، خاصة في المحافل الدولية، ونجحت روسيا في كسب تأييد الصين لمواقفها وسياساتها في المنطقة العربية لإدراكها أنّ الصين في الوقت الراهن تكتفي

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 483.

[2] . المرجع نفسه، ص. 3.

بفتح الأسواق الإقتصادية، ولا تهتم بالأمور الأخرى العسكرية والحربية، ولا بطبيعة الأنظمة القائمة وتوجهاتها.[1]

ولكن، أدى الموقف الروسي من الأزمة السورية إلى خلق موجة من الغضب من طرف الشعب السوري بسبب دعم روسيا النظام السوري، وهذا جعل روسيا محتارة في تعاملها مع هذه الأزمة.

إنّ سياسة روسيا في سورية صعبة ، ومعقدة، ومتشابكة، لأّنها ذات أبعاد داخلية في منطلقها لتأمين الأسواق لصناعتها المتنامية، فسورية تعتبر سوق حالية ومستقبلية للمنتجات الروسية خاصة الحربية منها كما أّنها المصدر الأساس للتسليح في سورية.

أما الخارجية تتطلب البحث عن الآفاق الممكنة لتحقيق التوازنات الإجتماعية بين قوى تضمر لها أشد حالات العداء، حيث تسعى مختلف الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى القوى الإقليمية كإيران والسعودية العمل على السيطرة على سورية فهي تعتبر البوابة إلى الشرق الأوسط. ما أدى إلى روسيا بالوقوف إلى جانب الأزمة السورية ومحاولتها تسوية وضعيتها التي أصبحت تؤرقها رغم الإنتقادات التي تتلقها سواء من الداخل السوري أو من خارج سورية.

3 . الصين: تعتبر الصين الشرق الأوسط عامة وسورية خاصة ذات أهمية إقتصادية وإستراتيجية وأمنية له. ويعود تاريخ العلاقات الصينية - السورية إلى مئات السنين، إذ شكلت سورية الطريق التجاري الذي ربط الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديما. ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي اهتمت بكين بسورية واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن

[1] . د. يحي سليمان قسام، مرجع سابق، ص. 68.

مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، وبلد العبور لمعظم النفط العراقي وكذا السعودي.[1]

ولهذا لعبت هذه العلاقة التي تربط بين البلدين في بلورت النظرة الصينية عن الأحداث التي تجري في سورية، فمنذ بداية إندلاع الأزمة اتخذت الصين موقف المترقب تجاه تلك الأحداث، وقد أكدت الصين على ضرورة وقف العنف الذي يقوم به كل من النظام والمعارضة لأن ذلك يمهد الطريق لبدء حوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية للتوصل إلى حل سلمي، وطالبت النظام باتخاذ الإجراءات الإصلاحية والإستجابة لمطالب الشعب السوري، كما عارضت مبدأ تدويل الأزمة السورية، ورأت أن الحل الأمثل عن طريق الحوار بين أطراف الأزمة، كما عارضت تغير النظام السياسي في سورية بالقوة العسكرية. وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الصيني " تشاي جيون " في جويلية 2012، قائلا: " بأنّ الموقف الصيني حيال ما يجري في سورية مبني على سياسة مسؤولة تنطلق من الموضوعية والعدالة والتمسك بمبادئ القانون الدولي وتهدف إلى تحقيق مصالح الشعب السوري واستعادة الأمن والاستقرار في سورية باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في المنطقة بأكملها ".[2]

ولقد اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالإختلاف عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها، بسبب تناقض التوجهات السياسية للصين مع مثيلتها الأمريكية، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح. إلاّ أنّ

[1] . ساشا العلو، **الدور الصيني في الملف السوري: الأسباب والدوافع**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أفريل 2016، تم الإطلاع بتاريخ 28 . 09 . 2016. على الساعة: 6:27. في الموقع: rawabet center. Com/ archiver/25046.

[2] . أيوب خليل سامي، **موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564، 2 ديسمبر 2012، ص. 26.

الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بحيث أّنه تعدى حدود الإختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة.

وساهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصا في ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حد بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات.[1]

فالموقف الصيني من الأزمة السورية تجاوز حدود عدم الرضا عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر والمعارض لتلك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمت الصين إلى جانب روسيا حق الفيتو للإعتراض على المشروع القرار العربي الأوروبي، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية. فالفيتو الصيني شهد تطورا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين في منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الإقتصادي المتسارع، وإّنما أيضا في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، وهي التي تعد من أقل الأعضاء الدائمين استخداما لحق الفيتو، لتستخدم هذا الحق أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، إثنان منها دعيا إلى تنحي الرئيس السوري، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية. فعارضت الصين أي تدخل

[1] . سنية الحسيني، **" سياسة الصين تجاه الأزمة السورية"، هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟**، المستقبل العربي، برنامج الدراسات الإقليمية، جامعة القدس أبو ديس، فلسطين، ص. 41. تم الإطلاع بتاريخ: 30 . 09 . 2016. على الساعة: 13: 20. على الموقع: .sania-hus@yahoo.com

عسكري في سورية، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها، واللافت أنّ الصين كانت تستطيع مجابهة معظم الدول العربية والغربية عن طريق الإكتفاء بالإمتناع عن التصويت. كما فعلت سابقا حيال القرار الخاص بالأزمة الليبية، خصوصا أنها كانت تعلم سلفا أنّ روسيا سوف تستخدم حق الفيتو لإجهاض مشروع التدخل الدولي ضد نظام الرئيس الأسد، لكن الصين قررت أن تعترض علنية، رغم الإنتقادات الخليجية والأمريكية الشديدة لها.[1]

إنّ السياسة الصينية تجاه الأزمة السورية تحكمها عدة هواجس، وتحديدا ما يتعلق منها بمفرزاتها، ويمكن رد جذر تلك الهواجس لأسباب تتعلق بالمنافسة مع واشنطن، إذ تزامن مع عهد الثورات العربية إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تمركز إستراتيجياتها الخارجية خلال القرن الحادي والعشرين في الإستثمار الدبلوماسي والإقتصادي ضمن منطقة المحيط الهادئ، الأمر الذي يعتبر تهديدا مباشرا للصين في منطقة نفوذها، حيث دعا "باراك أوباما" عام 2012 الولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة منظومتها الدفاعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

كما اعتبرت الصين أنّ المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية تشكل تهديدا يهدف إلى تطويقها أمنيا كما لم تخف قلقها من بيع الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة لتايوان في صفقة قيمتها ستة مليارات دولار.[2] وهنا أشارت صحيفة china daily في مقال بتاريخ 20 سبتمبر 2011 حول الصفقة الأمريكية التي بلغت قيمتها 5.85 مليار دولار إلى تصريح الناطق باسم وزارة الدفاع الصينية الذي قال: " إنّ هذا القرار يدمر العلاقة الأمريكية الصينية لأنه يمس مصالح الصين الجوهرية وسيادة وحدة أراضيها". فبيع

[1] . ساشا العلو، **الدور الصيني في الملف السوري: الأسباب والدوافع**، مرجع سابق.

[2] . سنية الحسيني، مرجع سابق، ص ص. 47 . 48.

الأسلحة لتايوان هو تهديد لوحدة الصين. كما اعتبرت الصين أنّ استقبال الرئيس الأمريكي باراك أوباما لزعيم الأقلية البوذية "الدلاي لاما" في جويلية 2011، وهذا جاء على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية أّنه تدخل في الشؤون الداخلية الصينية.[1] وهذا التدخل الأمريكي أوضحته الصين من خلال إبراز موقفها من الثورات العربية حيث ترفض هذه الأخيرة أي تدخل خارجي في تلك الثورات ، معتبرة أّنه يعكس التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهنا تؤكد الصين على حق العرب في تقرير الشكل الديمقراطي الذي يناسبهم وطبيعة التنمية التي يحتاجون إليها، وليست تلك المفروضة عليهم من الخارج.

هذه السياسة الصينية التي تدعو إلى تكريس مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تتفق مع سياسة روسيا ويعتبرها الطرفان مبدأ إستراتيجي في العلاقات الدولية، وهنا فإنّ الصين في تدخلها في الأزمة السورية تراعي العلاقة التي تربط روسيا بسورية.

أما الهاجس الأخر يتعلق بتنامي الدور التركي، فلقد ساهم وضع الدرع الصاروخية للناتو في تركيا بتزايد ضرورة تدخل الصين ضمن معادلة الشرق الأوسط، وفي ظل الدور التركي الصاعد فيها، وحساسية العلاقات التركية – الصينية، بسبب الإمتداد التركي داخل الصين في إقليم " سانكيانج" المسلم، حيث يوجد في الصين نحو 25 مليون مسلم، ما جعلها تخشى من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها.[2]

---

[1] . وليد عبد الحي، **" محددات السياسة الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية"**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 03 . 04 . 2012. ص ص. 7 . 8. تم الإطلاع بتاريخ: 30 . 09 . 2016. على الساعة: 14:38. في الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm.

[2] . المرجع نفسه، ص. 48.

من خلال كل هذه المعطيات التي تحرك التدخل الصيني في سورية ووقوفه إلى جانب نظام بشار الأسد، فإنّ كل القرارات التي اتخذتها الصين اتجاه الأزمة تعتبر بالدرجة الأولى كردة فعل على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ. وكذلك فإنّ الصين تسعى إلى إبراز نفسها لاعبا جديدا في منطقة الشرق الأوسط بما يتماشى مع مصالحها فيها، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز. أضف إلى هذا فإن الصين ترغب في لعب دور دبلوماسي وسياسي يتناسب مع قدراتها الإقتصادية والعسكرية وفقا لما تمليه شروط علاقاتها الدولية.

4 . الإتحاد الأوروبي: لطالما اقتنع الإتحاد الأوروبي بأنّ عليه أن يعزز تواجده على الساحة الشرق الأوسطية، والتي تعد سورية جزءا أساسيا منها، غير أنّه لم يوفق في ذلك. فمن وجهة النظر السورية الرسمية فالإتحاد الأوروبي ما هو إلاّ تعبير عن تجمع إقليمي غير محدد الهوية وتنقصه الرؤية السياسية الواضحة.[1]

مع إنطلاق الشرارة الأولى للأزمة السورية كانت سياسة الإتحاد الأوروبي كمؤسسة إنعكاس لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا باعتبارها الممول الرئيسي للدول الأوروبية خاصة في المجال الإقتصادي.

فمنذ بداية الأزمة السورية اعتمدت دول الإتحاد إستراتيجية فرض العقوبات الإقتصادية وإصدار التصريحات التي كانت لا تربك النظام السوري ولا تخيفه، فالإتحاد الأوروبي كان أدرى بصعوبة التأثير في الحكومة السورية، كما أنّه واع إلى أهمية الدور الذي يمكن أن

[1] . براء ميكائيل، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وإفتقاد التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أفريل 2012، تم الإطلاع بتاريخ:02 . 10 . 2016. على الساعة: 14:38. في الموقع: studies.aljazeera.net/ar/reports2012/04/20124514224151html.

تقوم به الدول التي كانت تساند النظام السوري كروسيا، الصين وإيران في تطوير قدرات النظام السوري للإلتفاف على حزمة العقوبات الإقتصادية المفروضة عليه.[1]

من جهة أخرى، فإنّ مواقف دول الإتحاد الأوروبي غير موحدة حيث أن للعقوبات الإقتصادية الأوروبية في الحقيقة وقع أكبر على سورية وهذا راجع إلى تفاعل بلدان الإتحاد الأوروبي مع سورية على المستوى الإقتصادي أكثر بكثير من تعامل الولايات المتحدة الأمريكية معها، والدليل على ذلك أن ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا تشكل الدول الأكثر إستهلاكا للنفط السوري، ولكن مع إعلان الإتحاد الأوروبي تبنيه قرار المجلس تحت رقم 2011/878 الذي يحظر إستيراد النفط السوري تأثرت العلاقة الإقتصادية بين سورية وهذه الدول.[2]

إنّ دول الإتحاد الأوروبي كانت دائما معارضة لنظام بشار الأسد إذ إعتبرته نظام مستبد وقامع لحرية شعبه. وأوضحت هذا الموقف من خلال الهجوم الدبلوماسي المنسق من طرف زعماء فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي وقال رئيس الوزراء البريطاني في هذا الصدد " دايفد كاميرون" والرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل" بيان مشترك: " تعتقد دولنا الثلاث أنّ الرئيس الذي يلجأ إلى القوة العسكرية الغاشمة ضد أبناء شعبه والذي يتحمل مسؤولية الوضع، ندعوه إلى مواجهة واقع أنّ الشعب السوري يرفض نظامه بكليته وإلى التنحي من أجل مصلحة سورية الفضلى ووحدة أبنائها "[3]. وهنا الإتحاد الأوروبي يؤكد دعمه

[1] . المرجع نفسه.

[2] . دافيد دابليوليش، **سورية "سقوط مملكة الأسد"**، مرجع سابق، ص. 212.

[3] . المرجع نفسه، ص. 214.

للمعارضة السورية وحتى أّنه وافق على تسليحها في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري الذي انعقد في قطر في 2013.

إن سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه الأزمة السورية سياسة مشابهة للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا قلّما تميز صوت الإتحاد بفعالية. فعلى الإتحاد الأوروبي بلورت سياساته واستراتيجيته وفقا لما تقتضيه مصلحته وبعيدا عن إغراء الإصطفاف إلى جانب أي من القوى العظمى، وممارسة الإتحاد أدوارا متزايدة للضغط على العناصر الفاعلة في الأزمة السورية.

المبحث الثالث: المبادرات والحلول الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة السورية

مع تفاقم وتأزم الوضع في سورية الذي بات يشكل خطرا على مصالح الدول التي لها علاقة مع المنطقة خاصة منها الدول الكبرى الأمر الذي أدى إلى تدخل تلك القوى بشكل مباشر لإيجاد حل لهذه المعضلة وفق مصالحهم، فكثرت جلسات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية، وكذلك مؤتمرات مختلفة تارة تحت إسم " أصدقاء الشعب السوري"، وتارة أخرى تحت أسماء متعددة، وكان هدفها واحد هو إيجاد حلول ولو جزئية للأزمة. إذ أصبحت الأزمة السورية إحدى كبرى أزمات الشرق الأوسط التي ألقت بظلالها على الدول المجاورة.

المطلب الأول: الجهود الإقليمية لحل الأزمة السورية

مبادرات جامعة الدول العربية: كانت جامعة الدول العربية السباقة في محاولتها لملمة الوضع السوري فأرسلت بعثة مراقبين لتطلع على الوضع الإنساني في سورية بعد أن وافقت الحكومة السورية على ذلك. وهذا حتى تتمكن الجامعة العربية من إتخاذ قرارات حسب الوضع السائد في سورية. ومن خلال ذلك قام الدكتور " نبيل العربي" بعد أيام من تولي مهام منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية بزيارة إلى سورية بتاريخ 13 جويلية

2011، حيث أجرى محادثات مع الرئيس بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير الخارجية السيد "وليد معلم"، وأكد الأمين العام في مباحثاته مع القيادة السورية على ضرورة تحقيق الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والإنتهاكات المرتكبة بحق المدنيين السوريين، مشددا على أهمية التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية يضمن تلبية تطلعات الشعب السوري وإحتواء التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة. ولكن هذه المحادثات لم تجدي نفعا إذ تدهورت الأوضاع السورية إلى الأسوأ ما أدى إلى مناقشة مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في 27 أوت 2011 إلى ضرورة وضع حد لإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الأوان وإحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة.[1]

وهذه المأساة جعلت المجلس يطلب من الأمين العام القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق لنقل مضمون **" المبادرة العربية لحل الأزمة السورية"**، وبتاريخ 09 سبتمبر2011 قام الأمين العام بزيارة إلى سورية حاملا ما عرف ب**المبادرة العربية الأولى** والتي طرحت خطة متكاملة للإنتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي.[2] وهنا صّرح نبيل العربي للصحافيين بمطار القاهرة عقب عودته من زيارته الهامة إلى سورية أنّ مباحثاته مع الرئيس بشار الأسد تناولت مخاطر الأزمة التي تمر بها بلاده، ونتائج إجتماع مجلس الجامعة الأخير، وكان الحديث صريحا حول مختلف الأبعاد المتصلة بهذه الأزمة وتداعياتها.

---

[1] . **أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية**، 7 . 09 . 2014. تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 10 . 2016. على الساعة: 23:06. في الموقع:
www.leagueofarabstates.net/ar/issue-challeng/Page/LASefforts-details-aspx?RID=8.

[2] . كتاب مشترك، **" مقترحات دي ميسورا في سورية تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014، ص. 6. تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 10 . 2016. على الساعة: 23.18. في الموقع:-http://www.dohainstitute.org/release/96f6aedd-7754-40ea-966e-c0109c2e631f.

كما أكد الأمين العام على الموقف العربي الداعي إلى إيجاد مخرج سياسي لإنهاء الأزمة، مشددا على أهمية إتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لأعمال العنف بكل أشكاله، وضمان الإنتقال إلى وضع يتم فيه تحقيق طموحات الشعب السوري في التغيير والإصلاح. بالإضافة إلى تأكيد الأمين العام على ضرورة الإسراع بتنفيذ هذه الخطوات والإجراءات من خلال برنامج زمن محدد، وعلى أهمية أن نرى نتائج فعلية على الأرض بأسرع ما يمكن بحيث يشعر جميع المواطنين السوريين بأنه قد تّم الإنتقال فعليا إلى مرحلة جديدة تتحقق فيها عملية التغيير والإصلاح السياسي المنشود.[1]

وعلى الرغم من هذه المجهودات والمساعي التي قدمتها الجامعة العربية إلاّ أنّ النظام السوري لم يتجاوب معها، ما جعل الجامعة العربية تتخذ مقترحات جديدة في إطار المبادرة نفسها، إذ أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراره رقم 7534 بتاريخ 16 أكتوبر 2011 الذي وجه بتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر، وعضوية السادة وزراء خارجية الجزائر والسودان وسلطنة عمان ومصر والأمين العام للجامعة، كما انضمت العراق لاحقا إلى عضوية هذه اللجنة بناءا على طلبها. وكانت مهمة هذه اللجنة الإتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف والإقتتال ورفع كل المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري. وبتاريخ 27 أكتوبر 2011 قامت هذه اللجنة بزيارة إلى سورية، حيث جرى التباحث مع القيادة السورية في عناصر المبادرة العربية المقترحة لحل الأزمة السورية.[2]

---

[1] . خبر صحفي، **مباحثات الدكتور نبيل العربي مع الرئيس بشار الأسد حول الأوضاع في سوريا**، جامعة الدول العربية، المكتب الصحفي، 10 . 9 . 2011. تم الإطلاع بتاريخ: 3 . 10 . 2016. على الساعة: 13:22. في الموقع: .www.lasport.org

[2] . **أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية**، مرجع سابق.

وفي تاريخ 2 نوفمبر2011 أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم 7436 الذي قبل بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل العربية التي سبق وأن قدمتها اللجنة الوزارية العربية التي تنص على ضرورة التزام سورية بالتنفيذ الفوري والكامل بما جاء فيها من بنود. لكن الملاحظ أنّ النظام السوري لم يلتزم بتنفيذها وذلك بعد لقاءات عديدة حاول أن يماطل فيها مع اللجنة الوزارية العربية ولم تتحمس المعارضة لها أيضا.[1] وبهذا حاولت الجامعة العربية أن تتخذ أسلوب آخر في التعامل مع الأزمة السورية. وفي ضوء تصاعد العنف اتخذ مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري القرار رقم 7438 بتاريخ 11 ديسمبر2011 الذي قرر بموجبه تعليق مشاركة وفود الحكومة السورية في إجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية.

كما قرر المجلس توقيع عدة عقوبات إقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، داعيا المعارضة السورية إلى توحيد صفوفها والإجتماع في مقر الجامعة للإتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الإنتقالية المقبلة. وحتى تضمن الجامعة العربية تطبيق النظام السوري لخطة العمل العربية قامت بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية والمكلفة بالتحقق من بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، ولقد وقعت الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على البروتوكول في 20 ديسمبر2011 وكان "محمد أحمد مصطفى الدابي" من جمهورية السودان رئيسا لبعثة مراقبي الجامعة العربية.[2] بدأت البعثة بالعمل والإنتشار في أنحاء

---

[1] . كتاب مشترك، **" مقترحات دي ميسورا في سورية تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة"**، مرجع سابق، ص. 7.

[2] . محمد أحمد مصطفى الدابي، **تقرير: رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية للفترة من 2011/12/24 إلى 2012/1/18**، جامعة الدول العربية، 24 . 1 . 2012. ص.1.

سورية لرصد مختلف الأوضاع التي كانت تسودها، ودام عمل مراقبي الجامعة العربية حوالي شهر وهي تترقب سورية. إذ أنّ الأوضاع في سورية في هذه الفترة تدهورت ودق ناقوس الخطر فيها وشهدت تصاعد في معدلات العنف وصل إلى درجة وجود تهديدات باستهداف المراقبين، وهو ما يحول دون مواصلتهم مهامهم.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء استمرار أعمال العنف في سورية، وبعد أن لجأت الحكومة السورية إلى تصعيد الخيار الأمني، قرر الأمين العام نبيل العربي وقف نشاط بعثة المراقبين بشكل فوري وإعادتهم إلى مواقعهم.

وبعد أن فشلت بعثة المراقبين العرب التي وصلت طلائعها إلى دمشق أواخر ديسمبر 2011. في وضع حد للعنف في سورية طرحت الجامعة العربية في 22 جانفي 2012 **مبادرتها الثانية** التي نصت على نقل الرئيس السوري صلاحياته إلى نائبه، والتي رفضها النظام السوري. ولذلك رفعت الجامعة العربية المبادرة إلى مجلس الأمن لكن روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو للحيلولة دون صدور قرار بهذا الشأن.[1]

ورغم موقف الجامعة العربية الذي ينبني على مسألة مبدئية وهي عدم إعطاء القوى الأجنبية فرصة للتدخل في سورية، لأنّ تدخلاتها عادة ما لا تكون منزهة عن المطامع. ويتأسس هذا الموقف على خلفية تضع في اعتبارها أنّ سورية كدولة وليس كنظام هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

فالجامعة العربية كانت تعالج الأزمة السورية تدريجيا، ولكن سورية تعاملت مع المبادرة العربية كأنّها مؤامرة تمهد للتدخل الأجنبي كما في حالة ليبيا، وهي في تعاملها هذا عملت

[1] . كتاب مشترك، " **مقترحات دي ميسورا في سورية تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة**"، مرجع سابق، ص. 2.

على إفشال المبادرة فبدا وكأنها تتواطأ مع المؤامرة، إذا صحّ وجودها وتقرب التدخل الأجنبي.

ومن المعلوم، أنّ قرارات الجامعة العربية جاءت كأول موقف عربي جماعي رسمي يناقض روايات النظام السوري بأنّ سورية تجابه مؤامرة دولية كبرى وأنّ عملياته أمنية ضد مسلحين وليست لقمع ثورة شعبية. فمن الناحية العملية لاشك أنّ المبادرة العربية تدين النظام السوري وتصرفاته من حيث المبدأ، ولا تصدق روايته للأحداث.[1]

كانت الأزمة السورية تلقى إهتماما كبيرا من طرف دول الجامعة العربية إلاّ أنّ ذلك لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية، وهذا بسبب عدم ثقة النظام السوري بقرارات الجامعة العربية التي كانت في بدايتها تخدم النظام ولكن مع إنتشار أعمال العنف والقمع أصبحت الجامعة ضده. ومع ذلك لم يتخوف النظام السوري من تلك القرارات التي اعتبرها مجحفة في حقه ويعود ذلك إلى وجود قوى كبرى تدعم النظام كروسيا وإيران، ما جعل الجامعة العربية تلجأ إلى إحالة القضية إلى مجلس الأمن وبطبيعة الحال التدخل الأجنبي.

المطلب الثاني: الجهود الأممية لحل الأزمة السورية

تعددت الإجتماعات والمبادرات الخاصة بالأزمة السورية منذ اندلاعها وهذا بسبب ثقل الأزمة السورية على المستوى الدولي، فسارعت الدول الكبرى إلى المشاركة في هذه المؤتمرات واعتبروا أنّ ملف القضية السورية هي قضيتهم. خاصة بعد أن أقّرت الجامعة العربية بعدم تمكنها من حل الأزمة السورية لوحدها.

[1] . كتاب مشترك، **تقدير موقف: هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا؟**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011، ص ص. 2 . 5. تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 10 . 2016. على الساعة: 23:37. في الموقع: . www. dohainstitute : org

بعد أن أصبحت الأزمة السورية بيد الأمم المتحدة لجأت هذه الأخيرة في أولى خطواتها إلى إرسال مبعوثين أمميين إلى سورية، حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" والأمين العام لجامعة الدول العربية " نبيل العربي" في 20 فيفري 2012 على تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي عنان" مبعوثا مشتركا إلى سورية.[1]

1/ كوفي عنان: بدأ كوفي عنان برسم خطته منذ تم تعيينه في فيفري 2012 أين كانت تفرض وقفا لإطلاق النار من جميع الأطراف إبتداءا من 15 أفريل 2012، وتتألف خطة عنان من ستة نقاط كان من المقرر أن يعمل طرفي الصراع على تنفيذها أي النظام السوري والمعارضة السورية، إلاّ أنّ أحدا من الأطراف لم يلتزم بخطته. وكان مصير خطته الفشل مثلها مثل مبادرة الجامعة العربية. وأرجع كوفي عنان بدوره فشل خطته إلى المجتمع الدولي الذي لم يحصل على الدعم المطلوب منه، مشيرا أيضا إلى أنّ عدم وجود التوافق بين أعضاء مجلس الأمن الدولي حال دون خطته للسلام. وهنا قرر كوفي عنان التخلي عن مهمته وعدم البقاء في منصبه وتقديم استقالته في 2 أوت 2012. وتعتبر خطة عنان من أكثر المحاولات الدولية الجدية لتسوية الأزمة السورية دبلوماسيا.[2]

2/ الأخضر الإبراهيمي: بعد إستقالة كوفي عنان من منصبه أعلنت الأمم المتحدة رسميا في 17 أوت 2012 تعيين الدبلوماسي الجزائري " الأخضر الإبراهيمي" كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية، وطالب " بان كي مون" الدول دائمة العضوية بمجلس

---

[1] . وحدة تحليل الدراسات السورية، **تحليل سياسات مؤتمر السلام السوري جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014، ص. 3. تم الإطلاع بتاريخ:4 . 10 . 2016. على الساعة: 16:24. في الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/3816fc82456c-4acf-a54b-987b2f789b.

[2] . جهاد روج، **الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي**، وكالة أنباء هاوار، 18 . 11 . 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 4 . 10 . 2016. على الساعة: 16:26. في الموقع:
www.hawarnews.com.

الأمن بدعم جهود الممثل المشترك، وأكد على ضرورة قيام الدول الخمس الكبرى باتخاذ موقف موحد داعم للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والجامعة العربية بشأن الأزمة السورية.[1]

وفي أول لقاء الإبراهيمي مع الأمين العام للأمم المتحدة " بان كي مون" في نيويورك قال الإبراهيمي أنّ حجم مهمة إنهاء النزاع في سورية بين النظام ومعارضيه مخيف. مشيرا إلى أّنه سيضع الشعب السوري فوق مصالح الجميع.

بدأ الإبراهيمي مهمته في سورية بمشاورات عقدت في دول أوروبية في البداية، ثم توجه إلى سورية وأجرى عدة لقاءات مع النظام، كما التقى في كل من تركيا ومصر وروسيا مع بعض أطراف المعارضة السورية. واستمرت اللقاءات والمناقشات فترة طويلة دون حدوث تطورات على أرض الواقع، وبقيت سورية تعيش حالتها المأساوية الممتدة منذ قرابة خمس سنوات.[2] وكان الإبراهيمي قد واجه نفس العقبات التي واجهها كوفي عنان، وكادت هذه العقبات أن تجعله يستقيل لولا ظهور الجهد الأمريكي والروسي في العمل على حل الأزمة السورية من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف 2 بعد فشل مؤتمر جنيف 1 الذي كان خاصا بأصدقاء سورية.[3]

وبعد نفاذ محاولات الإبراهيمي لإيجاد حل في سورية قّدم تصورا لمجلس الأمن الدولي قبل أن يقدم استقالته، والتصور الذي قّدمه تضمن تطبيق القرار 2139 المعني بإيصال المساعدات الإنسانية، ثم خفض العنف ووقفه، وتشكيل هيئة تنفيذية تؤدي إلى الإنتقال إلى سورية جديدة وتنظم حوارا وطنيا وتجري مراجعة للدستور وتنظم إنتخابات على

---

[1] . **أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية**، مرجع سابق.

[2] . جهاد روج، **الأزمة السورية والحل المتمثل بسوريا الديمقراطي**، مرجع سابق.

[3] . وحدة تحليل الدراسات السورية، **" تحليل سياسات مؤتمر السلام السوري جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**، مرجع سابق، ص.3.

أساسه، وإنهاء تدفق الأسلحة إلى سورية. وبعد ذلك قدّم استقالته من مهنته في سورية بعد أن أعلن فشله وفشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل للأزمة السورية.[1]

3/ ستيفان دي ميستورا: إثر إستقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه، تواصلت المشاورات والإتصالات بين الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة " بان كي مون" حول الإتفاق على تعيين " ستيفان دي ميستورا" مبعوثا للأمم المتحدة إلى سورية وكان ذلك في مطلع 2014، حيث تزامن تعيينه إنسداد أفق الحل السياسي في الأزمة السورية، بعد فشل مؤتمر جنيف 2 وعجز الأطراف عن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة، ثم إصرار النظام على إجراء الإنتخابات الرئاسية في 3 جويلية 2014 والتي نسفت ما تبقى من آمال المبعوث السابق الأخضر الإبراهيمي بشأن بيان جنيف 1.[2]

وبعد تولي دي ميستورا منصبه قدم وثيقة للحل السياسي والتي تمر عبر ثلاث مراحل لتنفيذ بيان جنيف وكانت تدعو الوثيقة إلى:

– تشكيل هيئة إنتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة، ومجلس عسكري مشترك من النظام والمعارضة السورية في مرحلة إنتقالية توصل البلاد إلى إجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية برعاية الأمم المتحدة.

– كما تقترح الوثيقة خريطة طريق لتنفيذ بيان جنيف، وهي الأخرى مقسمة إلى ثلاث مراحل:

---

[1] . المرجع نفسه.

[2] . كتاب مشترك، **" مقترحات دي ميسورا في سورية تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة"**، مرجع سابق، ص.2.

1 . مرحلة التفاوض، 2 . مرحلة وقف إطلاق النار، 3 . إنشاء هيئة حاكمة إنتقالية بسلطة مطلقة في جميع الشؤون العسكرية والأمنية.

– كما دعت الوثيقة في مرحلتها الأخيرة إلى مرحلة الدولة السورية في شكلها النهائي حيث تؤدي المرحلة الإنتقالية إلى الوصول إلى إنتخابات رئاسية وبرلمانية.

ولكن، رغم هذه المحاولات التي دعا إليها دي ميستورا لتحقيق الهدنة والسلام في سورية، لقت هذه الوثيقة رفضا من طرف المجموعات المسلحة المعارضة في مدينة حلب الشمالية خاصة المتعلقة منها بتجميد القتال في المدينة، وهذا ما يوجه ضربة للجهود التي يبذلها ستيفان دي ميستورا في سبيل تحقيق السلم والأمن في سورية.

ولا يزال دي ميستورا يلتقي بجميع الأطراف المعنية بالأزمة السورية سواء بالداخل أو الخارج بهدف توضيح خطته والعمل عليها، إلاّ أّنه لم يصل إلى نتيجة، وما تزال جهوده مستمرة لإخراج البلاد من حمام الدم الذي تمر به منذ أكثر من أربعة سنوات.[1]

كل هذه الجهود المبذولة من طرف مبعوثي الأمم المتحدة لم تلقى أي دعم من طرف النظام والمعارضة السورية للتوصل إلى حل وسطي يرضي طرفي النزاع، بل كل الجهود حكمت بالفشل وعدم القدرة على التحكم ولو نسبيا في الوضع السوري الذي بات يتدهور أكثر فأكثر وهذا ما أدى إلى صعوبة إيجاد حل نهائي للأزمة السورية.

أهم المؤتمرات التي عقدت بشأن إيجاد حل للأزمة السورية هي كالآتي:

1/ مؤتمر جنيف1: في 30 جوان 2012، استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية ضم كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية الإتحاد الروسي، وتركيا والصين والعراق رئيسة مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، وفرنسا وقطر رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سورية،

[1] . جهاد روج، **الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي**، مرجع سابق.

والكويت رئيسة مجلس وزراء التابع لجامعة الدول العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلة الإتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، بوصفهم " مجموعة العمل من أجل سورية " برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية " كوفي عنان" وكان هذا المؤتمر بدعوة منه إذ تبنى ستة نقاط أساسية لحل الأزمة السورية عرفت بخطة كوفي عنان وجاءت كالآتي[1]:

1/ يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الستة وقرار مجلس الأمن وتحقيقا لهذه الغاية يجب:

– الإلتزام بالعمل مع عنان من أجل عملية سياسية يقودها السوريون.

– الإلتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف إستخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

– تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات إلى جميع المناطق المتضررة من القتال.

– الإفراج عن جميع من جرى إعتقالهم تعسفيا، بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

– الإتفاق على ضمان حرية حركة الصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

[1] . إعداد وحدة البحث والتقصي، **مؤتمر جنيف الأول من أجل سوريا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 15 . 09 . 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 8 . 10 . 2016. على الساعة: 13:37. في الموقع: www.syrianside.com/articles/47.

– الإتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنّها حقوق مضمونة قانونيا.[1]

2/ يجب على جميع الأطراف في جميع الظروف أن تبدي الإحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة وفي جميع الحالات.

3/ يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فورا وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل إلتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.[2]

وأعلن البيان أنّ أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة إنتقالية من خصائصها:

– توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه كافة السوريين.

– تحديد خطوات وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل.

– أن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ الأمن والهدوء والإستقرار للجميع.

– أن يتم التوصل لهذه المرحلة الإنتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف.[3]

وحدد البيان الخطوات الرئيسية في المرحلة الإنتقالية وهي:

---

[1] . المرجع نفسه.

[2] . هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، **دراسة حول بيان جنيف 1**، تم الإطلاع بتاريخ: 8 . 10 . 2016. على الساعة: 14:28. في الموقع: http:// syrianncb. org/2014/06/12.

[3] . **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا... حقائق ومعلومات**، 22 يناير 2014، تم الإطلاع بتاريخ: 9 . 10 . 2016. على الساعة: 23:57. في الموقع: www.bbc.com/arabic/middleast/2014/01/140/22-geneva2-syria.analysis.

– إقامة هيئة حكم إنتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الإنتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الإنتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة.

– الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولابد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مجدية، أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.

– على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تعرض نتائج الصياغة الدستورية على الإستفتاء العام.

– بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لإنتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.

– من الواجب أن تمثل المرأة تمثيلا كاملا في جميع جوانب العملية الإنتقالية.[1]

ورغم أنّ مؤتمر جنيف الأول كان أول محطة دولية دعمتها الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية، إلا أن مقررات المؤتمر بقيت حبرا على ورق بسبب عدم تنفيذ الأطراف المعنية لبنود الإتفاق.

كما أدى الإختلاف الروسي – الأمريكي حول الرئيس بشار الأسد، فروسيا ترى أن الحل السلمي للأزمة يكون ببقاء الأسد في الحكم، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن حل الأزمة السورية يكون بتنحي الأسد من السلطة.

[1] . **إتفاق جنيف 1**، قطر: شبكة الجزيرة الإعلامية، 26 . 1 . 2014، تم الإطلاع بتاريخ: 9 . 10 . 2016، على الساعة: 20:18، في الموقع:
www.aljazeera.net/news/reporstsandinterviews/2014/1/26.

فهذا الإختلاف بين رؤية الدولتين أدى إلى إستقالة المبعوث الخاص للأمم المتحدة " كوفي عنان". وبالتالي فمؤتمر جنيف الأول حكم عليه بالفشل.

2/ مؤتمر جنيف2: هو مؤتمر دولي مقترح دعمته الأمم المتحدة بهدف إنهاء الأزمة السورية، من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة إنتقالية في سورية مع صلاحيات تنفيذية كاملة. وكان برعاية مبعوث الأمم المتحدة للسلام في سورية " الأخضر الإبراهيمي" الذي كان وراء إعداد ورقة النقاط الثماني عبر وسيطه " نضال السبع" والرئيس الفلسطيني " محمود عباس" التي شكلت الأرضية المناسبة لإنعقاد مؤتمر جنيف الثاني، هذه الأجواء الإيجابية أدت إلى تعاون وثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد حددت الأمم المتحدة يوم 22 جانفي 2014 موعدا لمحادثات السلام.[1]

وشارك في المؤتمر حوالي أربعين دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وتركيا وألمانيا وإيطاليا والسعودية والإمارات والأردن ومصر وقطر، بالإضافة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من دعوة الأخضر الإبراهيمي إيران للمشاركة في المؤتمر، إلا أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمعارضة السورية اعترضت على مشاركة إيران، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى سحب الدعوة بذريعة أنها لم تدعم الإتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر جنيف الأول حول الإنتقال السياسي في سورية.[2]

---

[1] . **مؤتمر جنيف 2 للسلام في سوريا**، تم الإطلاع بتاريخ: 9 . 10 . 2016. على الساعة: 22:40. في الموقع: .http://ar.wikipedia-org/wiki

[2] . عبد الرحمن سراج، **تقرير: تقييم مسار الحل السياسي في سوريا**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، برق للأبحاث والدراسات، 12 . 10 . 2016. تم الإطلاع بتاريخ: 14 . 10 . 2016. على الساعة: 21:25، في الموقع: .politics-dz.com/threads

واعتبر وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروف" أنّ سحب الدعوة من إيران لحضور مؤتمر جنيف الثاني الخاص بسورية كان خطأ. وقال لافروف في مؤتمر صحفي بموسكو: " إن هناك شيئا من التحايل في إستبعاد إيران عن المؤتمر، وأضاف أنّ تغيير النظام ليس جزءا من المبادرة الروسية – الأمريكية الخاصة بالتسوية السياسية في سورية. وشدد على أنّ المطالبة بتغيير النظام كشرط مسبق هو تفسير غير نزيه لبيان جنيف الأول الذي كان منذ البداية يؤكد على أنّ هدفه الأول هو تغيير النظام. كما أكد الوزير أنّ روسيا ستذهب إلى مؤتمر جنيف 2 وستبذل كل ما بوسعها من أجل إنجاحه، لكنه أعرب من جهة أخرى عن أسفه لأنّ الوضع المتعلق بسحب الدعوة من إيران لن يساهم في تعزيز سمعة الأمم المتحدة".[1]

ومنذ الجلسة الأولى للمؤتمر بدا واضحا أنه لن يسفر عن نتائج ملموسة، وهذا راجع إلى أنّ الطرفين الرئيسيين لديهما أهداف متناقضة تماما. فالحكومة السورية أكدت مرارا أنّ مسألة رحيل الأسد ليست محلا للتفاوض، بينما يؤكد إئتلاف المعارضة أنه يجب ألا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الإنتقالي التي نص عليها بيان جنيف 1.

ولهذا رفض الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة والأزمة السورية المشاركة في جنيف 2 دون ضمانات بأن الأسد يتخلى عن السلطة، لكن الضغوط من الحلفاء الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة. من جانبه قال رئيس الإئتلاف " أحمد الجربا" إنّ الإئتلاف لم يساوم على أهدافه، وأضاف عقب تصويت الإئتلاف لصالح المشاركة. " طاولة المفاوضات بالنسبة لنا هي طريق ذو اتجاه واحد لتلبية مطالب الشعب السوري وأولها تنحية القاتل عن السلطة، أنا أؤكد لكم أننا لسنا قليلون أو ضعفاء، إنما معنا شعوب العالم الحرة ".

[1] . المرجع نفسه.

وكان المجلس الوطني السوري وهو من أكبر كتل المعارضة السورية قد أعلن انسحابه من إئتلاف المعارضة رافضا المشاركة في المؤتمر، معتبرا أنّ المشاركة تمثل تراجعا عن تعهده بعدم الدخول في حوار قبل رحيل الأسد عن السلطة. كما رفضت لجنة التنسيق الوطنية وهي من قوى المعارضة في الداخل المشاركة، بينما أعلنت القوى الكردية رغبتها في إرسال وفد للمشاركة في جنيف على أن لا يكون جزءا من وفد الإئتلاف المعارض.

أما عن القوى الميدانية على الأرض، فقد أعلن رئيس المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر في 26 نوفمبر 2013 رفضه المشاركة لأّنه لم يتم الإعلان صراحة أنّ المؤتمر سيفضي إلى تنحي الأسد عن السلطة.

ومن جانبها حذرت الجبهة الإسلامية، وهي تحالف قوي من الجماعات الإسلامية المقاتلة أنها ستعتبر المشاركة في جنيف بمثابة خيانة.[1] وبالتالي فلقد أدى الإنقسام في صفوف المعارضة بين مؤيد ومعارض للمفاوضات إلى انعكاس سلبي على نتائج المؤتمر، بالرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وصفت المؤتمر بأنه فرصة للمعارضة السورية لكي تحقق أهداف الشعب السوري وثورته، بالرغم من أن تحقيق تقدم ملموس أمر في غاية الصعوبة.

والملاحظ أيضا، أن في بداية الجولة الأولى من مفاوضات جنيف 2 كان هناك غياب الراعيين الرسميين للمؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ما أدى إلى نشوء ما يشبه حوار الطرشان بين الطرفين السوريين المتفاوضين بوساطة المبعوث الأممي " الأخضر الإبراهيمي"، فبمجرد إنتهاء إحتفالية المؤتمر غادر مسؤولوا الملف الروسي في الخارجية الروسية " غينادي غاتيلوف" و" ميخائيل بوغدانوف" مع وزير الخارجية الروسي

[1] . **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا... حقائق ومعلومات**، مرجع سابق.

"سيرغي لافروف" إلى موسكو، مما أدى إلى غياب الضغوطات الكافية على وفد النظام لإظهار الجدية في العملية التفاوضية. بالإضافة إلى وجود تسريبات داخل المؤتمر حول حوار روسي أمريكي وإيراني في مدينة بيرن السويسرية حول الأزمة السورية، ما جعل المعارضة ترى بأن المفاوضات الجدية تجري هناك وليس في مؤتمر جنيف 2.[1]

وبذلك، لم تحقق الجولة الأولى من مفاوضات جنيف أي نتائج خاصة على الصعيد الإنساني. وكانت بداية الجولة الثانية في فيفري 2014 هي الأخرى لم تتوصل إلى إيجاد حل للأزمة السورية خاصة بعد إعلان بشار الأسد ترشحه للإنتخابات الرئاسية للمرة الثالثة واستبعد الأسد فكرة تقاسم السلطة مع المعارضة، داعيا مؤتمر جنيف 2 إلى التركيز على "حربه ضد الإرهاب".

فعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأمريكي " جون كيري" إستحالة إستعادة بشار الأسد شرعيته بعد رده الوحشي على شعبه، إلا أن وزير الخارجية السوري " وليد معلم" أكد أنه لا يحق لأي كان أن يسحب الشرعية عن الأسد سوى الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، قال وزير المصالحة الوطنية السوري " علي حيدر": " لا تتوقعوا شيئا من جنيف 2، فلن يحل جنيف 2 أو 3 أو 4 الأزمة السورية، الحل بدأ وسيستمر عبر الإنتصار العسكري للدولة. وحتى في حال التوصل إلى أي نوع من التسوية السياسية فسيكون من المستحيل تقريبا تطبيقها على الأرض، إذا أخذنا بعين الإعتبار أن معظم الفصائل الرئيسية المقاتلة على الأرض غير راضية عن مؤتمر جنيف 2".

واستمرت المفاوضات لعدة أسابيع دون أن تتمخض عن أي نتائج، فقدم المبعوث الأممي للشعب السوري إعتذارا عن عدم التوصل إلى حل سياسي لوقف العنف المسلح في سورية

[1] . كتاب مشترك، **توافق المكرهين: إستراتيجيات تجنب الفشل في سوريا**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 6 . 4 . 2014، ص. 8. تم الإطلاع بتاريخ: 10 . 10 . 2016. على الساعة: 15:29. في الموقع:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/02/201426124024876142.htm

أثناء إنعقاد جنيف 2، مرجعا ذلك لرفض النظام السوري مناقشة بند هيئة الحكم الإنتقالي، وعند إعلانه فشل جنيف 2 إستقال الإبراهيمي من منصبه في جويلية 2014 ليحل محله ستيفان دي ميستورا الذي تزامن تعيينه مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.[1]

3/ مؤتمرات موسكو: احتضنت العاصمة الروسية موسكو هي الأخرى خلال فترة إندلاع الأزمة السورية إجتماعات سورية جمعت بين المعارضة والنظام السوري تارة وبين أطراف المعارضة تارة أخرى، وكان لقاء موسكو عبارة عن محادثات وتشاورات إلى مآل إليه الوضع في سورية.

ففي جانفي 2015 عقد في موسكو إجتماع للمعارضة السورية ضم بعض أطراف المعارضة مع وفد للنظام وهنا الحكومة السورية رفضت مناقشة المسائل الإنسانية بشكل مباشر مع المعارضة ووكلت روسيا بدور الوسيط، ولكن رغم المحادثات الكثيرة التي حدثت في لقاء موسكو إلا أن كانت نهايته دون نتائج. وبالتالي تلاه مؤتمر موسكو 2 الذي انعقد في أفريل 2015 والذي شارك فيه 33 شخصية معارضة مع وفد من النظام السوري والتي كانت روسيا اللاعب الأساس بين الطرفين.[2] حيث إتفقا الطرفين أثناء لقائهما في موسكو إضافة إلى المشاركين على توقيع وثيقة من عشر نقاط تعتبر خلاصة للمشاورات وتضمنت الوثيقة "**مبادئ موسكو**" والتي جاءت كالأتي:

– الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامتها.

– مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره.

---

[1] . إعداد وحدة البحث والتقصي، **مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 15 . 09 . 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 10 . 10 . 2016. على الساعة: 16:20. في الموقع: www .syrianside.com/articles/48.

[2] . جهاد روج، **الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي**، مرجع سابق.

– حل الأزمة في سورية بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل وبناءا على مبادئ بيان جنيف 2012.

– تقرير مصير سورية على أساس إدلاء الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديمقراطية.

– عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية.

– الحفاظ على إستمرارية أداء مؤسسات الدولة.

– ضمان السلام الإجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد.

– سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه.

– رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سورية من دون موافقة حكومتها.

– وقف إحتلال الجولان ورفع العقوبات عن الشعب السوري.

كل هذه النقاط لم يقتنع بها أعضاء الإئتلاف الوطني السوري واعتبروا أن روسيا غير مؤهلة لرعاية الحوار السوري لأنها جزء من الأزمة السورية وداعمة للنظام السوري. حيث أكد نائب رئيس الإئتلاف الوطني السوري " هشام مروة " " أنّ الروس هم حلفاء النظام وقد عمدوا لحمايته بكل الوسائل العسكرية والسياسية، وشاركوا في قتل الشعب السوري الذي أصبح يجد فيهم خصما له"، وفي ختامه قال: " الإئتلاف السوري وبصفته ممثلا عن الشعب السوري ومن منطلق الشرعية التي حصل عليها عربيا وإقليميا، لن يقبل الدخول في مبادرات جديدة بإمكانها أن تنسف كل المقررات الدولية والأممية ومقررات جنيف 1 التي تضمن حلولا سياسية وحقوقية.

حاولت روسيا بمؤتمرها المزعوم أن تتجاهل هذه المبادرات وإعادة الشعب السوري وثورته إلى المربع صفر. وأضاف كذلك " نحن لن نساوم على الإنجازات التي تحققت لا من أجل مبادرة روسية أو غيرها من المبادرات ما لم تلحظ ورقة تنفيذ مقررات جنيف. فأي حل

سياسي ندعمه تكون قاعدته الأساسية مقررات جنيف وأن يؤدي إلى وقف القتل ونقل السلطة وهو شرط أساسي.[1] هذه الفجوة بين أطراف الأزمة في سورية جعلت لقاء موسكو 2 لم يتوصل إلى أي تفاهم للأزمة السورية.

4/ محادثات فينا: في 29 أكتوبر 2015 بدأت المحادثات في العاصمة النمساوية فينا دون وجود أي طرف سوري، وبمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ومصر والأردن وقطر والسعودية وتركيا والإمارات، وانضم الوزير الإيراني في اليوم التالي.

وكان الإجتماع يهدف إلى إيجاد خطة لإقناع نظام الأسد والمعارضة السورية بالموافقة على وقف إطلاق النار وعملية إنتقال سياسي. وقد وقع الوزراء المشاركون في ختام المحادثات على بيان أكّد وحدة سورية واستقلالها وسيادتها على أراضيها وهويتها العلمانية. واتفق المشاركون على دعوة الأمم المتحدة إلى جمع نظام الأسد والمعارضة السورية لبدء عملية سياسية تؤدي إلى حكم غير طائفي وشامل وذي مصداقية، يليه دستور جديد وإنتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. إلا أن خلافا ظهر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على مستقبل الدور السياسي لبشار الأسد، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة أن لا يكون للأسد دور في سورية، في حين رأت روسيا أنه لا ينبغي إجبار الأسد على التخلي عن الحكم وأنّ الإنتخابات هي التي ستقرر من يحكم سورية.

---

[1] . **ختام مؤتمر موسكو 1 31 . 1 . 2015**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 1 . 2 . 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 11 . 10 . 2016. على الساعة: 19:08. في الموقع: www.askarqalarabi.org.uk/2015/1/31.

حيث تبادلا وزيرا خارجية السعودية وإيران بعد توقيع بيان فينا إنتقادات أدت إلى شكوك بشأن مشاركة إيران في الجولات القادمة من المحادثات. كما أبدت روسيا شكوكا في مجموعات العمل التي التأمت بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء محادثات.[1]

وفي 14 نوفمبر 2015، توصلت الدول الكبرى في فينا إلى " خريطة طريق" التي تنص هي الأخرى إلى تشكيل حكومة إنتقالية وهذا بحلول جانفي 2016، من دون الإتفاق على مصير الأسد، وفي 18 ديسمبر 2015 قام مجلس الأمن الدولي بالإجماع ولأول مرة منذ بداية الأزمة في سورية على تبني قرار يحدد خارطة الطريق. لكن رغم هذا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن إلا أن المشاركون في المؤتمر لم يتوصلوا إلى حل للأزمة وهذا راجع إلى أن إجتماع فينا كان مثل سابقاته خاليا من ممثلين للشعب السوري.

5/ مؤتمر جنيف 3: جاء هذا المؤتمر بعد سلسلة من المؤتمرات والإجتماعات التي عقدت بشأن سورية خلال سنوات الأزمة، وللمرة الأولى إجتمعت في العاصمة السعودية الرياض، معارضة سياسية وعسكرية التي تتكون من 33 عضوا حيث شكلت هيئة للتفاوض مع النظام السوري، وخلال إجتماع المعارضة أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات عن تعيين "محمد علوش" كبيرا للمفاوضين في المحادثات.[2]

وعقد هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة إذ كان من المقرر أن ينعقد في شهر فيفري 2016، ولكن تم تأجيله إلى شهر مارس 2016. وحضرت مفاوضات جنيف 3 أو كما تعرف بمفاوضات السلام السورية بترتيب مجموعة محادثات فينا للسلام في سورية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبعوث الأمم المتحدة " ستيفان دي ميستورا".

---

[1] . عبد الرحمن سراج، **تقرير: تقييم مسار الحل السياسي في سوريا**، مرجع سابق.

[2] . الجزيرة، **الثورة السورية.....تعدد المبادرات دون حل الدولة**، قطر: شبكة الجزيرة الإعلامية، 1. 2. 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 10 . 10 . 2016. على الساعة: 15:48. في الموقع: www.aljazeera.net/encyclopedia/event.2016/1/31.

وخلال إنعقاد المؤتمر وللمرة الأولى كان هناك توافق بين الروس والأمريكيون والأوروبيون على ضرورة إنهاء الأزمة دون تأخير، لأنّ إنهاء الأزمة السورية يكاد يكون الضمان الوحيد لتوقف موجات الهجرة السورية التي تدق أبواب أوروبا، آخذا في الإعتبار أنّ القوات النظامية السورية تقف على أبواب مدينة حلب.

وكانت من ميزات جنيف 3 التي ضاعفت من فرص نجاحه، أنّه ينطوي على جدول أعمال واضح ومحدد يلتزم بعناصر المبادرة الروسية التي طرحتها موسكو ووافقت عليها أمريكا، والتي تقضي بتشكيل هيئة تنفيذية عليا من الحكم والمعارضة السورية تملك بذاتها سلطة القرار على كافة مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الجيش والأمن، تتولى إدارة البلاد خلال فترة إنتقالية لا تتجاوز 18 شهرا، يتم خلالها كتابة دستور جديد وإجراءات إنتخابية برلمانية ورئاسية جديدة. لكن كان هناك إعتراض من طرف السعودية على إبقاء حكم بشار الأسد إلى نهاية الفترة الإنتقالية، ورغم هذا الإعتراض لقيت المبادرة الروسية قبولا عاما من معظم الأطراف، بل إعترف كثيرون بأنّها تمثل الحل الصحيح لمشكلة بشار الأسد في الحكم أو رحيله، وهذا يعود إلى أنّ مصير الأسد يقرره الشعب السوري في إنتخابات نزيهة.[1]

وفي هذا السياق فإنّ مبادئ مؤتمر جنيف 3 هي مشابهة لمقررات مؤتمر جنيف 2 وحتى جنيف 1، إذ أنّها كلها تنص على وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة بطرق سياسية سلمية كالقيام بالإنتخابات. لكن كل هذا لم يفي بالغرض حيث أن مصير جنيف 3 كغيره من المؤتمرات التي عقدت، والدليل أنه حقق فشلا مؤكدا بسبب تشدد الموقف السوري في مواصلة طاحونة القتل والتدمير التي تضرب سورية وتدمر حياة شعبها ومستقبلها.

[1] . مكرم محمد أحمد، **هل يفسد بشار نجاح جنيف 3**، المصرية: الوطن، 17 . 3 . 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 11 . 10 . 2016. على الساعة: 18:02. في الموقع:
www.alarabiya.net/ar/politics/2016/03/2016?

وهذه معظم المؤتمرات المهمة التي انعقدت بهدف البحث عن سبل إيجاد حلول للأزمة السورية التي لم يتمخض عنها أي حلول، إضافة إلى مؤتمرات أخرى إنعقدت في القاهرة وتركيا وكذا هناك مؤتمرات كانت غير معلنة تقوم بها كل من روسيا وتركيا وإيران، وهي الأخرى لم تتوصل إلى أي نتيجة، ومازالت الأوضاع في سورية تسوء أكثر فأكثر بسبب الخلافات الداخلية بين المعارضة والنظام السوري وكذا التدخل الأجنبي الذي يتخذ قرارات ليست لصالح الشعب السوري بل هي عبارة عن قرارات تخدم مصالحه الإستراتيجية.

خلاصة الفصل الثاني

إنّ المتابع للأزمة السورية يلاحظ أنّها أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري الذي يطلع إلى الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان لكن دون جدوى، إذ نجم عن هذا الإحباط غياب الحل السياسي والقمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، وهو ما أدى إلى تحول الأزمة التي كانت في البداية سلمية إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين النظام من جهة، وجماعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري وعددا متزايدا من المدنيين المسلحين يطلقون عن أنفسهم إسم " الجيش السوري الحر"، ومجموعات من المقاتلين العرب، معظمهم ينتمي إلى التيار الإسلامي.

وقد تسببت الإشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. هذه الإشتباكات أدت إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية لمحاولة تسوية الوضع في سورية. لكن هذه الأطراف الإقليمية وحتى الدولية باتت تتصارع من أجل هذه القضية، فأطراف تساند النظام تعطي له شرعية وأخرى تنزع شرعيته، وبين هذا وذاك تشابكت المصالح وتعقدت الحلول وتعددت المواقف. وبقي المواطن السوري الخاسر الوحيد.

وتبقى الأزمة السورية أحد أبرز القضايا التي شغلت العالم بأسره في القرن 21 بسبب طول فترة الأزمة وتأثيرها على الدول المجاورة والعالم أيضا، ولم يتم التوصل إلى حلول بشأن سورية رغم كثرة المؤتمرات التي عقدت بشأنها. ويرى مراقبون للوضع السوري أنّ السبب الرئيسي لتأزم الوضع هو التدخلات الخارجية في البلاد، وعدم إشراك ممثلين حقيقيين للشعب السوري في المؤتمرات التي تعقد لإيجاد حل للأزمة.

تمهيد

ترتبط تركيا وسورية تاريخيا وجغرافيا بصلات واسعة، منذ العهود الإسلامية المختلفة وإنتهاءا بالدولة العثمانية، فسورية ذات أهمية جيوستراتيجية بالنسبة لتركيا خاصة على الصعيد الشرق المتوسطي إذ تمثلان إلى جانب مصر خط شرق المتوسط، ومن جهة أخرى، فكلتا الدولتين (تركيا وسورية) تمثلان جزءا أساسيا من الإستراتيجية المشرقية أي على صعيد الشرق الأوسط، هذه الخاصية جعلت من سورية تحتل مكانة مرموقة في السياسة التركية، رغم أنّ العلاقات بين البلدين سادها نوع من العداء والتأزم في فترات تاريخية معينة وذلك على خلفية أسباب متعددة أهمها ضم تركيا " لواء إسكندرونة".

لكن، مع مجيء طيب رجب أردوغان إلى السلطة في 2002، تغيرت النظرة السورية لتركيا من تلك النظرة العدائية إلى نظرة يسودها التوافق والتفاهم بين البلدين. بالمقابل هذا الوضع لم يدم طويلا، فمع إندلاع الأزمة السورية كانت تركيا من أكثر المتأثرين بالأحداث السورية، بسبب تخوف تركيا من إنتقال الأحداث الأمنية إليها. لذلك أبدت قلقا منذ بداية الأزمة في 2011، ما جعلها تدعو القيادة السورية إلى إعتماد سياسات إصلاحية، وهذا حتى لا تنعكس الأوضاع التي تسود سورية على أمنها وإستقرارها.

المبحث الأول: مسار تطور العلاقات التركية – السورية

تعتبر العلاقات التركية السورية من أكثر العلاقات الإستراتيجية المعقدة في منطقة الشرق الأوسط. وهذا راجع إلى سياسة العداء التي كانت تسود البلدين، وبالمقابل امتازت هذه العلاقة بخصوصية ترجع للعوامل المشتركة بين تركيا وسورية على مستوى المصالح. ومن المعلوم أنّ هذه العلاقة تربط بين طرف عربي وطرف غير عربي وفاعل أساسي في المنطقة وهو تركيا.

وفي ظل التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية وسورية بالخصوص فإن العلاقة بين الدولتين (تركيا وسورية) ستكون على مواطن الإتفاق والإختلاف الممكن خاصة في ظل تصاعد منحنى الأزمة السورية الذي تتخوف منه تركيا.

المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية قبل إندلاع الأزمة السورية

إنّ تاريخ العلاقات التركية السورية قد اتسم بقدر لا يستهان به من التوتر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أضف إلى ذلك وجود أسباب تاريخية معقدة لشك عميق متبادل بين الأتراك والسوريين، منها تأييد تركيا قرار تقسيم فلسطين واعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وموقف سورية من القضية القبرصية. ومما يزيد ذلك تعقيدا الإحساس العميق لدى السوريين باستلاب لواء الإسكندرون، المعروف حاليا ب: هاتاي التركية الذي يعد مشكلة كامنة في العلاقات السورية التركية.[1]

وكان لواء الإسكندرون من أهم المتغيرات التي أثرت على العلاقات بين البلدين وهذا منذ عام 1939، ثم يليها متغير المياه حول نهري الفرات والدجلة، وفي الأخير كانت المسألة الكردية التي تعتبر مصدر تهديد لإستقرار الحدود التركية السورية.

[1]. عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2000، ص.54.

1/ متغير لواء الإسكندرون: تحتل مدينة الإسكندرونة موقعا إستراتيجيا هاما يكمن في امتداد سهلها الساحلي باتجاه الشمال والجنوب مجاورة للبحر الأبيض المتوسط، وموقعها الذي يمكنها من التحكم بالبوابة الشمالية لبلاد الشام وطريقها المتجه إلى كليكية مرورا بمضيق بيلان الذي يسيطر على الطريق المؤدية إلى سورية الداخلية.

ويتواجد بهذه المدينة أهم ميناء في بلاد الشام بعد ميناء بيروت، إضافة إلى كونها نقطة إرتكاز تجارة حلب والموصل والقسم الشمالي من سورية وقسم كبير من ولايات الأناضول.[1]

لواء إسكندرون يقع جنوب تركيا، وشمال غرب سورية، مطلا على البحر الأبيض المتوسط بمساحة قدرها نحو 4806 كلم مربع، ويقسم اللواء جغرافيا إلى مناطق عدة. هذه الأهمية الجغرافية التي يمتاز بها هذا اللواء جعلته محل نزاع بين سورية وتركيا، فبعد توقيع تركيا معاهدة لوزان عام 1923 تعترف فيها بأنّ لواء إسكندرون تابعا لسورية. احتجت تركيا عام 1936 من المعاهدة التي جمعت بين فرنسا وسورية، التي نصت على إستقلال سورية بما فيها لواء إسكندرون، ما أدى بتركيا إلى نقل القضية في العام نفسه إلى عصبة الأمم، فأوصى مجلس العصبة بإعطاء اللواء إستقلالا ذاتيا في إدارة أموره الداخلية، على أن تقوم الحكومة السورية بتمثيله خارجيا. لم تقتنع تركيا بهذا القرار فأجريت إنتخابات برلمانية في 31 جويلية 1938 أسفرت عن فوز تركيا، لتتغير بعدها تسمية لواء إسكندرون إلى هاتاي.[2]

---

[1]. حاسم النايف، **لواء الإسكندرونة: حكاية وطن سلب عنوة**، دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2013، ص. 15.

[2]. **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية" 1923 . 2013**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، تم الإطلاع بتاريخ: 12 . 10 . 2016، على الساعة: 20:07. في الموقع: www.scirsr.org.

واصلت تركيا كل محاولاتها في جعل لواء الإسكندرون جزءا مهما تابعا للأراضي التركية، فقامت بإتفاقية أنقرة جمعت بينها وبين فرنسا، فكان تاريخ 23 جويلية 1939 إعتراف فرنسا لتركيا بضم اللواء إليها وعدته جزءا من الجمهورية التركية، وفي 30 جويلية من العام نفسه ألحقت تركيا اللواء نهائيا بها. ولكن هذه الإتفاقية أزعجت العرب آنذاك باعتبار الإسكندرونة أرضا عربية، وإذا ما أعيدت تركيا هاتاي إلى السيادة السورية فإنّ الأتراك يخشون أن يكون ذلك بداية مطالبة بإستعادة منطقة أوسع، فمشكلة لواء إسكندرون هي إحدى المشاكل القائمة بين سورية وتركيا التي تطفو إلى السطح من وقت لآخر.[1]

أدت قضية لواء الإسكندرون دورا كبيرا ومؤثرا في سياسة البلدين، وبقيت الحكومات السورية المتعاقبة تعد لواء الإسكندرون جزءا لا يتجزأ من سورية. خاصة أنّ تركيا تعلم بأنّ سورية لن تتخلى عن استمرار المطالبة باللواء.

فهذا الهاجس التركي ظهر جليا في تقرير أعدته رئاسة الأركان التركية عام 1980 على يد " كنعان إيفرين" جاء فيه ما يلي: " إنّ سورية لم تعترف بضم تركيا لهاتاي، ولا بالإتفاقية التي وقعها الجانبان التركي والفرنسي في جويلية 1939، وتواصل إظهار هاتاي ضمن حدودها الوطنية".[2] ويتضح هنا عدم تقبل سورية بخسارتها للواء وأنها ستسعى دائما للمطالبة به.

[1]. فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، (تر: نجم خوري)، ط 1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993، ص. 64.

[2]. **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية" 1923 . 2013**، مرجع سابق.

وعرفت العلاقات التركية السورية في عام 1998 أزمة بسبب لواء الإسكندرون الذي أوصلا البلدين إلى حد خطير اقترب حتى من الحرب، حيث أرسلت تركيا رسالتين إلى الأمم المتحدة وهددت فيهما بأنها سوف تقوم بعمليات عسكرية ضد سورية إذ لم تتوقف بالمطالبة باللواء.[1]

يعتبر لواء إسكندرون من أكثر الخلافات الشائكة التي أثرت بشكل سلبي على تطور العلاقات التركية السورية. وعلى أي حال، فإنّ الخلاف بين البلدين ليس محصورا فقط بلواء إسكندرون، فمن وجهة النظر السورية أهم خلاف هو المسألة المائية على عكس النظرة التركية التي ترى أنّ المسألة الكردية هي الخلاف الأهم.

2/ متغير المياه: تعد قضية المياه قضية إستراتيجية بالنسبة إلى دول منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من نقص حاد في الموارد المائية، ونظرا لأهمية المياه المتزايدة والتوسع في استخدامها ظهرت الكثير من الخلافات بين دول الجوار، وأهم هذه الدول هي كل من تركيا، سورية، العراق، نظرا لمحدودية مواردهم المائية التي تتمثل في نهري دجلة والفرات بشكل رئيسي، وأدت هذه القضية دورا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين تركيا وكل من سورية والعراق نتيجة المشاريع المائية التي تقيمها كل دولة على الأنهار المشتركة وإقتسام مياه الأنهار فيما بينها،[2] خاصة بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة لا يمكن تجاهل نقصها مع إزدياد الحاجة في المجالات المختلفة، وتعتبر سورية والعراق دجلة والفرات نهري دوليين وتؤكدان أنّ المشاركة فيهما حق تاريخي من حقوقهما إلى جانب موقفها في دعم مفهوم

---

[1]. سيد علي نجات، **العلاقات التركية . السورية في الحقبة المعاصرة**، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 13 . 10 . 2013، تم الإطلاع بتاريخ: 11 . 10 . 2016، على الساعة: 22:24. في الموقع: http://ar.cmess.ir/Default.asqx?tabid=100&articleid=110&dnnprintmode.

[2]. لعبيدي أميرة إسماعيل، **إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا**، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2، ماي 2010، ص. 58.

شمولية المياه الدولية، حيث ينبغي التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بين أجزائه حسب إتفاقية هلنسكي عام 1966 بشأن إستخدام الأنهار الدولية.[1]

وتعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط لإحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا، على عكس سورية والعراق فكلتا الدولتين تعانيان من شحة الموارد المائية السطحية والتي تعتبر فيها مياه نهري دجلة والفرات أحد أهم المنظومات المائية بسبب عدم تطبيق الجانب التركي للمبادئ الأساسية في إقتسام المياه المشتركة وإتفاقيات القواعد الدولية لاسيما بعد قيام تركيا بإنشاء عددا كبيرا من السدود وشبكات الري على نهري دجلة والفرات[2] في إطار " **مشروع الغاب** " وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل، ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات.[3]

ومن المقرر أن يؤدي المشروع بسدوده الإثنين والعشرين، وبمحطاته التسع عشرة لتوليد الطاقة، وبأقنيته التي تبلغ أطوالها ألفا من الكيلومترات للري، إلى تغيير النسيج الإقتصادي والإجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة في المنطقة التركية ذات الأكثرية الكردية. ولكن سورية والعراق يعتبرانه شديد الأذى والضرر.[4]

---

[1] . أحمد الرشيدي، **تركيا والأمن القومي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص. 119.

[2]. د. وليم أشعيا، **أزمة المياه من خلال أنابيب السلام التركي**، تم الإطلاع بتاريخ: 12 . 10 . 2016، على الساعة: 18:12. في الموقع:
http://www.bethsuryoyo.com/currentevents /MEWater Problem Arabic.htm.

[3]. وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية . التركية، العلاقات التركية . السورية نموذجا**، ط 1. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش. م. ل، 2006، ص. 162.

[4] . هاينس كرامل، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية**، ط 1. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكة، 2001، ص.238.

إضافة إلى مشروع "الغاب" فإنّ تركيا ولكي تحد من المعارضة الخارجية ودول الجوار "سورية والعراق". فقد عرضت على دول المنطقة مشروعا لبيعها المياه من فائض مياه الأنهار، وعرف هذا المشروع ب" **أنابيب السلام**". وتتمحور فكرة المشروع حول نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب، أحدهما في الغرب ويحمل المياه لكل من سورية والأردن وإسرائيل والمنطقة الغربية من السعودية، أما الخط الشرقي فيتجه إلى سوريا والكويت والمنطقة الشرقية من السعودية، البحرين وقطر ومن ثمة الإمارات العربية وعمان.[1] وهنا تزايد القلق السوري - العراقي من النوايا التركية بعد الكشف عن مشروع مقايضة المياه بالنفط مع دول الخليج العربي، في الوقت الذي تسربت فيه معلومات عن تعاون تركي إسرائيلي، وذلك بتزويد تركيا إسرائيل بالمياه عبر واحدة من هذه الأنابيب.[2]

إلاّ أنّ الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل من خلال أنبوب يمر عبر أراضيها دفع بتركيا إلى مراجعة هذا التصور من خلال توسيع مشروع أنابيب السلام.

وفي هذا الصدد فإنّ مشروع أنابيب السلام رفض من طرف الدول العربية لأسباب عدة أهمها:

1/ الخوف من أن يصبح الأمن المائي العربي بيد تركيا، وهنا سوف تستغل هذه الأخيرة الفرصة لإستخدام المياه كورقة ضغط وتهديد لتحقيق مكتسباتها في المجال الإقليمي.

2/ تكاليف المشروع الباهظة مما يترتب عليه إرتفاع سعر المتر المكعب الواحد.

---

[1] . صبحي مجدي، **أزمة المياه في المفاوضات المتعددة**، مجلة العلوم السياسية، العدد 114، 1993، ص. 126.

[2] . إبراهيم سليمان عيسى، **أزمة المياه في العالم العربي: المشكلة والحلول الممكنة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2003، ص. 73.

وفي هذا السياق، فقد قدمت تركيا عرضا يقضي بتزويد إسرائيل بمياه الشرب عن طريق صهاريج بلاستيكية عملاقة يتم نقل المياه بواسطتها، إلاّ أنّ هذا المشروع لم يخرج إلى النور لمواجهته صعوبات ومشكلات فنية. إلاّ أنّه في الوقت ذاته وضّح مدى عمق العلاقة الثنائية بين تركيا وإسرائيل، ومدى التسهيلات والتنازلات التي تقدمها الحكومات التركية المتعاقبة لمد إسرائيل بالمياه، وقد صرّح " شمعون بيريز" عقب لقائه مع رئيس الوزراء التركي السابق " تورغوت أوزال" في أفريل 1991 قائلا: " إنّ الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو حقا مشروع سلام لأنّ الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس بسبب الأرض". وأضاف قائلا: " إنّ تركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، ويمكن أن تمتد هذه الأنابيب إلى الضفة الغربية".[1]

إنّ هذه المشاريع المائية التركية أدت إلى فتور في العلاقات التركية – السورية العراقية، إذ يعتبر ملف المياه ملفا خطيرا وسيبقى مفتوحا ومرشحا للمزيد من التفاقم في ظل السياسة المائية التركية التي تتجاهل القوانين والأعراف الدولية، وإنكار حقوق كل من سورية والعراق من نهري دجلة والفرات، وتهربها من التوقيع على إتفاق بشأن الحصة النهائية لكل طرف من المياه، حيث تقوم تركيا بتنفيذ مشاريعها المائية الضخمة غير مكترثة بالإعتراضات العربية في سبيل أن تتحكم بالأمن المائي وربما الغذائي لجيرانها العرب في السنوات القادمة. وتأكيدا على ذلك، فقد هدد الرئيس التركي السابق "سليمان ديميريل" في حفل تدشين سد أتاتورك قائلا: " إنّ مياه الفرات ودجلة تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أنّ أبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسورية، ونحن لا نقول

[1] . صبحي مجدي، **مشكلة المياه في المنطقة العربية والمفاوضات المتعددة الأطراف**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 1992، ص. 19.

لسورية والعراق إننا نشاركهما مواردها النفطية، ولا يحق لهما القول أّنهما تشاركاننا مواردنا المائية، إّنها مسألة سيادة، إنّ هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد".

وفي الآونة الأخيرة ربطت تركيا مسألة المياه بمسألة الأمن وأحيانا بالنفط، وإلى استخدام المياه كسلاح ضد سورية بحجة دعم سورية لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984،[1] وما زاد تعقيدا أنّ في عام 1990 بلغت الأزمة بين سورية وتركيا ذروتها عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل بحجة ملء سد أتاتورك. وعلى الرغم من أنّ تركيا ادعت في حينها أنّ العملية فنية بحثه وليس لها أي طابع سياسي، إلاّ أنّ هذا الإجراء جاء كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسورية لمنع تواجد الأكراد على أراضيها، ولمنع تسلل الأكراد المعادين للنظام التركي من خلالهما. وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى طبيعته أصبحت القضية تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية، خصوصا أنّ هذا القطع أدى إلى حدوث أضرارا.[2]

بقيت قضية إقتسام المياه قضية معقدة بين تركيا وجيرانها " سورية والعراق" بسبب عدم إتفاق الجانبين على تقسيم مياه نهري دجلة والفرات بشكل متساو، وبلغت الأزمة في العلاقات أوجها عام 1998، وكادت تصل حد النزاع المسلح بين الجانبين لولا توصل الجانبين إلى إتفاق عرف " **بإتفاق أضنة** " الذي أنهى مرحلة تاريخية طويلة من التوترات والنزاعات صبغت العلاقات بينهما، ولتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية. والتطور الإيجابي على الأصعدة كافة.[3]

---

[1] . حسين دلي خورشيد، **دراسة، تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق: مكتبة الأسد، 1999، ص. 41.

[2] . سمير شمس، **مشكلة المياه المزمنة بين سوريا وتركيا... التاريخ قبل الجغرافيا**، بيروت: الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 10081، 5 يوليو 2006، تم الإطلاع بتاريخ: 17 . 10 . 2016. على الساعة: 17:58، في الموقع:
http://archive.aawsat. com/details.asq? article= 371541&issueno=10081.

[3] . **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923 . 2013"**، مرجع سابق.

3/ الأكراد: تعد القضية الكردية واحدة من أهم المعضلات التي تهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط بما تفرزه من صراعات إقليمية ودولية، وترجع أصول المسألة الكردية إلى عام 1514، عندما انتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي حاكم إيران في موقعة سهل تشالديران، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول، ماردين وأورفه وغالبية أجزاء الأناضول التي كانت جزءا من إيران حتى وقتها.[1] فالمشكلة الكردية نشأت نتيجة للصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية حول منطقة كردستان، إذ تتوزع كردستان بصورة رئيسية في ثلاث دول هي: العراق وإيران وتركيا مع قسم صغير يقع في سورية، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الإتحاد السوفياتي السابق.

وتشكل كردستان في مجموعها بشأن عدد الكرد بين 25 إلى 40 مليونا، موزعين بنسبة 46% في تركيا، و31% في إيران و18% في العراق، و5% في أرمينيا وسورية.[2]

تعتبر المشكلة الكردية عائق يقف أمام تطور العلاقات التركية السورية على الرغم أنّ سورية لا تعاني مشكلة كردية نتيجة عوامل عدة، من بينها الضآلة النسبية لعدد أكرادها، وعدم تعرضهم لسياسات القمع والإضطهاد والتمييز التي يتعرض بها في بلدان أخرى كتركيا. إلاّ أنّ المشكلة الكردية ذات تأثير سلبي كبير في علاقاتها مع سورية، خصوصا في ظل إتهامات تركيا لسورية بدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني للتأثير سلبا على إستقرارها الداخلي، ومن جهة أخرى فإنّ تركيا تستخدم هذا الإتهام للضغط على سورية كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة الفرات، وتهدف تركيا بذلك إلى تحقيق تماسك

[1] . مصطفى اللباد، " **العامل الكردي في السياسة التركية**"، **السياسة الدولية**، العدد 169، جويلية 2007، ص. 190.

[2] . أمين شحاتة، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، يونيو 2006، ص. 6.

الجبهة الداخلية ووحدتها أمام تلك المخاطر، ولتتيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعل في العراق، حيث تتوغل في أراضيه لمسافة تصل إلى 20 كم بحجة مطاردة أعضاء هذا الحزب.[1]

ساهمت المسألة الكردية في التأثير على الأمن القومي التركي بالرغم من اجتهاد السياسة الخارجية التركية في توظيف تفاعلاتها الإقليمية والدولية من إحتواء هذه المسألة، وقد أصبح الموضوع الكردي دائم الحضور في جدول أعمالها، ربما البند الأول للسياسة الداخلية والخارجية بلا منازع لسنوات عديدة، بدءا من أوائل الثمانينات من القرن العشرين عندما شرع حزب العمال الكردستاني في عملياته المسلحة ضد الحكومة في عام 1984، وصولا إلى نهاية التسعينيات في أواخر 1997.[2]

وكانت تركيا في تلك الفترة في صراع دائم مع سورية بسبب حزب العمال الكردستاني، ففي 1987، قام الرئيس التركي " تورغوت أوزال" بزيارة إلى دمشق لإحتواء الأزمة في العلاقات بين البلدين وهذا من خلال التوقيع على إتفاق، حيث يضمن هذا الإتفاق مطالب أمنية تركية مقابل الموافقة على إمداد سورية بتدفق مائي مقداره 500 متر مكعب في الثانية أي ما يعادل 15,75 مليار متر مكعب في السنة. وفي المقابل، هدد الرئيس أوزال سورية أّنها إذا لم تلتزم بالإتفاقية الأمنية بين الجانبين التي تقتضي بمنع النشاط الكردي فيها ستقوم بقطع المياه، وبالرغم من ذلك استمرت سورية في دعمها لحزب العمال الكردستاني.

وما زاد تعقيدا في تأزم العلاقة بين البلدين أّن في عام 1990 أشرف الرئيس التركي أوزال شخصيا على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل، بحجة ملء سد أتاتورك وكان هذا

---

[1] . عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، المرجع السابق، ص ص. 286 – 287.

[2]. عقيل سعيد محفوظ، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 83.

الأمر أسلوب ضغط على سورية والعراق معا لمنع وجود مقاتلين أكراد على أراضيها، ومنع تسلل الأكراد المعادين لتركيا من خلالهما.[1] ورغم المحاولات التركية في حل هذه المسألة الكردية حلا جذريا بشتى السبل، وخصوصا باستخدام قواتها العسكرية للتدخل في الأراضي التي يمارس فيها حزب العمال الكردستاني نشاطاته، لكن هذه المحاولات التركية لطالما كان لها تأثير سلبي في علاقاتها مع سورية، وازدادت حدة التوتر في عام 1996 بعد تعزيز تركيا لعلاقاتها وتعاونها العسكري مع إسرائيل. ولكن مع تشكيل الحكومة الإئتلافية برئاسة "نجم الدين أربكان" أدى ذلك إلى تراجع حدة التوتر في العلاقات، وجاءت برقية تهنئة لأربكان من الحكومة السورية أكدت فيها سورية تطلعها إلى " حل جميع خلافاتها مع تركيا، وثقتها في استمرار وتطوير وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين البلدين".

هذه الهدنة لم تدم طويلا إذ عاد التوتر مجددا وبلغ استياء أنقرة من دعم وحماية السوريين لحزب العمال الكردستاني إلى درجة أّنها في خريف 1998 هددت دمشق باستخدام القوة العسكرية ضدها ما لم تطرد " عبد الله أوجلان" من أراضيها، وتغلق جميع معسكرات التدريب التي أقامها حزب العمال الكردستاني في الأراضي السورية، واستجابة دمشق لمطالب أنقرة وأدى طرد أوجلان من سورية إلى إعتقاله في 1999 ثم إلى توقيفه وسجنه. وحين تم اعتقاله كان أوجلان تحت حماية الدبلوماسيين اليونانيين، الأمر الذي اعتبره المتشددون في أنقرة دليلا إضافيا على وجود مؤامرة دولية واسعة النطاق تهدف إلى إضعاف تركيا وزعزعت أمنها وإستقرارها الداخليين.[2]

---

[1] . هلال رضا، **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط 1. القاهرة: دار الشروق، 1999، ص. 241.

[2] . بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية**، ط 1. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ماي 2005، ص ص. 24 . 25.

ولا يخفى أيضا أنّ بعد التوصل إلى حل بين تركيا وسورية قاما الطرفين إلى عقد " إتفاق أضنة" الذي تضمن ثلاثة بنود أساسية:

1/ اعتراف سورية بأنّ حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وتعهدها بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية، وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى الأراضي السورية.

2/ إتفاق الجانبين ألاّ يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر وإستقراره إنطلاقا من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

3/ الإشراف على تنفيذ الإتفاق من خلال إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة وتعيين ممثلين أمنيين لسفارة كل دولة لدى الأخرى.[1]

وهذه الإتفاقية أدت لإنفراج العلاقة بين الجانبين في حينها، لكن بقيت المسألة الكردية واحدة من أهم القضايا التي تحكم العلاقة بين هاتين الدولتين، نظرا لعدم تمكن الجانب التركي نفسه من حسم هذه القضية عسكريا، حيث لا يزال يخوض حربا ضاربة داخلية ضد مطامح الأقلية الكردية بالإستقلال، وفي كل الأحوال تعتبر هذه القضية أحد أهم معوقات الدور الإقليمي التركي، وفي نفس الوقت ورقة ضغط تستخدمها سورية والعراق وحتى إيران لمجابهة أي طموحات تركية في زعامة المنطقة.[2]

وفي المجمل، فإنّ هذه المتغيرات ساهمت بشكل كبير في سياسة توتير العلاقات بين تركيا وسورية، إذ لم تكن العلاقات بين البلدين ودية، في أي يوم من الأيام.

---

[1] . **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية " 1923 . 2013**، مرجع سابق.

[2]. صايل فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية . العربية: 2002 .2011**، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013، ص. 228.

لقد كانت في الغالب باردة بسبب الفترات التاريخية المعقدة التي عرفها الطرفين وبالتحديد في عام 1998.

ورغم السنوات الطويلة من التوتر والخلافات بين البلدين فقد بدأ مشهد العلاقات التركية السورية بالتغيير بعد انتهاء أزمة 1998، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين يمتاز بالسعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارا بين البلدين. إذ أعطت زيارة الرئيس التركي السابق " أحمد نجدت سيزر" في جوان 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق إذ حضر الرئيس التركي مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري "حافظ الأسد". وفي المقابل قامت سورية بخطوة تجاه تركيا من خلال الزيارة التي قام بها "عبد الحليم خدام" نائب الرئيس السوري التي كانت زيارة مهمة على مستوى عال في مطلع نوفمبر 2000، أجرى فيها محادثات مع القيادة التركية تعهد فيها البلدان بالعمل لصياغة "إعلان مبادئ" يساعد على توجيه العلاقات المستقبلية بينهما، وقد عدت القيادة التركية هذه الزيارة خطوة جبارة وقفزة كبيرة إلى الأمام، وتمثل إنفتاح تركيا تجاه العالم العربي.

وفي 19 جوان 2002، جرى التوقيع على إتفاق عسكري تركي– سوري شمل معظم المجالات العسكرية والصناعات الدفاعية. وشكل هذا الإتفاق نقطة تحول إضافية في العلاقات بين البلدين.[1]

[1]. وليد رضوان، **العلاقات العربية . التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية . التركية، العلاقات السورية . التركية نموذجا**، مرجع سابق، ص ص. 351 . 352.

وبعد هذا الإتفاق جاء فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان لها الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت إتفاقية إزالة الألغام على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة.

وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي، خصوصا وأنّ قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة الإنعزال والحصار التي حاول الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" فرضها على سورية، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سورية ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.[1]

وافتتحت بذلك تركيا عهدا جديدا في علاقاتها مع سورية، مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002، حددت فيه الثقة لدى سورية من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات والعلاقات، وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر في العلاقات التركية السورية، ثم دخلت تركيا في العديد من المبادرات بغية إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم أنّ مشكلة المياه تعد من أبرز مشاكل النزاع حول مصالح البلدين، فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال إيجاد قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي، والسماح لسورية بالري فوق مساحة قدرها 20– 30 كيلومترا على حدود دجلة.

---

[1] . عمر كوش، **العلاقات السورية . التركية... من التأزم إلى التعاون**، 2010، تم الإطلاع بتاريخ: 14 . 10 . 2016، على الساعة: 18:55، في الموقع: http://www.wasatia online.net.

وعرف تاريخ العلاقات التركية السورية تطورات مهمة تمثلت بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين وحل المشاكل الحدودية، وبعض المشاكل العالقة، ومن ثمة تأسست آلية حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين. وهنا بدأت عملية التكامل بين الدولتين من خلال إبرام ما يزيد على خمسين إتفاقية مشتركة. وبالفعل برزت ثقة متبادلة بين الدولتين من خلال الوساطة التركية في أكثر مشكلات سورية تأزما وحساسية والمتمثلة خاصة بالمفاوضات السورية الإسرائيلية.[1]

وبذلك تجاوزت القيادة السياسية السورية كل متطلبات العلاقة مع تركيا، فرمت بعيدا بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا الأطلسية، وشيدت علاقات ثقة وتعاون معها.

تحسنت العلاقات التركية السورية وارتقت إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، خاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد في 16 جانفي 2004 إلى أنقرة، وكانت أول رحلة من نوعها منذ إستقلال سورية في 1946 ، هذه الزيارة كشفت أّنه لم يعد هناك محل للشك حول العلاقات والمصالحة، وأصبحت العلاقة التركية السورية أكثر قوة وإستحكاما، وتم التوقيع على العديد من الإتفاقيات حول التعاون الإقتصادي والسياسي والأمني بين البلدين.[2] وكانت ميزة هذه السنة الزيارات التي لم تتوقف بين وزراء الدولتين بداية بزيارة الرئيس السوري وانتهاءا بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى سورية في 23 ديسمبر 2004، وخلال هذه الزيارة التاريخية، تم تجاوز البروتوكول السوري، عندما نزل الرئيس الأسد وزوجته إلى الشارع مصطحبا رئيس الحكومة التركية رجب طيب

---

[1] . أحمد داوود أغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص. 625.

[2] . سيد علي نجاة، **العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة**، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 13 أكتوبر 2013، تم الإطلاع بتاريخ: 15 . 10 . 2016. على الساعة: 8:57، في الموقع:.http:// ar.cmes.ir/ Defaut.aspx ?tabid=100&dnnprintmode

أردوغان في زيارة ميدانية لأحد أسواق دمشق، وهو ما يعطي إنطباعا صحيحا، على أنّ العلاقة بين الدولتين قد وصلت مرحلة التنسيق الإستراتيجي، أما العلاقة بين القائدين والزعيمين فقد بلغت ذروة الصداقة الشخصية، وهذا أمر سينعكس إيجابا على العلاقات الثنائية في المستقبل.[1]

وللإشارة، فإنّ المسألة العراقية (بعد الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003) واحدة من العوامل المؤهبة للتقارب بين الطرفين. وتحدث الطرفان مرارا عن تطابق وجهات النظر في شأن مستقبل العراق والمسألة الكردية، وهو ما أزم إلى حد ما العلاقات بين سورية والأكراد الذين كان كثير منهم يعتبرها أكثر اعتدالا في السياسة الكردية، خاصة أنّ الرئيس بشار الأسد عبر بصورة حاسمة خلال زيارته إلى تركيا عن أنّ " وحدة العراق هي خط أحمر ".[2] في حين أنّ الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس " جورج بوش الإبن "، أبدت تحفظات شديدة في شأن التقارب التركي – السوري، كونه لا يساعد استراتيجياتها الهادفة لعزل سورية، إلاّ أنّ التزام أنقرة المتزايد عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى وبناء علاقات شخصية بين عائلتي الرئيس "بشار الأسد " ورئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " وتكثيف المبادلات التجارية، كان بعيدا عن أي اعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني " رفيق الحريري " في 14 فيفري 2005، وهنا بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياسة الإلتزام تجاه سورية، خصوصا خلال الأشهر الخمسة عشر التي تلت إغتيال الحريري، عندما ظهر أنّ أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الإكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول

---

[1] . وليد رضوان، **العلاقت العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية – التركية، العلاقات السورية – التركية نموذجا**، مرجع سابق، ص. 386.

[2] . عقيل محفوظ، **العلاقات السورية – التركية، التحولات والرهانات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2011، ص. 22.

التورط السوري في إغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة لغياب شخصية استثنائية مثل الحريري عن المسرح الإقليمي. وكانت حجة أنقرة في ذلك أنّ استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع سورية سحب جيشها من لبنان ويبدو واضحا أنّ تركيا لا تريد التفريط بعلاقات إستراتيجية تعتبر مدخلا طبيعيا لها إلى العالم العربي.[1]

وبتاريخ 22 جويلية 2007، كانت الإنتخابات البرلمانية التركية، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية مكنته من تأليف حكومة بمفرده والتي شكلت حدثا مهما لسورية التي أملت أن ينعكس ذلك بصورة إيجابية على علاقاتها بتركيا، كي تشهد دفعا أكبر وأوسع من السابق، خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية. ومنذ ذلك الوقت، انتهجت سورية وتركيا سياسة تقارب نشطة، وبدا أنها تشهد في كل يوم تفصيلات وإتفاقات جديدة، كما اتسعت دائرة التفاعل الإجتماعي والثقافي والإعلامي بكيفية غير مسبوقة، دعمها مزاج سياسي وثقافي مندفع بكيفية غير مسبوقة أيضا، ولم يتأثر ذلك بموقف تركيا الملتبس باعتداءات الطائرات الإسرائيلية على منشأة حكومية في منطقة دير الزور السورية في 5 سبتمبر 2007، وهو موقف غير متوقع من حليف إستراتيجي، فتركيا لم تدن الإعتداء على الرغم من أن الطائرات الإسرائيلية استخدمت الأجواء التركية.

وقد زار وزير الخارجية السوري تركيا في 10 سبتمبر 2007 للبحث في الموضوع، وتلقى توضيحات تركية، منها أنّ إسرائيل تريد دق الخطر في العلاقات بين تركيا وسورية، وأنّ

[1] . ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، ط 1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص. 80.

الأتراك طلبوا بدورهم توضيحات من إسرائيل. وقد انطوى ذلك على دلالة مهمة هي أنّ زمام السياسات وصنع القرار لم يستقر كليا بيد النخبة الحكومية لحزب العدالة والتنمية.[1]

وشهدت العلاقات التركية السورية توافق غير مسبوق على مختلف قضايا المنطقة، وإلى إنتقال الجانبين من مرحلة تطوير العلاقات وتنسيقها إلى مرحلة مأسسة هذه العلاقات من خلال تأسيس " مجلس التعاون الإستراتيجي " في 2009، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (حسب مكان إنعقاده) ويضم 16 وزيرا من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل والزراعة، الأشغال العامة، ويمكن أن يضم غيرهم عند الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويا (واحدة في كل بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

كما تكللت العلاقات بين تركيا وسورية بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009، وكذا إنشاء خط سكة حديدية يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الإنفتاح التركي على دول الجوار.[2]

وتم للمرة الأولى في 2009 إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، وإلغاء التأشيرات بينهما، في خطوة تعبر عن عمق العلاقات بين الطرفين، وبلغ عدد الإتفاقيات التي وقعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الإستراتيجي قرابة 56 إتفاقية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإستثمار والمياه والبنوك وغيرها. وتم تنفيذ كل هذه الإتفاقيات في التوقيت المحدد لها تماما. وهو ما يلفت الإنتباه لمدى أهمية الإلتزام بين الطرفين بجدية العلاقة بينهما.

---

[1] . عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص ص. 23 – 24.

[2] . علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص. 3.

كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من قرابة 730 مليون دولار في العام 2000 إلى ما يناهز 2,3 مليار دولار في العام 2010 مع توقع الطرفين قبل الأزمة السورية أن تبلغ 5 مليار دولار في وقت قصير.[1]

وفي العام 2010، تم التوقيع على اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سورية والأردن ولبنان، وتكون مفتوحة أمام إنضمام غيرها من الدول على أن يتم رفع التأشيرات بين كل هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري المشترك فيما يشبه نوع من إتحاد شرق أوسطي.[2] بالإضافة إلى هذا الحدث فإنّ سنة 2010 وعلى إثر حادثة " أسطول الحرية " والعدوان الإسرائيلي عليها في أثناء توجهها لفك الحصار عن غزة والتضامن معها والتي سقط فيها عدد من الشهداء الأتراك، توجه الرئيس السوري " بشار الأسد" إلى إسطنبول لتقديم واجب العزاء للحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي بين الرئيس السوري ورئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" أكّد الرئيس السوري أنّ " هدف إسرائيل من ذلك هو أن تدفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وإنحيازها إليهم، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تنتظر من تركيا الإنحياز إليها على حساب الدول العربية.[3]

إنّ العلاقات التركية السورية عرفت مراحل تاريخية امتازت في البداية بالكثير من التوترات والنزاعات، وما أدى إلى زيادة حدة توترها القضايا المشتركة بين البلدين، " قضية لواء الإسكندرون، قضية المياه والقضية الكردية ". هذه القضايا جعلت العلاقات تصل إلى حد نشوب حرب في عام 1998 لكن سرعان ما اتفق الطرفان بتوقيع إتفاقية أضنة التي

---

[1] . علي كوش، **العلاقات السورية التركية .... من التأزم إلى التعاون**، مرجع سابق، ص. 9.

[2] . المرجع نفسه، ص. 3.

[3] . **العلاقات التركية – السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923 – 2013**"، مرجع سابق.

ساهمت بشكل كبير في نهاية هذه المرحلة المتأزمة إلى بداية مرحلة يسودها الإتفاق والتعاون خاصة مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002، إذ شهدت العلاقات بين الدولتين نقلة نوعية تمثلت في تعزيز العلاقات وتطويرها على كافة المستويات، حتى وصلت إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي.

المطلب الثاني: العلاقات التركية – السورية في ظل الأزمة السورية الراهنة

بعدما تبلورت علاقات جيدة بين تركيا وسورية، ضمن سياسة صفر مشاكل مع الجيران التي كانت أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية، عرفت العلاقات التركية – السورية تحسنا كبيرا توج بالعديد من الإتفاقيات الإقتصادية الثنائية. إلاّ أنّ ومع إندلاع الثورات العربية التي عرفتها بعض الدول العربية ومن بينها سورية، عادت العلاقات بين تركيا وسورية إلى التراجع بسبب تناقض مواقف تركيا. كما أحدثت الأزمة السورية التي اندلعت شرارتها مطلع عام 2011 متغيرات جديدة في طبيعة العلاقات التركية السورية.

تأثرت العلاقات التركية السورية تأثرا بالغا بسبب ما شهدته سورية، حيث وصف المتابعين العلاقة بين البلدين منذ إندلاع الأزمة السورية في مارس 2011 بأّنها الأسوأ في تاريخهما، حيث تواجه تركيا في سورية إختبارا عسيرا يختلف عن موقفها من كافة الأحداث المتزامنة مع أحداث سورية في بعض من الدول العربية، وذلك نتيجة عدة تفسيرات أهمها:

1/ خشية تركيا من تفاقم الوضع في سورية وتحوله من ثورة إلى حرب أهلية، وعليه فهي تسعى إلى نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط على النظام للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوى المعارضة للنظام على أراضيها.

2/ تتابع وتدافع المؤسسات التركية التي تشهر بالنظام السوري في كل مكان، وتتذر بأّنها سوف تتعاون مع أي نظام بديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين.

3/ أنّ صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة في كيفية التعاطي مع الأحداث في سورية.[1]

فمع اندلاع الأزمة السورية أصدرت الخارجية التركية في 25 مارس 2011 بيانا أكدت فيه عن العلاقات الراسخة التي تربط تركيا مع سورية، كذلك أصدرت بيانا آخر في 22 أفريل 2011 طالبت فيه النظام السوري بإجراء عدد من الخطوات لتجنب الأسوأ،[2] وتبع ذلك زيارة رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" إلى سورية والتقى الرئيس "بشار الأسد" مرات عدّة منذ توليه منصبه وقد حذّره أنّ سورية قد تتعرض لضربة عسكرية إذ لم يسرع في الإصلاح لكن بشار الأسد رفض الإذعان.[3]

ولعلّ ما يزيد من عوامل الصدام التركي السوري، هو أنّه مع تطور الموقف التركي إزاء الأزمة السورية تخلت دمشق عن سياسة الهدوء والحرص على امتصاص الموقف التركي وانتقلت إلى موقع المواجهة والرد على الخطوات التركية،[4] وفي هذا توصل وزير الخارجية السوري وليد معلم في 22 جويلية 2011 إلى أنّ العلاقات بين سورية وتركيا كانت "حبا من طرف واحد "، حيث انتقد هذا الأخير في مؤتمر صحفي عقده في دمشق عن مواقف بعض الدول تجاه الأزمة في سورية وركّز عن موقف تركيا بقوله: " نحن حريصون على أفضل العلاقات مع الجارة تركيا... لدينا أكثر من 850 كيلومترا من الحدود المشتركة يؤثرون عليها ولا نؤثر عليها، ولا نريد أن نهدم سنوات من الجهد الذي

---

[1] . رائد مصباح أبو داير، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل من 2000 .2011**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان، 2012، ص. 232.

[2] . **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923 . 2013** "، مرجع سابق.

[3] . موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، **" السياسة الخارجية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002"**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص. 175.

[4] . حسين دلي، **الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي**، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 11، جانفي 2012، ص، 12.

قاده الأسد لإقامة علاقة متميزة إستراتيجية مع تركيا".[1] ويتضح أنّ سورية ليست مستعدة لخسارة وهدم العلاقة التي جمعتها مع تركيا بعد تجاوز كل العراقيل التي كانت تقف أمام مسار تطور العلاقات بين البلدين.

وصلت العلاقات بين البلدين إلى حد " الكفاية الإستراتيجية " إذ لا يمكن لتركيا من التفكير في تجاوز علاقاتها بسورية كطرف إقليمي والتدخل في مساراته المستقبلية والهيمنة عليه، خاصة أنّه تولّد لدى الأتراك شعور بالفارق المتزايد في القوة الإقتصادية والسياسية والقدرة على التأثير حتى في داخل سورية نفسها، فيما تضاءلت قدرة سورية على التأثير في داخل تركيا.[2] ومن خلال ذلك يحاول الرئيس السوري تجاهل التدخلات التركية في الاضطرابات الحالية في سورية، وأحيانا يفوق هذا التجاهل ذلك ليصل إلى حد التحذير من أي مساس تركي بما يسميه الأمن الداخلي السوري. فقد وجّه الرئيس السوري " بشار الأسد" من خلال مقابلة مع التلفزيون الرسمي في 21 أوت 2011 رسالة ضمنية إلى تركيا قائلا: " إنّنا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك، ربما تكون نوعا من الحرص كما نسمع من وقت لآخر، وإذا كان نوعا من الحرص فنحن نقدر ونشكر حرص الآخرين على سورية. وربما تكون قلقة من أي خلل يحصل في سورية يؤثر على تركيا وهذا قلق طبيعي، والإحتمال الآخر هو أن يكون محاولة أخذ دور المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية، وهذا الموضوع مرفوض رفضا باتا من أي مسؤول من أي مكان في العالم بما فيها تركيا ".[3]

---

[1] . عقيل محفوض، **سوريا وتركيا: " نقطة تحول" أم " رهان تاريخي** " ؟، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012، ص.15.

[2] . المرجع نفسه، ص. 38.

[3] . وكالة سانا السورية للأنباء، 21 . 8 . 2011، تم الإطلاع بتاريخ: 23 . 10 . 2016، على الساعة: 22:08، في الموقع:http:/ /waqualat. Sana syria.com

وبعدما اجتهدتا تركيا وسورية في بناء تحالفهما على مدار العقد الماضي، يبدو أنّ الأمور تتجه خلال هذه الأحداث السورية إلى غير صالحهما، كأّنما تشبهان ب " قريش قبل الإسلام "، عندما كان يعبد الأصنام يشكلها من التمر، فإذا ما أنهى صلاته لها يأكلها، وهذا ما يحصل بين تركيا وسورية، ليس فقط أكلا أو تقويضا لتحالفهما الإستراتيجي السابق، وإّنما قيام تركيا بإعادة هيكلة سياستها إنطلاقا من رهانات نشطة لدى صناع القرار التركي، والتفاتا إلى رهانات جديدة يمكن أن تكون أقوى من سابقتها، ومن شأنها أن تولد مصالح لها لم تكن باستطاعتها نزعها من النظام السابق، وهذا يعني أنّ العلاقات التركية السورية تقف أمام نقطة تحول حرجة ورهانات تاريخية نشطة، ربما تتجاوز كثيرا ما كان في أزمة أكتوبر 1998.[1]

وكشفت تطورات الأزمة السورية إلى أنّ العلاقات التركية السورية وصلت إلى طريق مغلق، على إثر قيام النظام السوري وميليشياته بمجزرة مروعة في مدينة الحولة بريف حمص، التي قتل فيها ما يزيد على 108 من الأشخاص، من بينهم على الأقل 49 طفلا، وتسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة، وهنا قامت الحكومة التركية عن قرارا هاما بطرد جميع البعثة الدبلوماسية من أنقرة وقطع العلاقات نهائيا مع القيادة السورية في 31 ماي 2012. وقبل هذه الحادثة أغلقت تركيا سفارتها في دمشق بسبب تدهور الوضع الأمني في سورية، حيث غادر مجمل الطاقم الدبلوماسي العامل بالسفارة السورية، لكن أبقت أنقرة على القنصلية التركية العاملة في حلب وهي كبرى المدن في شمال سورية والقريبة من الحدود التركية وكان ذلك بتاريخ 26 مارس 2012.[2]

[1] . عقيل محفوض، مرجع سابق، ص. 73.

[2] . ناهدة حسين علي الأسدي، **ربيع الثورات العربية، أسبابه وتحولاته**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص ص. 167 – 168.

بعدما وصلت العلاقات التركية السورية إلى التقارب والتفاهم في كافة المستويات، أدى إندلاع الأزمة السورية إلى قطع تلك العلاقات والرجوع بها إلى نقطة الصفر.

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية في القضية السورية

يرجع تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية إلى عام 1949، وتعتبر تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية، حيث أكد الرئيس التركي أنذاك "عصمت إينونو" في نوفمبر 1949 الإعتراف بإسرائيل قائلا: **" لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط ".**[1] حيث ترى تركيا في علاقاتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم، وأنّها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب، خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها الشائكة، مثل قضية إبادة الأرمن وجزيرة قبرص واليونان والإنضمام للإتحاد الأوروبي.[2]

وأهم محطة في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية سنة 1996، حيث توجت العلاقات بين البلدين في هذا العام بتوقيع الإتفاق الأمني التركي الإسرائيلي الذي يسمح للطيران الإسرائيلي بالتحليق بموازاة الحدود الدولية بين سورية وتركيا، ويساهم في جمع المعلومات عنها ويوفر إمكانية إجراء مناورات مشتركة أمريكية . تركية . إسرائيلية على

---

[1] . جلال عبد الله معوض، **العلاقات التركية . الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات**، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996. ص. 127.

[2] . رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية . الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص. 32.

الحدود التركية العراقية وهذا ما حصل عام 1998. كما نص هذا التحالف على تعزيز التعاون في الصناعات العسكرية والجوانب الإقتصادية وتشجيع تركيا على إقامة منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط تضم إسرائيل مما يسهم في تثبيت أركان إسرائيل في المنطقة.

غير أنّ هذه العلاقات شهدت فتورا مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، على خلفية التغيرات والتطورات الإقليمية، بداية بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وما تبعها من حرب على غزة في 27 جانفي 2008 حيث وصل الصراع ذروته، وعبر رئيس الوزراء أردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي " إيهود أولمرت" الذي اجتمع به قبل يومين من العدوان ولم يخبره بشيء عنها، بل إنهما تباحثا في ترتيب عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، وحمّل أردوغان إسرائيل مسؤولية استمرار المعارك واعتبرها إهانة لتركيا التي تسعى للتهدئة في غزة.[1]

وتوترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل عندما انتقد وزير الخارجية التركي " علي بابا جان" اختراق طائرات إسرائيلية للأجواء السورية عبر المجال الجوي التركي في سبتمبر 2007، وطلبت من إسرائيل إيضاح حول الحادث الذي كانت سورية قد أكدت وقوعه، وكان هذا البيان أول إشارة إلى عدم استعداد تركيا إعطاء إسرائيل حرية حركة واسعة في مجال التعاون العسكري والأمني المحكوم بالعديد من الإتفاقيات منذ عام 1996.[2]

فحكومة أردوغان لم تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بين تركيا وإسرائيل التي وصلت إلى مستوى قوي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بالرغم من كل التوترات التي

---

[1] . مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002 . 2016)**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017. ص. 88.

[2] . جاسم يوسف الحريري، **الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي . الإسرائيلي لعام 1996 م وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2004. ص. 28.

تحدث من حين إلى آخر. فأنقرة تدرك أنّ علاقاتها مع إسرائيل وإن سببت لها بعض الإحراج فيما يخص رغبتها في الإنفتاح على الدول العربية الإسلامية، إلا أنها قد حولت هذه العلاقة من خصم إلى رصيد لها في علاقاتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل. وبالفعل نجحت المساعي التركية للوساطة بين سورية وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لإتفاق سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين واللبنانيين والتي عقدت في اسطنبول في ماي 2008.[1]

وعلى الرغم من توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن كلا الطرفين يعتبر كل منهما الآخر حليف إستراتيجي مهم، لذلك ظهرت بوادر لتخفيف حدة التوتر في العلاقات، وساهمت في ذلك عدة عوامل منها ما هو مرتبط بالجانبين التركي والإسرائيلي، ومنها ما هو مرتبط بالمتغيرات التي فرضتها البيئة الإقليمية مما دفع كل من تركيا وإسرائيل لإعادة الحسابات الجيوسياسية لكل منهما خاصة في ظل إندلاع الثورات العربية ومن **دوافع التقارب التركي الإسرائيلي ما يلي:**

1/ انكماش الدور الإسرائيلي مقابل تعاظم الدور التركي، في المشهد الإقليمي كطرف في معادلة موازنات القوى الإقليمية.

2/ فقدت كل من تركيا وإسرائيل أهم حلفائها في المنطقة، نتيجة للثورات العربية. فالتغيير الذي أحدثته الثورة في مصر، أدى إلى فتور العلاقات المصرية الإسرائيلية، وبالمثل أدى الموقف التركي من الثورات في كل من سورية وليبيا، إلى جمود العلاقات مع تركيا وعزلتها مما دفع كل من إسرائيل وتركيا لحل الأزمة الدبلوماسية بينهما.

[1] . خليل العناني، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص. 162.

3/ نتيجة للثورات العربية تزايدت المخاطر الأمنية على الجانبين التركي والإسرائيلي، فقد تشكل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سورية وإيران والعراق، مما يشكل تهديدا للأمن القومي التركي، إضافة لتوتر العلاقات التركية الروسية، نتيجة لتباين المواقف من الأزمة السورية، وساهم صعود التيارات الإسلامية والسلفية في المنطقة إلى تهديدات أمنية بالنسبة لإسرائيل مما دفعها إلى ضرورة تطبيع العلاقات مع تركيا التي تتمتع بدرجة عالية من المصداقية لدى هذه التيارات، إضافة إلى قناعة إسرائيل بأنّ التقارب مع تركيا من شأنه أن يزيد الخناق على إيران وضمن تدعيم الضغوط الدولية والإقليمية حيالها.

4/ المساعي الأمريكية بإدارة أوباما على إتمام المصالحة بين تركيا وإسرائيل لاسيما إبان تفاقم الأزمة السورية، وبناء على ذلك قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو " إعتذار بإسم إسرائيل بخصوص قتلى ومصابي مرمرة، في إتصال هاتفي في 22 مارس 2013 مع رجب طيب أردوغان، وقبل أردوغان بإسم الشعب التركي.[1]

[1] . مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص ص. 90 . 91.

المبحث الثاني: محددات الموقف التركي من الأزمة السورية

احتل الدور التركي مكانة متقدمة في التأثير في الأزمة السورية ومجرياتها. فتركيا دولة جارة، ودولة إقليمية كبيرة، وعضو في حلف الناتو، وهذه الميزات ساعدتها في اتخاذ موقفا ناقدا تجاه طريقة تعامل النظام مع الأزمة في بداية إندلاعها. فعلى العكس من الإعتقاد السائد أ نّ الموقف التركي يسير منذ بدء الأزمة السورية على وتيرة واحدة وأّنه يراوح مكانه بل ويميل إلى النظام أكثر منه إلى الشعب، فإنّ متابعة دقيقة له ستظهر لنا أّنه يتطور باتجاه الضغط على الرئيس السوري ببطء، لكن تدريجيا، تبعا لعدد من المعطيات، لعل أهمها ما كانت تركيا عبرت عنه سابقا بخصوص موقفها العام من التطورات في العالم العربي، المتمثل في كونها تساند جميع المواقف الشعبية المطالبة بالديمقراطية وبمزيد من الحرية وبحقوق الإنسان، لكن مع حرصها أيضا على أن يكون الإنتقال في السلطة سلميا، وهو ما سبق أن عبرت عنه في مختلف الحالات وآخرها ليبيا وكذلك في سورية. فالموقف التركي من الأزمة السورية مّر بمراحل أساسية يمكن تقسيمها كالآتي:

المطلب الأول: مرحلة التواصل المباشر مع النظام السوري

إنّ الأزمة السورية كانت لها تأثيرات واسعة على تركيا، وتعتبر هذه الأخيرة شريك سياسي وإقتصادي مهم لسورية، وبالتالي فإنّ أي صراع داخلي أو طائفي أو حرب أهلية في سورية فأول دولة سوف تتأثر هي تركيا، لهذا فعلى تركيا التصرف بدقة وحذر شديد إزاء الأحداث في سورية والتصرف بدبلوماسية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي في هذا البلد.[1]

[1] - MEhmut AKpinar **, Arab Bahari mi Iran Atesi mi**, Akcag.Yayinlar, Ankara,2014 , p.51.

فمع بداية الأزمة السورية أعلن المسؤولون الأتراك استعدادهم للمساعدة في عملية إصلاح النظام السوري وفي مقدمتهم رئيس الحكومة التركية " رجب طيب أردوغان" ووزير خارجيته " أحمد داوود أوغلو" نتيجة للعلاقات المتميزة التي قامت بين تركيا وسورية في السنوات القليلة الماضية، وجدت تركيا أنّ من مصلحتها ومصلحة سورية أن تقدم الحلول للنظام السوري، بحكم هذه العلاقات المتميزة، وذلك بهدف تجاوز مؤثرات هذه الأزمة في سورية والمنطقة عموما، فطالبت النظام السوري بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وأبدت الحكومة التركية استعدادها لتأمين جميع وسائل الدعم لتحقيق هذه الإصلاحات.

وقد تدرج الموقف التركي بناءا على تطورات المشهد السوري الداخلي واتبعت في تعاطيها مع النظام السوري مسارين:

أولهما: الحرص على تقديم النصيحة والمشورة للنظام ومساعدته في حال رغب في القيام بالإصلاحات المطلوبة.

وثانيهما: الحرص على امتلاك أدوات الضغط عليه لإجباره على سلوك مسار الإصلاح.

المسار الأول: توافرت قناعة لدى حكومة حزب العدالة والتنمية أن تطور مسار العلاقات السورية التركية في العقد الأخير قبل الأزمة إلى مستويات غير مسبوقة في مختلف المجالات يمنحها رصيدا أخلاقيا وسياسيا لتطلب من الرئيس الأسد تنفيذ إصلاحات سياسية تنهي الأزمة، وتمنع تدهور الأوضاع إلى مسارات لا تفضلها تركيا.

وكانت حكومة العدالة والتنمية حريصة على أن يتجاوز النظام أزمته بإصلاحات ديمقراطية (باستلهام التجربة التركية مثلا) تسهم في المحافظة على المصالح القومية التركية ومستويات التبادل التجاري والإقتصادي من جهة، وتروج لنموذج تركيا الديمقراطي الذي تعتبره أحد أبرز محددات شرعيتها الإقليمية من جهة أخرى، ويمكن التماس ذلك من خلال تصريحات عدة ومواقف تركية أبرزها:

- في 23 مارس 2011 قال رئيس الحكومة التركية " رجب طيب أردوغان " لصحيفة حريات التركية أنّه قد حذّر الرئيس السوري "بشار الأسد" من إمكانية قيام تظاهرات معارضة في سورية بإلهام من الثورات الشعبية الحاصلة في دول أخرى بالشرق الأوسط، ودعاه لإجراء إصلاحات ديمقراطية في البلاد.
- في أول ردة فعل له بعد خطاب الأسد أمام مجلس الشعب في 30 مارس 2011 قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 3 أفريل 2011 أنّه كان يتوقع إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعداد دستور جديد، وأنّه سوف يتصل بالأسد ويحثه على ذلك.
- في 6 أفريل 2011 التقى وزير خارجية تركيا " أحمد داوود أوغلو " الرئيس السوري "بشار الأسد " في دمشق، وأبدى أوغلو الإصلاحات التي عرضها الأسد، وأبدى استعداد تركيا لتقديم أي مساعدة ممكنة من خبرات وإمكانات لتسريع هذه الإصلاحات لضمان رخاء الشعب السوري وتعزيز أمنه واستقراره.
- أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في 1 ماي 2011 أنّ بلاده ترفض " تدخلا أجنبيا في سورية " داعيا إلى إيجاد حل داخلي لأزمة الإحتجاجات المتواصلة هناك. وقال أوغلو: " إنّ تدخلا أجنبيا في بلد مثل سورية له بنية إجتماعية متنوعة قد تكون له تداعيات مؤسفة، وعلينا أن نسعى لتفادي هذا الإحتمال".

المسار الثاني: لم تجد محاولات تركيا إقناع الأسد الأخذ بنصائحها فيما يتعلق بعملية الإصلاح، إذ دعا النظام الرافض للإصلاح أنّ الحراك السياسي الحاصل ما هو إلاّ حراك أقلية مجتمعية تدفعه دول خارجية، وأنّ علاقاته الدولية والإقليمية، وضمانه ولاء الجيش

والمؤسسة الأمنية خلافا (لحالتي مبارك وبن علي) يمكّنه من القضاء عليها، وبعدها يقوم بالإصلاحات التي تلائمه.

كما أنّ العروض التركية للإصلاح التي تفضي إلى وساطة تركية بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين في سورية التي اتخذت اسطنبول التركية مقرا لها منذ عام 2009. رفضها رأس الهرم في النظام السوري، وكثيرون من أركانه. ونتيجة ذلك حاولت تركيا إتباع نهج جديد في التعامل مع النظام السوري يقوم على تصعيد اللهجة السياسية والدبلوماسية تجاهه، والإنفتاح على قوى المعارضة السورية ومنحها التسهيلات لعقد إجتماعاتها على الأراضي التركية. [1]

ومع رفض الرئيس بشار الأسد الإصلاحات جعل القيادة التركية آنذاك أن تأخذ دور الوسيط بين طرفي النزاع في سورية، وذلك إنطلاقا من مصلحتها الإستراتيجية التي تربط بين البلدين في المجالات كافة، وكذا أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران، والعراق من الجنوب والشرق، وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري الأساسيين وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم أو توتير الأجواء ونسف سياسة حل المشكلات مع كل دول الجوار، ومن جانب آخر فإن أي تدخل عسكري في سورية يجب أن يتم عن طريق تركيا التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالآخرين (أي الدول التي وقعت فيها الثورات العربية) فهي تشترك بحدود تصل إلى نحو 900 كيلومتر يسكن على معظم جانبيها الأكراد، كما أنّ عشرات الآلاف من اللاجئين قد فروا إلى أراضيها، فضلا عن أنّ الجيش الحر يتخذ من مناطق في الجنوب التركي مركزا له.[2]

[1] . عزمي بشارة، **درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص ص. 497 . 499.

[2] . م. د. إياد عبد الكريم مجيد، " **الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص. 2.

فما حدث في سورية في 15 مارس 2011 من احتجاجات شعبية مناهضة لبشار الأسد من عنف مفرط من جانب النظام السوري تجاه المتظاهرين وضع السياسة التركية في مأزق إما التضحية بالنظام الحاكم في سورية، أو تغليب مصالح تركيا الحيوية من خلال رسم خارطة طريق للنظام السوري للخروج من الأزمة عبر تلبية دعوات الإصلاح السياسي والإنفتاح على كافة أطراف المعادلة السياسية في سورية، سواء كانوا رموز المعارضة الإسلامية أو قوى المعارضة مع رفض التدخل العسكري في سورية لتداعياته الأمنية والسياسية عليها.[1]

لكن ، من جهة أخرى، فإنّ تركيا ترى أنّ مطالبة الشعب بمزيد من الحريات والديمقراطية ورفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية والإنسانية هي مطالب مشروعة، ورأت أنّ الصداقة مع النظام لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري. حيث أعلن رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان " أنّ ما يرتكب في سورية يشكل فضائع لا يمكن السكوت عنها " كما قال: " إذا استمرت هذه الفضائع لن تدافع تركيا عن سورية في المحافل الدولية ".[2]

المطلب الثاني: مرحلة التحول والضغط

مع تفاقم الأزمة السورية، وتحول المسار من أزمة داخلية تتعلق بالإصلاح والحرية إلى أزمة في العلاقات الدولية بحكم الإصطفاف الذي جرى، سرعان ما تحول الإلحاح التركي على الإصلاح إلى ضغط سياسي ودبلوماسي على النظام السوري، ومن ثم توالت التهديدات التي بدأ يطلقها " رجب طيب أردوغان" عن الفرصة الأخيرة وعدم

---

[1] . عبير عاطف القندوز، **" جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"**، مجلة دراسات إستشرافية، دراسات شرق أوسطية، العدد 6، 2011، ص ص. 375.

[2] . علي حسين باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.9.

السماح بتكرار ما جرى في حماة وصولا إلى دعوة بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، لكن تحولات الموقف التركي تظهر أنّ الأزمة السورية وبحكم تعقيداتها وتشابكها وتداخلها مع القضايا الإقليمية والمصالح الدولية، جعل من الدور التركي دورا حذرا يحاول التوافق بين السعي إلى تغيير النظام في دمشق وتجنب التداعيات على بلاده، نظرا لأنّ التغيير الجاري يطال المنطقة بأكملها، وتركيا ليست استثناءا رغم تقدم تجربتها في الممارسة الديمقراطية على العديد من الدول العربية.

فتركيا تطلب تغيير النظام السوري وكيفية إدارة ما بعده، وهي في سبيل ذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت بفرض عقوبات على النظام السوري، ورعاية المعارضة السورية، ولاسيما حركة الإخوان المسلمين، وهيأت الظروف لتأسيس المجلس الوطني السوري، واحتضنت الجيش السوري الحر ودعمته عسكريا واستخباريا، وأقامت مخيمات للاجئين السوريين في المنطقة الحدودية.[1]

حيث أعادت تركيا حساباتها في ضوء الإمكانات المتاحة لها، وأصبح النظام السوري خصما لتركيا. ولم تكن تركيا قادرة على التدخل عسكريا فعمدت إلى تفعيل الأوراق التي تستطيع التأثير فيها، وهي:

1- المعارضة السورية: كان لتركيا شأن فاعل وأساسي في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها، إذ منحتها التسهيلات المادية واللوجيستية لتطوير عملها وتنسيق جهدها لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وأصبحت أهم مركز لتجمع المعارضة السورية، خصوصا بعد تأسيس المجلس الوطني السوري في 2 أكتوبر 2011. ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والإعتراف بها دوليا، ومساعدتها في أن تحظى " بالشرعية

[1] . النقيب رشيد حوراني، " **المسألة السورية ما بعد إنقلاب تموز الفاشل في تركيا** "، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 21 . 9 . 2016.

التمثيلية"، كما حصل في مؤتمر أصدقاء سورية 02 الذي عقد في إسطنبول في 2 أفريل 2012، إذ نفى البيان الختامي للمؤتمر على الإعتراف بالمجلس الوطني " ممثلا شرعيا للشعب السوري". وسمحت تركيا للمجلس الوطني وأطياف من المعارضة الأخرى بإفتتاح مكاتب سياسية لها في أكثر من محافظة تركية (إسطنبول وأنقرة وأنطاكيا وغازي عنتاب). ونتيجة هذا الدعم امتلكت تركيا قدرة التأثير فيها وفي خياراتها السياسية.

2- السلاح والإغاثة: منذ بداية عام 2012 شهدت الأزمة السورية تحولا مفصليا في مسارها، حيث أصبحت العسكرة هي الظاهرة الرئيسية في الأزمة. وفي هذا الإطار فإنّ الحكومة التركية لا تستطيع بتزويد المعارضة السورية بالسلاح باعتبار أنّ تركيا دولة مؤسساتية، وأنّ مثل هذا القرار يحتاج إلى موافقة مجلس الأمن القومي (أعلى سلطة أمنية في الدولة) والبرلمان حيث توجد معارضة سياسية قوية تعارض سياسات حزب العدالة والتنمية في الشأن السوري.

وتجاوزت الحكومة التركية العوائق السابقة من خلال الإمتناع عن تسليح المعارضة مباشرة مع السماح بدخول السلاح عبر أراضيها. وتحولت الأراضي التركية إلى أهم مدخل للسلاح إلى سورية مقارنة بدول حدودية مثل: العراق والأردن ولبنان. وليس ممكنا تخيل ديمومة الأزمة السورية من دون الحدود التركية المفتوحة للسلاح المرسل إلى سورية.

كما فتحت الحدود التركية أمام المنظمات الإغاثية على إختلاف تسمياتها ومرجعياتها التي اتخذت من تركيا مركزا رئيسيا لعملها الإغاثي نتيجة التسهيلات التي قدمتها الحكومة التركية لهذه المنظمات.[1]

[1] . عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سابق، ص ص. 508 . 509.

3- فرض العقوبات: بعد قيام النظام السوري باستخدام العنف ضد المتظاهرين أعلنت أنقرة عن مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري والمسؤولين الذين ارتكبوا – من وجهة نظر تركية – جرائم ضد الإنسانية، كان أبرزها فرض حظر على الأسلحة القادمة لسورية، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للمجال السوري. أيضا أعلن وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو" عن مجموعة من العقوبات المالية ضد النظام السوري كان أبرزها تعليق أعمال مجلس التعاون الإستراتيجي بين الدولتين، وتجميد أموال وحسابات كبار المسؤولين، بالإضافة إلى إيقاف كافة التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري.
كما تتضمن العقوبات تجميد أموال الحكومة السورية في تركيا، وإيقاف القروض المقدمة إليها، ومنها القرض المقدم من بنك إكسيم التركي للمشاريع التنموية والإستثمارية في سورية.[1]

4- دور تركيا في مسألة اللاجئين: مع إزدياد وتيرة العنف والمواجهات العسكرية ازداد عدد اللاجئين السوريين في تركيا. ووصل عددهم بحسب تصريحات " أحمد داوود أوغلو" في 13 فيفري 2013 إلى 182 ألف لاجئ. ومنذ بداية دخول اللاجئين إلى أراضيها في ماي 2011 تولت الدولة التركية مسؤولية رعاية اللاجئين مباشرة من دون الحاجة إلى الإشراف الأممي عليهم كما هي الحال في العراق ولبنان والأردن، ويرفض الخطاب الرسمي التركي إطلاق صفة " لاجئ" على السوريين في المخيمات، ويصر على صفة " ضيوف " بدلا منها، وهذا يعني أن الدولة لها الحق بترحيلهم بأي وقت، واعتمدت الحكومة التركية مبدأ الحماية المؤقتة للاجئين السوريين التي تستند إلى: سياسة الحدود المفتوحة، لا للإعادة القسرية، التسجيل مع السلطات التركية وتلقي الدعم داخل حدود

[1] . علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية . التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، مرجع سابق، ص. 16.

المخيمات. كما أنّ أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا أفضل مقارنة بدول أخرى (الأردن والعراق ولبنان).[1]

وتعتبر تركيا أول دولة أقامت مخيمات رسمية للاجئين السوريين والذين قدرت أعدادهم ب 90 ألف في المخيمات التركية و100 ألف خارج المخيمات في تركيا، فيما لا يزال ينتظر على الحدود الشمالية آلاف النازحين الذين ينتظرون الإذن لهم بالدخول.[2]

كما عملت تركيا على المستوى السياسي إذ نسقت مع دول الخليج ولاسيما قطر والسعودية وكذلك الجامعة العربية لزيادة الضغوط على النظام السوري، وبرز أيضا ما يشبه تنسيق وتشاور تركي– أمريكي دائم بشأن كيفية إدارة الأزمة، أضف إلى ذلك اتجاه تركيا نحو طهران وموسكو وبكين للتأثير على مواقف هذه العواصم وإقناعها بتغيير موقفها من الأزمة والعمل لإسقاط نظام بشار الأسد.

وفي كل هذا حرصت أنقرة على عدم الإصطدام مع النظام السوري بشكل مباشر، نظرا لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي، إذ أنّ الورقة الكردية تشكل مشكلة تاريخية بالنسبة لتركيا والصراع الطائفي المخفي والقابل للتفجر بأي وقت، والبنية التركية بحكم إرثها الكمالي، وحتى سياسة حزب العدالة والتنمية ليست بعيدة عن مكامن الإنفجار الإجتماعي والسياسي، لذا فإنّ الأزمة السورية أدت إلى حدوث توتر كبير في علاقات تركيا مع العراق وإيران وروسيا، وباتت الدبلوماسية التركية في أزمة مصداقية كبيرة تجاه هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها الإقتصادية والسياسية مع هذه الدول تشكل أملا كبيرا لتعزيز دورها الإقليمي وتطوير قدراتها الإقتصادية.[3]

---

[1] . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 510.

[2] . بيبرس سامية، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، العدد 152، 2012، ص. 179.

[3] . النقيب رشيد حوراني، " **المسالة السورية ما بعد إنقلاب تموز الفاشل في تركيا** "، مرجع سابق.

ويمكن القول أنّ هناك **عوامل لتغيير الموقف التركي من الأزمة السورية** أهمها:

1/ عدم تجاوب الرئيس السوري مع المقترحات والنصائح التركية وهذا بسبب الأزمة التركية مع روسيا، فروسيا شريكة تجارية مهمة بالنسبة لتركيا، دعت إلى مقاطعة الشواطئ والسلع التركية، بعد أن أسقطت قوات تركيا الحربية الطائرة الروسية التي كانت فوق الحدود السورية . التركية في نوفمبر 2015، كما أن هذه الأزمة تؤثر على التبادل الإقتصادي بين الطرفين وتزيد من حجم التوتر التركي من إقدام روسيا على تخفيض حجم الغاز المصدر إلى تركيا، فإنها أيضا تحجم من تدخل تركيا في سورية وتجعلها مكبلة الأيدي فضلا عن تولد سياسة استقطاب بين روسيا وتركيا، والتي جعلت الأخيرة تخسر بعض الدول في منطقة آسيا مثل: كازاخستان، وفير غيزستان العضوتان في رابطة الدول المستقلة واللتان أعلنتا مع دول الرابطة دعمها لروسيا ضد تركيا.[1] وهذا ما جعل صناع القرار في تركيا يقيمون موقف الأسد على أّنه لن يستجيب إلى نصائحهم نظرا لضغوط أطراف أخرى داخل النظام السوري التي لم تسمح له بالإهتمام بالرأي التركي وكذلك إختيار النظام السوري للإتجاه الإيراني القاضي بالتعامل مع الإحتجاجات أمنيا وعسكريا حتى النهاية.

2/ ظهر جليا في تصريحات المسؤولين المقربين من الرئيس السوري حيث ذكرت مستشارة الرئيس السوري " بثينة شعبان " في صحيفة نيويورك تايمز قائلة: " إنّ اليد الطويلة أصبحت الآن في مواجهة المحتجين، الخطر أصبح وراءنا ونعيش المرحلة النهائية لهذه القضية لذا لا يمكن أن نتسامح مع أناس يقومون بتمرد مسلح ". إلى جانب هذا التصريح هناك تصريح " رامي معلوف " وهو إبن عم الرئيس وهو رجل أعمال سوري والذي قال:

[1] . حابار دوغان، **تحديات تواجه تركيا في الوقت الحاضر**، 2/ 4/ 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 8 . 11 . 2016، على الساعة: 09: 18، في الموقع: www. Turkpress.co /node/16784

"إنّ إستقرار سورية من إستقرار إسرائيل "، وهذا إلى جانب تصريحات الأسد وعليه فإنّ النظام اتجه نحو المقاربة السورية القائمة على الحل الأمني.[1]

3/ مخاوف متعلقة بانهيار النظام بحيث أنّ المخاوف التركية تتدرج في إنتقال هذه الفوضى إلى المنطقة كلها مما يعجل بخسارة تركيا على أكثر من صعيد، فمثلا على الصعيد الخارجي سياسة صفر مشاكل تنتقل إلى موطن نزاعات وخلافات داخل الشرق الأوسط.

4/ الملف الكردي، فسيناريو الفوضى يعود بالسلب على الملف الكردي لأنّ أي تقسيم في سورية سوف يؤدي بالضرورة إلى مطالبة الأكراد بالإنفصال، زيادة على ذلك، فإنّ الفوضى وتقسيم سورية سيؤدي إلى زيادة هجمات حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الأراضي السورية قاعدة ينطلق منها خصوصا وأنّ الإشتباكات في ازدياد مستمر بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني.

5/ المخاوف من إزدياد عدد القتلى والتدخل الدولي مما يزيد الضغط على تركيا في حالة إتخاذ قرارات تصدر عن مؤسسات المجتمع الدولي، لأنّها لا تستطيع أن تقف في مواجهة الإرادة الدولية.

6/ تزايد الضغط الشعبي التركي من عامة الشعب وتحت مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام نظرا لإزدياد عدد قتلى المتظاهرين مما أثار حفيظة الرأي العام التركي الذي شهد تذمره من نظام الأسد حيث أظهر إستطلاع الرأي العام التركي أجراه مركز بتروبول للأبحاث الإستراتيجية والإجتماعية أنّ أكثر من 45٪ قالوا أنّ تركيا يجب أن تقدم المساعدات للمتظاهرين في سورية بدلا من نظام الأسد، وقال 41,3٪ أنّهم يوافقون على

[1] . علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص. 17 . 18.

سياسة الحكومة ضد نظام حكم الأسد، مقابل 35,8٪ قالوا العكس، ونحو 65٪ قالوا إنّ التظاهرات السورية ستنعكس تداعياتها على الداخل التركي، مقابل 30٪ لا يتوقعون ذلك، وقال نحو 60٪ أنّ على تركيا أن تساعد الحركات المدنية في الدول العربية.[1]

هذه المؤشرات أعطت لصناع القرار في الحكومة التركية الوقوف ضد نظام بشار الأسد.

المبحث الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا

عكست الأزمة السورية إرتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والإقتصادية في سورية، والتي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساسة الأتراك منذ أن تحسنت العلاقات تدريجيا بعد إنتهاء أزمة 1998، بقيام سورية بترحيل " عبد الله أوجلان" من أراضيها إنهاءا لأزمة كادت أن تفضي إلى إندلاع حرب بين البلدين. وقد حصلت العلاقات المشتركة على دفعة كبيرة بعد وصول " حزب العدالة والتنمية " إلى السلطة في تركيا.[2] وهنا رأت تركيا في سورية جسرا للوصول إلى الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما فلسطين ولبنان، وفي الوقت نفسه سوقا مناسبة لبضائعها، وجسرا للأسواق العربية في دول الخليج ومصر والأردن، خصوصا وأنّ مثل هذا التوجه ينسجم مع المتغيرات الداخلية في تركيا ورؤية حزب العدالة والتنمية. لكن، هذا لم يدم طويلا بسبب عدوة الثورات العربية التي لحقت بسورية والتي كان لها إنعكاسا كبيرا على أمن تركيا. ومن خلال هذا يمكن أن ندرج إنعكاسات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي من عدة نواحي أهمها:

[1] . المرجع نفسه، ص. 22.

[2] . محمد عبد القادر خليل، " **الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد** "، مرجع سابق، ص. 24.

المطلب الأول: من الناحية السياسية

أحدثت الأزمة السورية تنافرا وتباعدا في العلاقات التركية- السورية ما جعل السياسة الخارجية التركية تعرف تغييرات في تعاملها مع الأوضاع السائدة في محيطها الإقليمي (خاصة مع سورية)، والدليل على ذلك هو تخلي هذه الأخيرة على مساندة نظام "الأسد" في سورية رغم العلاقات الشخصية التي ربطت " أردوغان" ب" بشار الأسد" ورغم تشعب العلاقات السياسية والإقتصادية مع " النظام البعثي"، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأنّ " الأسد" لن يكون بمقدوره إجراء إصلاحات جذرية لينقذ نظامه ويدفع سورية نحو تحول ديمقراطي حقيقي، إستجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنّه أكثر إصرارا على دفع كلفة هذا التحول.[1]

ظلت الدبلوماسية التركية أسيرة مبدأ " الدفاع عن شعب يذبح ومحاسبة المجرمين" ويعتبر هذا الأسلوب تقليدي لدبلوماسية التدخل الإنساني التي انتهجتها الدول الغربية، لكن من دون التمتع بقدرات هذه الدول. ونتج من ذلك دخول تركيا كطرف حرب طويلة وتعرضها لظاهرتين:

1/ ظاهرة الميليشيات الكردية المتشددة والداعمة لحزب العمال الكردستاني.

2/ ظاهرة إنتشار ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي جعلت المعارضة السورية تحارب على جبهتين.

وكلا من الظاهرتين كانتا لهما إنعكاسا على الوضع الداخلي التركي، حيث أصبح الإنعكاس السياسي- الأمني على تركيا محور إهتمام السياسة الراهنة، وهو ما يفسر العودة إلى خطاب قومي، والهاجس من الظاهرة الإستقلالية الكردية، والأسباب هي:

[1] . المرجع نفسه، ص. 11.

1/ الدعم الذي تتلقاه الجماعات الكردية من القوى الكبرى سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا.

2/ قرب أجل إستقلال المناطق الكردية في العراق وسورية.

3/ تصعيد العمل العدائي لحزب العمال الكردستاني.

وهذه الأسباب التي انجرت من الأزمة السورية إنعكست على البنى السياسية للمجتمع التركي، حيث ساهمت في عودة مكونات سابقة ومنها:

1/ العودة إلى الإشكالية القومية التركية بوجه هاجس الإنفصالية الكردية. حيث كانت ترى تركيا في التهديد الكردي بإجراء استفتاء من أجل تقرير مصير الإقليم وتوجهه نحو الانفصال عن العراق مجرد مناورة سياسية من قبله لتحسين شروط التفاوض مع الحكومة العراقية بعد أن تراكمت الخلافات بين الأخيرة وأخذت على قضايا النفط والميزانية والمناطق المتنازع عليها، وغيرها من الخلافات التي جعلت من الانفصال حقيقة واقعة.

إن موقف أنقرة ينصب بقوة نحو منع إقامة دولة كردية مستقلة، على اعتبار أن الأمر يتعلق بجوهر الأمن القومي التركي. وعليه يمكن فهم التصعيد التركي ضد خطوة الاستفتاء، والذي وصل إلى حد التحالف مع إيران وبغداد ضد استقلال الإقليم.

وينطلق الرفض التركي لإقامة دولة كردية من سببين رئيسيين؛ يتعلق أولهما بإدراك أنقرة أن إقامة دولة كردية مستقلة في العراق ستكون لها انعكاسات كبيرة على قضيتها الكردية في الداخل، حيث يوجد فيها أكثر من عشرين مليون كردي محرومين دستوريا من هويتهم القومية ومن أي حكم محلي خاص بهم. كما أن السلطات التركية في حرب دموية معهم منذ نحو نصف قرن باسم مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني.

وبحكم التطورات التي شهدتها تركيا وتلك التي تشهدها دولتا الجوار سورية والعراق، باتت الأولى تجد نفسها أمام جغرافيا كردية خارج حدودها تُلقي بظلالها على أوضاعها الداخلية، الأمر الذي أضحى يُشكّل تهديدا مباشرا لأمنها الوطني؛ وعليه تخشى من أن يؤدي الاستفتاء إلى تشكيل مرجعية لإعلان دولة كردية مستقلة عن العراق في المرحلة المقبلة، وسط اعتقاد بأن ذلك سيدفع أكراد تركيا إلى رفع سقف مطالبهم القومية، وربما المطالبة باستفتاء مماثل على طريق إقامة دولة كردية واحدة من شأنها تغيير الخرائط الجغرافية في المنطقة التي قسمتها اتفاقية سايكس – بيكو قبل قرن من الزمن.

ويتمثل السبب الثاني في الاعتقاد التركي بأن للولايات المتحدة الأمريكية دورا في خطوة استفتاء إقليم كردستان رغم الرفض المعلن للإدارة الأمريكية لهذا الاستفتاء، حيث ترى أنه جاء في ظل توتر أميركي – تركي على خلفية دعم واشنطن للأكراد في سورية والعراق بالأسلحة، وكذلك في ظل توجه أنقرة إلى التحالف مع روسيا، وإعادة النظر في مجمل سياستها الإقليمية لصالح التقارب مع طهران وبغداد.

وما يقلق تركيا هو استقلال إقليم كردستان وموقفها سيعتمد على المسار الذي سيسلكه الإقليم في المرحلة المقبلة.

وجاءت خطوة الاستفتاء لتدفع بأنقرة إلى إحداث تغيير في سياستها السابقة تجاه الحكومة العراقية وكذا موقفها من الأزمة السورية. فبعد أن كانت تصف تلك الحكومة بالطائفية، والتابعة لإيران، دخلت معها في تحالف ضد خطوة الاستفتاء الكردي. ويكشف هذا التغير عن قناعة تركيا بأن إقامة دولة كردية ستغير من واقع الاصطفافات الإقليمية في المنطقة، إذ من شأن دولة كردية بناء واقع إقليمي جديد في المنطقة يغير من معادلة التنافس

الإيراني – التركي على الدور والنفوذ في المنطقة، وخاصة في العراق وسورية، ما سيؤثر في التحليل الأخير على الإستراتيجية التركية المستقبلية.

2/ عودة الجدال حول التوافق بين الحريات والأمن القومي.

3/ عدوى الخلافات المذهبية التي قد تهدد باستقطابات جديدة. وهذا يتبين مع الأحزاب المعارضة الكمالية التي تمتعت بدعم متزايد من الأقليات العلوية، في حين أنّ العامل الديني أصبح أكثر وضوحا في سلوك عدد متزايد من ناخبي حزب العدالة والتنمية.[1]

ولا يخفى أيضا أنّ الأزمة السورية كان لها إنعكاسا على علاقة تركيا بروسيا وإيران بعدما أقرت تركيا بالتخلي على دعم النظام وترتب على ذلك جملة من النتائج أبرزها:

1/ توتر العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، وأبرزها أنظمة سورية وإيران وروسيا.

1 . 1 اتفاق الإطار النووي الإيراني في أفريل 2015: لعبت تركيا دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني وذلك باعتراف إيران امتلاك الطاقة النووية السليمة.

ويعتبر اتفاق الإطار النووي الإيراني بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لدول المنطقة ومنها تركيا للحصول أو لإنشاء مفاعلاتها النووية، الأمر الذي تسعى إليه تركيا لزيادة قوتها الصناعية النووية لتوليد الكهرباء والطاقة أي اعتراض دولي على المفاعل النووي السلمي الذي تقوم الحكومة التركية ببنائه جنوب البلاد في " **أكواي** "، فضلا عن

[1] . فؤاد نهرا، " **العلاقات العربية . التركية، السياسة الإقليمية لتركيا وإستراتيجية بناء العمق الإستراتيجي** "، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 29 مارس 2016، ص ص. 107 . 112.

ذلك فإنّ تركيا إذا كانت قد رحبت بهذا الإتفاق فإنّها تعارض وترفض امتلاك إيران للسلاح النووي فهو يشكل تهديد للأمن الداخلي التركي.[1]

1 . 2 دور تركيا تجاه الأزمة الأوكرانية: جاءت الأزمة الأوكرانية التي تجسد حالة الصراع بين الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى، لتزيد من حجم المخاطر التي تحيط بالأمن القومي التركي، فبجانب المحور الشعبي (سورية، إيران، العراق) المحيط بتركيا السنية والذي يحمل العداء لتركيا التي تدعم المعارضة السورية المسلحة، جاء التواجد الروسي في شبه جزيرة القزم حيث العداء التاريخي بين روسيا والإمبراطورية العثمانية وهو ما دفع تركيا فيما بعد الإنضمام لحلف الأطلسي، غير أنّ تركيا استطاعت توظيف هذه الأزمة لخدمة أهداف داخلية وخارجية تركية، فحزب العدالة والتنمية يرغب في توقف الغرب عن نقد سياسته.[2]

اتسم الموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية في بادئ الأمر سياسة الحياد دون الإنحياز لأي من طرفي الصراع سواء كان الروسي أو الغربي، واكتفت تركيا بدعوة الأطراف للحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة. والمحافظة على وحدة الأراضي الأوكرانية، إلاّ أنّ تركيا اتخذت فيما بعد موقف داعم للغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة روسيا. حيث أجرى رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " اتصال مع المستشارة الألمانية " ميركل " أعلن خلاله أن الإستفتاء الذي تم إجراؤه في جمهورية القزم ذات الحكم الذاتي ضمن أوكرانيا غير قانوني، وأنّ حل الأزمة التي تشهدها أوكرانيا يتم من خلال الوفاء بالتزامات القانون الدولي والإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما أعرب عن

---

[1] . مثنى فائق العبيدي، **" موقف تركيا من الإتفاق النووي الإيراني: الدوافع والإنعكاسات"**، تم الإطلاع بتاريخ: 15. 07. 2016، على الساعة: 19:42، في الموقع: www.turkpress.co/node/13004.

[2] . خورشيد دللي، **الأزمة السورية وأفاق التصعيد التركي**، بيروت: مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 121، 2012، ص. 80.

استعداد تركيا المساهمة في المساعي التي تبذلها مجموعة الإتصالات الدولية من أجل حل الأزمة في أوكرانيا، وطالب بضرورة تدخل مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومجلس وزراء الإتحاد الأوروبي لحل الأزمة.[1]

2/ تراجع الدور التركي وتأثيره في الأزمة نتيجة توتر علاقات تركيا التي وصلت إلى حد القطيعة، خاصة مع النظام السوري، وهو ما أثّر سلبا على دور تركيا في الإقليم والتعاون الإقليمي بين دوله.

3/ استعصاء حل الأزمة السورية وتشابك ملفاتها واحتدام صراع الأجندات الإقليمية والدولية فيها، وهو ما انعكس سلبا على الأمن الداخلي التركي، وخاصة ما يتعلق منه بنشاط تنظيم الدولة داعش، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وقوات الحماية الكردية في سورية الذراع العسكري لحزب الإتحاد الكردستاني. وتراجع الدور التركي الممكن والفاعل في حل الأزمة السورية بسبب عدم ترحيب هذه الأطراف بدورها.[2]

ولا يخفى أيضا أنّ الأزمة السورية أدت إلى فشل نظرية " صفر مشاكل " في التجاوب مع التطورات المتسارعة التي حولت الإقليم إلى " صفر هدوء "، فيما عجزت قوتها الناعمة في إحداث أي إنجازات مهمة في المنطقة، بعد أن أضحت الأخيرة طرفا في حالة الإستقطاب بسبب مواقفها المعلنة من الثورات العربية، لاسيما الأزمة السورية.[3]

---

[1] . عبد اللطيف حجازي، " **تركيا والأزمة الأوكرانية** "، 01/ 03 / 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 15 . 10 . 2016، على الساعة: 18:59، في الموقع: .fekr_ online. Com/indesc PHP/article

[2] . فريق الأزمات العربي،" **أزمة السياسة الخارجية وانعكاساتها على العلاقات العربية . التركية ودور تركيا الإقليمي**"، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2016، ص.14.

[3] . سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، مارس 2016.

أدت الأزمة السورية إلى تغيير الداخل التركي وهذا بسبب ما نتج من تلك الأزمة إذ وصلت إفرازاتها إلى تركيا وهذا يمكن أن يرجع هذه الأخيرة إلى وضعها السابق وهي حالة الإنغلاق بغرض حماية نفسها من كل ما يجري من أحداث في سورية. حيث تعرض الداخل التركي لعدة هجمات إرهابية وإنقلابات متكررة تزامنت مع ما يحدث سورية، وكان أبرزها في جوان 2013، حيث شهد منتزه صبري احتجاجات جعلت القوات التركية تتصدى لها، ولكن في نفس الوقت تركت هذه الإحتجاجات أثرا في التقارب بين العلاقات التركية . الأمريكية. وشهد عام 2016 إنقلابات متتالية مرت بها تركيا إذ اعتبرت واحدة من أكثر أعوامها دموية، حيث تصاعدت الهجمات الإرهابية وضربت قلب المدن الكبرى ومواقع إستراتيجية وسياحية في قلب العاصمة أنقرة ومدينة إسطنبول، وكان معظم هذه الهجمات عمليات انتحارية أو باستخدام سيارات مفخخة، وغالبيتها استهدف الشرطة بجانب المدنيين، وتوزعت المسؤولية عنها ما بين تنظيم داعش الإرهابي وحزب العمال الكردستاني ومنظمة " صقور حرية كردستان " القريبة منه.

ومن أبرز الهجمات الإرهابية، التي ضربت أنحاء مختلفة في تركيا، هجوم ميدان السلطان أحمد بإسطنبول في 12 جانفي الذي افتتح به سجل العمليات الإرهابية في 2016، إذ استهدف هجوم انتحاري في منطقة ديكيلتاش بكبرى المدن التركية ميدان السلطان أحمد الذي يقصده السياح، وأعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عن هذا الهجوم. وفي 17 فيفري وقع هجوم بسيارة مفخخة أثناء مرور سيارة عسكرية بالقرب من مقر قيادة القوات الجوية في منطقة كيزلاي بوسط العاصمة أنقرة، وتبنت جماعة " صقور حرية كردستان " الهجوم.

وشهدت العاصمة أنقرة هجوما ثانيا في 13 مارس إذ نفذت عملية انتحارية بالقرب من ميدان كيزلاي، وأعلنت أيضا حركة " صقور حرية كردستان " مسؤوليتها عن هذا الهجوم

أيضا. بعده وقع هجوم انتحاري آخر في 19 من مارس استهدف السياح الأجانب مجددا، كان مسرحه الدامي شارع الإستقلال بميدان تقسيم في قلب إسطنبول السياحي، وسقط في هذا الهجوم الذي تبناه تنظيم داعش 4 قتلى منهم إيرانيان وإسرائيلي وأصيب بجروح 36 آخرون. وفي 27 أفريل أقدم انتحاري على تفجير نفسه بالقرب من جامع أولو الشهير بمدينة بورصة (شرق إسطنبول)، وتبناه أيضا " صقور حرية كردستان ". وفي 3 ماي قتل 3 من عناصر الشرطة وأصيب 22 آخرون في هجوم انتحاري شّنه تنظيم داعش بالقرب من مديرية أمن غازي عنتاب بجنوب تركيا قرب الحدود السورية.

وفي 7 جوان استهدف هجوم إرهابي سيارة تابعة للشرطة في منطقة فزناجيلار في إسطنبول بالقرب من محطة للحافلات العامة خلف 11 قتيلا، من بينهم 7 من عناصر الشرطة و 36 مصابا. وفي 8 جوان استهدفت سيارة مفخخة مديرية الأمن في بلدة مديات التابعة لمحافظة ماردين (جنوب تركيا)، ونسبته السلطات إلى حزب العمال الكردستاني.

وفي 28 جوان وقع هجوم انتحاري ثلاثي في صالة الخطوط الدولية بمطار أتاتورك الدولي في إسطنبول أعقبه إطلاق نار على المسافرين المنتظرين، ونسب إلى تنظيم داعش الإرهابي.

كل هذه الإنقلابات التي شهدتها تركيا ربطت عام 2016 المودع بمحاولة الإنقلاب الفاشلة.[1] وبطبيعة الحال هذا الوضع الذي أفرزته الأزمة السورية سوف يؤدي إلى إنعكاس في دور تركيا الإقليمي وفي تغيير موقفها من هذه الأزمة، وبالتالي بروز الدور الإيراني وحتى الإسرائيلي.

[1] . سعيد عبد الرزاق، **أسوأ موجة من الهجمات الإرهابية تضرب تركيا**، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، العدد 13912، 30 . 12. 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 12 . 1 . 2017 على الساعة: 15:43. في الموقع: http:///aawasat.com/home /article/818326.

المطلب الثاني: من الناحية الإقتصادية:

يعد العامل الإقتصادي محورا أساسيا في تطور العلاقات بين الدول، حيث حرصت تركيا على أن تكون علاقاتها الإقتصادية مع سورية متقدمة لأنّ ذلك يمنحها دورا إقليميا يقوي مركزها العالمي، وفي نفس الوقت فإنّها تدرك أهمية إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها عبر سورية، فهي تمثل ممرا رئيسيا للبضائع التركية إلى العالم العربي خصوصا إلى الخليج لذلك فإنّ المصالح التجارية التركية تتطلب وجود نظام صديق في دمشق، وهو أمر لم يعد ممكنا بعد أن جاهرت تركيا بدعمها الأزمة.

ومن المعروف أنّ لدى تركيا وسورية أطول حدود برية مشتركة تحتل تركيا فيها موقع البوابة المفتوحة على شمال سورية وغربها، بينما تحتل سورية موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا. ويمثل هذا الموقع أهمية كبرى في المجال الإقتصادي الذي يتيح الإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل، فضلا عن استخدام المناطق المائية المشتركة.[1]

لكن، رغم هذه الميزة إلاّ أنّ ما شهدته سورية إنعكس سلبا على الإقتصاد التركي حيث عان هذا الأخير في علاقاته مع سورية من خسائر إقتصادية، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 5% لسورية، مع توقع تصاعد هذه النسبة مع تدهور الأوضاع فيها.[2]

وتزامنت هذه الفترة باهتمام تركيا بتنويع مصادر الطاقة التي تحتاجها، إذ تحصل على 60% من حاجاتها الطاقوية خاصة الغاز من روسيا، ورغم محاولات أنقرة تقليل

---

[1] . علي حسين باكير، " **دراسة الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية** "، مرجع سابق، ص.19.

[2] . علي جلال معوض،" **الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**"، مرجع سابق، ص.62.

إعتمادها على الغاز الروسي إلاّ أنّها لم تنجح في ذلك بسبب ضغط روسيا على سورية لرفض فكرة مد أنابيب للغاز من قطر إلى تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية،[1] هذا الأمر جعل تركيا تدور في دائرة مفرغة بمعنى عدم قدرة هذه الأخيرة من الخروج من التبعية الروسية.

ومع تزايد وتيرة العنف في سورية واستمرارها لجأت تركيا إلى تنفيذ عقوبات إقتصادية ضد سورية بشكل صريح في إجتماع جامعة الدول العربية ومنتدى التعاون التركي العربي الذي انعقد في 16 نوفمبر 2011. وكان هدفها الحد من أعمال العنف الذي يتعرض إليه الشعب السوري، لكن هذه الخطوة لم تفي بالغرض إذ بدا واضحا أنّ قرار العقوبات التركية على سورية لم تؤثر فقط على سورية، بل أدى ذلك إلى العواقب السلبية على الإقتصاد التركي وخاصة على محافظاتها الحدودية. إضافة إلى تراجع التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصل في عام 2012 إلى نحو 600 مليون دولار فقط.

كما أدت الأزمة السورية إلى إنعكاس آخر في إقتصاد تركيا تمثل في توقف تدفق السياح خاصة السياح الروسيين المقدر عددهم ب4.5 مليون سائح سنويا وقدرت عوائدهم ب3 مليارات دولار[2]، فاستمرار الفوضى والإضطراب في سورية، وفشل محاولات الحل السياسي في إنهاء الأزمة السورية، كل ذلك شكلّ دافعا في تغيير تركيا إستراتيجياتها في تعاملها مع الأزمة والبحث عن أسواق جديدة تعوض خلالها الخسائر الإقتصادية التي نتجت من الأزمة السورية.

[1] . مروان قبلان، **خلفيات الثورة، دراسات سورية، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية " تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية"**، مرجع سابق، ص. 489.

[2] . فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص.14.

المطلب الثالث: من الناحية الأمنية:

لعب المحدد الأمني دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، غير أنّ قادة الحزب صاغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أنّ الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرا لتهديدات الأمن القومي، وإنّما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والإستقرار التركي.[1]

لكن، هذه النظرة تغيرت مع إندلاع الأزمة السورية بسبب تنامي الأخطار الداخلية المترتبة على تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني ومواصلة تنظيم الدولة تنفيذ التفجيرات داخل تركيا، وكذلك تزايد تهديد ودور "حزب الإتحاد الديمقراطي" الكردي السوري، شكل عاملا مهما لإعادة النظر في السياسات التركية الخارجية بما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية في الداخل والخارج، وأسهم في بلورة مواقف جديدة تجاه الأزمة السورية، سواء من زاوية التدخل بصورة مباشرة في الأراضي السورية لدعم قوات المعارضة في السيطرة على المناطق المحاذية للحدود مع تركيا، أو من زاوية إعادة النظر في الموقف المتشدد إزاء أي دور مستقبلي لبشار الأسد في المرحلة الإنتقالية في أي حل سياسي.[2] وارتبطت التهديدات الأمنية لتركيا بملفين أساسيين:

الملف الأول: تمثل في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار مباشرة تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران، العراق، سورية، وقد تمثل المحدد الأساسي في موقف تركيا

[1] . محمد عبد القادر خليل، " **الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد** "، مرجع سابق، ص. 17.

[2] . المرجع نفسه، ص.16.

من الأزمة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والإستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

الملف الثاني: ارتبط بتغير " قواعد الإشتباك" في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها على طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الأزمة السورية، وما خلفته من تحديات أمنية ترتبت على توجه تركيا للتخلي عن نظام الأسد والإصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسد، وانتقلت بذلك العلاقة بين الدولتين من الدفء إلى الجفاء، حيث باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية، ما دفع بسورية إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي التركية. وهذا التطور أوجد تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي، لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حالة السيولة والإضطراب الذي يتسم به المشهد الإقليمي، وتأثير ذلك على المصالح التركية، وإنّما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الإستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا وذلك في تطورين أساسيين: الأول يتعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سورية تحت إسم أكراد كردستان الغربية، وثانيا يتمثل في الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني على نحو دفعه إلى إستخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لإستهداف الأراضي التركية.[1] وهذا الأمر أدى إلى سيطرت الإعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في ظل إتساع مساحة الحدود المشتركة مع سورية (877 كم)، وسعي أكراد سورية إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت

[1] . محمد عبد القادر خليل،" **التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا**"، تم الإطلاع بتاريخ: 15 . 11 . 2016، على الساعة: 13:38، في الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1003491&eid=7058.

تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحا من تداعيات هذه الأزمة بملفاتها السياسية والإجتماعية على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضا من إحتمالات إنتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسورية كما حدث في ليبيا. وقد مثلت حادثة إسقاط سورية لطائرة إستطلاع تركية F4 تحديا كبيرا بالنسبة لتركيا، دفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سورية للقوات العسكرية التركية ستكون لها عواقب وخيمة.[1]

هذا التذبذب الذي فرضته الأزمة السورية على تركيا جعلت هذه الأخيرة تطالب بضرورة إنشاء منطقة آمنة في شمال سورية، لتمكين قوات المعارضة من تنظيم صفوفها، وفرض منطقة حظر جوي لحمايتهم من نظام الأسد، وكانت أنقرة تسعى لإقناع حلف الناتو لتحقيق هذه المطالب، ولكن المراوغة الأمريكية فاقمت من تعقيدات الأزمة السورية وشجعت بوتين على التدخل العسكري في سورية.

ما جعل تركيا تشعر بأنّ أحد أهم أهداف التدخل العسكري الروسي هو منع إقامة منطقة أمنية عازلة طالبت بها، ولعل نوعية بعض الأسلحة والمعدات تشير إلى هذا الأمر، فنشر نظام الدفاع الصاروخي SA22 كما تشير التقارير. هدفه يتجاوز محاربة داعش أو استهداف الفصائل المسلحة أو حتى حماية المنشآت الروسية التي أقيمت في سورية ، وإنّما له أهداف لها علاقة بمنع إقامة منطقة أمنية عازلة وربما باحتمال تطور المواجهة العسكرية لاحقا إذا ما اتخذت الدول المعارضة للتدخل الروسي موقفا عمليا من التدخل.[2]

---

[1] . نزار عبد القادر، " **الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد**"، بيروت: مطبعة شمص، 2012، ص. 253.

[2] . فتيحة فرقاني، " **تقدير موقف، تداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا على تركيا** "، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14 نوفمبر 2015، ص. 3.

وتنحصر المنطقة الآمنة في شريط ضيق يشكل نحو 10٪ فقط من الحدود التركية السورية أي أنّ طولها سيمتد نحو 98 كيلومترا ابتداءا من مدينة جرابلسغرب نهر الفرات وحتى مدينة إعزاز. أما عمق هذه المنطقة فلا يتجاوز 30 كيلومترا حتى مدينة الباب.

الشكل رقم 1: خريطة توضح المنطقة الآمنة ذات الأولوية في السياسة التركية

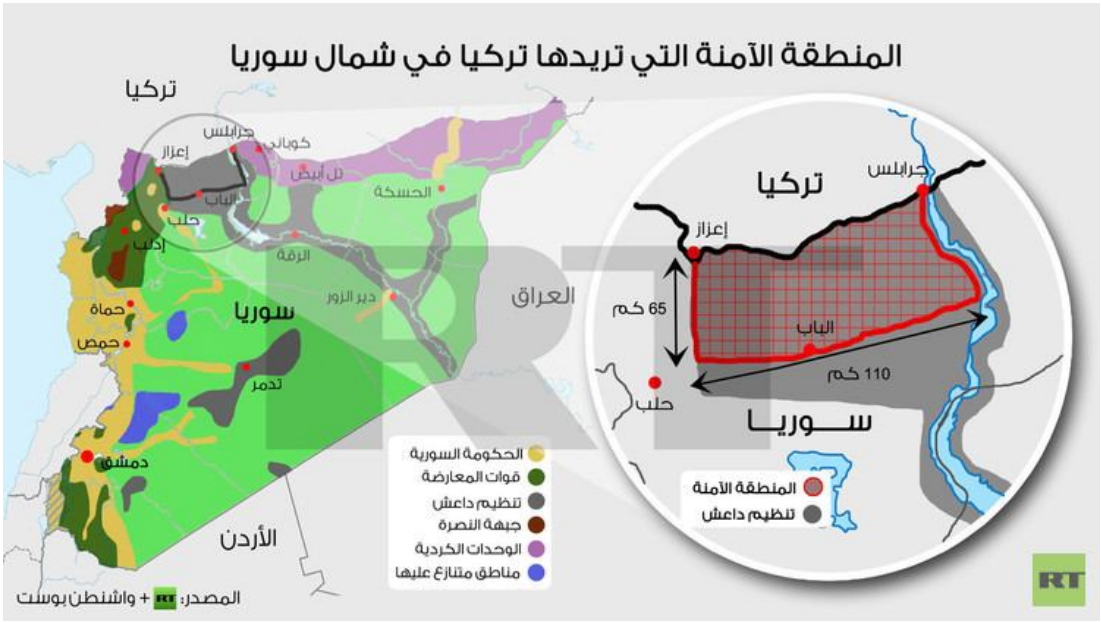

المصدر:

http://arabic.rt.com/photolines/790370

لقد كانت هناك رغبة تركية منذ عام 2012 في التدخل عسكريا عبر حلفائها الغربيين وتحديدا حلف الناتو وتأسيس منطقة عازلة يحظر فيها الطيران، ولكنها لم تستطع إقناع الحلف بالتدخل، إذ لم تكن تملك مبررا قانونيا لذلك.[1]

فكل حادثة تحصل على الحدود التركية السورية فإنّ الحكومة التركية تتخبط ولا تدري كيف تتصرف، وبالتالي هي تدرك بعقلانية أنّه لا يمكنها خوض مغامرة عسكرية بمفردها ضد

[1] . عماد يوسف قدورة، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015، ص ص. 12 . 13.

نظام لا يمكن التكهن بإمكانية سقوطه أو بقائه، ومن هنا تأخذ أنقرة عدّة إعتبارات عند حديثها عن إمكانية شن حرب ضد سورية، وهذه الإعتبارات هي التي تمنعها من ذلك، ومنها:

1/ أنّ أي إجتياح تركي لسورية ممكن أن تصوره بعض الدول العربية على أنّه إحتلال تركي لأحد الأقطار العربية، وهذا من شأنه تغيير صورة الأتراك لدى العرب.

2/ أنّ أي تدخل تركي قد يدفع بالحكومة السورية إلى تزويد حزب العمال الكردستاني بأحدث الأسلحة المتطورة التي من شأنها أن تكون شوكة في ظهر أنقرة.

3/ أنّ حرب مثل هذه لا يمكن أن تتم دون الأخذ بعين الإعتبار حلفاء سورية وحزب الله والعراق الذين لن يقفوا موقف المتفرج في هذه الحرب.

4/ أنّ تركيا تدرك أنّ أي حرب ضد النظام السوري لن تكون إلا بموافقة حلف شمال الأطلسي، لأنّ سورية تمتلك صواريخ قادرة على الدخول في العمق التركي، وبالتالي فإنّ مغامرة تركية بشن حرب أحادية الجانب ضد دمشق من شأنها أن تجلب تداعيات كارثية على الداخل التركي.

ولا يخفى أيضا أنّ حزب العمال الكردستاني أصبح يشكل تحديا كبيرا للقيادة التركية، حيث فرض نفسه كلاعب مهم في معادلة حل النزاع في سورية، إذ طلب المشاركة في العمليات العسكرية الروسية، وأصبح بذلك حليفا للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على السواء. ومن شأن هذا تعظيم خطر الصعود التركي الذي يتطلع إلى ربط المناطق الكردية من أقصى الشمال إلى أقصى الشرق وصولا إلى جبال قنديل التي ترى تركيا أنّها تقف وراء هذا المشروع تطلعا إلى إقامة إقليم كردي في تركيا يحكمه حزب العمال الكردستاني.

ما يعزز مخاوف تركيا أيضا هو سياق مناقشات خطة روسية لإنشاء " دولة علوية " على الساحل الذي قد يدفع الأكراد إلى تبني نفس الخطوة على الحدود التركية.[1]

أوضحت الأزمة السورية أنّ المحدد الأمني شكّل محددا رئيسيا في تشكيل السياسة الخارجية التركية التي لطالما نادت بسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.

[1] . فتيحة فرقاني، مرجع سابق، ص ص. 4 – 5.

خلاصة الفصل الثالث

مرّت العلاقات التركية السورية بمرحلة طويلة من العزلة بداية، ثم التوتر والنزاع لاحقا، وشكلت تلك النزاعات حافزا لتأسيس مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين. حيث دفعت الجانبين التركي والسوري إلى لقاءات مشتركة للبحث عن إيجاد سبل حل للقضايا العالقة بينهما كقضية لواء الإسكندرونة وقضية المياه وكذلك القضية الكردية التي تلعب بشكل كبير في التحكم في مسار العلاقات التركية السورية. وبالفعل عرفت العلاقات تقدما إيجابيا شمل جميع المجالات بين البلدين مما دفعها إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي. لتبدأ معها تلك العلاقات بالتراجع شيئا فشيئا حتى توقفت بشكل كامل.

لقد وقفت تركيا إلى جانب الأزمة السورية وهو ما حدا بالنظام السوري إلى كيل جميع أنواع الإتهامات للحكومة التركية لموقفها المبدئي هذا، ونتيجة لذلك توقفت العلاقات بينهما بشكل تام.

إنّ الأزمة السورية كانت لها تداعيات سلبية على دور تركيا الإقليمي والعالمي بسبب التأثيرات التي نتجت من هذه الأزمة، والتي مست الأمن القومي التركي الذي كانت دائما تركيا تسعى إلى المحافظة عليه بسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار خاصة.

تمهيد

تشهد المنطقة العربية عموما وسورية خاصة حالة عدم الإستقرار وكذلك تغيرات متلاحقة في محيطها الداخلي وهذا ما يصعب عملية الإستشراف، إذ كثرت التكهنات بشأن الأزمة السورية وما آلت إليه، خاصة بعد فشل كل المساعي لإيجاد حل دبلوماسي يرضي طرفي النزاع، واتجاه المعارضة إلى المزيد من العنف المسلح، في ظل تزايد الدعم الخارجي بكل الوسائل.

ومع إندلاع الأزمة السورية وضعت تحت الإختبار الجدي واحدة من أكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث والتي مثلتها إستراتيجية العمق الإستراتيجي لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة. فقد كان واضحا أنّ تركيا تفاجأت بقيام الأزمة السورية، ولم تكن مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالإرتباك واختلطت المصالح بالمبادئ.

ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات أكثر وضوحا من خلال إيجاد حلول سريعة لإنهاء الأزمة، خاصة أنّ الأزمة السورية فرضت على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول التي تربطها مصالح معها.

وبناءا على ذلك يمكن طرح السيناريوهات الآتية لما يمكن أن تصل إليه الأزمة السورية من خلال أبعاد الموقف التركي وكذا التدخلات الأجنبية في هذه الأزمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وإيران.

المبحث الأول: السيناريو الإتجاهي (استمرار الفوضى السياسية والميدانية في سورية)

يعتمد هذا السيناريو على رؤية ترتكز على استمرار الوضع الراهن وبقاء الإقتتال والأمور العسكرية والسياسية دون حسم، وبقاء الأطراف المتحاربة دون غلبة طرف على طرف آخر. أي استمرار النظام السوري يحكم في مناطق نفوذه، وبقاء قوات المعارضة المدنية في مناطق استحواذها، وكذلك استمرار سيطرة وحكم تنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة في مناطق نفوذها، مما يدعم استمرار الوضع الراهن بما يخدم كل الأجندات التي تريد إشغال العالم العربي وتفكيكه وإضعافه لضمان أمن وسلامة إسرائيل، والطموحات الإيرانية وكذا التركية.

المطلب الأول: استمرار الأزمة السورية والحفاظ على الوضع الراهن

بعد أكثر من ستة سنوات من بدء الإقتتال في سورية يجعل إحتمال استمرارها لفترة أطول أحد الإحتمالات المرجحة. وما يعزز ذلك العناصر التي أبقت الأزمة عند وضعيتها الراهنة والتي لا تزال كما هي: غياب التوافق بين المعارضة وخلافاتها البينية، وتماسك النظام حول الطائفة العلوية، وتعارض القوى الدولية، الذي حال دون التوصل إلى قرار أممي حاسم.

ومع طول الأزمة السورية دخلت ميليشيات شيعية كحزب الله للمحاربة إلى جانب النظام، وظهرت التنظيمات المتطرفة مثل: داعش وجبهة النصرة، وانتشرت المعارضة المدنية ممثلة بالجيش الحر وإئتلاف المعارضة وتقلبت نسبة السيطرة على الأرض السورية، حيث تمر سورية بمرحلة إنتقالية صعبة لا تكاد تتضح معالمها.[1]

فهذا السيناريو يقوم على الحفاظ على موازين القوى دون تغيير كبير، ففي الوقت الذي يندفع فيه حلفاء المعارضة وهم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تركيا والسعودية وقطر نحو زيادة دعمهم لتحقيق إختراق ميداني بهدف الضغط على النظام للقبول بحل سياسي، يقوم حلفاء النظام وهم كل من: روسيا وإيران إلى جانب الصين بزيادة قدرات الصمود لديه لصد أية محاولة لإحداث تغيير دراماتيكي في موازين القوى تتم ترجمته إلى تنازلات سياسية، مما يؤدي فعليا إلى تقسيم سورية إلى كانتونات موزعة بين الدولة والقوى الكردية، وبقية فصائل المعارضة.[2] فحالة عدم الإستقرار وضعف الدولة سيسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتزايد الدور الخارجي وتزايد حدته ودرجة استقطابه والتحكم في تفاعلاته وتوجيهها وفقا للأجندة ومصالح تلك القوى رغم أنّه من غير المنطقي بقاء الأزمة، ولكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف تسليح الجانبين بحيث يبقى الصراع دائرا تفاديا لتشكيل نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة. فعدم إتفاق الأطراف المعنية بالصراع خاصة أمريكا وروسيا على ملامح نظام سياسي جديد ينسجم مع مصالحهما، هو مؤشر على استمرار الوضع المتأزم في سورية على ما هو عليه فترة أطول،

---

[1] . د. حسين بن عبد الله الدعجة، د. عبد الله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، **نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي، الحالة السورية نموذجا**، الرياض، 1 . 9 . 2015، ص. 17.

[2] . مركز الجزيرة للدراسات، **سورية وثلاث سيناريوهات مستقبلية**، 25 . 6 . 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 28 . 10 . 2016، على الساعة: 21:32، في الموقع: http://www.alsouria.net/contente.

فقد يكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإستمرار في تسليح كل من قوات النظام ومقاتلي المعارضة، بحيث يظل الصراع مستمرا بشكل متوازن تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالحهما في المنطقة.[1]

ويبدو أنّ المؤشرات الموجودة في أرض المعركة تؤكد على أنّ لا النظام ولا المعارضة قادر على تحقيق الحسم في السنوات القليلة القادمة، فالقوات النظامية لن تستطيع التقدم كثيرا في مدينتي حمص وحلب المحاصرتين وريف دمشق ودرعا وغيرها نظرا للتموقع الجيد للقوات المعارضة. أما المعارضة السورية فلا تستطيع على اختلاف أطيافها الإدعاء بأّنها مطمئنة إلى قوتها وقدرتها على تحقيق الحسم حتى لو وصلها دعم عسكري نوعي أو أّنها تستطيع الإستقرار في أماكن سيطرت عليها.[2]

فحظوظ تحقيق هذا السيناريو مرتكزة على سيطرت النظام وتنظيم عوامل لا يمكن أن تستمر، فالحفاظ على موازين القوى الراهنة سواء بين القوى السورية أو القوى الخارجية المنخرطة في النزاع غير ممكن، لأنّ تطورات الأوضاع تشير إلى أنّ موارد الأطراف محدودة ولا يمكن تجديدها بلا نهاية، كما يتبين في عجز النظام السوري عن تعويض خسائره من القوات المقاتلة لأنّ رهانه على الأقليات جعل قاعدته الإجتماعية ضيقة ولا يمكن أن تمده بمقاتلين لفترات غير محدودة، ثم إنّ استمرار الأوضاع يعطي فرصا للاعبين جدد للإنخراط في الصراع وينتقلون من هامش الصراع إلى مركزه بل وقد يتضح أّنهم المستفيد

[1] . رضوان قطبي، " **الصراع في سوريا: حقائق الأوضاع وأفاق الحل** "، تم الإطلاع بتاريخ: 28 . 10 . 2016، على الساعة: 23:43، في الموقع:

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm.

[2] . أكرم النبي، **الصراع السوري والإرادة الأممية**، 11 . 1 . 2012، تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 11 . 2016. على الساعة: 14:46، في الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2012/1/11.

الرئيسي من الصراع، كما حدث مع توسع تنظيم الدولة في المناطق التي لم يعد النظام السوري قادرا على حكمها، وتهديده حاليا لدمشق نفسها.[1]

وفي تأكيد على إمكانية تحقيق هذا السيناريو ، يؤكد خبراء أمريكيون أنّ الحرب في سورية قد تستمر لمدة عشر سنوات إضافية، في ظل استمرار الدعم الروسي والإيراني للنظام السوري، وسيطرت مجموعة متطرفة على أرض المعركة، وأمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمريكي، قال الخبير " ديفيد جارتنشتاين ": " الآن أصبح واضحا أنّ سقوط الأسد لم يعد حتميا كما كان يعتقد الكثير من المحللين "، وأضاف أنّ السيناريو الأكثر احتمالا هو الذي تتوقعه المخابرات الأمريكية حاليا، وهو أن تستمر الحرب في سورية عشر سنوات إضافية.[2]

فاستمرار الأزمة السورية والحفاظ على وضعها الراهن يكسبها مدادا أكثر في حال بروز مخاطر جديدة جراء التقييم الإقليمي والدولي المستمرين لتطورات الأوضاع في سورية خصوصا إذا أسفرت عن مسرح للحرب تتكاثر فيه التنظيمات الجهادية والسلفية المسلحة المنتمية للجماعات الإسلامية، الأمر الذي يعني بأنّ التكلفة الأخلاقية والإنسانية لهذا السيناريو ستكون باهظة لعدم كفاءة الطرفين على إدارة الأزمة، ما يعني استمرار الحالة الصراعية فيما بين النظام والمعارضة، وتحويلها إلى حرب استنزاف مطولة تعمل على تفتيت قوة سورية والقضاء على وحدتها وإمكاناتها السياسية والعسكرية والإقتصادية من خلال تصعيد حدة الصراعات السياسية، وتكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يسهم في تدخل قوى خارجية إقليمية ودولية للتحكم في مسار الأزمة.

---

[1] . مركز الجزيرة للدراسات، **سورية وثلاث سيناريوهات مستقبلية**، مرجع سابق.

[2] . الأهرام اليومي، **المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات**، تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 11 . 2016، على الساعة: 17:59، في الموقع:
http://www.ahram.org.eg/NEWSQ/266759.aspx.

ويؤدي تحولها إلى حرب طائفية، ومن شأن التطرف الطائفي تحطيم سورية كدولة وطنية، كما يهيئ لتقسيم البلاد، مما يعني زعزعت الأمن والإستقرار الداخلي، الأمر الذي سيؤثر حتما بالسلب على النظام الإقليمي، ويجعل سورية ساحة لتجاذبات إقليمية دولية،[1] لذلك يبقى دعم أطراف الأزمة من قبل الحلفاء الإقليميين والدوليين أحد العوامل المهمة لإستمرار بقائها من أجل إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالطرف الآخر، وفي حال عدم تمكن أحد الأطراف من حسم الأمر لصالحه في ظل عدم قدرة النظام الدولي والإقليمي على فرض خطة للحل، ستبقى الأزمة دائرة بين الطرفين، وستصبح سورية دولة فاشلة.[2]

إنّ المتتبع لأحداث الأزمة السورية وانعكاساتها الداخلية والخارجية يجد أنّها ستبقى في تصاعد مستمر دون التوصل إلى حسم عسكري نهائي أوحل سياسي مقبول ومرضي لكلا الطرفين، بمعنى أنّه لن يتنازل أحد أطراف الأزمة عن أهم أهدافه وهو النصر أو الإنتصار الكامل، ليقبل الطرف الآخر بمبدأ المفاوضات والجلوس على طاولة الحوار مع ما تبقى من الطرف المتنازل، فمن جهة المعارضة السورية فإنّه لا توجد أي مؤشرات على أنّها ستقبل بقاء الرئيس السوري كرئيس شرعي لسورية ، أما النظام السوري فقد أكّد أنّه لن يقبل بالتفاوض على إستقالة بشار الأسد وتنازله عن الحكم وأنّ هذا الأمر مستبعد في المستقبل.[3]

---

[1] . سلامة معتز، **سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة**، القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد 199، المجلد 47، 2012، ص.95.

[2] . عابد نعمان، **سيناريوهات انتهاء الأزمة السورية**، دنيا الوطن، 31 ديسمبر 2012، تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 11 . 2016، على الساعة: 18:06، في الموقع:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/31/281435.html.

[3] . محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، تم الإطلاع بتاريخ: 2 . 11 . 2016، على الساعة: 21:03، في الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk

وحسب هذا السيناريو فإنّ الأزمة السورية ستبقى لسنوات قادمة دون أن تفرز من هو الطرف الرابح في هذه المعركة، وبالتالي لا يوجد رابح ولا خسران فالمعارضة السورية تبقى تهدد النظام السوري وكذا بالنسبة للنظام السوري فالمعادلة هنا صفرية.

المطلب الثاني: استمرار بقاء النظام السوري

يستند هذا السيناريو إلى العديد من المعطيات والمحددات التي تسهم في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكريا كما حدث في ليبيا، حيث إنّ الوضع السوري مختلف كليا عن ليبيا ذلك لأنّ حلف الناتو تدخل عسكريا في ليبيا على عكس سورية فحلف الناتو لا يحبذ التدخل فيها نظرا للإنقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو المزدوج والمتكرر من قبل روسيا والصين ضد التدخل العسكري في سورية، وكذلك لعدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو، إضافة إلى عدم ترحيب أطراف المعارضة للتدخل الخارجي فهي منقسمة بشأن ضرورات التدخل العسكري.[1]

وتتمثل المحددات التي تدعم وجود النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد في:

1/ التقارب الإيراني – الأمريكي: منذ إنتخاب الرئيس الإيراني " حسن روحاني " بدأت إيران بإعادة تقديم نفسها إلى المجتمع الدولي ودول الجوار بصورة أكثر إنفتاحا وتعاونا وإدراكا للمصالح المشتركة، وبذلك بدأ التفاهم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي خلال توقيع جنيف المنعقد في 24 نوفمبر 2013 الذي اعتبر بداية لسعي الولايات المتحدة الأمريكية في تجسير فجوة الخلاف مع إيران باعتبارها القوة الإقليمية التي تستطيع

[1] . سعيدي إبراهيم، **الموقف الدولي من التدخل العسكري في سوريا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2013، تم الإطلاع بتاريخ: 3 . 11 . 2016، على الساعة: 13:57، في الموقع:
http:/ /studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013211103833643.

مساعدتها في تأمين انسحابها من أفغانستان مرورا بالعراق وسورية، لاسيما أنّ واشنطن تحولت إلى فاعل إقليمي بامتياز باعتبارها طرفا مهما في معظم الملفات الإقليمية، وهذا يعني تبدل أنماط تفاعلها مع إيران من الصراع إلى التوافق باعتبار أنّ ذلك التوافق يعد مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، ويجنبها الإضطرار لإستخدام الخيار العسكري في حال تقدم البرنامج النووي الإيراني من المرحلة التي تمكن لإيران الحصول فيها عن القنبلة النووية في ظل الضغوطات التي تتعرض لها من إسرائيل.[1]

وقد أسهم التوافق الإيراني – الغربي في الملف النووي إلى إنتاج تداعيات مباشرة على إيران والملف السوري، حيث أدى ذلك إلى تمكن إيران من الحصول على إعتراف دولي بدورها الإقليمي والتسليم بمصالحها في المنطقة، وكذلك تعزيز مكانة النظام السوري وموقعه التفاوضي في مؤتمر جنيف الثاني الذي انعقد في 22 جانفي 2014، وقد أوضح ذلك الرئيس السوري بشار الأسد قائلا: " إنّ الإتفاق النووي الذي تّم التوصل إليه في جنيف يعزز موقع إيران الإقليمي مما ينعكس على سورية "، كما أكّد رئيس الوزراء السوري " وائل الحلقي" بعد زيارته لإيران في نوفمبر 2013 قائلا: " إنّ نجاح إيران في الإتفاق مع القوى الغربية حول البرنامج النووي سيكون مقدمة لانتصارات أخرى في المنطقة وبداية انتصار الشعب السوري ".[2]

وإذا ظلّ النظام السوري قائما فعلا فسيكون ذلك بفضل إيران، ففي هذه الحالة، من المنتظر أن تخرج سورية ضعيفة على المدى القصير والمتوسط، وهو ما سيدفعها إلى الحصن الإيراني بالكامل.

---

[1] . ناجي محمد عباس، **صفقة شاملة: الأبعاد الإقليمية لإتفاق جنيف النووي، السياسة الدولية**، العدد 195، المجلد 49، 2014، ص. 134.

[2] . المرجع نفسه، ص، 135.

ومن الناحية الجيوسياسية سيكون ذلك في منزلة الإعلان رسميا عن ولادة الهلال الشيعي الذي كانت ملامحه قد بدأت ترتسم بشكل فعلي بعد غزو العراق في عام 2003، وعمليا ستمتد منطقة النفوذ الإيراني المباشر من شرق أفغانستان إلى غزة، محققة بذلك الحلم الإيراني الذي لم يتغير بتغير الأنظمة من الحكم الشاه إلى حكم الملالي.

أما على صعيد توازن القوى الإقليمي، ستؤدي بالضرورة سيطرة إيران على منطقة النفوذ العربية هذه من البوابة السورية مضافا إليها الطموح النووي، إلى خلل كبير في ميزان القوى الإقليمي، وفي الشرق الأوسط بأكمله، إذ ستتحول إيران إلى القوة الإقليمية الأولى من دون منازع، وسينعكس ذلك بالضرورة على ثلاث مناطق وثلاثة لاعبين رئيسيين هم:

– **السعودية:** ستكون منطقة شبه الجزيرة العربية تحت ضغط جيواستراتيجي كبير يعزلها في الجنوب، ويتركها مشّرعة أمام إيران، فضلا عن الخاصرة الرخوة في اليمن.

– وستتعرض **مصر** لضغط الحزام الإيراني في هذه الحالة في منطقة شمال إفريقيا.

– أما **تركيا** فسيتم عزلها تماما عن المنطقة العربية عبر الخط الفاصل الإيراني – العراقي – السوري، وسيكون ذلك تحولا غير مسبوق في تاريخ تركيا لناحية نفوذ إيران الجيوبوليتيكي، بل يمكن القول إنّ تركيا ستكون تحت رحمة هذا المثلث جيوستراتيجيا إن حصل ذلك.

– سيكون المحور في موقع يسمح له بتحديد طبيعة علاقته مع الأنظمة الأخرى، من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، سواء في التصعيد أم في إعادة الإنفتاح على تركيا، وهو أمر غير محتمل على الأقل على المدى القصير حال نجاح النظام السوري.[1]

[1] . علي حسين باكير، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، مرجع سابق، ص ص. 530 . 533.

2/ التفاهم الروسي – الأمريكي واحتواء السلاح الكيماوي: توصلت واشنطن في أعقاب طرح المبادرة الروسية لتفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، إلى قناعة بتدمير مخزون الكيماوي كبديل عن توجيه ضربة أمريكية لدمشق جراء استخدام السلاح الكيماوي في ضرب الغواصتين الشرقية والغربية، مما كان له انعكاسات واضحة على المستويين العسكري والسياسي، فعلى المستوى العسكري أدى إلغاء الضربة العسكرية الأمريكية، ومنع وصول السلاح الكيماوي لحزب الله والجماعات المتطرفة في سورية.[1]

أما على المستوى السياسي فقد أسهم التفاهم بين الطرفين إلى إعادة تأهيل بشار الأسد وإضفاء الشرعية على حكمه من خلال إصدار قرار مجلس الأمن (2118) بوصف النظام طرفا شرعيا في معاهدة وقعها وأبدى استعداده لتنفيذها، وعليه فإنّ التواصل الدولي الذي انقطع 2011 عاد من جديد بصورة رسمية من خلال قرار مجلس الأمن الذي يطالب الدول جميعا بتقديم المساعدة والإستشارة والخبرات للنظام السوري لتنفيذ قرار تدمير السلاح الكيماوي، وبذلك يتبين أنّه وفقا للقرار (2118) تتطلب عملية تدمير الكيماوي عاما على أقل تقدير بحسب تقدير خبراء الأمم المتحدة فإنّ شرعية الأسد ستبقى قائمة في أي تسوية مستقبلية بوصفه يمثل النظام الذي تعهد بالإلتزام بقرارات مجلس الأمن.[2]

---

[1] . أحمد صافيناز، **تأثير الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**، القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد 190، 2012، ص. 83.

[2] . كتاب مشترك، **بعد صفقة الكيماوي، هل ثمة محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2013، ص. 23.

3/ التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية: وجدت تركيا نفسها مع بداية الأحداث السورية في العام 2011، أمام خيارات صعبة للغاية تمثلت في فشلها في تطبيق نظرية تصفير المشكلات، حيث نتج من هذا الفشل عودة تركيا إلى القيام بدور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى روسيا والصين ومرورا بإيران بعد أن أوحت تركيا وفق هذه النظرية بإقامة عمق إسلامي. وقد أدى ذلك في المقابل إلى بروز ما يشبه تحالف من الدول المستهدفة من هذه السياسة، أي إيران وروسيا والعراق وسورية والصين، على شكل العودة إلى أجواء الحرب الباردة من دون البعد الأيديولوجي، كما كان في عهد الإتحاد السوفياتي. وقد انعكس هذا الإصطفاف المزيد من التوتر في العلاقات السورية – التركية خصوصا في ظل التورط التركي في الأزمة والدعوة الصريحة إلى تغيير النظام في سورية. فبدأت سياسة أنقرة تتأرجح في موقفها من الحدث السوري، حيث وجدت ضالتها في معاداة النظام كي تضرب أكثر من هدف في وقت واحد، وهذه الأهداف تتمثل في إيجاد عمق إسلامي أكبر لتركيا من خلال بوابتها سورية، وكذا إيجاد أرضية صلبة في سورية ما بعد بشار، وأخيرا الضغط على الغرب لإيجاد مقعد لها في الإتحاد الأوروبي التي كانت ولا زالت تتطلع إلى الإنضمام إليه. وتنفيذا لتلك السياسة بدأت تركيا منذ بداية الأحداث الدموية في سورية بتوجيه النصائح إلى النظام السوري بالقيام بإصلاحات داخلية، ولكن تغيرت الأحوال بعد ذلك نتيجة التعنت السوري والتمادي في الإنجراف نحو حرب أهلية، مما حذا بتركيا إلى تغيير سياستها خاصة بعد حادثة إسقاط النظام السوري للطائرة التركية، وحادثة مصرع عدد من الجنود الأتراك على الحدود بين البلدين، وبالتالي أصبحت تركيا داعمة للمعارضة السورية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، والجيش السوري من ناحية أخرى.

لكن، ونتيجة للتحولات السياسية بدأت تركيا بالتراجع والتغيير من النبرة التصعيدية تجاه النظام السوري بعد فشل المشروع الإقليمي التركي في المنطقة الغربية، وذلك لعدة متغيرات إقليمية ودولية تتمثل في تراجع أهمية دور المحور التركي القطري في الأزمة السورية لصالح الدور السعودي وتضاعف نفوذ الجماعات الإسلامية والمتشددين في صفوف المعارضة السورية التي بدأت تشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار خاصة تركيا، وخشية هذه الأخيرة من إمكانية قيام كيان كردي في المناطق السورية بعد فشل سياسة الإحتواء والعزل والإقصاء التي استخدمتها تركيا لتحجيم قوة الحزب الكردي.

وبهذا ركزت تركيا كذلك على ملفاتها الداخلية بعد أن فشلت في إدارة ملف الأزمة السورية التي ألقت بضلالها على الأوضاع الداخلية في تركيا من النواحي الأمنية والسياسية والإقتصادية جراء توقف مشاريع الإستثمار وحركة التبادل التجاري مع سورية ومصر والخليج.[1]

4/ تزايد دور الجماعات الجهادية المتطرفة داخل سورية: لقد واجهت المعارضة السورية العديد من التحديات والتي أسهمت في تراجع دورها لصالح النظام السوري، وتتمثل في تنامي الخلاف حول تمثيل المعارضة السياسية المنقسمة في الداخل والخارج، وجوهر العملية التفاوضية، وحضور مؤتمر جنيف الثاني، وتشكيل إدارة إنتقالية في سورية تعمل على تنظيم الإنتخابات، فقد بدأت الخلافات داخل الإئتلاف الوطني الذي أبدى الإستعداد للمشاركة في المؤتمر بصورة مشروطة مطالبا باستبعاد إيران من حضور المؤتمر باعتبارها طرف مشارك

[1] . العمر زيور، **لماذا التقارب الإيراني التركي في الأزمة السورية؟**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات العربية والإستراتيجية، 25 ديسمبر 2013، تم الإطلاع بتاريخ: 6 . 11 . 2016، على الساعة: 20:40، في الموقع: http://www.sauress/2013/12/25/html.

للأزمة، بينما رفضت بعض التنظيمات المحاربة داخل سورية حضور مؤتمر جنيف الثاني مثل الجيش السوري الحر، الذي هدد بسحب اعترافه بالإئتلاف في حال حضوره المؤتمر كما رفض تنازلات تفاوضية للنظام. بينما رغب النظام بحضور مؤتمر جنيف الثاني نتيجة تحول ميزان القوة بعد معركة القصير، وهدف النظام من وراء مشاركة معارضة الداخل بالمؤتمر إلى تمزيق المعارضة وضربها ببعضها البعض، بما يجعل الأزمة تبدو كأّنها بين أطراف المعارضة وليس بين النظام السوري وبين الشعب السوري، كما تمكنه بذلك تكريس مبدأ عدم مقدرة المعارضة على تمثيل الشارع السوري، وفقدانها للقدرة على التوحد فيما بينها أو السيطرة على الفصائل المسلحة، وإلزامها بأي إتفاق يمكن التوصل إليه.[1]

ويتضح أنّ هناك تصاعد في الخلاف الأيديولوجي بين قيادات جبهة النصرة في سورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي بدأ بتاريخ 9 أفريل 2013 حول إستراتيجية العمل العسكري والتباين في طريقة عمل التنظيمين، حيث يرى تنظيم جبهة النصرة أّنه يمكن التعاون مع الكتائب والفصائل السورية المعارضة على إختلاف اتجاهاتها وعقائدها، كما يرى أنّ الهدف الإستراتيجي هو إسقاط النظام السوري وإقامة الدولة الإسلامية في سورية، بينما تركز إستراتيجية تنظيم الدولة داعش على عدم الإلتزام بالحدود وإقامة الدولة الإسلامية على إتساع بلاد الشام والعراق.[2]

---

[1] . مركز الجزيرة للدراسات، **المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق**، 12 ديسمبر 2013، تم الإطلاع بتاريخ: 5 . 11 . 2016، على الساعة: 21:02، في الموقع:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/

[2] . المصطفى حمزة، **جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الإنقسام**، سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013، ص. 73.

إنّ النظام السوري يمتلك العديد من عناصر القوة التي تمكنه من البقاء أهمها العلويين والثقل العسكري للجيش النظامي، وتماسك المؤسسة العسكرية وتداخلها ودعمها الكلي للنظام على الرغم من إنشقاق عدد من الضباط الذين خرجوا عن منظومة القوات المسلحة السورية، إلاّ أنّ هذا الإنشقاق لم يؤثر في قوة النظام فضلا عن استفادة النخبة التي استفادت من أوضاع الحكم في سورية إقتصاديا، وكذلك استفادت الأقليات الدرزية والمسيحية من علمانية النظام وكذلك القدرة في القضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري خاصة بعد سقوط حكم الإخوان في مصر الذي أسهم في تراجع مشروع الإسلام السياسي في المنطقة العربية لصالح النظام، بالإضافة إلى الشعور بالثقة والإنتصار من خلال ما حققه النظام في معركة القصير التي تعد نقطة تحول إستراتيجية عززت ثقة الأسد في التعامل مع الأزمة.[1]

أهم المؤشرات التي تؤكد على أنّ النظام السوري سيستمر وهي كالآتي:

1/ استمرار تماسك البنية الأساسية للنظام الذي يعتمد على الطائفة العلوية والتداخل والترابط الشديدين بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات.

2/ استمرار تماسك القوات المسلحة السورية وولائها للنظام رغم الإنشقاقات المتتالية مع بداية الأحداث.

3/ وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الأزمة السورية على مصالحها التي تجذرت بصورة أساسية مع النظام الحالي (رجال الأعمال، وطبقة الموظفين والتجار...).

[1] . حتي ناصيف وسعيد محمد قدري، وآخرون، **المسارات المحتملة للأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية**، القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد 194، أكتوبر 2013، ص ص. 48 . 50.

4/ عدم إتفاق المعارضة السورية حتى اليوم على أجندة عمل وطنية واحدة.

5/ استمرار وجود دعم إقليمي قوي للنظام خاصة من جانب إيران وحزب الله، والذي يراوح الدعم السياسي واللوجيستي والعسكري.

6/ استمرار الدعم الروسي للنظام في سورية ورفضها السماح لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها عدة مرات بعرض لقواتها البحرية بما فيها حاملة الطائرات " الأميرال كوزناتشوف " والتي قامت بعدة مناورات قبالة الشاطئ السوري. حيث أرادت من خلاله روسيا إظهار مدى حيوية دورها الداعم لبقاء النظام السوري، والذي يبدو أّنه مرشح للاستمرار طالما يخدم المصالح الحيوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

7/ فوز بشار الأسد في إنتخابات 2014 يعد متغير مهم لتنامي قوة النظام السوري واستمراريته، حيث يرى مؤيدو النظام السوري سواء داخل سورية أو خارجها، أنّ فوز بشار الأسد بعهدة رئاسية جديدة يقضي على التكهنات بإمكانية تنحيه، وقد ذهب الأمين العام لحزب الله " حسن نصر الله " في هذا الإطار إلى القول " بأّن أي حل سياسي في سورية يجب أن يبدأ وينتهي مع الرئيس السوري بشار الأسد كنتيجة للإنتخابات الرئاسية السورية ".

[1] . أكرم حسام، مروة وحيد، " **الأزمة السورية وتداعياتها على العراق ودول الجوار**"، تم الإطلاع بتاريخ: 3 . 11 . 2016، على الساعة: 18:03، في الموقع: http://www.baghdadcenter.net/details_145.html.

وهذا يعني أنّ النظام السوري سيتمكن من فرض الأمر الواقع على المعارضة مستفيدا من التغيرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يعني استمرار النظام السوري برئاسة الأسد، ومن دون أي إمكانية لتشكيل حكومة إنتقالية في سورية.[1]

بقاء النظام السوري هو أمر مرغوب فيه ومفضل بالنسبة لكل من روسيا وإيران وحتى إسرائيل لأنّ هذه الدول تعرف النظام وتوجهاته، وتراه عدوا مريحا يمكن ردعه والتوصل إلى تفاهمات مهمة معه. فتحقيق هذا السيناريو ممكن على المدى الطويل وهذا على حسب الأطراف الدائمة في مساندة النظام السوري.

[1] . إيمان أحمد عبد الحليم، **متغيرات جديدة: مسارات الصراع بعد فوز الأسد بالإنتخابات**، تم الإطلاع بتاريخ: 4 . 11 . 2016، على الساعة : 18:28، في الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/News Content/2/105/3755.

المبحث الثاني: السيناريو التحولي (إيجاد حل سلمي توافقي للأزمة السورية)

يرتكز هذا السيناريو على رؤية تعتمد على إمكانية توافق الآراء والمواقف الدولية والإقليمية حول تسوية وحل سياسي للخروج من هذه الأزمة يتمثل في إيجاد حكومة إنتقالية وطنية، تشارك فيها قوى المعارضة المدنية وتقبلها الأطراف السورية المعتدلة، لا يكون للأسد دور فيها، مع المحافظة على مؤسسات الدولة الحكومية والعسكرية وإبقائها كنواة لحفظ الأمن والإستقرار، وذلك لضرورة محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة بكافة أشكالها كداعش وجبهة النصرة والميليشيات الشيعية خوفا من انتشارها إقليميا ودوليا وعدم السيطرة عليها لاحقا مما قد يشكل تهديدا لمصالح الدول الكبرى الإقليمية والدولية.[1]

المطلب الأول: سيناريو سقوط نظام بشار الأسد وتهيئة نظام بديل

يتجسد هذا السيناريو في تنحية بشار الأسد عن السلطة ورحيله عن النظام السوري وهذا إما عن طريق التفاوض أو إستعمال القوة العسكرية. وهناك أربعة حقائق توضح أنّ النظام السوري في طريقه إلى السقوط:

1/ السوريون لن يقبلوا بهذا النظام الذي فقد شرعيته الداخلية منذ أمد طويل.

2/ النظام غير قادر على تقديم أي إصلاح حقيقي، فضلا على أنّ الشعب لم يعد يأبه بهذا الأمر، فالعلاقة بين الشعب والنظام انتهت، والعقد الإجتماعي والقانوني بين الحاكم والمحكوم لم يعد له وجود.

3/ النظام حسم خياراته وهو ماض في قمعه وقتله للمتظاهرين إلى نهاية المطاف وقد أصبح مصدر قلق وعدم استقرار دولي.

[1] . د. حسين بن عبد الله الدعجة، د. عبد الله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، مرجع سابق، ص. 28.

4/ المجتمع الدولي وعلى رأسه الغرب أدرك هذه الحقائق وأصبح يرى في النظام السوري مشكلة بدلا من حل.[1]

ويمكن الإعتماد على مجموعة من المتغيرات لإحداث هذا السيناريو:

1/ انتصار المعارضة السورية وهذا عن طريق توفر مجموعة من الشروط سواء أكانت إقليمية أو دولية، وحتى داخلية في صف المعارضة السورية وهي كالآتي:

- تنسيق سياسات الدول الداعمة للمعارضة.
- تقديم دعم عسكري قوي بما فيه الأسلحة النوعية، وخاصة الأسلحة المضادة للطيران التي ستحيد سلاح الطيران وتفقد النظام ميزته الجوية بالإضافة إلى الموقف الأمريكي المصمم على إسقاط النظام السوري.
- تكتل مجموعة من الفصائل المسلحة في تشكيلات عسكرية كبيرة ومنظمة لمواجهة قوات النظام السوري بطريقة أكثر فعالية.

2/ الإصرار الأمريكي على إسقاط النظام، عبر الإعلان عن زيادة الدعم اللوجيستي والإستخباراتي والتدريب لقوات المعارضة المعتدلة ولعب دور إستشاري.

3/ إصرار النظام السوري على التمسك بأولوية الحل الأمني لتحقيق الحسم العسكري ضد مقاتلي المعارضة، وبالتالي عدم تقديم أية تنازلات جوهرية ترضي طموحات المعارضة، مما يجعل هذه الأخيرة تدفع بكل إمكانياتها لحسم الصراع لصالحها.[2]

---

[1] . المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، مرجع سابق، ص. 20.

[2] . أكرم حسام، مروة حيدر، **الأزمة السورية وتداعياتها على العراق ودول الجوار**، مرجع سابق.

وبهذا يمكن تحقيق هذا السيناريو في حال تم حسم الأزمة السورية لصالح المعارضة التي ستواجه تحديات حقيقية في مرحلة ما بعد الأسد نظرا للتشابك بين الداخل والخارج مما يزيد من تعقد الوضع السوري حول بناء هيكلية الدولة السورية، فهي ستصبح أمام عدة خيارات في إقامة تلك الدولة ويتمثل **الخيار الأول**: في التوجه نحو التحول الديمقراطي وتشكيل دولة وطنية ذات نظام ديمقراطي تعددي يقوم على إنتخابات دورية وتداول للسلطة، في ظل إدراك كافة القوى السياسية والمجتمعية والدينية لضخامة التضحيات التي قدمها الشعب السوري في سبيل إنجاح المعارضة التي ترى أنّ البديل الأفضل هو إقامة نظام ديمقراطي من خلال إتفاق القوى السياسية على كيفية إدارة المرحلة الإنتقالية التي تقود البلاد مرحليا، حتى يتم الإتفاق على وضع الدستور وسائر القوانين التي ستحدد شكل الدولة ونظامها السياسي الجديد عبر تأسيس مجلس رئاسي يضم قادة مدنيين من الأحزاب والطوائف المختلفة، وكذلك من خلال تماسك الجيش السوري الحر وتوحده وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، وإدماج بقايا جيش الأسد والقوى الأمنية وعدم فرضه شروط على الأطراف السياسية والعمل على طمأنة الأقليات خاصة العلويين والمسيحيين والأكراد.[1]

لكن، لهذا السيناريو إنعكاسات جيوبوليتكية حيث أنّ سقوط النظام السوري سيكون بمثابة زلزال جيوبوليتيكي يسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتا وفاعلية في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية. بمعنى آخر، إذا سقط النظام السوري، فإنّ المشروع الإيراني في المنطقة بشكله الموجود والمعروف حاليا سيكون في حكم المنتهى وستعود إيران إلى حجمها الطبيعي، وسينتهي نفوذ طهران المباشر في بعض المناطق،

[1] . غالي إبراهيم، **سيناريوهات ما بعد الأسد " المحددات والخريطة السياسية "**، معهد العربية للدراسات والتدريب، 14 أوت 2012، تم الإطلاع بتاريخ: 5 . 11 . 2016، على الساعة: 16:59، في الموقع: http://www.alarabiya.net/articles.2012/08/14.html.

ويتقلص إلى أقصى حد في مناطق أخرى، بانتظار جلاء التداعيات الكاملة والهزات الإرتدادية لإنهيار النظام السوري التي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعا، وربما وصولا إلى إيران نفسها. إنطلاقا من كون سورية مدخل إيران الرئيسي إلى الهلال الخصيب والساحة العربية، فإنّ سقوط نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستفقد إيران حليفا إستراتيجيا تاريخيا لا يمكن تعويضه، مهما كانت المكتسبات اللاحقة على اعتبار أنّ طهران تحاول كسب مصر الآن في المعركة الجيوبوليتيكية وسيكون ذلك تبعات كبيرة بالنسبة إلى إيران.

وفي حال عدم ذهاب السيناريو إلى فوضى شاملة مع سقوط النظام السوري، فإنّ ذلك سيصب في مصلحة تركيا. إذ من المتوقع أن يأتي النظام السوري الجديد، بناءا على إرادة شعبية، بما يعبر عن تطلعات الشعب السوري، ومن شأن ذلك أن يقربه من تركيا على قاعدة الديمقراطية والمصالح المشتركة، خصوصا أنّ ذلك ينسجم مع السياسات التركية لحزب العدالة والتنمية، فضلا عن أنقرة تكون قد تموضعت بشكل جيد من خلال دعم الشعب السوري في مكان يؤهلها نسج علاقات إيجابية بناءة مع أي نظام جديد قادم في سورية. ونجاح هذا السيناريو سيحرر تركيا من ضغط المشروع الإيراني، الأمر الذي قد يتيح لها العمل بشكل أكثر فاعلية في الساحة العراقية التي ستشكل جسر تركيا المهم باتجاه الخليج العربي، ما سيسّرع من وتيرة إنهيار المشروع الإيراني.[1]

ويعتبر هذا السيناريو أفضل السيناريوهات إلاّ أنّ احتماله ضعيف نظرا لتماسك النظام حتى الآن وقناعته أنّه بإمكانه إخماد الأزمة معتمدا على أسلوب القمع والأرض المحروقة، ولاسيما أنّ النظام صوّر هذه المعركة لأتباعه على أنها معركة بقاء.

[1] . علي حسين باكير، مرجع سابق، ص ص. 534 . 536.

المطلب الثاني: سيناريو الإصلاح وسياسة الإنتقال السوري

لقد أدى تطور الأحداث في سورية عبر الأشهر الماضية إلى حالة من العنف باتت تؤثر بشكل مقلق على استقرار البلاد. ومع استمرار العنف تتراكب أسباب الأزمة الأصلية من نتائجها لتخلق حالة معقدة من الإستعصاء بين الفرقاء المختلفين ومصالحهم المتضاربة. لقد أوصل العنف القائم في سورية البلاد إلى حافة الإنهيار ودخلت البلاد حالة أزمة مستعصية على جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ورغم تدخل أطراف خارجية عدّة للوساطة أو لفرض حلول معينة أو لدعم طرف على حساب الآخرين فإنّ الحل النهائي لهذه الأزمة لن يكون إلاّ بتوافق سوري لبناء عقد إجتماعي جديد يتساوى فيه كل المواطنون في الحقوق والواجبات ويضمن التحول إلى أدوات حوكمة شفافة وديمقراطية، وبدون توفير القاعدة المناسبة لمثل هذا الحل فإنّ الأزمة السورية تهدد بالاستمرار آتية على ما تبقى من مؤسسات الدولة وبناها التحتية وإقتصادها ووحدتها الإجتماعية لتصبح سورية دولة منهارة، تهدد بتقويض استقرار المنطقة بالكامل.[1] ولهذا لابد من وضع خطة إستراتيجية لسياسة الإنتقال السوري وهي عبارة عن مبادئ:

1/ توحيد السوريين حول مشروع وطني لإعادة بناء سورية، فلا يوجد هناك طريقة مختصرة سهلة وقصيرة لبناء مستقبل الإستقرار والإزدهار في البلاد: يجب أن تتوافق جماعات المعارضة في سورية على رؤية مشتركة لمستقبل البلاد ولكي تغلق الفجوات بين الميليشيات المتناحرة المعارضة وهو مسعى معقد وصعب. وقد أوضح هذا بجلاء عمق الأذى الطائفي والمخاوف من الإنتقام. لكن يجب أن يكون هناك اعتراف بأنّ التنوع في سورية يمكن أيضا أن يكون مكمن قوتها. فعلى مدى القرن الماضي، عملت تاريخيا طوائف

[1] . **الخطة الوطنية لمستقبل سورية**، تقرير أولي لإطلاق المشروع، كانون الأول 2012. ص. 1.

وعرقيات مختلفة وقبائل وأسر بارزة وقادة مدنيين ودينيين معا تحت قومية سورية واحدة وقوية. وسيساعد الإعتراف بالنسيج الإجتماعي السوري في الجهود العملية لبناء مشروع وطني لمرحلة ما بعد الأسد. ومع وضع هذا في عين الإعتبار، هناك حاجة للمعارضة للتنسيق والحفاظ على الحوار، والذي كان حتى الآن بعيد المنال، مع وجود الأقليات السورية. فهناك على سبيل المثال لا الحصار، العلويين والمسحيين والأكراد والتركمان والأذربيجان والإسماعيليون. وفي حين أنّ جهود نظام الأسد لتأجيج الإنقسامات بين المجتمعات تجد صداها، هناك قادة في داخل تلك المجتمعات لا يزالوا يسعون لتوحيد برامج العمل الوطنية ذات المصداقية للمعارضة.[1]

2/ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الجهود الدولية الرامية إلى توحيد قنوات الدعم العسكري وغير العسكري لجماعات المعارضة: حيث إنّ عسكرة الأزمة في سورية أمر واقع نجم عن عزم النظام الدائم لاستخدام القوة في رده على الإنتفاضة. وتضيف طبيعة هذه العسكرة أبعاد أخرى إلى الفوضى على أرض الواقع. حيث عانت الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتوحيد كتائب الثوار وتوفير الدعم، بما فيها الأسلحة المتطورة، من نقص في القدرات وعدم التركيز. ونتيجة لذلك عانت هذه الجهود من التأخير والفشل في توفير الضمانات الأمنية التي يمكن أن تأتي من تشكيل جهد عسكري لمعارضة أكثر توحدا.

لقد أصبح الآن من الضروري للولايات المتحدة أن تضمن بأنّ هذا التسليح لن يزعزع استقرار سورية لسنوات قادمة ولن يقوّض الأمن على المدى الطويل للدول الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك دول الخليج. وفي حال أردنا مثالا على ذلك، تقدم ليبيا درسا هاما عن

[1] . سلمان شيح، **ضياع سورية وكيفية تجنيبه**، موجز السياسة، قطر: مركز بروكنجز الدوحة، أكتوبر 2012، ص. 7.

مخاطر الفشل في السيطرة على انتشار الأسلحة المتقدمة إلى الجماعات المسلحة المستقلة عن نحو متزايد.

ونظرا لإنقسامات الميليشيات على أرض الواقع، تعد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها الجهة القادرة على فرض شروط كافية للحصول على الدعم العسكري الخارجي للمعارضة المسلحة، وهذا هو القول، الرقابة على توزيع الأسلحة المتقدمة من قبل المقاتلين لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وقوانين الصراع. ومن خلال هذا الجهد، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية مساعدة المعارضة في تشكيل قوة قتالية أكثر إتحادا ووضع الأساس لخلق جيش وطني سوري. وكجزء من هذا الجهد، يجب على الولايات المتحدة أن تهدف في دعمها لرفع طبقة الضباط الذين انشقوا وانضموا إلى صفوف المعارضة بما في ذلك الموجودين في الأردن، وزيادة وجودهم في مركز العمليات في أضنة في جنوب تركيا، التي تّم من خلالها تنسيق الجهود بين تركيا والسعودية ويجب أن تكون هذه القوة، في فترة قصيرة من الزمن، قادرة على إعطاء ضمانات بأّنها تسعى لتمثيل جميع السوريين. وأّنه يمكن تحقيق الأمن والأمان في الفترة الإنتقالية بعد سقوط النظام.

3/ دعم المجتمع المحلي بقيادة مشاريع داخل سورية تعزز من هدف توحيد المعارضة وبناء العلاقات بين مجموعات المختلفة: إنّ المناطق المحررة داخل سورية بحاجة إلى دعم كبير من حيث المساعدة الإنسانية وغيرها. وينبغي على أولئك الساعين في المجتمع الدولي إلى توفير هذه المساعدة أن يركزوا بشكل خاص في المبادرات القائمة التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج لجهود إعادة الإعمار في المناطق التي يتواجد بها أعراف أو أطواف مختلطة وأحد هذه الجهود هو الطائفة الدرزية في السويداء في جنوب سورية، حيث اقترح القادة المحليون إنشاء منطقة آمنة وتقديم الدعم الإنساني للمواطنين السنة الفارين من درعا والبلدات

الأخرى المجاورة. وسعى قادة هذه المبادرة بالفعل لتصدير نموذجهم إلى المناطق المختلطة الأخرى في البلاد، والتحدث إلى قادة الأقليات الأخرى على وجه الخصوص. وهي في الحقيقة بحاجة إلى دعم عملي أكثر لهذه الجهود، وقد قدمت مبادرة أخرى مقرها في دير الوطن من الكهنة اليسوعيين في حلب الدعم الإنساني الذي يحتاجه بشدة نحو 700 أسرة من الفارين من حمص ومناطق أخرى في البلاد. ومن المناطق التي يمكن تكرار مثل هذه المبادرات فيها هو شمال شرق سورية، حيث يسعى العرب والأكراد معا لتنظيم الموارد للجان المشتركة التي تعالج الأمن المتدهور بشكل مطرد والوضع السياسي والإنساني. ودعوا إلى الدعم المالي والإنساني، فضلا عن معدات الإتصال، ولكن في الحقيقة لم يتلقوا الكثير بعد.

4/ إنشاء عملية ذات مصداقية للحوار لحل الخلافات حول المسألة الكردية في سورية:

ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للحوار العربي الكردي الذي يعالج المخاوف الكردية ويسهل المصالحة من خلال برنامج أشمل للمعارضة السورية. وقد شارك القادة الأكراد والعرب بالفعل في سلسلة من المحادثات التي تهدف إلى نزع فتيل التوتر المتصاعد في المنطقة. وحدثت سابقة أخرى في إنشاء فريق عمل بشأن القضية الكردية في إطار لجنة المتابعة والإتصالات، وهناك حاجة لمبادرة أوسع ربما على مستوى لجنة تحقيق خاصة معترف بها دوليا. تسعى إلى حل هذه القضايا من خلال حوار مستمر، بمشاركة الخبراء الدوليين واللاعبين الإقليميين، وخاصة تركيا وحكومة إقليم كردستان في العراق. وضرورة الإستعجال في صياغة قرار مستدام للمسألة الكردية في سورية وعلى المدى الطويل يمكن أن يكون للفشل في القيام بذلك أثر سلبي شديد على استقرار عملية الانتقال، ويمكن أن يهدد بعرقلة عملية صياغة الدستور.

5/ تنسيق الجهود الدولية مع السوريين في وضع خطط للمرحلة الإنتقالية ما بعد الأسد:

من الواضح أنّ هذه الجهود يجب أن تكون بقيادة سورية ومحددة لسورية. ومع ذلك ينبغي على المجتمع الدولي البدء في الإنخراط في جهود أكثر تضافرا للتعاون مع السوريين على تطوير خطتهم لفترة ما بعد الأسد.

إنّ تنافس المصالح بين اللاعبين الإقليميين وحالة التشرذم المتزايد في المجتمع السوري، ووحشية النظام، كلها عوامل تشير إلى أهمية مشاركة السوريين والمجتمع الدولي في التخطيط الدقيق للمرحلة الإنتقالية.[1]

إنّ تحقيق هذا السيناريو ممكن جدا إذا توفرت الرغبة الحقيقية من الأطراف المتصارعة في الأزمة السورية إلى تغيير وضعهم وهذا بدعم من الجهود الدولية، ولكن يبدو تحقيق مبادئه بالأمر الصعب لعدم توصل الأطراف الداخلية وكذا الخارجية للإتفاق عن خطة موحدة.

[1] . المرجع نفسه، ص. 8.

المبحث الثالث: السيناريو الثوري (ويتبنى إحتمال التدخل الأجنبي وحدوث حرب إقليمية ودولية)

إنّ الأزمة السورية لم تعد أزمة محلية بيد السوريين، بل أصبحت أزمة متعددة الأطراف وباتت معقدة، لتشعب التدخل فيها إقليميا ودوليا. ولكن مع حدوث التوافق الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر الماضية من الأزمة حول استبعاد التدخل العسكري الأجنبي، فإنّ المجال الوحيد للخروج من الأزمة إذا ما استبعدنا حسم المعركة على الأرض عسكريا لأحد الأطراف المتقاتلة وهو من المستبعد في ظل تعقد الأزمة وتعدد الأطراف هو الحل السياسي، على الرغم من أنّ البعض يرى بأنّ معطيات هذا الحل لا تزال غير متوفرة على أرض الواقع بسبب الجمود الإستراتيجي. لهذا لابد من استعمال القوة العسكرية لغلق ملف الأزمة السورية.

المطلب الأول: التدخل العسكري غير المباشر

يتجسد هذا السيناريو في تقديم دعم مالي ولوجيستي للضباط المنشقين حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم بصورة أكثر فعالية والتأثير على معنويات جيش النظام والتأكيد لهم على استحالة هزيمة الأزمة السورية ودفعهم إلى التفكير بالإنشقاق عن النظام السوري، ويتلخص هذا السيناريو في النقاط الآتية:

1/ إنشاء مناطق حدودية آمنة للمواطنين وللوحدات العسكرية المنشقة، وتعد تركيا المرشح الأول للقيام بهذا الدور، مع احتمال إعطاء الأردن دورا ثانويا.

2/ قيام تركيا والأردن بتقديم الدعم اللوجيستي والإستخباراتي والتدريب للوحدات العسكرية المنشقة ولعب دور إستشاري في تنفيذ العمليات العسكرية ضد النظام السوري.

3/ تسليح نوعي محدود غير مباشر للوحدات العسكرية المنشقة.[1]

وتدل التحركات الدولية والإقليمية في هذا السيناريو بما لا يحتمل اللبس أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أوزعت إلى حلفائها بتحضير سيناريو متكامل للتدخل في سورية تلعب فيه تركيا دور رأس الحرباء، وتقوم دول الخليج بتمويله وتقدم فيه الأردن مساعدات إستخبارية ولوجيستية، والهدف من كل ذلك هو التعجّل في حسم الوضع الراهن في سورية سيرا على مبدأ كيسنجر القائل: " مشكلة مهملة هي أزمة مؤكدة " وليس من المستبعد أن يكون هذا الحلف قد قطع شوطا لا بأس به من مخططه لاسيما أنّ من عادة الغرب أن لا يتبنوا موقفا إلاّ إذا كانوا قد أعدوا العدة له.

وعلى كل حال، من الصعب التكهن بحقيقة الترتيبات التي أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فهي دائما تخضع الترتيبات التي تتخذها بشأن الأزمة السورية إلى شرطين أساسيين:

1/ موافقة إسرائيل على إزاحة النظام السوري، ويمكن القول أنّ هذه الموافقة تم الحصول عليها بعد أن كان الفيتو الإسرائيلي حاميا دوما للنظام السوري، ويبدو أنّ الموافقة الإسرائيلية جاءت بعد أن استنفذ النظام السوري الفترة الممنوحة له في قمع التظاهرات دون أي نتيجة، وأصبح ترك المجال مفتوحا أمام النظام سببا في اتجاه المنطقة بكاملها إلى المجهول.

2/ استمرار وتصاعد حدة التظاهرات والعصيان المدني في سورية. إذ أنّ أي بادرة ضعف أو تراجع في الأزمة السورية سيدفع المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في فكرة إزالة نظام الأسد ويشجعهم على العودة إلى حديث الإصلاحات والمفاوضات.[2]

---

[1] . المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، مرجع سابق، ص. 14.

[2] . المرجع نفسه، ص. 12.

إنّ الوضع السوري يبدو معقدا ومتداخلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية وتزايد عدد الضحايا السوريين بعد استخدام النظام الحل الأمني وعدم مقدرته على احتواء الأزمة، مما أدى إلى وجود أزمة ثقة مع محيطه الإقليمي باستثناء إيران بعد رفضه لكل النصائح العربية، لهذا كان هناك تدخل دولي تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة المسلحة إذا استدعى الأمر، أو من خلال تحالف دولي باستخدام القوة العسكرية بعد استنفاذ الحلول الدبلوماسية الإقليمية والدولية التي طرحت عبر الجامعة العربية والأمم المتحدة في تقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة لاحتواء الأزمة، وذلك لدوافع إنسانية تتمثل في حماية المدنيين من بطش النظام كما حدث في ليبيا، ويتحقق ذلك من خلال إقامة مناطق حظر طيران ومنطقة عازلة لحماية المدنيين، الأمر الذي يسهم إلى مواجهة بين النظام والقوات الدولية.

ويمكن أن ندرج في هذا السيناريو مجموعة من الخيارات:

الخيار الأول: إيقاع عقوبات قاسية على النظام السوري دون إسقاطه من خلال توجيه ضربات صاروخية من القطع البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية، ضد مراكز القيادة والسيطرة، وقيادات الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية، كما ستشمل قائمة الأهداف على القواعد الجوية، ومواقع الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري.

الخيار الثاني: سيكون هذا الخيار شبيها بخيار كوسوفو أو ما يمكن أن يطلق عليه كوسوفو2، وسينفذ من خلال حملة جوية مكثفة تقوم بها مئات الطائرات الأمريكية من القاذفات والمعترضة وطائرات التمويل والإستطلاع والحرب الإلكترونية والتشويش، وقد تدوم فترة هذه العمليات إلى عدة أسابيع أو بضعة أشهر. وقد ينتج عن تطبيق الخيار الثاني تداعيات ميدانية وعملياتية وإستراتيجية، وتتمثل هذه التداعيات في تحقيق قوات المعارضة

إنتصارات ميدانية قد توظفها في المستوى العملياتي لإستعادة السيطرة الكاملة على مدينتي حلب وحمص، مما يفتح المجال أمام إجراء مناورات إستراتيجية على شكل فكي كماشة من الشمال والجنوب لتطويق مدينة دمشق وبدء معركتها الحاسمة.

الخيار الثالث: يأمل بعض أطياف المعارضة السورية بأن يكون التدخل الغربي أوسع نطاقا وعلى غرار عملية عاصفة الصحراء، إلاّ أنّ هذا النوع يحتاج إلى قوات أرضية يزيد تعدادها عن 150 ألف مقاتل بالإضافة إلى الإسناد الجوي والبحري، ولكن كافة الدول الفاعلة والقادرة على القيام بهذا العمل خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب بإرسال قوات برية خوفا من أن يتكرر سيناريو العراق وأفغانستان، مما يجعل هذا الخيار غير قابل للتطبيق.[1]

ولهذا السيناريو حساسية تتمثل في مدى قبول الشارع السوري بهذه الإجراءات التي من الممكن أن تستعمل من قبل الآلة الإعلامية للنظام كدلائل على العمالة والإنصياع للخارج، وإن كان من المرجح أن تكون الأمور في هذه المرحلة قد تجاوزت مرحلة الأدبيات وأن يكون هم الشعب الوحيد هو التخلص من النظام بأي طريقة ممكنة.

[1] . فايز الدوري، **خيارات العمل العسكري ضد سوريا**، تم الإطلاع بتاريخ: 7 . 11 . 2016، على الساعة: 20:16، في الموقع:
http://www.studies.aljazeera.net/08/201382893040564778.html.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الدولي المباشر في سورية

يعتبر التدخل الدولي في سورية حلقة من حلقات تقسيم تركة دول ما يعرف ب " الربيع العربي " ، حيث أنّ هذه الدول بالرغم من دعمها للمعارضة فإنّ ذلك لا يدل على رغبتها في دعم الشعب أو الوقوف بجانبه، بل هو للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها، ولن تتدخل إلاّ إذا تأكد لها إمكانية تحقيق مكاسب حقيقية، أو خشية من ضياع مصالحها القائمة.

ويعتبر سيناريو التدخل العسكري المباشر في سورية أكثر السيناريوهات تكلفة للغرب والوصول إليه يعني دخول سورية في صراع مسلح قد يطول الحسم فيه. واحتمالات حصوله ضئيلة نظرا لتكلفته الغالية ولاسيما أنّ الغرب لا يمر بأفضل حالاته الإقتصادية، بالإضافة إلى حضور التجربة الليبية في الأذهان، والتي تعتبر مثالا جيدا لهذا النوع من التدخل الدولي، كما أنّ تأمين الغطاء القانوني والشرعي الدولي لن يكون بالمهمة السهلة حيث أنّ الوصول إلى مثل هذه المرحلة يعني أنّ الأزمة السورية قد وقعت في مستنقع معقد واحتمال انقسام المواقف الدولية واردا جدا. ويمكن تلخيص هذا السيناريو بالنقاط الآتية:

1/ إنشاء المناطق الآمنة في العمق السوري بدلا من المناطق الحدودية وربما في مناطق أو محافظات كاملة ودعم " بنغازي " سورية يكون معقل للأزمة السورية والمجلس الإنتقالي المؤقت.

2/ التسليح المباشر للوحدات العسكرية المنشقة.

3/ القيام بعمليات عسكرية موجهة ضد أهداف حساسة للنظام بما في ذلك استهداف مراكز قيادية، وشل قدراته القتالية الجوية.[1]

[1] . المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، مرجع سابق، ص. 15.

ويجدر القول أنّ من بين الدول التي كانت تدعو بكثرة إلى استخدام هذا السيناريو تركيا ويأتي هذا بعد عدة تجاوزات قامت بها دمشق سواء داخل سورية أو على الحدود مع جارتها تركيا، والمتمثلة في:

1/ حادثة إسقاط الطائرة التركية من قبل سلاح الجو السوري، والذي اعتبر اتجاها خطيرا في الأوساط التركية، وتهديدا خطيرا لأنقرة التي أصبحت تلك الحادثة بعدها مبررا كبيرا لإمكانية التدخل العسكري التركي حفاظا على أمنها القومي، وقد أبلغ مسؤولون أتراك نظرائهم الأمريكيين " أنّ الخطأ الذي ارتكبه النظام السوري يستحق التدخل العسكري ". لكن تداركت دمشق نفسها وأعلنت أسفها عن إسقاط الطائرة التي قالت أنّها جاءت دون قصد مباشر.[1]

2/ أنّ أنقرة لم تعد تتحمل الخروقات السورية داخل حدودها، حيث باتت أنقرة تشعر بالحرج والإهانة خاصة بعد أن رفع القادة الأتراك من سقف خطابهم تجاه النظام السوري، وطالبوا مرارا بإسقاطه، بل وصل الأمر إلى حد التلويح بالخيار العسكري وإقامة منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية، فيما كانت سياسية تركيا تتلقى الضربة تلو الأخرى عبر الحدود. وعليه، فإنّ القصف التركي كان بمثابة رسالة حاسمة مفادها أنّ أنقرة لن تسكت بعد اليوم على أي خرق من الجانب السوري، وأنّها سترد على الفور حتى لو أدى ذلك إلى خلق الأوراق الإقليمية في المنطقة، أو حتى بقي موقف حلفائها في الحلف الأطلسي والغرب عموما في خانة التخاذل تجاه الأزمة السورية، رغم وضوح مخاطرها على دول الجوار الجغرافي ولاسيما تركيا التي باتت تشعر أنّ الأزمة السورية تشكل خطرا على أمنها القومي، في ظل تطور العامل الكردي داخل تركيا وعلى حدودها الجنوبية داخل سورية، وكذلك

[1] . جورج سولاج، **سر إسقاط الطائرة التركية**، موقع نور سوريا، 26 . 6 . 2012، تم الإطلاع بتاريخ: 8 . 11 . 2016، على الساعة: 19:16، في الموقع: http://Syrianoor.net/revto/3347.

لإستفادة المعارضة التركية من تداعيات الأزمة السورية، وعليه فالقصف التركي لا يتعلق بالرد على سقوط قذيفة سورية داخل الأراضي التركية، بقدر ما يتعلق بسياسة أنقرة تجاه النظام السوري.[1]

إنّ تركيا لا تريد توريط نفسها في حرب تخسر من خلالها صداقة الشعوب العربية، فبمجرد شن الحرب على دمشق هذا سيجلب لها عداوة مع الشعوب العربية. هذا من جهة. من جهة أخرى، فإنّ تركيا تدرك أنّ أي حرب ضد النظام السوري لا يمكن أن تكون دون قرار أمريكي يجعل من جيوش الحلف الأطلسي الأداة السياسية لهذه الحرب، ولاسيما أنّ سورية دولة تمتلك قدرات عسكرية متطورة قوية، حيث الصواريخ القادرة على الوصول إلى العمق التركي إذا ما نشبت الحرب بين الجانبين، وبالتالي فإنّ أي حرب منفردة ستكون بمثابة مغامرة قد تجلب تداعيات كارثية على الداخل التركي في وقت يخص فيه تركيا على إتباع سياسة الحرب الذكية وليست المواجهة المباشرة.

إضافة إلى أنّ لابد على تركيا الأخذ بعين الإعتبار حلفاء النظام السوري وهم روسيا وإيران والعراق وحزب الله. وتدرك تركيا أنّ هذه الأطراف لن تقف مكتوفة الأيدي ولاسيما إيران التي تقول " إنّ أمن النظام السوري من أمنها " وروسيا ترفض أي إجراء عسكري أو قرار دولي بهذا الخصوص.[2]

---

[1] . خورشيد دلي، **آفاق التصعيد التركي السوري**، الجزيرة نت، 7 . 10 . 2012، تم الإطلاع بتاريخ: 8 . 11 . 2016، على الساعة: 19:57، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/22299f58-c3df-4/f1-9cc5-14d956e8dd.

[2] . خورشيد دلي، **تركيا وخيار الحرب ضد سوريا**، لبنان: مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012، ص. 45.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فهي تدعو لحشد الدعم الدولي للتدخل في سورية بحجة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تبعا لذلك أعلن الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2014 على موافقته القيام بضربات عسكرية، كما أقّر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما برنامج لتدريب وتجهيز مقاتلي المعارضة المعتدلين ضد تنظيم الدولة الإسلامية وقوات النظام السوري، كل ذلك قد يؤدي إلى ترجيح كفة المعارضة على حساب النظام السوري.

أما من جانب الجامعة العربية فترى أنّ هذا السيناريو مستبعد، باعتبار أنّ المبادرة العربية جاءت كخطوة إستباقية من قبل الجامعة العربية لتفادي سيناريو تدويل الأزمة وإنعطافها إلى مسار التدخل العسكري وفق الطريقة العراقية أو الليبية. ولهذا السيناريو مرتكزاته على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما بات يعرف في سورية ب" سيناريو الشيطان". وأهم هذه المرتكزات: استمرار النظام في رفضه للحل العربي ووقف القتل والدخول في عملية تغيير انتقالية يترافق مع نزوع لدى بعض الأطراف داخليا وخارجيا للإنتقال بالأزمة إلى العسكرة وحمل السلاح والمطالبة بمناطق حدودية عازلة تحاكي السيناريو الليبي، وتبرير ذلك بفرضية العجز عن إسقاط النظام سلميا والرغبة في التخلص من القتل اليومي الذي تمارسه أجهزة النظام، والذي قد يتقاطع مع تغير في المعطيات على المستوى الإقليمي والدولي تدفع بهذا الإتجاه، خاصة في ظل إصرار النظام على انتهاج " خيار شمشون ". وبالتالي تكون أمام حالة مشابهة لحالة العراق عام 2003، من خلال ظهور معارضة تستجدي التدخل الأجنبي العسكري وتحفزه، أو عسكرة للأزمة. وإنتاج مناطق محررة يتركز فيها المسلحون للإنطلاق في عملياتهم لإسقاط النظام.

ويعد هذا السيناريو الأخطر على سورية وعلى العالم العربي، وسيشكل إنتكاسة للربيع العربي الذي حصدت أول ثماره في تونس بعد إنتخابات المجلس التأسيسي. وسيطوي على بعد تقسيم طائفي ديني واثني خطير في المجتمع السوري، وبالتالي ستشكل سورية قاطرة سلبية لتمزيق المشرق العربي المتنوع بدل أن تكون دولة ديمقراطية تشكل عاملا في التصدي للطائفية.

كما سيتسبب هذا السيناريو في تحجيم أهمية سورية ويعزلها عن التأثير إيجابيا في ملفات أساسية، خاصة منها الصراع مع إسرائيل. وستصبح ميدانا تتصارع فيه الإرادات الدولية والإقليمية وفقا لمصالحها، وستنعكس تداعيات ذلك على لبنان ودول عربية مجاورة ليصار إلى وضع عربي معقد يشكل عائقا لعملية التحول الديمقراطي في الأقطار الأخرى.[1]

هذا السيناريو يمكن أن يؤدي إلى تغيير مجرى العلاقات الدولية خاصة إذا فشل الغرب والعرب في التوصل إلى تفاهم واضح مع أطراف الأزمة السورية، وكذا مع الدول التي تدعم النظام السوري خاصة إيران فهذا الأمر من الممكن أن يؤدي إلى الحديث عن حرب إقليمية شاملة. ولكن، هذا السيناريو احتماله ضعيف لأّنه غير محبذ من قبل جميع الأطراف ونتائجه لا يمكن التنبؤ بها.

[1] . كتاب مشترك، **هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا؟**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011، ص ص. 10 . 11.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال دراسة سيناريوهات الأزمة السورية يصعب تحديد تصور واضح للوضع الذي ستؤول إليه سورية، وهذا راجع إلى أنّ الأزمة السورية هي أزمة مركبة ومعقدة تتداخل فيها الأطراف وتتنوع، كما أنّ لهذه الأزمة إنعكاس لما يحدث على المستوى الإقليمي والدولي من تنافس وصراع بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها في سورية. لهذا نجد أنّ الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية منقسمة بين مؤيد للأزمة ومعارض لها. فنجد كل من روسيا وإيران وحزب الله وكذا الصين داعمة للنظام السوري على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الخليج فهي داعمة للمعارضة السورية.

الخاتمة

شكلت تركيا منذ القدم تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم. ويعود سبب هذا إلى طبيعة موقعها الجيواستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا. فبعدما كانت تركيا تاريخيا مرتبطة بالمشرق العربي في عهد الخلافة العثمانية بحكم الوازع الديني والتاريخ المشترك والمصير الواحد، أصبحت تركيا في ظل التغيرات الدولية التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية منفتحة على العالم الخارجي، ما جعل السياسة الداخلية والإقليمية لهذه الأخيرة تتأثر بالإضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي بداية من إعلان سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، وتبنيه النظام العلماني بفصل الدين عن الدولة وذلك بمحاربة كل ماله علاقة بالدين الإسلامي، وتوجهه الأحادي نحو الغرب.

لكن، عرفت تركيا تحولا سياسيا كان من خلال صعود الإسلاميين إلى السلطة في عام 2002 بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى الحكم، حيث اتجه الحزب نحو الشرق بعدما كان تحت المظلة الغربية، واعتمد على تحقيق ميول الشعب التركي الذي سئم من المماطلة الأوروبية لضم تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

كما تميزت السياسة الخارجية التركية بعد نجاح حزب العدالة والتنمية بتعميق عملية التحول الديمقراطي، وظهور مجتمع نابض بالحياة يسعى للمضي قدما بالمصالح التركية بطريقة براغماتية أبعد من فكرة السياسات القائمة على معادلة الإسلاميين في مواجهة العلمانيين، ولقد سعى الحزب في سياسته إلى تعميق الإستراتيجية التركية والعودة إلى الحاضنة الشرق الأوسطية من خلال لعب دور الوسيط وتحقيق السلام في المنطقة من خلال اعتماد الدبلوماسية التركية على مبدأ تصفير المشكلات التي ناد بها وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو.

ولكن عرف العالم العربي موجة من الثورات غيرت مجرى العلاقات الدولية بسبب الإنعكاسات والتداعيات السلبية سواء على دول الجوار أو دول العالم بصفة عامة. فكانت بدايتها بإندلاع الثورة في تونس التي كانت اللهيب الأول الذي أشعل النار في بعض المناطق العربية كمصر وليبيا وسورية وكذا البحرين واليمن.

هذه الثورات العربية وضعت السياسة الخارجية التركية تحت تحدي صعب في إمكانيتها لتحقيق مبدأ العمق الإستراتيجي في تصفير المشكلات، فكان يتسم موقفها من الثورات العربية بالتردد والإرتباك من جهة، والحذر من جهة أخرى خوفا من عدوة إنتشار هذه الثورات وانتقالها إلى تركيا.

فكان الموقف التركي يتسم في بداية هذه الثورات بتقديم النصائح التي تراوحت مابين الدعوة إلى التنحي كما فعلت في الحالة المصرية، كما قامت بدور الوسيط في ليبيا ووقفت في وجه التدخلات الأجنبية خاصة أنّها تصدّت للدور الفرنسي في ليبيا، أما عن الحالة اليمنية والبحرين فهي لم يكن لها دور كبير فيها إذ دعت فقط إلى تحقيق مطالب الشعوب من خلال الإعتماد على الديمقراطية وحق الشعب في تقرير مصيره.

والملاحظ، أنّ تركيا أولت اهتماما كبيرا بالأزمة السورية التي بدأت في مارس 2011، والتي كانت الأكثر تعقيدا في العالم العربي. إذ بدأت بمظاهرات في أوساط سورية لتتطور إلى أزمة حقيقية بسبب القمع والعنف الشديدين الذي تعرض إليه الشعب السوري، وكانت سبب هذه الأزمة الأوضاع المزرية التي يعيشها هذا الشعب. فكانت بداية الأزمة عبارة عن مظاهرات لتتطور إلى عنف مسلح بين النظام السوري والمعارضة وبالتالي عسكرة الأزمة وهذا راجع إلى فشل النظام السوري في إدارة الأزمة، وكذلك فشل المعارضة في توحيد صفوفها من خلال الإعتماد على برنامج عمل موحد.

هذا الفشل من كلا طرفي الأزمة استقطب الدول الإقليمية لمواجهة هذه الأزمة وإيجاد حلول لها وهذا لإبراز مكانتها وتحقيق مصالحها الإستراتيجية.

إذ أدت الأزمة السورية إلى انقسام واضح في مواقف الدول خاصة الدول الكبرى حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بشكل كبير المعارضة السورية، على عكس روسيا التي تقف إلى جانب النظام السوري منذ بداية الأزمة والدليل على ذلك استعمالها إلى جانب الصين حق النقض الذي استخدم ضد المبادرة العربية الثانية، وهذا أدى إلى إحداث تغيير في رسم خارطة التحالفات الإقليمية والدولية لتكوين بيئة مناسبة في التعامل مع التحولات السياسية وفقا لتوازن ومصالح الدول الكبرى.

وتبقى تركيا هي الدولة التي تحاول بشتى الطرق احتواء الأزمة السورية بسبب الإنعكاسات السلبية لهذه الأزمة على الأمن الداخلي التركي. فقبل إندلاع الأزمة السورية كانت العلاقات بين الدولتين تمتاز بالأخوة والتعاون بعدما تجاوزت العلاقة بين البلدين حالة التنافر والعداء التي دامت سنوات طويلة، بسبب مشكلة لواء الإسكندرون وقضية المياه وكذا المشكلة الكردية التي أوصلت الجانبين إلى ذروة الحرب لولا تفاهم الطرفين من خلال اتفاق أضنة في عام 1998. والملاحظ أنّ العلاقة بين الدولتين عادت إلى حالة التأزم بسبب الأزمة ما جعل تركيا غير ثابتة في موقفها إزاء الأزمة السورية، فكانت في البداية تدعو النظام إلى تنفيذ البرامج الإصلاحية والإسراع في تنفيذها ولكن دون جدوى، وسرعان ما تغير موقفها وتطور إلى الدعوة إلى تنحي بشار الأسد فأصبحت تركيا بذلك داعمة للمعارضة السورية. ولكن في نفس الوقت، تعرض الموقف التركي إلى التغيير وهذا بسبب الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية بداية بتعرض تركيا إلى عدة إنقلابات وإلى هجمات إرهابية متكررة تزامنت مع ما يحدث في الساحة السورية، دون أن ننسى أزمة الطيار الروسي التي ساهمت بشكل كبير في تغيير موقف تركيا وهذا لأن روسيا دائما مساندة للنظام السوري.

بالإضافة إلى أن تركيا دائما كانت تتخوف من مشكلة الأكراد خاصة بعد التصعيد الكردي في العراق وسورية وتركيا ومطالبته بدولة مستقلة وهذا ما تتخوف منه تركيا. كل هذه النقاط جعلت الموقف التركي من الأزمة السورية يتغير وبالتالي فإنّ تركيا تدرج موقفها في إطار ما يخدم مصلحتها من مساند للنظام إلى مساند للمعارضة والدعوة إلى تنحي بشار الأسد من السلطة، وأخيرا الوقوف إلى جانبه بسبب تخوفها من خسارة علاقتها مع روسيا.

وفي هذا السياق أدت الأزمة السورية إلى جعل تركيا تعيد دراسة مبادئ سياستها الخارجية التي لم يعد مبدأ تصفير المشكلات فيها قائما.

وبهذا يمكن القول، أنّ الأزمة السورية جد صعبة في إيجاد حلول لها فأحسن سيناريو هو بقاء الوضع الراهن، بمعنى لابد على سورية تفادي سواء الضربة العسكرية الأمريكية أو قيام حرب إقليمية أو ممكن حتى أن يصل إلى سدة الحكم الطائفيون. فنجد دول تستحب استمرار النظام السوري وهذا ما تسعى إليه روسيا وهناك دول أخرى تسعى إلى الإطاحة بالنظام الذي لم يعد يخدم مصالحها.

وفي الأخير، فإنّ الأزمة السورية أزمة عالمية إذ جعلت العالم في دوامة مظلمة وهذا بسبب الحركية والمستجدات التي تحدث في الساحة السورية باستمرار.

إستنتاجات الدراسة:

ما يمكن أن نستنتجه من هذه الدراسة مجموعة من النقاط:

1/ منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، دخلت تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، والمتمثلة في تحسين علاقاتها الإقليمية مع دول العالم العربي، وبهذا لم تعد تركيا جزءا من سياسات المنظومة الغربية، وهذا الإنفتاح الإقليمي لها منحها تحقيق مكاسب في مختلف المجالات.

2/ مع إندلاع الثورات العربية في كل من تونس وليبيا ومصر وسورية واليمن وكذا البحرين تبنت تركيا موقفا حذرا وهذا بسبب تخوفها من إنتقال عدوة هذه الثورات إليها، وبهذا كانت تركيا تتخذ مواقفها حسب ما يخدم مصلحتها وأمنها الداخلي.

3/ إنّ الدور التركي في المنطقة العربية كان دورا مكملا للأدوار العربية، إذ لا يمكن الاستغناء عن المبادرات العربية إلى جانب تدعيم الدور التركي النشط لهذه المبادرات.

4/ لعبت تركيا دورا مهما في تعاملها مع الأحداث السورية، وهذا بسبب تعقد وتشابك المصالح بين البلدين، وكذا تخوف تركيا من تصدير أزمة سورية إليها فسعت تركيا إلى البحث عن مساعي وحلول مستعجلة لحل هذه الأزمة السورية خاصة أن هذه الأخيرة أصبحت قضية معقدة بسبب تعدد الأطراف الإقليمية والدولية فيها.

5/ أسهمت الأزمة السورية في إحداث تغيير واضح في المنظومة الدولية بين مواقف القوى الكبرى، وهذا مؤشر على حالة التأزم التي باتت تصبغ السياسة الدولية خاصة مع عودة تصاعد الدور الروسي في الشرق الأوسط، وظهور فاعلين جدد في النظام الدولي، وقد تزامن ذلك مع تراجع ملحوظ للدور الأمريكي، لذا عملت روسيا جاهدة على تركيز قوتها في محاولة لإعادة جزء من دورها كقطب فاعل وشريك للغرب في السياسة الدولية إن لم يكن مواز للولايات المتحدة الأمريكية. ومن البداية فإن روسيا كانت دائما إلى جانب النظام السوري على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت داعمة للمعارضة السورية.

6/ كانت تركيا تسعى إلى تقديم نفسها كنموذج إسلامي معتدل في الشرق الأوسط ولتحقيق ذلك كانت تتلقى الدعم من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يساعد تركيا في تعاملها مع الدول العربية خاصة التي شهدت موجة الثورات العربية كمصر وتونس وغيرها.

7/ لعب العامل الكردي دورا في إدارة الأزمة السورية، خاصة بعد المطالبة بدولة مستقلة في العراق وسورية، الأمر الذي دفع بتركيا تغيير موقفها من الأزمة السورية فبعدما كانت تدعم المعارضة وتطالب بشار الأسد بالتنحي، غيرت موقفها حسب مصلحة أمنها الداخلي.

8/ إن وقوف روسيا وإيران والصين إلى جانب النظام السوري، جعل إستراتيجية تركيا في اتخذها أي قرار يخص الأزمة السورية يخضع لاعتبارات هذه الدول خاصة روسيا التي لا تريد تركيا خسارتها.

9/ رغم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية وكذا تركيا قبل تغيير موقفها إلى جانب المعارضة السورية لم يحقق هدف التركي الداعي إلى تنحي الأسد من السلطة وهذا يعود إلى عدم توحيد المعارضة صفوفها وكذا في اختلافها في أهدافها المنشودة.

كل هذه النقاط جعلت الأزمة السورية في منحنى متصاعد يصعب إيجاد حل لها بسبب تضارب المصالح بين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة. ورغم سعي تركيا إلى إيجاد سبل لحل هذه الأزمة إلا أنها لم تتمكن من ذلك وهذا راجع إلى تخوفها من خسارتها لعلاقاتها ببعض الدول خاصة روسيا، وبالتالي فإن الأزمة السورية أزمة معقدة يصعب التعامل معها.

1 / المراجع باللغة العربية:

1 – أبو هلال، فراس، **إيران والثورات العربية: " الموقف والتداعيات"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011.

2 – أحمد علي، آزاد، وأخرون، **خلفيات الثورة، دراسات سورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

3 – آربرادلي، جون، **ما بعد الربيع العربي، كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، (تر: شيماء عبد الحكيم طه)، ط 1. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

4 – الأسدي، ناهدة حسين علي، **ربيع الثورات العربية، أسبابه وتحولاته**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.

5 – أوزجان، غينيجير، **الحوار العربي . التركي بين الماضي والحاضر**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010.

6 – أوغلو، أحمد داوود، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل)، ط2. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2011.

7 - إيفانوفيتش، فلاديمير، **الصراع السياسي في تركيا**، (تر: يوسف إبراهيم الجهماني)، ط 1. دمشق: دار حوران للطباعة والنشر،1991.

8 - بارك، بيل، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية**، ط 1. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ماي 2005.

9 - باروت، محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح**، ط 1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.

10 - باروت، محمد جمال، ومجموعة باحثين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة سوريا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2010.

11 - باكير، علي حسين، **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2013.

12 - باكير، علي حسين، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية . التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012.

13 - باكير، علي حسين، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

14 - باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو2011.

15 - باكير، علي حسين، وأخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

16 - البدري، نبيل، **تركيا في السياسة الخارجية منذ عام 1945**، دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981.

17 - بشارة، عزمي، **الثورة التونسية المجيدة**، ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

18 - بشارة، عزمي، **سورية: درب الألام نحو الحرية، محاولات في التاريخ الراهن**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

19 - بيليس، جون، وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

20 - توفيق، سعد حقي، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**، ط 1. بغداد: دار وائل، 2003.

21 - جاد الرب، حسام الدين، **الجغرافيا السياسية**، ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.

22 - جلبي، علي عبد الرزاق، **استراتيجيات دراسة المستقبل: الأسس المعرفية والمنهجية**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2007.

23 - جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

24 - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

25 - الحاج، سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، مارس 2016.

26 - حتي، فيليب، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، (تر: جورج حداد وعبد الكريم رافق)، بيروت: دار الثقافة، 1995.

27 - حرب، علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات**، ط 1. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

28 - الحريري، جاسم يوسف، **الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي . الإسرائيلي لعام 1996 م وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2004.

29 - حمدوش، رياض، " **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، قسنطينة، 2008.

30 - خضير، محمد ياس، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993 . 2010** ، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010.

31 - خليل، محمد عبد القادر، **الربيع العربي تركيا في شرق أوسط جديد**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، نوفمبر 2012.

32 - خماش، رنا عبد العزيز، **العلاقات التركية . الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.

33 - خورشيد، حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دراسة**، دمشق: مكتبة الأسد، 1999.

34 - **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**، المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، 17 آب 2011.

35 - د. الدعجة، حسين بن عبد الله، د. بن سعود الكبير آل سعود، عبد الله بن خالد، **نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي، الحالة السورية نموذجا**، الرياض، 1 . 9 . 2015.

36 - الدابي، محمد أحمد مصطفى، **تقرير: رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية للفترة من 2011/12/24 إلى 2012/1/18**، جامعة الدول العربية، 24 . 1 . 2012.

37 - دبليوليش، دافيد، **سورية سقوط مملكة الأسد**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

38 - الرشيد، تركي فيصل، **ما بعد الثورات العربية، الربيع ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2013.

39 - الرشيدي، أحمد، **تركيا والأمن القومي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

40 - رضا، هلال، **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط 1. القاهرة: دار الشروق، 1999.

41 - رضوان، وليد، **العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية . التركية، العلاقات التركية . السورية نموذجا**، ط 1. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش. م. ل، 2006.

42 - روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، (تر: نجم خوري)، ط 1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

43 - الزويري، محجوب، " **تقييم حالة إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها**"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

44 - زين العابدين، بشير، **الجيش والسياسة في سوريا 1917 . 2000**، (ب.د. ن)، دار الجابية، 2007.

45 - سبيتان، سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، ط 1. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.

46 - سليم، محمد السيد، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

47 - سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. القاهرة: النهضة المصرية، 1998.

48 - سليمان، عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، ط 3. بيروت: دار نضال، 1998.

49 - شحاتة، أمين، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، يونيو 2006.

50 - شحادة المنصور، عبد العزيز، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2000.

51 - شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والإقترابات، الأدوات والمناهج**، ط 4. الجزائر: دار هومة، 2002.

52 - صلابي، محمد علي، **الدولة العثمانية**، دمشق: دار البيارق، 1999.

53 - الضميري، عماد، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.

54 - عبد الحي، وليد، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: منشورات عمار قرفي، 1991.

55 - عبد القادر، محمد، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.

56 - عبد القادر، نزار، " **الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد**"، بيروت: مطبعة شمص، 2012.

57 - عثمان، هاشم، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ط 1. لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، أكتوبر 2001.

58 - علي أكرم، عبد النور، **التجربة الإسلامية التركية، من المسجد إلى المصنع**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2016.

59 - العماري، عباس رشدي، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

60 - عيسى، إبراهيم سليمان، **أزمة المياه في العالم العربي: المشكلة والحلول الممكنة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2003.

61 - فايسباخ، موريال ميراك، وواكيم، جمال، " **السياسة الخارجية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002**"، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

62 - فرج، أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

63 - فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية، الواقع، التاريخ، الأسطورة**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013.

64 - فولكر، بيرتس، **الإقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، (تر: عبد الكريم محفوظ)، ط 1. رياض الريس للكتب والنشر، مارس 2012.

65 - قادري، حسين، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007.

66 - قبلان، مروان، " **الحوار السياسي: جهود للوصول إلى السلام المفقود**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2014.

67 - قبلان، مروان، **موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية «تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية »**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2013.

68 - قدورة، عماد يوسف، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015.

69 - الكبسي، محمد علي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2014.

70 - كتاب مشترك، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2012.

71 - كتاب مشترك، **بعد صفقة الكيماوي، هل ثمة محاولات لإعادة تأهيل الأسد؟**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2013.

72 - كتاب مشترك، **هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا؟**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2011.

73 - كرامل، هاينس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية**، ط 1. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكة، 2001.

74 - الكيلاني، شمس الدين، **تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان (1920 . 2011)**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.

75 - الكيلاني، هيثم، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، ط 1. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

76 - مجدي، صبحي، **مشكلة المياه في المنطقة العربية والمفاوضات المتعددة الأطراف**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 1992.

77 - مجموعة باحثين، **الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2011.

78 - محفوض، عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية . التغيير**، ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو2012.

79 - محفوض، عقيل، **سوريا وتركيا: " نقطة تحول" أم " رهان تاريخي "** ؟، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012.

80 - محفوظ، عقيل سعيد، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

81 - محفوظ، عقيل، **العلاقات السورية – التركية، التحولات والرهانات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2011.

82 - محمد السيد، سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. القاهرة: النهضة المصرية، 1998.

83 - محمد السيد، سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. بيروت: دار الجبل، 2001.

84 - المرشد، مي سامي، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002 . 2016)**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.

85 - مصباح، عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

86 - المصطفى، حمزة، **الثورات العربية... وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، مارس 2011.

87 - مطاوع، محمد، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من " حرب العراق" إلى " ثورات الربيع العربي" الوقائع والتفسيرات**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2014.

88 - معوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1998.

89 - ميرال، زيا، وس باريس، جوناثان، **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، أكتوبر 2010.

90 - نايا، **دراسة حول الوضع الشيعي ودوره في الثورة، حمص نموذجا**، لا يوجد مكان النشر، 26 جويلية 2012.

91 - النايف، حاسم، **لواء الإسكندرونة: حكاية وطن سلب عنوة**، دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2013.

92 - نصر، ربيع، وأخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإجتماعية والإقتصادية**، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

93 - النقيب حوراني، رشيد، " **المسألة السورية ما بعد إنقلاب تموز الفاشل في تركيا** "، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 21 . 9 . 2016.

94 - نهرا، فؤاد، " **العلاقات العربية . التركية، السياسة الإقليمية لتركيا وإستراتيجية بناء العمق الإستراتيجي** "، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 29 مارس 2016.

95 - نور الدين، محمد، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2012.

96 - نور الدين، محمد، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، العرب والدور المستقبلي لتركيا**، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.

97 - نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، ط 1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

98 - هلال، رضا، **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط 1. القاهرة: دار الشروق، 1999.

99 - واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ط 2. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

100 - ولد أباه، السيد، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، يوميات من مشهد متواصل**، ط 1. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، نوفمبر 2011.

2 / رسائل الدكتوراه:

101 _ أبو داير، رائد مصباح،**إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل من 2000 .2011**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان، 2012.

102 _ فول، مراد، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة دكتورا في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2010.

3 / المجلات والدوريات:

103 _ أبو طالب، حسن، **الصعود التركي.... طريق مفروش بالدم أحيانا**، المغرب الموحد، العدد الثامن، 1 سبتمبر 2010.

104 _ أحمد رجب، إيمان، **إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل إنهيار النظم السياسية**، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011.

105 _ أميرة إسماعيل، لعبيدي، **إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا**، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2، ماي 2010.

106 _ أوغلو، أحمد داوود، **سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية . المصرية**، جريدة النهار اللبنانية، 25. 6. 2011.

107 _ باكير، علي حسين، **إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

108 _ باكير، علي حسين، **محددات السياسة الخارجية التركية، المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة**، آراء حول الخليج، العدد 71، أغسطس 2010.

109 _ باكينام، الشرقاوي، **الإنطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟**، منتدى الراصد، القاهرة: 2011.

110 _ بوبوش، محمد، **التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، 2011.

111 _ بيبرس، سامية، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، العدد 152، 2012.

112 _ جاد، عماد، **"الإتحاد الأوروبي، تطور التجربة"**، السياسة الدولية، مصر: المجلد 40، العدد 161، يوليو 2005.

113 _ حمزة، المصطفى، **جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الإنقسام**، سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013.

114 _ خليل، هاني، **"تركيا الجيوبولتيك"، معلومات دولية**، سوريا: مركز المعلومات القومي في الجمهورية السورية، العدد 8، تشرين الثاني 1993.

115 _ د. أبو طالب، حسن، **" التصدع الداخلي ": مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية**، السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

116 _ د. علوى، مصطفى، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟**، السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

117 _ د. قسام، يحي سليمان، **روسيا والأزمة السورية**، الفكر السياسي، العددان 46 . 47، شتاء/ ربيع، 2013.

118 _ دلي، حسين، **الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي**، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 11، جانفي 2012.

119 _ دلي، خورشيد، **تركيا وخيار الحرب ضد سوريا**، لبنان: مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012.

120 _ دياب، أحمد، **"تركيا وإسرائيل"، أزمة عابرة أم منافسة قادمة**، السياسة الدولية، العدد 185، أكتوبر 2004.

121 _ السرحان، صايل فلاح مقداد، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية . العربية: 2002 .2011**، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013.

122 _ شحاتة، دينا، وحيد، مريم، **محركات التغيير في العالم العربي**، السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

123 _ الشرقاوي، يسرا، **تركيا . أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة**، العدد 171، يناير 2008.

124 _ صافيناز، أحمد، **تأثير الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**، القاهرة: السياسة الدولية، العدد 190، 2012.

125 _ صالح، محمد محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية**، العدد 17، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010.

126 _ عبد الجليل، طارق، **دبلوماسية أردوغان، تأثير " الورقة الخارجية " في نتائج الإنتخابات التركية**، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

127 _ عبد الرحمن، هواري، **التحالف الإستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أمريكا وتركيا**، مجلة الدفاع، العدد 199، يونيو 1996.

128 _ عبد الشافي، عصام، **الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا**، السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

129 _ عبد الفتاح، بشير، **العلاقات الأمريكية التركية**، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.

130 _ عقل، زياد، " **عسكرة الإنتفاضة " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**، السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

131 _ فريق الأزمات العربي، " **أزمة السياسة الخارجية وانعكاساتها على العلاقات العربية . التركية ودور تركيا الإقليمي**"، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2016.

132 _ القندوز، عبير عاطف، " **جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**"، مجلة دراسات إستشرافية، دراسات شرق أوسطية، العدد 6، 2011.

133 _ كامل، عثمان، **تركيا والشرق الأوسط، الفرص والمخاطر**، مجلة الدفاع، العدد 133، 1997.

134 _ اللباد، مصطفى، " **العامل الكردي في السياسة التركية**"، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007.

135 _ لطفي، منال، **دولة تركيا من أتاتورك إلى أردوغان واحدة ... وهويات متعددة**، جريدة الشرق الأوسط، 2007.

136 _ م. د. مجيد، إياد عبد الكريم، " **الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46.

137 _ مجدي، صبحي، **أزمة المياه في المفاوضات المتعددة**، مجلة العلوم السياسية، العدد 114، 1993.

138 _ محمد عباس، ناجي، **صفقة شاملة: الأبعاد الإقليمية لإتفاق جنيف النووي**، السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، 2014.

139 _ المصطفى، حمزة، **" سياقات أزمة عرسال سياقات المواجهة المسلحة وتداعياتها"**، سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، سبتمبر 2013.

140 _ معتز، سلامة، **سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة**، القاهرة: السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 47، 2012.

141 _ معوض، علي جلال، **الإرتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

142 _ معوض، علي جلال، **الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، 2006.

143 _ مقلد، حسين طلال، **تركيا والإتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2010.

144 _ ناصيف، حتي، وقدري، سعيد محمد، وآخرون، **المسارات المحتملة للأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية**، القاهرة: السياسة الدولية، العدد 194، أكتوبر 2013.

145 _ نوفل، ميشال، **مدخل مفهومي للأزمة التركية، البنية السياسية والحركة الإسلامية**، شؤون الأوسط، العدد 64، أوت 1997.

146 _ وحدة الدراسات السورية المعاصرة، **"المسألة السورية في متاهة التجاذب الإقليمي والدولي"**، سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر2013.

4/ مواقع الأنترنت:

147 _ **العلاقات التركية . السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية" 1923 . 2013**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية. www.scirsr.org.

148 _ نجات، سيد علي، **العلاقات التركية . السورية في الحقبة المعاصرة**، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 13 . 10 . 2013.

http://ar.cmess.ir/Default.asqx?tabid=100&articleid=110&dnnprintmod

149 _ د. وليم أشعيا، وليم، **أزمة المياه من خلال أنابيب السلام التركي.**

http://www.bethsuryoyo.com/currentevents/MEWater/ProblemArabic.htm.

150 _ شمس، سمير، **مشكلة المياه المزمنة بين سوريا وتركيا... التاريخ قبل الجغرافيا**، بيروت: الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 10081، 5 يوليو 2006.

http://archive.aawsat.com/details.asq?article=371541&issueno=10081

151 _ عمر، كوش، **العلاقات السورية . التركية... من التأزم إلى التعاون**، 2010. http://www.wasatia net..online

152 _ نجاة، سيد علي، **العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة**، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط، 13 أكتوبر 2013.

http://ar.cmes.ir/Defaut.aspx ?tabid=100&dnnprint

153 _ وكالة سانا السورية للأنباء، 21 . 8 . 2011.

http:/ /waqualat. Sana syria.com

154 _ محمد عبد القادر، خليل،" **التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا".**

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1003491&eid=7058

155 _ سليم، علي، **الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية التركية**، 21 . 7 . 2010. http :www.sironline.org/alabwab/derast(01)643.htm.

156 _ التميمي، خالد سعيد، **التحرك التركي في زمن الربيع العربي، الدوافع والدلالات**. http://www.shebacss.com/707112.

157 _ كتاب مشترك، **إتجاهات الرأي العام العربي نحو الأزمة السورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013. www.dohainstute.org.

158 _ كتاب مشترك، **المظاهر العنيفة في الثورة السورية...الدوافع والتداعيات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012.

www.dohainstitute.org

159 _ محمد بسيوني، عبد الحليم، **خريطة معلوماتية: الجيش السوري الحر.. النشأة والهيكل وأماكن الإنتشار**.

www.hiwarat.hura.com/node/677.

160 - **المعارضة المسلحة في سوريا**.

www. Aljazerra.net/news/reportsandintervieus

161 _ **سيطرة المتطرفين؟ خريطة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا**.

www.Rcssmideast.org/Article/1654

162 - العبدلي، محمد بن فنخور، **داعش، كلمة داعش أصلها ومعناها**.

www.Saaid.Net/Doat/alfankor/283.htm

163 _ قومان، مناف،**القضية السورية في أعين الدول الكبرى: مقالات**.

http://www.Noonspost/Net

164 _ ساتيك نيروز، ومحمود، خالد وليد، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013.
www.dohainstitute.org/release/d8af2929-26e1-4b12-85c5-743c21d3252F.

165 _ شقير، شفيق، **موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بناء أم تناقض**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 10 فبراير 2014.
http://studies.aljazerra.net/positionestimate/10/02/20142101028327 9580.htm

166 _ تعتاع، عبد الناصر، **الموقف العربي من الثورة السورية**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 19 جويلية 2012. www.umayya.Org/featured/1386.

167 _ كتاب مشترك، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية**، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012.
www.dohainstitute.org/realese/8d38ecd1-2333-4cFo-bd5b-F5b77b2.

168 _ العطوي، صابرين عادل، **قراءة في الموقف الإسرائيلي تجاه الأحداث السورية**، دنيا الوطن.
http:// pulpit.alwatan voice.com/articles/2015/09/13/378027html.

169 _ أبو القاسم، محمد حمدي، " **هل حسمت الولايات المتحدة موقفها تجاه الأزمة السورية**"، ملف الأهرام الإستراتيجي.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1178959&eicl=1875.

170 _ ميليسا، دالتون، تر: محمد مسعد العربي، " **التفكك الطائفي: سيناريوهات أمريكية محتملة لنهاية الأزمة السورية**"، السياسة الدولية، ماي 2014.

http://www.siyassa.org.eg/newscontent/5/25/2814

171 _ كتاب مشترك، " **ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية**"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012.

http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2

172 _ العلو، ساشا، **الدور الصيني في الملف السوري: الأسباب والدوافع**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أفريل 2016.

rawabet center. Com/ archiver/25046.

173 _ الحسيني، سنية،" **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية**"، **هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟**، المستقبل العربي، برنامج الدراسات الإقليمية، جامعة القدس أبو ديس، فلسطين.

sania-hus@yahoo.com

174 _ عبد الحي، وليد،" **محددات السياسة الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 03 . 04 . 2012.

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

175 _ ميكائيل، براء، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وإفتقاد التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أفريل 2012.studies.aljazeera.net/ar/reports2012/04/201245142241 51html

176 _ **أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية**، 7 . 09 . 2014.
www.leagueofarabstates.net/ar/issue-challeng/Page/LASefforts-details-aspx?RID=8.

177 _ كتاب مشترك، **" مقترحات دي ميسورا في سورية تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2014.
http://www.dohainstitute.org/release/96f6aedd-7754-40ea-966e-c0109c2e631f. .

178 _ خبر صحفي، **مباحثات الدكتور نبيل العربي مع الرئيس بشار الأسد حول الأوضاع في سوريا**، جامعة الدول العربية، المكتب الصحفي، 10 . 9 . 2011.
www.lasport.org

179 - وحدة تحليل الدراسات السورية، **تحليل سياسات مؤتمر السلام السوري جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014. http://www.dohainstitute.org/release/3816fc82456c-4acf-a54b-987b2f789b.

180 _ روج، جهاد، **الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي**، وكالة أنباء هاوار، 18 . 11 . 2015.
www.hawarnews.com

181 _ إعداد وحدة البحث والتقصي، **مؤتمر جنيف الأول من أجل سوريا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 15 . 09 . 2015.
www.syrianside.com/articles/47

182 _ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، **دراسة حول بيان جنيف 1.**
http:// syrianncb. org/2014/06/12.

183 _ **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا... حقائق ومعلومات**، 22 يناير 2014.
www.bbc.com/arabic/middleast/2014/01/140/22-geneva2-syria.analysis

184 _ **إتفاق جنيف 1**، قطر: شبكة الجزيرة الإعلامية، 26 . 1 .
www.aljazeera.net/news/reporstsandinterviews/2014/1/26.2014

185 _ **مؤتمر جنيف 2 للسلام في سوريا.**
http://ar.wikipedia-org/wiki.

186 _ سراج، عبد الرحمن، **تقرير: تقييم مسار الحل السياسي في سوريا**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، برق للأبحاث والدراسات، 12 . 10 . 2016.
politics-dz.com/threads

187 _ مركز الجزيرة للدراسات، **توافق المكرهين: إستراتيجيات تجنب الفشل في سوريا**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 6 . 4 . 2014.
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/02/201426124024876142.htm.

188 _ إعداد وحدة البحث والتقصي، **مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 15 . 09 . 2015.
www .syrianside.com/articles/48.

189 _ **ختام مؤتمر موسكو 1 31 . 1 . 2015**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 1 . 2 . 2015.
www.askarqalarabi.org.uk/2015/1/31.

190 _ الجزيرة، **الثورة السورية... تعدد المبادرات دون حل الدولة**، قطر: شبكة الجزيرة الإعلامية، 1 . 2 . 2016. aljazeera.net/encyclopedia/event.2016/1/31.

191 _ مكرم، محمد أحمد، **هل يفسد بشار نجاح جنيف 3؟**، المصرية: الوطن، 17 . 3 . 2016. www.alarabiya.net/ar/politics/2016/03/2016

192 _ مركز الجزيرة للدراسات، **سورية وثلاث سيناريوهات مستقبلية**، 25 . 6 . 2015
http://www.alsouria.net/contente

193 _ قطبي، رضوان،" **الصراع في سوريا: حقائق الأوضاع وأفاق الحل** "
http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm.

194 _ النبي، أكرم، **الصراع السوري والإرادة الأممية**، 11 . 1 . 2012.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2012/1/11

195 _ الأهرام اليومي، **المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات**
http://www.ahram.org.eg/NEWSQ/266759.aspx

196 _ نعمان، عابد، **سيناريوهات انتهاء الأزمة السورية**، دنيا الوطن، 31 ديسمبر 2012. 2016.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/31/281435.html

197 _ الفطيسي، محمد بن سعيد، **مستقبل الأزمة السورية بين الداخلي والتصدير الخارجي.** http://www.asharqalarabi.org.uk

198 _ إبراهيم، سعيدي، **الموقف الدولي من التدخل العسكري في سوريا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2013.

http:/ /studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013211103833643.

199 _ زيور، العمر، **لماذا التقارب الإيراني التركي في الأزمة السورية؟**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات العربية والإستراتيجية، 25 ديسمبر 2013.

http://www.sauress/2013/12/25/html

200 _ مركز الجزيرة للدراسات، **المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق**، 12 ديسمبر http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/2013.

201 _ حسام، أكرم، وحيد، مروة، **" الأزمة السورية وتداعياتها على العراق ودول الجوار"**.

http://www.baghdadcenter.net/details_145.html

202 _ أحمد عبد الحليم، إيمان، **متغيرات جديدة: مسارات الصراع بعد فوز الأسد بالإنتخابات**.

http://www.siyassa.org.eg/News Content/2/105/3755.

203 _ إبراهيم، غالي، **سيناريوهات ما بعد الأسد " المحددات والخريطة السياسية "**، معهد العربية للدراسات والتدريب، 14 أوت 2012.

http://www.alarabiya.net/articles.2012/08/14.html.

204 _ الدوري، فايز، **خيارات العمل العسكري ضد سوريا**

http://www.studies.aljazeera.net/08/20138289304056477 8.html

205 _ جورج، سولاج، **سر إسقاط الطائرة التركية**، موقع نور سوريا، 26 . 6 . 2012. http://Syrianoor.net/revto/3347

206 _ دلي، خورشيد، **آفاق التصعيد التركي السوري**، الجزيرة نت، 7 . 10 . 2012.
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/22299f58-c3df-4/f1-9cc5-14d956e8dd

207 - الشبوط، محمد عسان، **مؤشرات الإقتصاد الكلي التركي لسنة 2002 . 2015**، المركز الديمقراطي العربي، 15 نوفمبر 2016.
http://databank_albank ldawli_org/ data/ reports_ asqx?code=NY. GDP.MKTP.CD&id

208 - العبيدي، مثنى فائق، " **موقف تركيا من الإتفاق النووي الإيراني: الدوافع والإنعكاسات**"، 2016. www.turkpress.co/node/13004

209 - حجازي، عبد اللطيف، " **تركيا والأزمة الأوكرانية** "، 01/ 03 / 2016.
fekr_ online. Com/indesc PHP/article.

5 / المراجع باللغة الأجنبية:

210 - Carol Migadaolovitz , **Turky : Issues for U. S Policy**, Washington : Congressional research (CRS), 2002.

211 - Christian Reusmit**,**" **Construtivism,**" **in Scott Burchill et al (Eds), Theories of International Relations** ,New York: Polgrave, 2nd.Edn, 2001.

212 - Damitry,Gorenburg, **Why Russia Supports Repressive Regines in Syria and the Middle East**, Ponars Eurasia Policy Memo No. 198, june 2012.

213 - Darios, Battistella, **Théories des Relation Internationals**, 2éme éd, Paris : Sciences Po, 2006.

214 - Gülbahar. Yelken Aktaş. **Turkish Foreign Policy: New Concepts and Reflections**. Master of science. The Graduate School of Social Sciences. British, 2010.

215 - Hans j. Morgenthaw, **Politics among Nation, The Struggle for Power and Peace**, New YorK, 1993.

216 - Kemal Kirisci, **Turky ‘s Foreingn Policy in turbulent times**, Paris : Chaillot Paper EU. Iss, 2006.

217 - MEhmut AKpinar , **Arab Bahari mi Iran Atesi mi**, Akcag.Yayinlar, Ankara, 2014.

218 - Patrick h.o’Neil, "**the deep state: an emerging concept in comparative politic**", university of Puget Sound: draft paper, august 2013.

219 - Perthers. Volker, " **The Political Economy of the Syrian Succession** ", Survival, No . 1. Spring 2001.

220 - Stephane G. Walker, **Role Theory and Foreign Policy Analysis** ,Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987.

221 - Steven j. Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisor, and u.s. Foreign Policy Making** ,usa : Departement of Government in International studies Association, February 1999.

222 - Thomas Hobbes, **Leviathan**, Oxford, Basil Blakwell Ltd, 1946.

223 - Zoli,Ozal**,**" **It is A long and wending Read : The Saga of EU-Turkey Relation**". "**in: Heinz Kramer Turkey and the EU : The EU, S Perspective**, Washington, DC : Johus Hopkins University Press, 2004.

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

مقدمة..... 01

1 . 1 أهمية الموضوع.....03

1 . 2 مبررات إختيار الموضوع.....04

1 . المبررات العملية.....04

2 . المبررات العلمية..... 04

1 . 3 مجالات الدراسة.....05

1 . المجال المكاني.....05

2 . المجال الزمني.....05

1 . 4 إشكالية الموضوع.....05

1 . 5 التساؤلات الفرعية.....06

1 . 6 فرضيات الموضوع.....06

1 . 7 الإطار المنهجي.....07

1 . المنهج التاريخي.....07

2 . منهج تحليل المضمون.....07

3 . منهج دراسة الحالة.....08

4 . تقنية السيناريو.....08

1 . 8 الإطار النظري.....09
1 . نظرية الدور.....09
2 . النظرية الواقعية.....09
1 . 9 الإطار المفاهيمي.....17
1 . الثورة.....17
2 . االنزاع.....18
3 . الأزمة.....18
4 . الحرب.....19
5 . الربيع العربي.....19
6 . السياسة الخارجية.....19
1 . 10 أدبيات الدراسة.....20
1 . 11 تقسيمات الدراسة.....22
الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية التركية حيال الثورات العربية
تمهيد.....23
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات العربية..... 24
المطلب الأول: عوامل الدور التركي في المنطقة العربية.....24
1 . البيئة الداخلية.....24
- الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا.....24
- من الناحية الديموغرافية.....27
- الأهمية الإقتصادية.....29
- المؤشرات الإقتصادية التركية.....31
- طبيعة النظام السياسي التركي.....33

1 . السلطة التشريعية.....34
2 . السلطة التنفيذية.....35
3 . السلطة القضائية.....36
- الأحزاب السياسية.....37
- المؤسسة العسكرية.....38
2 . البيئة الخارجية.....39
- العلاقات التركية الأمريكية.....39
- العضوية في الإتحاد الأوروبي.....45
- العامل العربي.....47
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية.....52
1 . مبادئ السياسة الخارجية التركية.....52
2 . أهداف السياسة الخارجية التركية.....56
المطلب الثالث: أبعاد السياسية الخارجية التركية تجاه الثورات العربية..... 60
1 . البعد السياسي.....60
2 . البعد الإقتصادي.....64
3 . البعد الأمني.....67
المبحث الثاني: دوافع التحرك التركي تجاه الثورات العربية..... 70
المطلب الأول: نظرة تركيا للثورات العربية.....70
المطلب الثاني: تأثير الثورات العربية على تركيا.....74
المطلب الثالث: دلالات التحرك التركي تجاه الثورات العربية.....77
المبحث الثالث: خلفيات الموقف التركي من الثورات العربية.....81
المطلب الأول: أنماط المواقف التركية من الثورات العربية.....81
1 . الموقف التركي من الثورة التونسية.....81

2 . الموقف التركي من الثورة المصرية.....84
3 . الموقف التركي من الثورة الليبية.....87
4 . الموقف التركي من الثورة اليمنية.....90
5 . الموقف التركي من الثورة البحرينية.....92
المطلب الثاني: سمات المواقف التركية من الثورات العربية.....93
خلاصة الفصل الأول.....103
الفصل الثاني: تحليل محتوى الأزمة السورية
تمهيد.....104
المبحث الأول: طبيعة مسار الأزمة السورية..... 105
المطلب الأول: البيئة الداخلية لسورية قبيل الأزمة السورية.....105
1 . الأوضاع الإقتصادية.....106
2 . الأوضاع السياسية.....110
3 . الأوضاع الإجتماعية والثقافية.....116
- الموقع الجيواستراتيجي لسورية.....119
- بداية انطلاقة الربيع العربي في سورية.....122
المطلب الثاني: سورية من العمليات الإحتجاجية إلى الإنتقال للعنف المسلح..... 127
1 . التشكيلات العسكرية ذات التوجه العلماني.....131
- الجيش السوري الحر..... 131
- المجلس العسكري الثوري الأعلى.....132
- القيادة العسكرية المشتركة للأزمة السورية.....134
2 . القوى والكتائب ذات التوجه الإسلامي..... 134
- جبهة النصرة لأهل الشام.....134

- الجبهة الإسلامية السورية.....135
- كتائب أحرار الشام.....135
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).....136

المبحث الثاني: مستويات تحليل الأزمة السورية.....138

المطلب الأول: المستوى المحلي.....138

1 . المعارضة السورية.....139

- المجلس الوطني السوري.....140
- المجلس الوطني الكردي..... 141

2 . الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.....142

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي..... 145

1 . السعودية.....146

2 . الأردن.....149

3 . العراق.....152

4 . لبنان.....155

5 . إيران.....159

6 . إسرائيل.....163

المطلب الثالث: المستوى الدولي..... 167

1 . الولايات المتحدة الأمريكية.....167

2 . روسيا.....171

3 . الصين.....176

4 . الإتحاد الأوروبي.....181

المبحث الثالث: المبادرات والحلول الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة السورية.....183
المطلب الأول: الجهود الإقليمية لحل الأزمة السورية.....183
1 . مبادرات جامعة الدول العربية.....183
المطلب الثاني: الجهود الأممية لحل الأزمة السورية.....188
1 . كوفي عنان.....189
2 . الأخضر الإبراهيمي.....189
3 . ستيفان دي ميستورا.....191
. أهم المؤتمرات التي عقدت بشأن إيجاد حل للأزمة السورية.....192
1 . مؤتمر جنيف1.....192
2 . مؤتمر جنيف 2 196
3 . مؤتمرات موسكو.....200
4 . محادثات فينا.....202
5 . مؤتمر جنيف 3 203
خلاصة الفصل الثاني.....206
الفصل الثالث: أبعاد تفاعلات العلاقات بين تركيا وسورية
تمهيد.....207
المبحث الأول: مسار تطور العلاقات التركية – السورية.....208
المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية قبل إندلاع الأزمة السورية.....208
1 . متغير لواء الإسكندرون.....209
2 . متغير المياه.....211
3 . الأكراد.....216

المطلب الثاني: العلاقات التركية – السورية في ظل الأزمة السورية الراهنة.....227
المطلب الثالث: العلاقات التركية . الإسرائيلية في القضية السورية.....231
1 . دوافع التقارب التركي الإسرائيلي في اندلاع الثورات العربية.....233
المبحث الثاني: محددات الموقف التركي من الأزمة السورية..... 235
المطلب الأول: مرحلة التواصل المباشر مع النظام السوري..... 235
1 . المواقف التركية بناءا على تطورات المشهد السوري الداخلي.....236
المطلب الثاني: مرحلة التحول والضغط.....239
1 . تفعيل تركيا للأوراق التي تستطيع التأثير بها على النظام السوري.....240
- المعارضة السورية.....240
- السلاح والإغاثة.....241
- فرض العقوبات.....242
- دور تركيا في مسألة اللاجئين.....242

2 . عوامل تغيير الموقف التركي من الأزمة السورية.....244
المبحث الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا.....246
المطلب الأول: من الناحية السياسية.....247
1 . الأزمة السورية وانعكاساتها على علاقة تركيا بروسيا وإيران.....250
- إتفاق الإطار النووي الإيراني في أفريل 2015.....250
- دور تركيا في الأزمة الأوكرانية.....251

المطلب الثاني: من الناحية الإقتصادية.....255
المطلب الثالث: من الناحية الأمنية.....257
خلاصة الفصل الثالث.....263

الفصل الرابع: سيناريوهات حل الأزمة السورية في ظل التطورات الراهنة

تمهيد.....264

المبحث الأول: السيناريو الإتجاهي (استمرار الفوضى السياسية والميدانية في سورية)..... 265

المطلب الأول: استمرار الأزمة السورية والحفاظ على الوضع الراهن..... 265

المطلب الثاني: استمرار بقاء النظام السوري.....270

1 . المحددات التي تدعم وجود النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد.....270

- التقارب الإيراني . الأمريكي.....270
- التفاهم الروسي . الأمريكي واحتواء السلاح الكيماوي.....273
- التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية.....274
- تزايد دور الجماعات الجهادية المتطرفة داخل سورية.....275

2 . أهم المؤشرات التي تؤكد أنّ النظام السوري سيستمر.....277

المبحث الثاني:السيناريو التحولي (إيجاد حل سلمي توافقي للأزمة السورية)...280

المطلب الأول: سيناريو سقوط نظام بشار الأسد وتهيئة نظام بديل.....280

المطلب الثاني: سيناريو الإصلاح وسياسة الإنتقال السوري.....284

المبحث الثالث: السيناريو الثوري (ويتبنى احتمال التدخل الأجنبي وحدوث حرب إقليمية).....289

المطلب الأول: التدخل العسكري غير المباشر.....289

المطلب الثاني: التدخل العسكري الدولي المباشر في سورية.....293

خلاصة الفصل الرابع.....298

الخاتمة.....299

قائمة المراجع.....305

الفهرس.....330

فهرس الجداول

1 . مؤشرات توضح زيادة السكان في تركيا من 2010 . 2016.....29

2 . إجمالي الناتج المحلي لتركيا (بالدولار الأمريكي 2002 . 2015).....32

3 . نمو إجمالي الناتج المحلي لتركيا (٪ سنويا للمدة 2002 . 2015).....33

فهرس الأشكال

1 . خريطة تمثل الموقع الجغرافي لتركيا.....26

2 . خريطة توضح الدول العربية التي تعرضت للثورات العربية.....102

3 . خريطة تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية.....121

4 . خريطة توضح الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية.....137

5 . خريطة توضح المنطقة الآمنة ذات الأولوية في السياسة التركية.....260